السنة الرابعة بعد المائة - عدد 6422 مكرر — 5 ربيع الأول 1437 (17 ديسمبر 2015)

ISSN 0851 - 1195

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية

النشرة العامة

بيان النشرات	تعريفة الاشتراك		
	في المغرب		في الخارج
	ستة أشهر	سنة	
النشرة العامة	250 درهما	400 درهم	فيما يخص النشرات الموجهة إلى الخارج عن الطريق العادي أو عن طريق الجو أو البريد الدولي السريع، تضاف إلى مبالغ التعريفة المنصوص عليها بمنته مصاريف الإرسال كما هي محددة في النظام البريدي الجاري به العمل.
نشرة مداولات مجلس النواب	-	200 درهم	
نشرة مداولات مجلس المستشارين	-	200 درهم	
نشرة الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية	250 درهما	300 درهم	
نشرة الإعلانات المتعلقة بالتحفيظ العقاري	250 درهما	300 درهم	
نشرة الترجمة الرسمية	150 درهما	200 درهم	

يطلب الاشتراك من المطبعة الرسمية
الرباط - شالة
الهاتف : 0537.76.50.25 - 0537.76.50.24
0537.76.54.13
الحساب رقم :
310 810 1014029004423101 33
المفتوح بالخزينة الإقليمية بالرباط
في إسم المحاسب المكلف بمداخيل
المطبعة الرسمية

تدرج في النشرة العامة القوانين والنصوص التنظيمية ونصوص الأوفاق الدولية الموضوعة باللغة العربية وكذلك المقررات والوثائق التي تفرض القوانين أو النصوص التنظيمية الجاري بها العمل نشرها بالجريدة الرسمية

صفحة

فهرست

نصوص عامة

بنك المغرب.- تقرير عن السنة المالية 2014.

تقرير مرفوع إلى صاحب الجلالة نصره الله من والي بنك المغرب السيد عبد اللطيف الجواهري

عن السنة المالية 2014 9818

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نصوص عامة

تـــقـــريـــر السنة المالية 2014

مرفوع إلى صاحب الجلالة نصره الله

من والي بنك المغرب السيد عبد اللطيف الجواهري

مـولاي صاحـب الجلالـة،

لي عظيم الشرف أن أرفع إلى جلالتكم، طبقا للمادة 57 من القانون رقم 76.03 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.05.38 في 20 شوال 1426 (23 نونبر 2005)، التقرير الخاص بسنة 2014، وهي السنة السادسة والخمسون لمعهد الإصدار.

مولاي،

ظلت وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي في سنة 2014 دون مستوى التطلعات. ففي الاقتصادات المتقدمة، سجل النمو تسارعا طفيفا في الولايات المتحدة، مدعوما بنفقات الاستثمار واستهلاك الأسر، بينما ظل الانتعاش الاقتصادي هشا في منطقة الأورو، لاسيما بفعل ضعف الاستثمار. وقد انعكست هذه التطورات على سوق الشغل، الذي شهد تحسنا ملموسا في الولايات المتحدة بينما بقيت البطالة في منطقة الأورو في مستويات مرتفعة، مع استثناء ملحوظ في ألمانيا. أما في البلدان الصاعدة والنامية، فقد واصل النشاط الاقتصادي فقدان زخمه، مسجلا تباطؤا حادا في كل من روسيا والبرازيل وتراجعا طفيفا في الصين يعزى على وجه الخصوص إلى التدابير التي تم اتخاذها لمعالجة مكامن الضعف في القطاع المالي وتقليص القدرات الإنتاجية المفرطة. وعلى العكس من ذلك، تواصل تسارع وتيرة النمو في الهند، بفضل الإصلاحات الماكرو اقتصادية وتحسن مناخ الأعمال.

في ظل هذه الظروف، واصلت التجارة العالمية نموها بمعدلات أدنى مما كانت عليه قبل الأزمة، مرتفعة بنسبة 3,4%. وموازاة مع ذلك، انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 8%، خاصة في اتجاه الولايات المتحدة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لاسيما روسيا. كما ظل نمو تحويلات المهاجرين معتدلا، إذ بلغ 4,7% في 2014.

وأدى تباطؤ النشاط الاقتصادي في البلدان الصاعدة الرئيسية، إلى جانب وفرة العرض وارتفاع سعر الدولار، إلى تراجع هام في أسعار المواد الطاقية في النصف الثاني من السنة. وقد ساهم هذا الانخفاض، الذي هم أيضا المنتجات غير الطاقية خصوصا الفلاحية منها، في تراجع التضخم العالمي، بحيث انخفض نمو الأسعار إلى 5,1% في البلدان الصاعدة وظل معتدلا على العموم في نسبة 1,4% في الاقتصادات المتقدمة، مع ظهور مخاطر انكماش الأسعار في منطقة الأورو.

في هذا السياق، واصلت البنوك المركزية لأهم الاقتصادات المتقدمة نهج سياسات نقدية تيسيرية، مع توجه نحو فك التزامن بين توجهات السياسة النقدية في الولايات المتحدة ومنطقة الأورو. فبينما أعلن البنك المركزي الأوروبي في شتنبر عن إطلاق سلسلة من الإجراءات غير التقليدية، قرر الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إنهاء برنامجه لإعادة شراء السندات في أكتوبر، مع إبقاء كل منهما على أسعار الفائدة الرئيسية في مستويات متدنية.

وساهمت هذه التوجهات إلى جانب آفاق النمو الإيجابية، خاصة في الولايات المتحدة، في تدني أسعار الفائدة على السندات السيادية وفي تحسن نمو الإقراض البنكي الذي سجل تسارعا ملحوظا في الولايات المتحدة وتراجعا في حدة انكماشه في منطقة الأورو. كما انعكست إيجابا على أسواق البورصة في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية التي حققت أداء جيدا.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وقد كان لكل هذه التطورات تأثير على الاقتصاد الوطني، إذ تميزت السنة ببطء انتعاش النشاط غير الفلاحي وتدهور ملموس في وضعية سوق الشغل، لكن مع تقلص في عجزي الميزانية والحساب الجاري.

فبسبب ضعف حيوية قطاع الخدمات والصناعات التحويلية واستمرار تباطؤ قطاع البناء والأشغال العمومية، بلغ نمو الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي 3,1%، مسجلا بذلك نسبة تقل بكثير عن متوسط وتيرته منذ بداية سنوات 2000. وبعد سنة فلاحية استثنائية، انخفضت القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 2,5%، مما أدى إلى تراجع نمو الناتج الداخلي الإجمالي من 4,7% في 2013 إلى 2,4%. ومن المرجح أن يكون ضعف النشاط قد ساهم في الإبقاء على جو من الترقب، حيث تراجع التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت للسنة الثانية على التوالي. موازاة مع ذلك، واصل الاستهلاك النهائي للأسر تباطؤه للسنة الثالثة، مرتفعا بنسبة 3,2% مقابل 5,4% في سنة 2011. وبالتالي، سجل الطلب الداخلي -المحرك التقليدي للنمو- تراجعا هاما في مساهمته في هذا الأخير من 7,3 نقاط إلى 1,2 نقطة مئوية.

في هذا السياق، لم يتجاوز عدد مناصب الشغل التي أحدثها الاقتصاد الوطني 21 000 منصب، وهو ثاني أدنى مستوى تم تسجيله خلال السنوات الأربعة عشر الماضية. فقد شهد القطاع الصناعي فقدان 37 000 منصب، وهو الأكبر من نوعه منذ سنة 2009. وعرف قطاع البناء والأشغال العمومية استقرارا في عدد العاملين بعد سنتين من الانخفاض الملموس، بينما لم يتمكن قطاع الخدمات من إحداث سوى 42 000 منصب شغل. ومن المرجح أن تكون هذه الوضعية قد دفعت جزءا من الساكنة إلى الانسحاب من سوق الشغل، مما أدى إلى تقلص جديد في معدل النشاط قدره 0,3 نقطة. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، تفاقم معدل البطالة للعام الثالث على التوالي، مسجلا زيادة ملموسة بمقدار 0,7 نقطة إلى 9,9%. وبلغ هذا المعدل 14,8% في المناطق الحضرية، حيث ظلت فئتا الشباب والنساء الأكثر تضررا من البطالة.

على صعيد المالية العمومية، شهدت سنة 2014 انخفاضا طفيفا في عجز الميزانية إلى 4,9% من الناتج الداخلي الإجمالي، بعد تحسن مهم في 2013. ويرجع ذلك على مستوى المداخيل إلى التدفقات الهامة من هبات دول مجلس التعاون الخليجي التي بلغت 1,4% من الناتج الداخلي الإجمالي، بينما لم يتجاوز نمو العائدات الضريبية 1,6% ارتباطا على الخصوص بضعف انتعاش الأنشطة غير الفلاحية. وفي جانب النفقات، وبفعل نظام مقايسة أسعار المواد النفطية، تقلصت تكاليف المقاصة بشكل ملموس من 6,5% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2012 إلى 3,5% في 2014. في المقابل، ارتفعت كتلة الأجور بمقدار 2,6% وظلت نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي مستقرة في 11%. فيما تزايدت نفقات الاستثمار بنسبة 9%. في هذا السياق، واصلت مديونية الخزينة منحاها التصاعدي، إذ بلغت نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي 63,2% مقابل 46,1% في 2009.

وشهدت وضعية الحسابات الخارجية مزيدا من التحسن، مع تقلص جديد في عجز الحساب الجاري إلى 5,6% من الناتج الداخلي الإجمالي، لاسيما بفضل انخفاض العجز التجاري والتدفقات الهامة من هبات دول مجلس التعاون الخليجي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وسجلت الصادرات ارتفاعا بنسبة 7,9% يعكس على الخصوص استمرار الأداء الجيد لصناعة السيارات وانتعاش مبيعات مشتقات الفوسفاط. وفي الوقت نفسه، شهدت الواردات استقرارا يغطي تزايدا في مشتريات السلع الغذائية والاستهلاكية وانخفاضا ملموسا في الفاتورة الطاقية وواردات سلع التجهيز.

وعلاوة على ذلك، لم يتجاوز نمو تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج 3,6%، بفعل استمرار البطالة في مستويات مرتفعة في أبرز بلدان الاستقبال. وتزايدت عائدات الأسفار بنسبة 2,9% في سياق اتسم بالمخاوف المرتبطة بانعدام الأمن في بعض بلدان المنطقة. غير أن بلدنا ظل وجهة جذابة للمستثمرين الأجانب، إذ بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة 36,5 مليار درهم، لتقترب بذلك من المستوى الاستثنائي المسجل في سنة 2013. وفي المجمل، ارتفعت الاحتياطيات الدولية الصافية بنسبة 20,3% إلى 180,8 مليار درهم، أي ما يعادل 5 أشهر و8 أيام من واردات السلع والخدمات.

وأدى هذا التزايد في احتياطيات الصرف إلى تسارع ملموس في نمو الكتلة النقدية إلى 6,2%. وفي ما يتعلق بالائتمان البنكي، فقد أفرز التحسن النسبي للطلب وتخفيف شروط الإقراض زيادة في التمويلات المقدمة للقطاع الخاص من 1,3% إلى 3,8%، مع تسجيل ارتفاع في القروض الممنوحة لقطاع الخدمات وانخفاض في تلك الموجهة للأنشطة الصناعية. في المقابل، تدنت القروض الموجهة للشركات المالية بنسبة 12,5%، مما أدى إلى تراجع النمو الإجمالي للائتمان البنكي من 3,9% إلى 2,2%.

في أسواق الأصول، لا تزال وضعية بورصة الدار البيضاء مثيرة للقلق. فعلى الرغم من ارتفاع مؤشرها بنسبة 5,6% بعد ثلاث سنوات متتالية من الانخفاض، واصلت سيولتها منحاها التنازلي وظلت مساهمتها في تمويل الاقتصاد ضئيلة. وعلى العكس من ذلك، تميز سوق الدين بظروف تمويل مواتية اتسمت بتراجع حاد في إصدارات الخزينة وتليين الشروط النقدية. وشهدت أسعار الأصول العقارية انخفاضا طفيفا بنسبة 0,8%. في حين واصل حجم المعاملات ارتفاعه بنسبة 11,9%، بعد 5,5% في المتوسط بين سنتي 2010 و2013.

في هذا السياق، تراجع معدل التضخم من 1,9% في 2013 إلى 0,4%، وهو أدنى مستوى له منذ سنة 1968. لكن هذا الانخفاض يعزى بالأساس إلى تأثير صدمات ظرفية في عرض المواد الغذائية المتقلبة الأسعار. في المقابل، بلغ التضخم الأساسي الذي يعكس التوجه الرئيسي للأسعار 1,2%، وهو مستوى مشابه لما تم تسجيله في 2013. وحافظت أسعار السلع المقننة على وتيرة نموها، مع تسجيل زيادة بنسبة 7% في أسعار الوقود وزيوت التشحيم على الخصوص، التي عرفت تخفيضا تدريجيا لمستوى الدعم عوض تأثيره تراجع الأسعار الدولية.

إن تطور التضخم والتحسن الملحوظ لاحتياطيات الصرف والتحكم النسبي في التوازن المالي قد أتاح للبنك المركزي هامشا كافيا للتحرك من أجل دعم النشاط الاقتصادي. فقد عمل على زيادة تعزيز التوجه التكييفي لسياسته النقدية، بحيث قام بخفض سعر فائدته الرئيسي مرتين ليصل إلى 2,5%، وهو أدنى مستوى له على الإطلاق. وأمام استمرار الاحتياجات الهامة من السيولة، قرر بنك المغرب تخفيض نسبة الاحتياطيات الإلزامية من 4% إلى 2%، مع العمل على ملاءمة حجم تدخلاته مع حاجيات البنوك من السيولة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

كما تميزت السنة بتنفيذ البرنامج الجديد لتشجيع التمويل البنكي لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. وقد مكنت هذه الآلية، التي شهدت انخراطا كبيرا من طرف البنوك، من ضخ ما يقرب من 19 مليار درهم، أي 45% من حجم تدخلات البنك إلى نهاية دجنبر 2014. وفي إطار مقاربة تروم القرب من الفاعلين، نظم بنك المغرب بالتعاون مع شركائه الحملة الجهوية الثالثة لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. فبالإضافة إلى التظلمات المتكررة المتعلقة على وجه الخصوص بآجال معالجة ملفات القروض وحجم الضمانات المطلوبة، تبين من خلال هذه الحملة استمرار وجود نقص حاد في المعلومات، وهي الإشكالية التي سيساعد على معالجتها المرصد المخصص لهذه الفئة من المقاولات الذي يجري إحداثه حاليا.

وبفضل تنويع أنشطته وجودة نتائجه على الصعيد الدولي، حقق القطاع البنكي أداء مرضيا على العموم رغم الاعتمادات التي خصصها لتغطية مخاطر الائتمان. وعملت البنوك في الوقت نفسه على تقوية قاعدة رأسمالها، بحيث بلغ المعدل المتوسط لنسبة الملاءة والرأس المال الأساسي، اللذين تم حسابهما لأول مرة وفقا لقواعد بازل3، 13,8% و11,6% على التوالي.

ومن أجل تقوية متانة النظام البنكي، واصل بنك المغرب ملاءمة منظومته الرقابية وقواعد الإشراف مع المعايير الدولية. فقد عمل على زيادة تعزيز المعايير التنظيمية ذات الصلة بالحكامة وتدبير المخاطر والمراقبة الداخلية في ضوء التوصيات الأخيرة للجنة بازل في هذا الشأن. كما واصل تدعيم الإشراف على أنشطة المجموعات البنكية المغربية في الخارج، لاسيما عبر تكثيف التنسيق مع السلطات الرقابية في البلدان المضيفة.

في الجانب التشريعي، تميزت السنة بصدور القانون البنكي الجديد الذي يضع الأسس القانونية التي تتيح بروز فاعلين جدد وخدمات مالية جديدة، وبشكل أخص في مجال المالية التشاركية. كما يحدد هذا القانون المهيكِل الإطار المنظم لممارسة الإشراف الاحترازي الكلي مع تعزيز آليات حل الأزمات المتاحة لبنك المغرب. وفي هذا الصدد، مكنت العملية الثانية لمحاكاة الأزمة، التي تم إنجازها بالتعاون مع البنك الدولي، من تأكيد قوة الآليات القانونية والتعاقدية الجديدة التي تم وضعها.

وفي إطار مقاربة طوعية وبالتعاون مع شركائه من القطاعين العام والخاص، أطلق البنك من خلال المؤسسة المغربية للتربية المالية استراتيجية وطنية تتمحور على الخصوص حول وضع برامج توعوية تلائم مختلف الشرائح الاجتماعية. ونظمت المؤسسة في مارس 2014 الدورة الثالثة لأيام المالية لفائدة الشباب، التي استفاد منها 80 000 تلميذ من جميع مناطق المملكة. كما أطلقت حملة تواصلية وتحسيسية لتشجيع الاستفادة من الخدمات المالية. وقد ساهمت هذه الإجراءات التي تندرج في إطار الجهود الرامية إلى تطوير وتعزيز الإدماج المالي في الرفع من نسبة الاستفادة من الخدمات البنكية إلى 64% في نهاية دجنبر 2014.

وفي ما يتعلق بالإشراف على البنيات التحتية للأسواق المالية، واصل بنك المغرب استراتيجيته الهادفة إلى ضمان الملاءمة مع أفضل المعايير الدولية، لاسيما عبر تقوية جانب السلامة للتصدي لتهديدات الجرائم الإلكترونية. كما

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

منح البنك ترخيصا لفاعلين دوليين جديدين من أجل مزاولة نشاط توجيه التراخيص ومعالجة ومقاصة تدفقات الأداء الإلكتروني.

مولاي،

تشير كافة هذه التطورات إلى أن الاقتصاد الوطني في سنة 2014 ظل في مستوى نمو منخفض. مع غياب بوادر ملموسة لوجود حيوية شمولية من شأنها خلق الثروة وفرص الشغل. ولا يزال اقتصادنا رهينا بالظروف المناخية. كما أن ما تم إنجازه من تقدم لاستعادة التوازنات قد تحقق إلى حد كبير بفضل عوامل ظرفية. وفي ضوء هذه النتائج. من الطبيعي التساؤل عن مدى نجاح الاستراتيجيات القطاعية المتعددة. التي تم إطلاق معظمها منذ أكثر من 5 سنوات. في بلوغ أهدافها وإحداث التضافر والزخم اللازمين لإطلاق تحول هيكلي حقيقي للاقتصاد وتسريع وتيرة النمو.

إن البطء الذي يميز اليوم الدينامية الاقتصادية. على الرغم من الإرادة المعلنة والجهود المبذولة. يسائلنا جميعا حول مسبباته وانعكاساته على التنمية البشرية. ويعد من الإشكاليات التي أعرب جلالة الملك عن انشغاله بها في خطاب العرش لسنة 2014. وفي هذا الصدد. يعتبر قطاع التربية والتكوين أكثر المجالات التي تبرز فيها بشكل مثير للقلق الفجوة القائمة بين الطموحات والإنجازات الملموسة. فالتدهور المستمر الذي يشهده هذا القطاع يشكل عقبة رئيسية أمام مسار التنمية ككل وواقعا يبعدنا عن الطريق نحو الارتقاء إلى مصاف الدول الصاعدة الذي طالما طمحت إليه بلادنا.

إن فشل مختلف محاولات الإصلاح يستدعي اعتماد أسلوب العلاج بالصدمة حيث يتعين على جميع الأطراف المعنية أن تتجاوز مصالحها الفئوية وتعي أن ما يوجد على المحك اليوم هو مستقبل بلادنا. كما ينبغي أن تتعبأ كافة هذه الأطراف لإنجاح الرؤية الجديدة التي أعدها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. وفي هذا الصدد. يتبين من خلال المستوى المرتفع لنفقات التعليم أن المشكل لا يكمن في توفر الوسائل. بل في انعدام الفعالية والنجاعة الذي يؤدي إلى ضعف مردودية الاستثمار.

ولا يقتصر هذا الضعف على التعليم فقط. بل يهم الاستثمار برمته. إذ بينما تسجل بلادنا أحد أعلى معدلات الاستثمار في العالم. تظل النتائج أقل بكثير من الانتظارات سواء من حيث النمو أو فرص الشغل. فبعد بلوغه 4,8% بين عامي 2000 و2008. تراجع متوسط النمو غير الفلاحي إلى 3,6% بداية من سنة 2009 و3,1% خلال العامين الماضيين. بالإضافة إلى ذلك. لا تزال البطالة مرتفعة في المناطق الحضرية. لاسيما في أوساط الشباب. ولئن كان الجزء المهم المخصص للبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية قد يفسر التأخر الطويل في تحصيل عوائد الاستثمار. وجب الإقرار بأنه قد تم الحفاظ على هذا الأخير في مستوى مرتفع منذ ما يزيد على عشر سنوات.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وتهم إشكالية المردودية كذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة. إذ على الرغم من استفادة المغرب في السنوات الأخيرة من تدفقات مهمة من هذه الاستثمارات، يظل السؤال مطروحا حول مدى مساهمتها في النمو والتشغيل. وفي الوقت نفسه، بدأ تحويل الأرباح إلى الخارج يؤثر بشكل ملموس على ميزان الأداءات، بحيث بلغ في سنة 2014 ما يناهز 15 مليار درهم في حين وصلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 36,5 مليار درهم. وإذا كان من الواضح أن مواصلة تشجيع هذه الاستثمارات أمر ضروري، فإنه يتعين في الوقت نفسه تقييم ما يمنح لها أحيانا من تحفيزات، وذلك بناء على تحليل دقيق لكلفتها وفائدتها للتأكد من مدى إسهامها في تنمية بلدنا. ويعتبر الانتعاش الذي يشهده قطاع صناعة السيارات مثالا في هذا الصدد. فعلى الرغم من النجاح الملحوظ الذي يحققه من حيث نمو الصادرات، ما زال تأثيره وإسهامه في الاقتصاد الوطني محدودا بالنظر لضعف معدل اندماجه.

إن جميع هذه المعطيات تؤكد مجددا ضرورة إرساء تقييم للسياسات العمومية، وهي الممارسة التي لا تزال غير متجذرة في نمط التدبير والحكامة ببلدنا.

مولاي،

يستفيد المغرب اليوم من تضافر عدد من العوامل الإيجابية، من أهمها تقلص عجزي الميزانية والحساب الجاري واستقطاب تدفقات هامة من الهبات وانخفاض أسعار المواد الطاقية في السوق الدولية، مما يتيح له هامشا مهما لمواصلة الإصلاحات من أجل تسريع وتيرة النمو وخفض البطالة وتحسين الظروف المعيشية للسكان. ومما يزيد من توسيع هذا الهامش السمعة التي تحظى بها بلادنا في المنطقة كواحة للسلم والديمقراطية بفضل توجهات جلالة الملك. كما أن التقييمات الإيجابية لوكالات التصنيف والمؤسسات الدولية تزيد من تعزيز هذه المكتسبات.

ولذلك، ينبغي تكثيف الجهود لتحويل هذه الفرصة إلى قوة دفع للتنمية ووضع بلادنا على الطريق الذي يرتقي بها إلى مصاف الدول الصاعدة. وفي هذا الصدد، ينبغي إتمام العديد من المشاريع المهيكلة التي يوجد بعضها قيد الإنجاز منذ عدة سنوات. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بإصلاح منظومة العدالة الذي يعتبر أساسيا لتحسين مناخ الأعمال. ولا يزال هذا الورش الأخير يتطلب اهتماما خاصا رغم ما تم إحرازه من تقدم ملموس في السنوات الأخيرة.

وإذا كان القانون التنظيمي المتعلق بالجهات الذي اعتمد مؤخرا يشكل خطوة هامة في اتجاه تعزيز الديمقراطية المحلية وتقليص التفاوتات الترابية. فإن تنفيذه ما زال يواجه إشكالية مثيرة للقلق تتعلق بتجديد النخب. وهي الإشكالية التي ينبغي أن تتصدر قائمة الأولويات بالنسبة لمختلف الأطراف المعنية.

وفي ما يخص سياسة الانفتاح، يتيح التوجه نحو إفريقيا بقيادة أعلى سلطة في البلاد آفاقا واعدة لتعزيز النمو. وبغية الاستفادة من الرصيد السياسي الذي يتمتع به المغرب في هذه المنطقة بفضل المبادرات المتجددة لجلالة الملك.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

يتعين على السلطات أن تقوم بتتبع منتظم للتقدم المحرز في مختلف المشاريع والتأكد من تعبئة الموارد البشرية والمالية اللازمة لنجاحها.

ويشكل التطور الذي يشهده القطب المالي للدار البيضاء دعما كبيرا لهذا التوجه القاري، لاسيما وأن هذا القطب قد تمكن في أقل من 5 سنوات من التموقع ضمن أهم المراكز المالية الدولية الواعدة. فقد تقدم ما بين مارس 2014 ومارس 2015 من المرتبة 62 إلى المرتبة 42 في مؤشر المراكز المالية العالمية. كما أن العدد المتزايد من المقاولات والمؤسسات الكبرى التي تزاول نشاطها به، وخاصة اختيار البنك الإفريقي للتنمية لهذا المركز لاحتضان مقر صندوق إفريقيا 50، يمثل خطوة هامة إلى الأمام ينبغي الاستفادة منها لجعل القطب المالي للدار البيضاء حلقة وصل محورية بين إفريقيا وبقية العالم.

ومع ذلك، لا تزال بورصة الدار البيضاء تشكل الحلقة الأضعف في هذا المركز المالي. فاستمرار حالة الركود التي تعيشها، خصوصا في ظل سيولتها المتدنية للغاية ومساهمتها الضعيفة جدا في تمويل الاقتصاد، يظل مصدر قلق للنظام المالي المغربي ككل. ولأجل ذلك، أصبح من الملح أن تتعبأ السلطات المعنية لاستعادة ثقة المستثمرين وإعطاء دفعة قوية لسوق البورصة.

إن هذا الطموح نحو الانفتاح وتعزيز التموقع الإقليمي والدولي للمغرب يتطلب اعتماد سياسة لسعر الصرف أكثر ملاءمة. فبعد تعديل ترجيحات سلة تسعير الدرهم في أبريل 2015 لتعكس بشكل أفضل بنية الأداءات، تعمل السلطات الوصية في الوقت الراهن على تهيئة الظروف المواتية لضمان انتقال تدريجي إلى نظام صرف أكثر مرونة، وذلك بمجرد أن يصبح المحيط الماكرو اقتصادي مناسبا. وسعيا لتحقيق هذا الهدف، بدأ بنك المغرب في ملاءمة إطاره الخاص بالتحليل والتوقعات مع هذا التحول وكذا مع إطار استهداف التضخم كنظام جديد للسياسة النقدية. وعلاوة على ذلك، ينبغي الاستفادة من النجاح الباهر الذي شهدته عملية المساهمة الإبرائية برسم الأصول المملوكة للمقيمين بالخارج. فبالإضافة إلى مساهمته في رفع مداخيل الدولة وتأثيره الإيجابي على الوضعية الخارجية للمغرب، ينبغي أن يكون هذا النجاح مقدمة لمرحلة جديدة في مسار تحرير نظام سعر الصرف.

وفي ما يخص الإصلاح الضريبي، تم تنفيذ العديد من التوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية لسنة 2013، لاسيما فرض الضريبة بشكل تدريجي على المستغلات الزراعية وإحداث نظام المقاول الذاتي وضمان الانسجام بين معدلات الضريبة على القيمة المضافة. إلا أن هذه الجهود ينبغي أن تتواصل، وبشكل أخص من حيث تقليص المزايا الضريبية. فإلى جانب ما تفقده الدولة من مداخيل جراء هذه الإعفاءات، تفرز هذه الأخيرة تفاوتات بين القطاعات تضر ببعض محركات النمو.

وهناك مصادر أخرى للهشاشة في المالية العمومية يتعين إيلاؤها اهتماما خاصا، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بكتلة الأجور التي ما فتئت تتزايد بوتيرة مرتفعة. فمنذ عملية المغادرة الطوعية في سنة 2005، بلغ المعدل السنوي

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

لنمو كتلة الأجور 6,1% في المتوسط، مما يعكس بالإضافة إلى الزيادة في عدد الموظفين ارتفاع الأجر الصافي المتوسط بنسبة 4,7% بالقيمة الاسمية و3% بالقيمة الحقيقية.

ومما لا شك فيه أن إصلاح صناديق التقاعد، لاسيما الصندوق المغربي للتقاعد الذي دخل مرحلة العجز، يعتبر أحد الأوراش الأكثر استعجالا الذي بات من الضروري الشروع في تنفيذه في أقرب الآجال.

ويتعين كذلك توظيف هوامش التحرك التي يمكن أن يتوفر عليها بلدنا لتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، خصوصا الآليات التي تم إحداثها مثل التأمين الإجباري عن المرض ونظام المساعدة الطبية لفائدة الأشخاص المعوزين وبرنامج تيسير والدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة. إلا أن ضمان استمرارية بعض هذه الآليات على المدى الطويل يتطلب تحسين حكامتها وتحقيق قدر أكبر من الفعالية في تعبئة وإدارة الموارد.

وأخيرا، فإن الوضعية المقلقة للتشغيل ببلادنا، خاصة وأن حوالي أربعة من بين كل عشرة شبان في الوسط الحضري يعانون من البطالة، تثير إشكالية قدرة نموذجنا التنموي على حسن استغلال ثمار التحول الديموغرافي الذي تشهده بلادنا. وتطرح هذه الوضعية كذلك مسألة مدى ملاءمة القوانين المنظمة للشغل، والتي تتميز على الخصوص بجمود حاد لا يشجع على التوظيف. وفي هذا الصدد، يتعين المضي قدما للمصادقة على مشروع القانون التنظيمي المتعلق بشروط ممارسة الحق في الإضراب. ومن الضروري أيضا أن ينصب التفكير الجاري حاليا في إطار إعداد الاستراتيجية الوطنية الجديدة في مجال التشغيل حول إيجاد الحلول المناسبة لهذا المشكل البنيوي.

مولاي،

إن إنجاز الإصلاحات الهيكلية الضرورية والحرص على تنفيذها في آجال مناسبة وإجراء تقييم منتظم للقرارات والاختيارات المعتمدة هو السبيل الوحيد لتمكين بلادنا من حشد الطاقات اللازمة لخلق الزخم الذي تحتاجه لتحقيق نقلة نوعية في مسار التنمية. وسيكون بإمكان بلدنا إذاك، بعد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أن تشرع بكل ثقة في تنفيذ البرنامج الجديد لأهداف التنمية المستدامة الذي سيتم اعتماده في قمة الأمم المتحدة المزمع عقدها في شتنبر المقبل. ولا شك أن الدعوة التي أطلقها جلالة الملك للتفكير في الرأسمال غير المادي ستسهم بشكل كبير في رفع هذا التحدي الجديد وستمكن، كما دعا إلى ذلك صاحب الجلالة، من اعتماد هذا الرأسمال كمعيار أساسي عند إعداد السياسات العمومية من أجل إعادة توزيع ثروات البلاد على نحو أكثر إنصافا.

عبد اللطيف الجواهري

الرباط، يونيو 2015

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الجزء 1

الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

1.1 المحيط الدولي

ظل النشاط الاقتصادي العالمي في سنة 2014 دون مستوى التوقعات، حيث سجل معدل النمو ركودا في نسبة 3,4%. وتغطي هذه النسبة تحسنا نسبيا في الاقتصادات المتقدمة وتباطؤا في البلدان الصاعدة والنامية. فبفضل الطلب الداخلي على وجه الخصوص، تسارعت وتيرة النمو في الولايات المتحدة من 2,2% إلى 2,4% وفي المملكة المتحدة من 1,7% إلى 2,6%. فيما ارتفعت إلى 0,9% في منطقة الأورو بعد سنتين من الانكماش الاقتصادي. وبالمقابل، تراجع الناتج الداخلي الإجمالي لليابان بشكل طفيف بنسبة 0,1% بعد ارتفاعه بنسبة 1,6% في 2013. وفي ما يتعلق بأبرز الاقتصادات الصاعدة، واصل النشاط الاقتصادي الصيني فقدان حيويته وسجلت روسيا والبرازيل تباطؤا ملحوظا مقابل تسارع النمو في الهند.

وتحسنت أوضاع سوق الشغل في معظم البلدان المتقدمة وإن بوتيرات متباينة. فقد بلغ معدل البطالة 6,2% في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، متراجعا بواقع 1,2 و1,4 نقطة مئوية على التوالي. ورغم تقلصه في منطقة الأورو، فقد ظل في مستوى مرتفع بلغ عموما 11,6%. فيما شكلت ألمانيا الاستثناء حيث بلغ معدل البطالة فيها 5%. منخفضا بواقع 0,2 نقطة. وفي أبرز الاقتصادات الصاعدة، ظلت البطالة مستقرة في الصين وتراجعت في البرازيل وروسيا.

وسجلت أسعار السلع الأساسية انخفاضا في المجمل، إذ تراجعت أسعار المواد الطاقية بنسبة 7,2%. نتيجة تباطؤ النمو ووفرة العرض، والمواد غير الطاقية بنسبة 4,6%، نظرا بالأساس لانخفاض أسعار المواد الفلاحية.

في ظل هذه الظروف، تراجع معدل التضخم في العالم إلى 3,5%. فقد استقر في 1,4% في البلدان المتقدمة، مع ظهور بعض مخاطر انكماش الأسعار في منطقة الأورو التي بلغ فيها التضخم 0,4%. وفي البلدان الصاعدة والنامية، تراجع التضخم من 5,9% إلى 5,1%. مع تسجيل انخفاض ملموس في الهند من 10% إلى 6%.

وكانت لهذه التطورات تداعيات على التجارة العالمية التي تباطأ نمو حجمها بشكل طفيف من 3,5% إلى 3,4%. مع تسجيل تباطؤ على الخصوص في نمو واردات البلدان الصاعدة والنامية. وعرفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدورها انخفاضا بنسبة 8% شمل على الخصوص الولايات المتحدة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

واتسمت الأوضاع المالية في البلدان المتقدمة بالأداء الجيد لأسواق البورصة وانخفاض أسعار الفائدة على السندات السيادية، نتيجة الآفاق الإيجابية للوضعية الاقتصادية ومواصلة نهج سياسات نقدية توسعية. وساهمت هذه

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

العوامل أيضا في تحسن النشاط الائتماني، الذي سجل تسارعا ملحوظا في الولايات المتحدة وتقلصا في حدة انكماشه في منطقة الأورو. وعلى النقيض من ذلك، سجلت الاقتصادات الصاعدة تراجعا في مؤشرات البورصة وانخفاضا في قيمة عملاتها، متأثرة بتباطؤ نموها الاقتصادي واحتمالات عودة السياسة النقدية في الولايات المتحدة إلى مسارها الطبيعي.

1.1.1 النمو الاقتصادي

في سنة 2014، استقر نمو الاقتصاد العالمي في 3,4% للسنة الثانية على التوالي، حيث انتقل من 1,4% إلى 1,8% في البلدان المتقدمة وتباطأ من 5% إلى 4,6% في الاقتصادات الصاعدة والنامية.

جدول 1.1.1 : تطور النمو العالمي (%)

	2010	2011	2012	2013	2014
العالم	**5,4**	**4,2**	**3,4**	**3,4**	**3,4**
الاقتصادات المتقدمة	**3,1**	**1,7**	**1,2**	**1,4**	**1,8**
الولايات المتحدة	2,5	1,6	2,3	2,2	2,4
منطقة الأورو	2,0	1,6	-0,8	-0,5	0,9
ألمانيا	3,9	3,7	0,6	0,2	1,6
فرنسا	2,0	2,1	0,3	0,3	0,4
إيطاليا	1,7	0,6	-2,8	-1,7	-0,4
إسبانيا	0,0	-0,6	-2,1	-1,2	1,4
المملكة المتحدة	1,9	1,6	0,7	1,7	2,6
اليابان	4,7	-0,5	1,8	1,6	-0,1
الاقتصادات الصاعدة والنامية	**7,4**	**6,2**	**5,2**	**5,0**	**4,6**
البلدان الصاعدة والنامية الأسيوية	**9,6**	**7,7**	**6,8**	**7,0**	**6,8**
الصين	10,4	9,3	7,8	7,8	7,4
الهند	10,3	6,6	5,1	6,9	7,2
بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	**6,1**	**4,9**	**3,1**	**2,9**	**1,3**
البرازيل	7,6	3,9	1,8	2,7	0,1
المكسيك	5,1	4	4	1,4	2,1
رابطة الدول المستقلة	**4,6**	**4,8**	**3,4**	**2,2**	**1,0**
روسيا	4,5	4,3	3,4	1,3	0,6
البلدان الصاعدة والنامية في أوروبا	**4,8**	**5,4**	**1,3**	**2,9**	**2,8**
تركيا	9,2	8,8	2,1	4,1	2,9
إفريقيا جنوب الصحراء	**6,7**	**5,0**	**4,2**	**5,2**	**5,0**
جنوب إفريقيا	3,0	3,2	2,2	2,2	1,5
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	**5,1**	**4,5**	**4,9**	**2,3**	**2,4**

المصدر: صندوق النقد الدولي

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

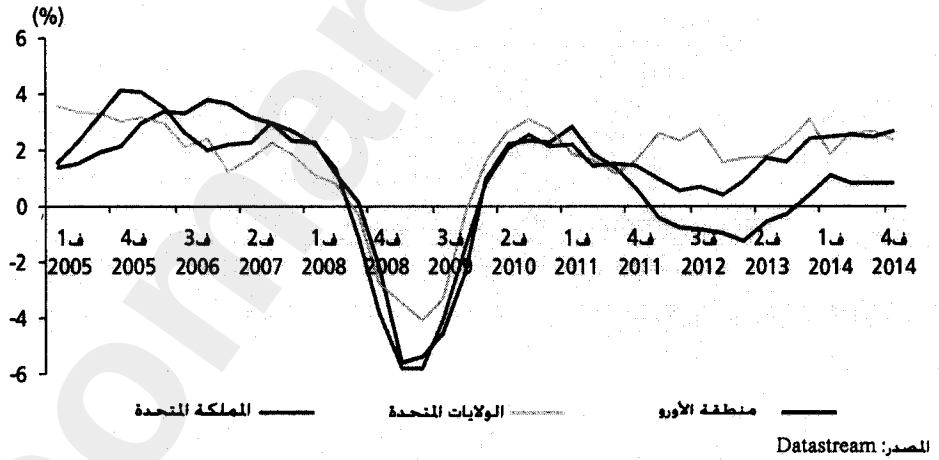
وفي الولايات المتحدة، تسارعت وتيرة النمو من 2,2% إلى 2,4% بفعل تحسن الاستثمار من 2,7% إلى 3,9% ونفقات استهلاك الأسر من 2,4% إلى 2,5% وارتفاع نفقات الاستهلاك العمومي بنسبة 0,4% بعد انخفاضها بنسبة 1,3%.

في منطقة الأورو، ورغم نهج سياسة نقدية توسعية وسياسة مالية أقل تشديدا، ظل النشاط الاقتصادي هشا على العموم (الإطار 1.1.1). فبعد سنتين من الانكماش، لم يتجاوز نمو الناتج الداخلي الإجمالي نسبة 0,9%، لاسيما بفعل ضعف الاستثمار الذي بلغت وتيرة نموه 1% بعد انخفاض بنسبة 2,5%. وعلى وجه الخصوص، بلغ النمو في فرنسا 0,4% مقابل 0,3%، بينما تراجعت حدة انكماش نمو الناتج الداخلي الإجمالي في إيطاليا من 1,7% إلى 0,4%. وعلى العكس من ذلك وبفعل تحسن الاستثمار، انتعش النمو في ألمانيا من 0,2% إلى 1,6% وسجلت إسبانيا أول نمو إيجابي لها منذ سنة 2009، حيث بلغ 1,4%.

إطار 1.1.1: بطء التعافي الاقتصادي في منطقة الأورو

بخلاف الولايات المتحدة والمملكة المتحدة اللتين تقوى نشاطهما الاقتصادي في سنة 2014، ظلت منطقة الأورو تعاني من ضعف النمو، مصحوبا بنسبة تضخم جد متدنية ومعدل بطالة مرتفع.

رسم بياني 1.1.1.1 : تطور النمو الاقتصادي (%)



المصدر: Datastream

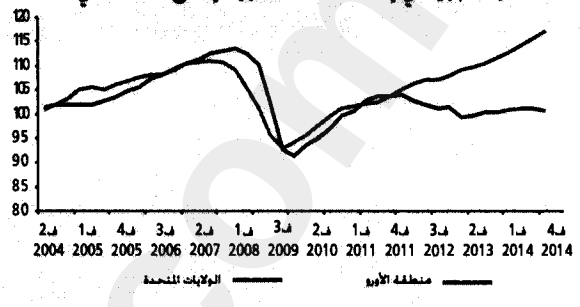
بعد انتعاشه في سنة 2010، تدهور النشاط الاقتصادي من جديد في منطقة الأورو. وزادت من حدة ذلك التدهور السياسات المالية التقييدية التي اتبعتها بلدان المنطقة لمواجهة أزمة الديون السيادية. فبعد تباطؤ في 2011، سجل النمو نسبا سلبية ما بين الفصل الأول 2012 والفصل الثالث 2013. وإذا كان الناتج الداخلي الإجمالي قد عاود النمو بنسب إيجابية ابتداء من الفصل الأخير من 2013، إلا أن هذا الانتعاش ظل بطيئا بحكم تظافر العديد من العوامل، من أهمها:

- تباطؤ النمو الممكن تحقيقه نتيجة ضعف الاستثمار؛
- ضعف التنافسية من حيث التكلفة بالنسبة لبلدان المنطقة، مما يعيق تحفيز الإنتاج الصناعي والاستثمار المنتج. فرغم تراجع النشاط الاقتصادي، تظل تكاليف الأجور وأسعار الطاقة مرتفعة في منطقة الأورو؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

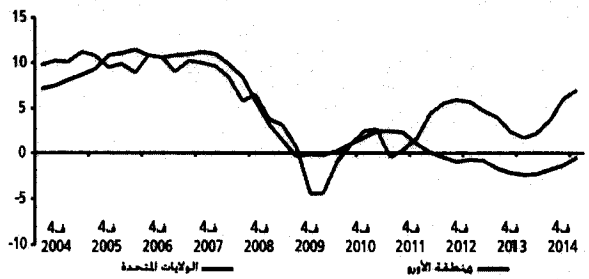
- اقتصار التعديلات التي أدخلت على ميزانيات دول المنطقة بشكل رئيسي على تقليص الاستثمار العمومي ورفع الضغط الضريبي على المقاولات، مما أدى إلى انخفاض ملموس في كل من الاستثمارات الخاصة والطلب؛
- ضعف فعالية آليات توصيل السياسة النقدية، كما يدل على ذلك انكماش القروض البنكية الذي انعكس سلبا على الطلب الداخلي.

رسم بياني إ2.1.1.1 : تطور الإنتاج الصناعي



المصدر: صندوق النقد الدولي

رسم بياني إ3.1.1.1 : تطور الائتمان



المصدر: Datastream

وتعزز النمو في المملكة المتحدة بشكل ملموس، مدفوعا على الخصوص بنمو الاستثمار، حيث انتقل من 1,7% إلى 2,6%، محققا بذلك أسرع وتيرة منذ 2007. بالمقابل، سجل الناتج الداخلي الإجمالي في اليابان انكماشا طفيفا بلغ 0,1% مقابل ارتفاع بنسبة 1,6%، نتيجة تراجع الاستهلاك بعد رفع الضريبة على القيمة المضافة.

وفي البلدان الصاعدة الرئيسية، تباطأ النمو في الصين من 7,8% إلى 7,4% نتيجة على الخصوص إلى فقدان القطاع العقاري لحيويته. أما في البرازيل، وبعد ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 2,7% في 2013، فقد سجل النمو شبه ركود ليعكس تباطؤ استهلاك الأسر وضعف الاستثمار. أيضا، تباطأ النمو الاقتصادي في روسيا من 1,3% إلى 0,6%، نتيجة النزاع الدائر في أوكرانيا وتقهقر أسعار النفط. بالمقابل، تعزز النمو في الهند من 6,9% إلى 7,2%، مدعوما بالإصلاحات الماكرو اقتصادية الأخيرة وتحسن مناخ الأعمال.

وفي إفريقيا جنوب الصحراء، تدنى نمو الناتج الداخلي الإجمالي من 5,2% إلى 5%، وهو ما يعزى على الخصوص إلى تباطؤ النمو من 2,2% إلى 1,5% في جنوب إفريقيا، البلد الذي يعاني من اضطرابات اجتماعية إلى جانب انقطاعات متكررة في التيار الكهربائي، ومن 7,3% إلى 4,2% في غانا، نتيجة تراجع أسعار السلع الأساسية. وبالمقابل، تحسن النمو في نيجيريا من 5,4% إلى 6,3% بفعل الأداء الجيد للقطاعات غير النفطية.

ورغم النزاعات الجيوسياسية وانخفاض أسعار النفط، تحسنت نسبة النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من 2,3% إلى 2,4%، مع تسجيل تطورات متباينة من بلد لآخر. وعلى الخصوص، تسارعت وتيرة النمو

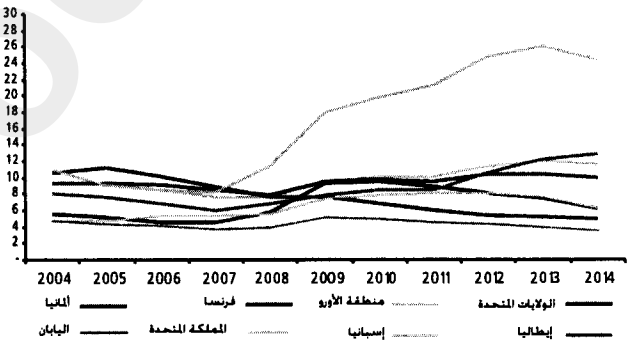
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

من 2,7% إلى 3,6% في المملكة العربية السعودية. ومن 2,8% إلى 4,1% في الجزائر. فيما سجلت شبه ركود في 2,2% في مصر و2,3% في تونس. وتباطأت في الإمارات العربية المتحدة من 5,2% إلى 3,6%.

2.1.1 سوق الشغل

على صعيد أسواق الشغل، انخفض إجمالا معدل البطالة في البلدان المتقدمة. فقد أدى تعزيز الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة إلى تقليص معدل البطالة من 7,4% إلى 6,2% مع خلق مناصب شغل صافية بلغت مستويات غير مسبوقة منذ 15 عاما. ناهزت 3 ملايين منصب شغل مقابل 2,3 مليون منصب في 2013. وتحسنت وضعية التشغيل أيضا في المملكة المتحدة بتراجع معدل البطالة بواقع 1,4 نقطة إلى 6,2% وفي اليابان التي سجلت أدنى معدل للبطالة منذ سنة 2007، أي 3,6% بدلا من 4% سنة من قبل، وذلك رغم التراجع الطفيف لنمو الناتج الداخلي الإجمالي.

رسم بياني 1.1.1 : تطور نسبة البطالة في البلدان المتقدمة



المصدر: صندوق النقد الدولي

جدول 2.1.1 : تطور نسبة البطالة بالنسبة المئوية

البلدان المتقدمة	2010	2011	2012	2013	2014
الولايات المتحدة	9,6	8,9	8,1	7,4	6,2
منطقة الأورو	10,1	10,1	11,3	12,0	11,6
ألمانيا	6,9	5,9	5,4	5,2	5,0
فرنسا	9,3	9,2	9,8	10,3	10,2
إيطاليا	8,4	8,4	10,6	12,2	12,8
إسبانيا	19,9	21,4	24,8	26,1	24,5
المملكة المتحدة	7,9	8,1	8,0	7,6	6,2
اليابان	5,0	4,6	4,3	4,0	3,6
البلدان الصاعدة					
روسيا	7,3	6,5	5,5	5,5	5,1
الصين	4,1	4,1	4,1	4,1	4,1
البرازيل	6,8	6,0	5,5	5,4	4,8

وفي منطقة الأورو، انعكس بطء التعافي الاقتصادي على سوق الشغل، حيث ظل معدل البطالة في مستويات عليا، مع تسجيل تطورات متباينة من بلد لآخر. وإجمالا، بلغ معدل البطالة 11,6% مقابل 12% في 2013، مع تسجيل تراجع في ألمانيا من 5,2% إلى 5% وفي فرنسا من 10,3% إلى 10,2%. أما في البلدان الطرفية في منطقة الأورو، وباستثناء إيطاليا التي ارتفع فيها معدل البطالة إلى 12,8% مقابل 12,2% في 2013، فقد انخفض هذا المعدل في إسبانيا من 26,1% إلى 24,5% وفي البرتغال من 16,2% إلى 13,9%.

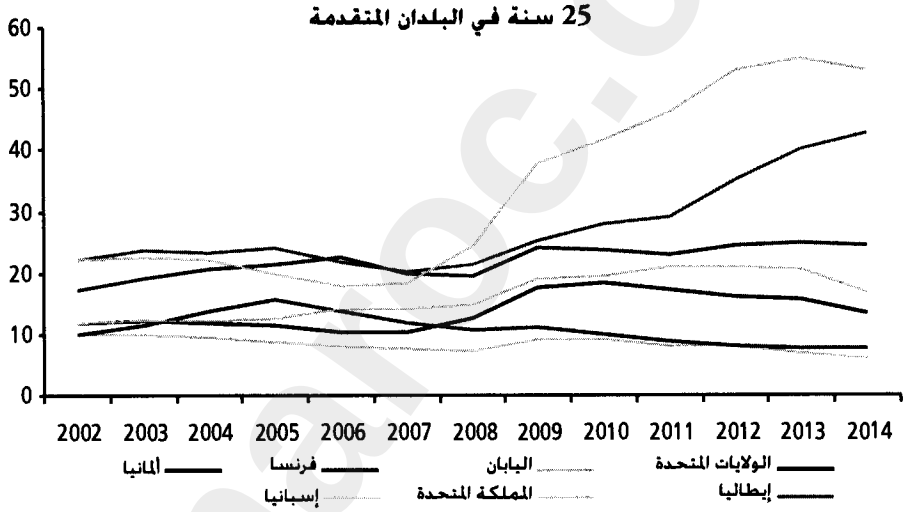
وفي البلدان الصاعدة والنامية، ظل معدل البطالة مستقرا في 4,1% في الصين، وانخفض من 5,4% إلى 4,8% في البرازيل، ومن 5,5% إلى 5,1% في روسيا وبلغ 25,1% مقابل 24,7% في جنوب إفريقيا. أما في منطقة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فقد ارتفع من 9,8% إلى 10,6% في الجزائر ومن 13% إلى 13,4% في مصر، فيما ظل مستقرا في 15,3% في تونس.

وفيما يتعلق بالبطالة لدى الشباب بوجه خاص، فقد انخفضت إجمالا في معظم البلدان المتقدمة، وإن ظلت في مستويات عالية. وقد تراجعت من 16,2% إلى 15,5% في الولايات المتحدة. ومن 20,5% إلى 16,9% في المملكة المتحدة ومن 24,8% إلى 24,3% في فرنسا. ولا تزال البلدان الطرفية في منطقة الأورو تسجل المعدلات الأعلى بواقع 53,2% في إسبانيا و42,7% في إيطاليا. وبالمقابل، سجلت أضعف المعدلات في اليابان بنسبة 6,3% وألمانيا بنسبة 7,7%.

رسم بياني 2.1.1 : تطور نسبة بطالة الشباب الأقل من 25 سنة في البلدان المتقدمة



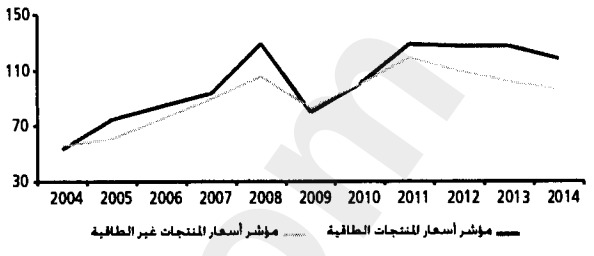
المصدر: مكتب الاحصاء الأوروبي EUROSTAT

3.1.1 أسواق السلع الأساسية

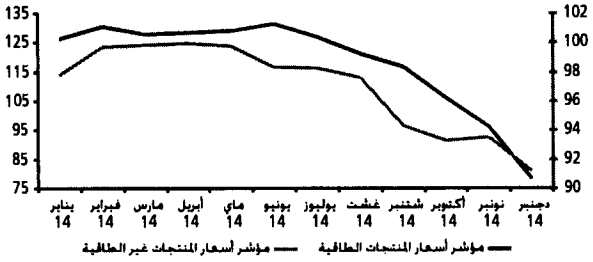
سجلت أسعار السلع الأساسية تراجعا على العموم في سنة 2014، لاسيما خلال الأشهر الأخيرة من السنة. ويعزى هذا التطور إلى تباطؤ الطلب الموجه من لدن أبرز البلدان الصاعدة، ووفرة العرض من النفط إضافة إلى ارتفاع قيمة الدولار.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 3.1.1 : التطور السنوي لمؤشرات أسعار السلع الأساسية



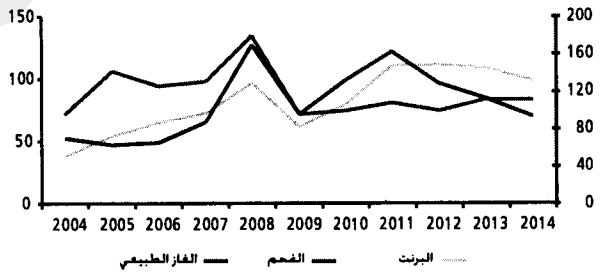
رسم بياني 4.1.1 : التطور الشهري لمؤشرات أسعار السلع الأساسية (2014)



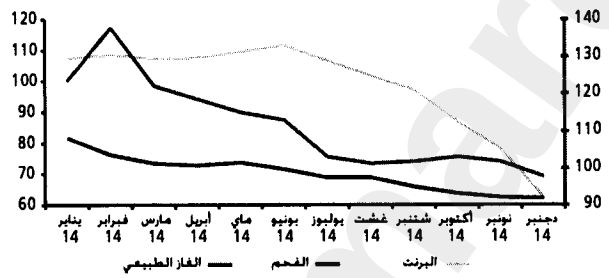
المصدر: البنك الدولي

وبعد تراجع طفيف بلغ 0,1% في 2013. سجلت أسعار المواد الطاقية انخفاضا ملموسا بنسبة 7,2%. ارتباطا بتدني أسعار النفط بنسبة 7,5% (الإطار 2.1.1) والفحم الحجري بنسبة 17,1% نتيجة الفائض في العرض. كما تراجع سعر الغاز الطبيعي بنسبة 0,5%. وهي النسبة التي تنطوي على تزايد في سعره بنسبة 17,2% في الولايات المتحدة وانخفاضا بنسبة 14,7% في أوروبا.

رسم بياني 5.1.1 : التطور السنوي لأسعار المواد الطاقية



رسم بياني 6.1.1 : التطور الشهري لأسعار المواد الطاقية (2014)



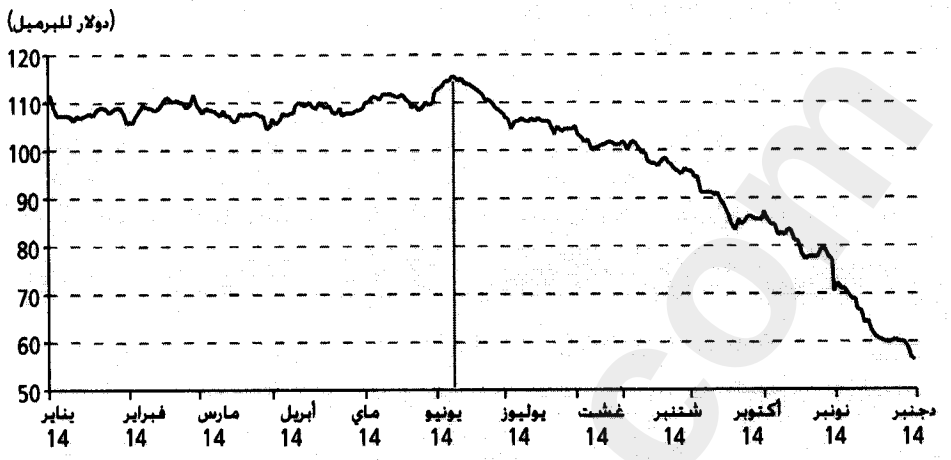
المصدر: البنك الدولي

إطار 2.1.1: : تطور أسعار النفط في 2014

يظهر تطور أسعار النفط في سنة 2014 مرحلتين مستقلتين. تميز النصف الأول من السنة بارتفاع الأسعار حيث بلغت في المتوسط 109,1 دولار لبرميل البرنت فيما بلغ أعلاها 115,5 دولار في 19 يونيو. ويعزى هذا التطور بصفة خاصة إلى استمرار الضغوط الجيوسياسية في ليبيا وجنوب السودان. وكذا المخاوف المرتبطة بتداعيات الأوضاع في أوكرانيا.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 1.2.1.1 : التغير اليومي لسعر البرنت في 2014



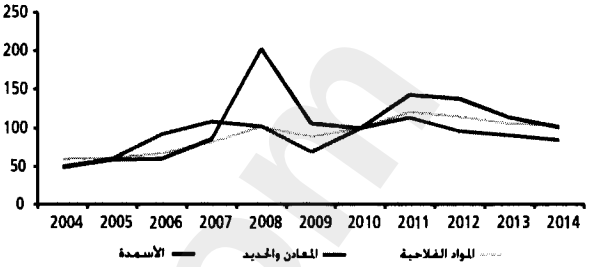
المصدر: Datastream

أما خلال النصف الثاني من السنة، فقد اتجهت الأسعار نحو الانخفاض، ليصل متوسطها إلى 89,6 دولار للبرميل، ويسجل أقل سعر له في 55,8 دولار بتاريخ 31 دجنبر، وهو الأدنى خلال السنوات الخمس الأخيرة. ويعزى هذا التراجع الكبير إلى ضعف الطلب العالمي في سياق تباطؤ النمو الاقتصادي لأبرز البلدان الصاعدة ووفرة العرض واتخاذ منظمة الدول المصدرة للنفط قرار الإبقاء على مستوى الإنتاج دون تغيير، وكذا ارتفاع قيمة الدولار. وفيما يتعلق بالآفاق المستقبلية، تشير توقعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى استمرار الأسعار في مستويات منخفضة نسبيا على المديين الطويل والمتوسط.

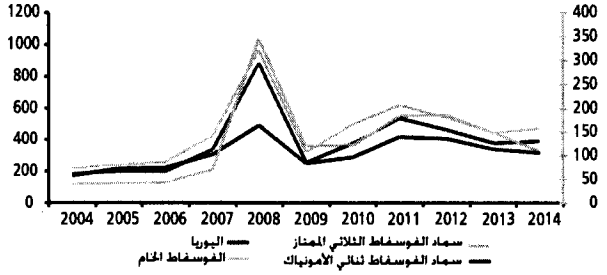
وفيما يتعلق بالمنتجات غير الطاقية، فقد سجلت أسعارها في المجمل تراجعا بنسبة 4,6%. وعلى الخصوص، انخفضت أسعار مواد التعدين والمعادن بنسبة 6,6%، نتيجة بشكل رئيسي لتباطؤ الطلب الصادر عن الصين الذي يمثل أكثر من نصف الاستهلاك العالمي. وحسب المنتجات، تقلصت أسعار الحديد بنسبة 28,4%، والنحاس بنسبة 6,4% والرصاص بنسبة 2,1%. أيضا، سجلت أسعار المنتجات الفلاحية انخفاضا بنسبة 3,4%، وهو ما يعزى بالأساس لتحسن الإنتاج والآفاق الجيدة للعرض. وبلغ هذا الانخفاض 32% بالنسبة للشعير و25,6% للذرة و14% لزيت الصوجا. من ناحية أخرى، وبفعل تراجع أسعار الغاز الطبيعي، تدنت أثمنة الأسمدة بنسبة 11,6%، مع تقهقر أسعار الفوسفاط الخام بنسبة 25,6% إلى 110,2 دولار للطن، وأسعار اليوريا بنسبة 7%. بالمقابل، ارتفعت الأسعار بنسبة 6,2% بالنسبة لسماد الفوسفاط ثنائي الأمونياك و1,6% بالنسبة لسماد الفوسفاط الثلاثي الممتاز.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 7.1.1 : تطور مؤشرات أسعار المنتجات غير الطاقية



رسم بياني 8.1.1 : تطور أسعار الفوسفاط ومشتقاته (دولار/ طن)



المصدر: البنك الدولي

بموازاة ذلك، واصلت أسعار المعادن النفيسة انخفاضها الذي بدأ السنة الماضية بنسبة 12,1%. ويعزى ذلك جزئيا إلى انخفاض نمو الطلب على هذه المعادن من لدن الصين والهند. وبوجه خاص، تقلص سعر أونصة الذهب بنسبة 10,3% إلى 1265,6 دولار، وسعر الفضة بنسبة 20% إلى 19,1 دولار والبلاتين بنسبة 7% إلى 1383,6 دولار.

4.1.1 تطور التضخم

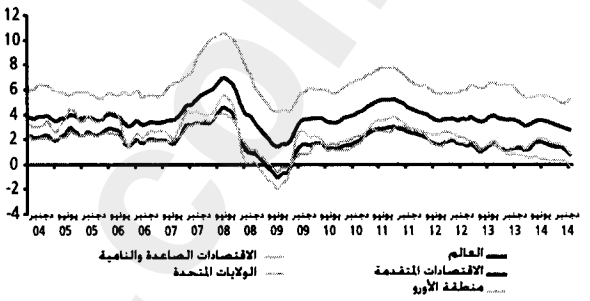
في سنة 2014، تدنت نسبة التضخم من 3,9% إلى 3,5% على الصعيد العالمي، مع تراجعها من 5,9% إلى 5,1% في الاقتصادات الصاعدة والنامية واستقرارها في 1,4% في البلدان المتقدمة. وسجلت نموا طفيفا من 1,5% إلى 1,6% في الولايات المتحدة وتسارعا قويا من 0,4% إلى 2,7% في اليابان، نتيجة رفع نسبة الضريبة على القيمة المضافة. بالمقابل، في منطقة الأورو، واصلت نسبة التضخم تراجعها، حيث بلغت 0,4% بدلا من 1,3% في 2013، فيما أثار التراجع الملموس للأسعار خلال الأشهر الأخيرة المخاوف بشأن مخاطر انكماش الأسعار.

وسجل التضخم تراجعا في معظم البلدان الأوروبية الشريكة للمغرب، حيث انخفض من 2,6% إلى 1,5% في المملكة المتحدة، ومن 1,6% إلى 0,8% في ألمانيا، ومن 1,3% إلى 0,2% في إيطاليا ومن 1% إلى 0,6% في فرنسا. وسجلت إسبانيا بدورها تراجعا في الأسعار بنسبة 0,2% بعد ارتفاعها بنسبة 1,5% سنة من قبل، نظرا على الخصوص لسياسة الاعتدال في الأجور المتبعة منذ سنة 2012.

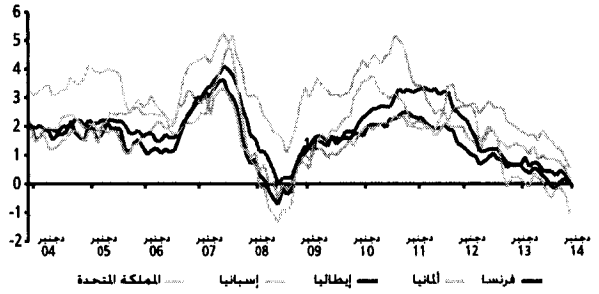
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفيما يتعلق بالبلدان الصاعدة والنامية، تراجعت نسبة التضخم من 2,6% إلى 2% في الصين ومن 10% إلى 6% في الهند وسجلت نموا طفيفا من 6,2% إلى 6,3% في البرازيل. أما في روسيا، فارتفعت نسبة التضخم بنسبة 7,8%، مقابل 6,8% في السنة الماضية، متأثرة على الخصوص بالضغوط المرتبطة بالأزمة في أوكرانيا.

رسم بياني 9.1.1 : تطور التضخم في العالم



رسم بياني 10.1.1 : تطور التضخم لدى أبرز الشركاء الأوروبيين للمغرب



المصدر: الإحصائيات المالية الدولية.

جدول 3.1.1 : تطور التضخم عبر العالم (بالنسبة المئوية)

	2010	2011	2012	2013	2014
العالم	**3,9**	**5,2**	**4,2**	**3,9**	**3,5**
البلدان المتقدمة	**1,5**	**2,7**	**2,0**	**1,4**	**1,4**
الولايات المتحدة	1,6	3,1	2,1	1,5	1,6
منطقة الاورو	1,6	2,7	2,5	1,3	0,4
ألمانيا	1,2	2,5	2,1	1,6	0,8
فرنسا	1,7	2,3	2,2	1,0	0,6
إيطاليا	1,6	2,9	3,3	1,3	0,2
إسبانيا	2,0	3,1	2,4	1,5	-0,2
المملكة المتحدة	3,3	4,5	2,8	2,6	1,5
اليابان	-0,7	-0,3	0,0	0,4	2,7
البلدان الصاعدة والنامية	**5,9**	**7,3**	**6,1**	**5,9**	**5,1**
روسيا	6,9	8,4	5,1	6,8	7,8
الصين	3,3	5,4	2,6	2,6	2,0
الهند	9,5	9,4	10,2	10,0	6,0
البرازيل	5,0	6,6	5,4	6,2	6,3
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	**6,2**	**8,7**	**9,7**	**9,3**	**6,5**

المصدر: صندوق النقد الدولي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

5.1.1 المالية العمومية

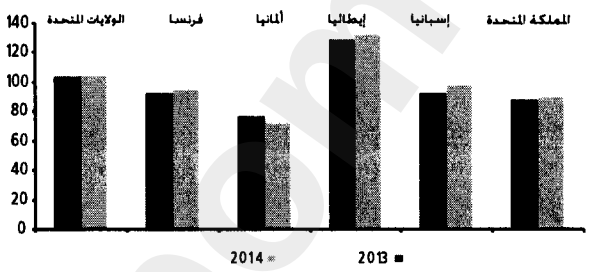
استمرت في سنة 2014 عملية تصحيح أوضاع المالية العمومية التي بدأت في 2011 في معظم البلدان المتقدمة مع توجه نحو اتباع سياسات أقل تقييدية. وأدت هذه الجهود، التي شجعها التحسن النسبي للنشاط الاقتصادي، إلى تقليص عجوزات الميزانية. هكذا، انتقل العجز من 5,8% إلى 5,3% من الناتج الداخلي الإجمالي في الولايات المتحدة، ومن 8,5% إلى 7,7% في اليابان ومن 2,9% إلى 2,7% في منطقة الأورو. وفي أبرز البلدان الشريكة، تراجع العجز من 6,8% إلى 5,8% في إسبانيا، فيما تفاقم من 4,1% إلى 4,2% في فرنسا، ومن 2,9% إلى 3% في إيطاليا وظل مستقرا في 5,7% في المملكة المتحدة. وتحسن مرة أخرى فائض الميزانية المسجل منذ سنة 2012 في ألمانيا ليصل إلى 0,6% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وفي ظل هذه الظروف، سجل الدين العمومي ارتفاعات جديدة، حيث انتقل من 103,4% إلى 104,8% من الناتج الداخلي الإجمالي في الولايات المتحدة ومن 93,4% إلى 94,0% في منطقة الأورو. وتزايد من 92,4% إلى 95,1% في فرنسا، ومن 92,1% إلى 97,7% في إسبانيا، ومن 128,6% إلى 132,1% في إيطاليا ومن 87,3% إلى 89,5% في المملكة المتحدة. بالمقابل، شكلت ألمانيا الاستثناء، حيث انخفض دينها العمومي مجددا إلى 73,1% من الناتج الداخلي الإجمالي بعد بلوغه 76,9% في 2013 و79% في 2012.

رسم بياني 11.1.1 : تطور رصيد الميزانية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)



رسم بياني 12.1.1 : تطور الدين العمومي (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)



المصدر: صندوق النقد الدولي

وفي البلدان الصاعدة، تم الحفاظ على أرصدة الميزانية ونسب الدين العمومي في مستويات قابلة للاستدامة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. ففي الصين، ظل عجز الميزانية مستقرا في 1,1% من الناتج الداخلي الإجمالي فيما ارتفعت المديونية بشكل طفيف من 39,4% إلى 41,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. كما ظل العجز

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مستقرا في الهند في 7,2% من الناتج الداخلي الإجمالي فيما تقلص الدين العمومي من 65,5% إلى 65%. وبالمقابل، ارتفع العجز في البرازيل من 3,1% إلى 6,2% من الناتج الداخلي الإجمالي، مع تزايد نسبة الاستدانة من 62,2% إلى 65,2%. أما في روسيا، فقد انخفض العجز من 1,3% إلى 1,2%، بينما ارتفع الدين العمومي مع استمراره في مستويات متدنية نسبيا، أي 17,9% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، انتقل رصيد الميزانية إجمالا من فائض بلغ 4,1% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى عجز بنسبة 0,2% مع تزايد الدين العمومي من 25,5% إلى 26,8%. وعلى الخصوص، ورغم تراجع العجز بواقع 0,5 نقطة في مصر، إلا أنه يظل في مستويات عالية إذ يصل إلى 13,6%، فيما تدهورت نسبة المديونية بواقع 1,5 نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 90,5%. وانخفض العجز في تونس من 6,0% إلى 3,5%، فيما ارتفع الدين العمومي من 44,8% إلى 47,5%.

6.1.1 الحسابات الخارجية

سجلت وتيرة نمو التجارة العالمية انخفاضا طفيفا من 3,5% في 2013 إلى 3,4% في 2014. وواكب هذا التطور، الذي يعكس تراجع واردات البلدان الصاعدة والنامية، تقلص على العموم في اختلالات الحسابات الجارية.

جدول 4.1.1 : تطور أرصدة الحساب الجاري لميزان الأداءات (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

	2010	2011	2012	2013	2014
الاقتصادات المتقدمة	**0,0**	**-0,1**	**-0,1**	**0,3**	**0,4**
الولايات المتحدة	-3,0	-3,0	-2,9	-2,4	-2,4
منطقة الأورو	0,0	-0,1	1,5	2,2	2,3
ألمانيا	5,7	6,1	7,1	6,7	7,5
فرنسا	-0,8	-1,0	-1,5	-1,4	-1,1
إيطاليا	-3,5	-3,1	-0,4	1,0	1,8
إسبانيا	-3,9	-3,2	-0,3	1,4	0,1
المملكة المتحدة	-2,6	-1,7	-3,7	-4,5	-5,5
اليابان	4,0	2,1	1,0	0,7	0,5
الاقتصادات الصاعدة والنامية منها	**1,4**	**1,6**	**1,4**	**0,7**	**0,7**
البلدان الصاعدة والنامية الآسيوية	**2,4**	**0,9**	**1,0**	**1,0**	**1,3**
الصين	4,0	1,9	2,6	1,9	2,0
الهند	-2,8	-4,2	-4,8	-1,7	-1,4
بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي	**-1,3**	**-1,4**	**-1,8**	**-2,8**	**-2,8**
البرازيل	-2,1	-2,0	-2,2	-3,4	-3,9
المكسيك	-0,5	-1,1	-1,3	-2,4	-2,1
مجموعة الدول المستقلة	**3,4**	**4,3**	**2,5**	**0,6**	**2,2**
روسيا	4,4	5,1	3,5	1,6	3,1
البلدان الصاعدة والنامية في أوروبا	**-5,1**	**-6,5**	**-4,6**	**-3,8**	**-2,9**
تركيا	-6,2	-9,7	-6,2	-7,9	-5,7
إفريقيا جنوب الصحراء	**-0,6**	**-0,7**	**-1,9**	**-2,5**	**-3,3**
جنوب إفريقيا	-1,5	-2,2	-5,0	-5,8	-5,4
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	**6,8**	**14**	**13,4**	**10,7**	**7,0**

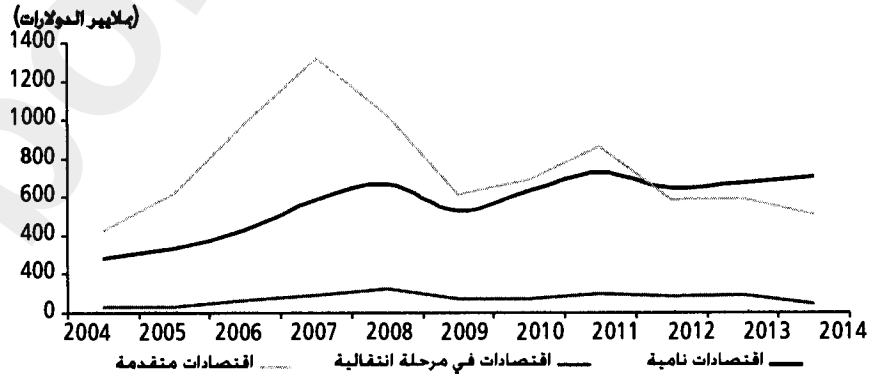
المصدر: صندوق النقد الدولي

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

في الولايات المتحدة، استقر عجز الحساب الجاري في 2,4% من الناتج الداخلي الإجمالي، حيث تم تعويض ارتفاع الواردات إلى حد كبير بفضل تزايد صادرات النفط والغاز. أما في منطقة الأورو، ونظرا للنمو الملموس للصادرات، فقد تزايد الفائض الجاري في ألمانيا من 6,7% إلى 7,5% من الناتج الداخلي الإجمالي وفي إيطاليا من 1% إلى 1,8%. بالمقابل، تقلص هذا الفائض في إسبانيا من 1,4% إلى 0,1% من الناتج الداخلي الإجمالي، فيما انخفض على نحو طفيف في فرنسا من 1,4% إلى 1,1%. من ناحية أخرى، ونتيجة لتدهور الميزان التجاري، ارتفع العجز الجاري من 4,5% إلى 5,5% من الناتج الداخلي الإجمالي في المملكة المتحدة، فيما انخفض الفائض في اليابان من 0,7% إلى 0,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. وعلى صعيد البلدان الصاعدة، ارتفع الفائض من 1,9% إلى 2% من الناتج الداخلي الإجمالي في الصين ومن 1,6% إلى 3,1% في روسيا. وعلى النقيض من ذلك، تفاقم العجز في البرازيل حيث انتقل من 3,4% إلى 3,9% وتقلص في الهند من 1,7% إلى 1,4%.

فيما يتعلق بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد سجلت انخفاضا بنسبة 8%، بعد ارتفاعها بنسبة 3% في 2013، متأثرة على الخصوص باستمرار التوترات السياسية في بعض المناطق. وتراجعت الاستثمارات الموجهة إلى الاقتصادات المتقدمة بنسبة 14% إلى 511 مليار دولار، نتيجة خفض الاستثمارات في الولايات المتحدة، وذلك رغم نمو التدفقات الاستثمارية الموجهة للاتحاد الأوروبي بنسبة 13%. وعلى نفس المنوال، انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بنسبة 51% إلى 45 مليار دولار أساسا من جراء العقوبات المفروضة على روسيا والنزاعات الإقليمية. بالمقابل، ارتفعت الاستثمارات الموجهة للاقتصادات النامية بنسبة 4%. وتشمل نموا في آسيا بنسبة 15% وتراجعا بنسبة 19% في أمريكا اللاتينية والكارايبي وبنسبة 17% في شمال إفريقيا.

رسم بياني 13.1.1 : تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بملايير الدولارات)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED

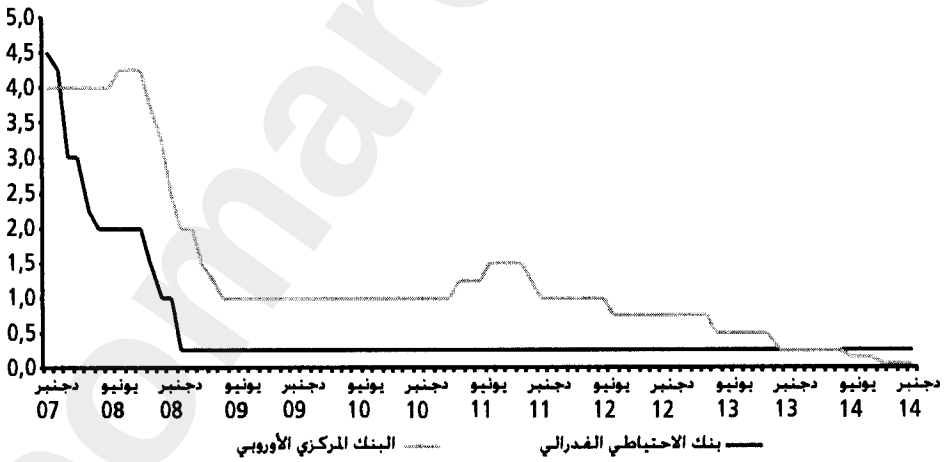
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

7.1.1 السياسة النقدية

تميزت السياسات النقدية في البلدان المتقدمة الرئيسية سنة 2014 بتوجه نحو فك التزامن ما بين الدورتين النقديتين في أوروبا وأمريكا، حيث اتبعت البنوك المركزية توجهات متباينة فيما يتعلق بتدابير التيسير الكمي فيما ظلت أسعار الفائدة الرئيسية في مستويات متدنية. وفي أبرز البلدان الصاعدة، قامت الصين بخفض سعر فائدتها الرئيسي لتسهيل تمويل اقتصادها، فيما شددت البلدان الأخرى سياستها النقدية من أجل كبح الضغوط التضخمية ودعم عملاتها.

وفيما يتعلق بالاحتياطي الفدرالي الأمريكي، فقد حافظ على سعر فائدته الرئيسي ضمن نطاق يتراوح ما بين 0% و0,25%، مع الالتزام بالإبقاء عليه في هذا المستوى لفترة طويلة ما لم يتم تحقيق أهداف التشغيل الكامل وبلوغ مستوى التضخم 2%. إضافة إلى ذلك، شرع الاحتياطي الفدرالي في يناير 2014 في عملية تقليص برنامجه الخاص بإعادة شراء الأصول بما مقداره 10 مليار دولار خلال كل اجتماع من اجتماعاته وقرر إنهاء هذا البرنامج بنهاية نونبر 2014 (الإطار 3.1.1).

رسم بياني 14.1.1 : تطور أسعار الفائدة الرئيسية



المصدر: Datastream

وفي منطقة الأورو، قام البنك المركزي الأوروبي بخفض سعر فائدته الرئيسي في مناسبتين، في يونيو وشتنبر، لمواجهة مخاطر انكماش الأسعار وضعف وتيرة النمو الاقتصادي واستمرار تراجع القروض. وقام بتخفيض سعر فائدته الخاص بالعمليات الرئيسية لإعادة التمويل من 0,25% إلى 0,05%. وتسهيلة القرض الهامشي بواقع 45 نقطة أساس إلى 0,30% والفائدة على تسهيلة الإيداع إلى 0,20-%. وفيما يتعلق بالآفاق المستقبلية، أكد

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

البنك مجددا الحفاظ على سعر الفائدة الرئيسي في مستوى منخفض لفترة طويلة. بموازاة ذلك، أعلن عن عدد من الإجراءات غير التقليدية على شكل عمليات لإعادة التمويل مستهدفة ولآجال أطول[1] وبرامج إعادة شراء السندات المضمونة بأصول[2] والسندات المؤمنة. وتهدف هذه الإجراءات أساسا إلى تحسين عملية توصيل السياسة النقدية ودعم الاقتصاد الحقيقي.

إطار 3.1.1: برنامج التيسير الكمي للاحتياطي الفدرالي الأمريكي

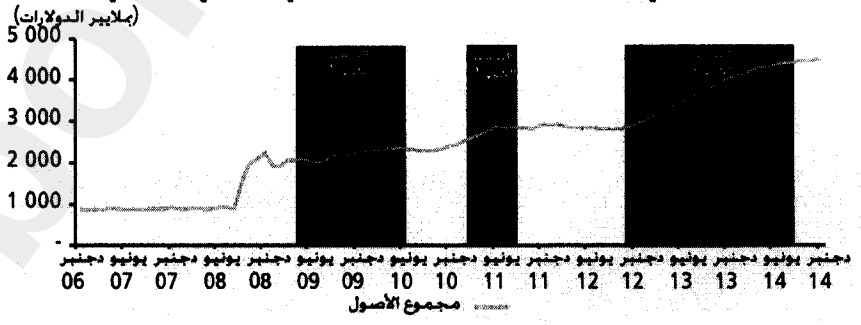
في مواجهة الأزمة المالية، عمد الاحتياطي الفدرالي في مرحلة أولى إلى تخفيض كبير لسعر فائدته الرئيسي من 5,25% في شتنبر 2007 إلى نطاق يتراوح ما بين 0% و0,25% مع نهاية 2008. وأبقى عليه دون تغيير منذ ذلك التاريخ. وفي ظل عدم تمكن هذه الآلية من توفير هامش للمناورة وأمام استمرار تداعيات الأزمة، قرر الاحتياطي الفدرالي اعتماد إجراءات غير تقليدية من خلال سياسة للتيسير الكمي تتمثل في عمليات إعادة شراء واسعة للأصول المالية. وتم تنفيذ هذا البرنامج وفق المراحل التالية:

- «التيسير الكمي 1» (دجنبر 2008 – مارس 2010): أعلن الاحتياطي الفدرالي في 25 نونبر 2008 عن شراء ما يعادل 800 مليار دولار من أذينات الخزينة الأمريكية والسندات المضمونة برهون عقارية (MBS)، وذلك بهدف تسهيل النشاط الائتماني وتقليص تكلفته وتحفيز الاستثمار.
- «التيسير الكمي 2» (نونبر 2010 - يونيو 2011): أمام استمرار هشاشة النشاط الاقتصادي والضغوط المالية، قرر الاحتياطي الفدرالي إطلاق مسلسل جديد من التيسير الكمي يتمثل في إعادة شراء ما يعادل 600 مليار دولار من أذينات الخزينة بوتيرة شهرية تصل إلى 75 مليار دولار.
- عملية «تبادل» (شتنبر 2011 - دجنبر 2012): تتجلى في تبادل أذينات الخزينة لأجل أقل من ثلاث سنوات مقابل أخرى ذات آجال استحقاق تمتد من 6 إلى 30 سنة، بغية تخفيض أسعار الفائدة على المدى الطويل.
- « التيسير الكمي 3» (شتنبر 2012 - أكتوبر 2014): شرع الاحتياطي الفدرالي في موجة ثالثة من عمليات الضخ النقدي من خلال الإعلان، في شتنبر 2012، عن شرائه كل شهر ما يعادل 40 مليار دولار من السندات المضمونة برهون عقارية. وفي يناير 2013، تم تمديد هذه العملية لتشمل سندات الخزينة بمبلغ 45 مليار دولار، ليصل بذلك مقدارها إلى 85 مليار. وفي دجنبر 2013، أعلن الاحتياطي الفدرالي عن تقليص تدريجي لمشترياته من الأصول.

وفي 29 أكتوبر 2014، قرر الاحتياطي الفدرالي إنهاء العمل ببرنامج التيسير الكمي، وهو القرار الذي فرضه التحسن الملموس في آفاق سوق الشغل وتعزيز النشاط الاقتصادي.

وأدى برنامج التيسير الكمي إلى ارتفاع هائل في حصيلة الاحتياطي الفدرالي، حيث انتقل مجموع أصوله من 877 مليار دولار بنهاية سنة 2006 إلى 4 509 مليار مع نهاية 2014.

رسم بياني 1.3.1.1 : مجموع أصول الاحتياطي الفدرالي الأمريكي



المصدر: الإحصائيات المالية الدولية.

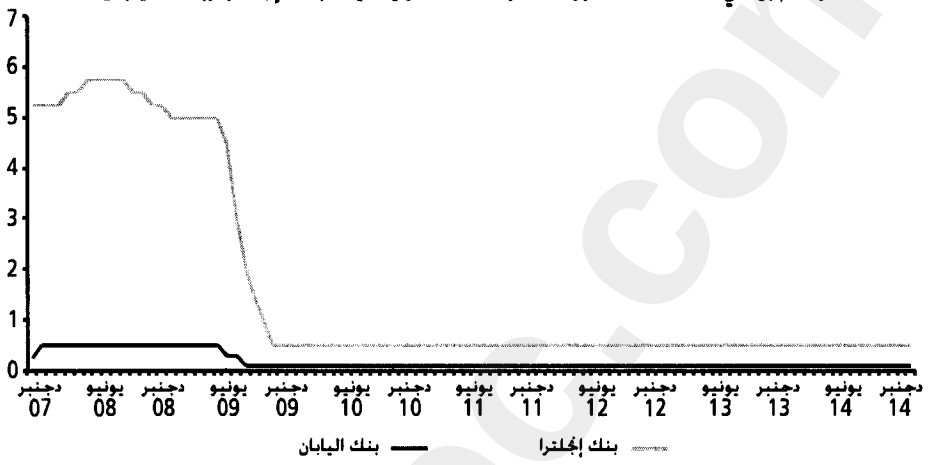
1 عمليات إعادة تمويل مستهدفة لآجال طويلة تهدف إلى إنعاش الإقراض البنكي للقطاع الخاص غير المالي، باستثناء القروض للسكن.

2 ABS أو "asset-backed security" هي منتج مالي مضمون بسلة من الأصول، غالبا ما تتكون من قروض بنكية مجمعة وفقا على الخصوص لمستوى المخاطر التي تمثلها أو قطاع النشاط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بدوره، أبقى بنك إنجلترا على سعر فائدته الرئيسي في 0,5% ومبلغ برنامجه لإعادة شراء الأصول في 375 مليار جنيه إسترليني، إلا أنه قرر تمديد آلية "التمويل للإقراض[1]" التي أحدثها في 2012 بالتعاون مع وزارة المالية إلى غاية 2015.

رسم بياني 15.1.1 : تطور أسعار الفائدة الرئيسية لبنك إنجلترا وبنك اليابان



المصدر: Datastream

وبالنظر لمخاطر التأخر في بلوغ أهدافه في مجال محاربة انكماش الأسعار، قرر بنك اليابان إضفاء المزيد من الليونة على سياسته النقدية. وإلى جانب تثبيت سعر فائدته الرئيسي ما بين 0% و0,1%، أعلن البنك في 31 أكتوبر رفع قاعدته النقدية إلى 80.000 مليار ين سنويا، مقابل مبلغ يتراوح ما بين 60.000 و70.000 مليار ين في السابق. إضافة إلى ذلك، قرر البنك رفع حجم مشترياته السنوية من سندات الصناديق المدرجة في البورصة وسندات الصناديق اليابانية للتوظيف الجماعي في الأصول العقارية ثلاثة أضعاف.

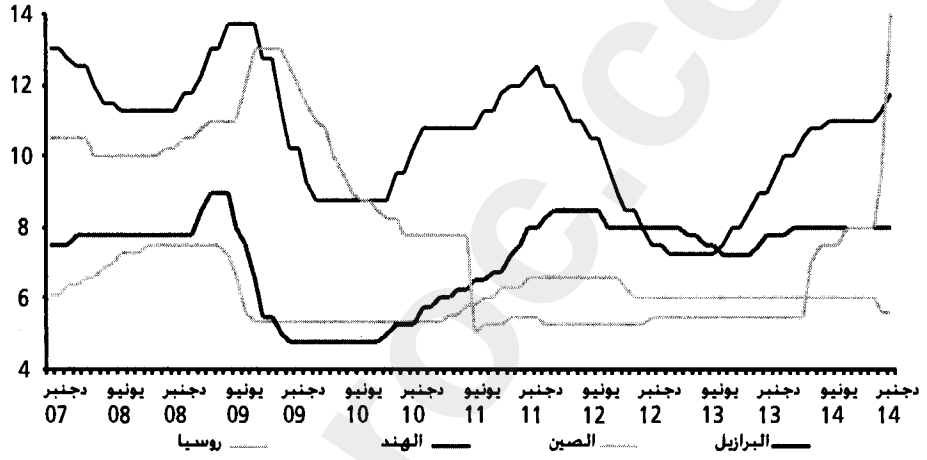
وفي البلدان الصاعدة الرئيسية، قام بنك الصين الشعبي في نونبر، وللمرة الأولى منذ أكثر من سنتين، بتقليص سعر فائدته المرجعي للقروض لمدة سنة واحدة بواقع 40 نقطة أساس إلى 5,6%، وذلك بهدف التغلب على التكلفة العالية وعلى صعوبات تمويل الاقتصاد. بالمقابل، واصل البنك المركزي للبرازيل سياسة التشديد النقدية التي انتهجها من أجل كبح الضغوط التضخمية، حيث تم رفع سعر فائدة النظام الخاص للتسوية والتعهد (Selic) في خمس مناسبات لينتقل من 10% في بداية 2014 إلى 11,75% بنهاية السنة. أيضا، قرر البنك الاحتياطي

1 آلية لإعادة التمويل على المدى المتوسط تم تطبيقها بالاشتراك مع وزارة المالية. تمكن المؤسسات من الحصول على السيولة لفترة أقصاها أربع سنوات من لدن بنك إنجلترا بسعر مخفض في حال زيادة حجم إقراضها للقطاع الخاص لا سيما المقاولات الصغرى والمتوسطة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الهندي في يناير رفع سعر فائدته بواقع 25 نقطة أساس إلى 8%، مع تأكيده على عدم توجهه نحو تشديد سياسته النقدية على المدى القصير طالما استمرت عملية انكماش الأسعار حسبما هو متوقع. وعلى نفس المنوال، قام البنك المركزي الروسي برفع سعر فائدته الرئيسي في خمس مناسبات، لينتقل من 5,5% إلى 17%، مع زيادة، على الخصوص، قدرها 6,5 نقطة مئوية في 17 دجنبر. وهدفت هذه السياسة التشديدية أساسا إلى التصدي لتدهور قيمة الروبل وللضغوط التضخمية.

رسم بياني 16.1.1 : أسعار الفائدة الرئيسية في البلدان الصاعدة الرئيسية



المصدر: Datastream

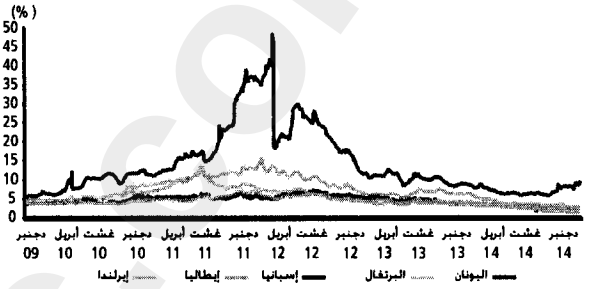
8.1.1 الأسواق المالية الدولية

رغم سياق غير موات اتسم بالضغوط المرتبطة بالأزمة في أوكرانيا، اتجهت أسعار الفائدة على السندات السيادية لبلدان منطقة الأورو نحو الانخفاض. وكمتوسط سنوي، تقلصت الفوائد على سندات الاقتراض الفرنسية لمدة 10 سنوات من 2,2% في 2013 إلى 1,7% في 2014 وعلى سندات الخزينة الألمانية من % 1,6 إلى 1,2%. وبالنسبة للبلدان الطرفية، تراجعت أسعار الفائدة من 10,1% إلى 6,9% في اليونان، ومن 4,6% إلى 2,7% في إسبانيا، ومن 4,3% إلى 2,9% في إيطاليا ومن 6,3% إلى 3,8% في البرتغال. وعلى غرار ذلك، واصلت عائدات السندات السيادية في إيرلندا انخفاضها لتنتقل من 3,8% إلى 2,3%. وبلغت عائدات السندات الأمريكية لمدة 10 سنوات في المتوسط 2,5% في 2014 بدلا من 2,3% سنة قبل ذلك.

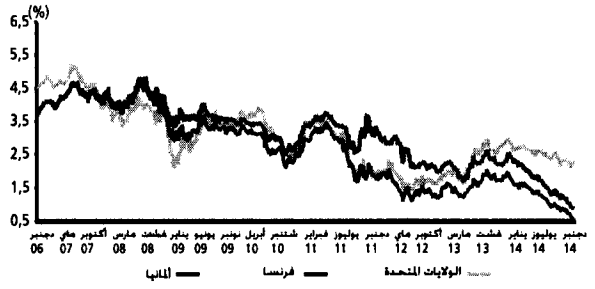
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بموازاة ذلك، ونتيجة لاستعادة الثقة لدى المستثمرين، انخفضت مبادلات التخلف عن الأداء (CDS)[1] بنسبة 9,4% لليونان، و61,1% لإسبانيا، و51,1% لإيطاليا والبرتغال و57% لإيرلندا. إلا أنها تظل مرتفعة بشكل ملموس مقارنة بمستوياتها ما قبل الأزمة.

رسم بياني 17.1.1 : تطور عائدات سندات الاقتراض لمدة 10 سنوات للبلدان الطرفية في منطقة الأورو



رسم بياني 18.1.1 : تطور أسعار الفائدة السيادية لمدة 10 سنوات للولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا



المصدر: Datastream

وبالنسبة للبلدان الرئيسية الصاعدة، سجلت الفوائد على السندات السيادية لأجل 10 سنوات نموا من 10,5% إلى 12,2% في البرازيل، ومن 3,8% إلى 4,2% في الصين، ومن 8,1% إلى 8,6% في الهند، ومن 8% إلى 9,2% في تركيا.

وفي الأسواق القائمة بين البنوك، لوحظ تطور متباين في أسعار الفائدة ما بين منطقة الأورو والولايات المتحدة. فقد ارتفع سعر الفائدة المتبادل بين البنوك الأوروبية (Euribor)[2] لثلاثة أشهر إلى 0,18% في المتوسط سنة 2014، فيما تقلص سعر الفائدة بين البنوك في سوق لندن (Libor)[3] بالدولار إلى 0,23% مع انخفاض الفارق بين سعر الفائدة بين البنوك في سوق لندن وسعر مبادلة المؤشرات (spread Libor-OIS) بالدولار بواقع 1,5 نقطة إلى 14 نقطة أساس.

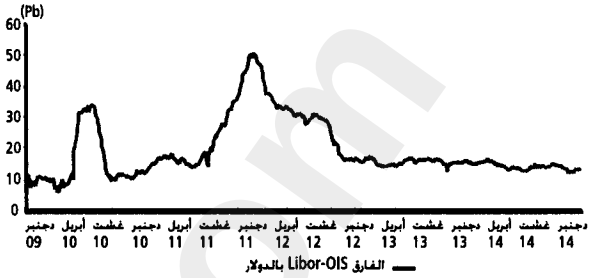
1 مبادلات التخلف عن الأداء (CDS) عبارة عن أقساط تأمين ضد مخاطر التخلف عن أداء قرض معين.

2 سعر الفائدة بين البنوك الأوروبية (Euribor) هو سعر الفائدة المرجعي للقروض التي نتراوح آجالها ما بين أسبوع واحد و12 شهرا في السوق الفائمة بين البنوك بمنطقة الأورو. ويتم حسابه اعتمادا على أسعار الفائدة المطبقة من لدن عينة من البنوك الأوروبية القيادية.

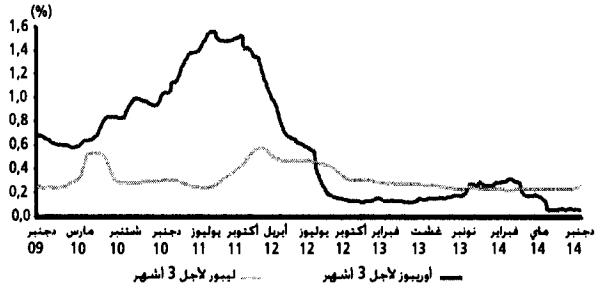
3 سعر الفائدة ما بين البنوك في سوق لندن (Libor) هو سعر الفائدة المرجعي لأجل قصير. ويتم قياسه اعتمادا على أسعار الفائدة المطبقة من لدن عينة من البنوك الأكثر ملاءة في العالم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 19.1.1 : تطور الفارق (Libor-OIS) بالدولار



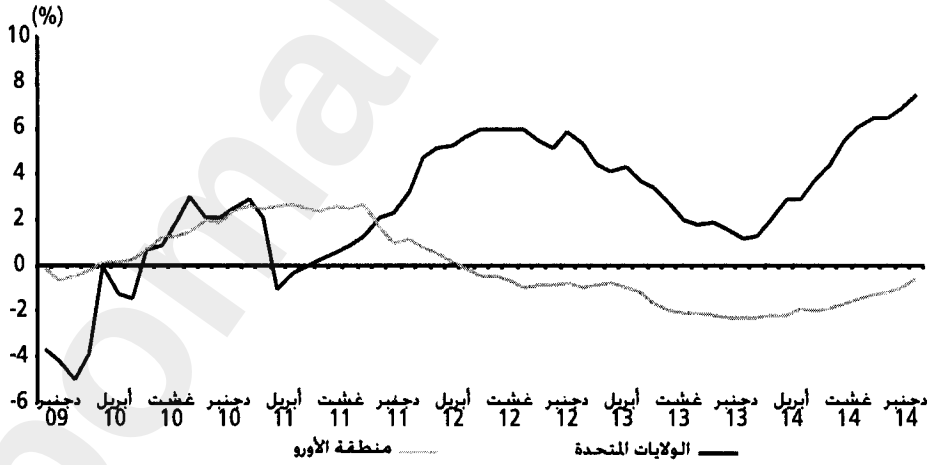
رسم بياني 20.1.1 : تطور أسعار الفائدة الأوريبور والليبور لمدة 3 أشهر



المصدر: Datastream

وفيما يتعلق بالنشاط الائتماني، تراجع نمو الإقراض تدريجيا في منطقة الأورو ليتدنى من 2,3% مع نهاية 2013 إلى 0,5% في دجنبر 2014. فيما تسارعت وتيرة نموه بشكل ملموس في الولايات المتحدة من 1,2% إلى 7,5%. وفي أبرز البلدان الصاعدة، تراجعت نسبة النمو المتوسطة للقروض من 14,9% إلى 11,5% في البرازيل ومن 20,8% إلى 16,3% في روسيا. وتشير أيضا البيانات المتوفرة للصين، والتي تتعلق حصريا بقروض الاستهلاك، إلى تقلص وتيرة نمو الائتمان من 23,4% في 2013 إلى 20,5% في 2014.

رسم بياني 21.1.1 : تطورات القروض بالولايات المتحدة ومنطقة الأورو (على أساس سنوي)



المصدر: Datastream

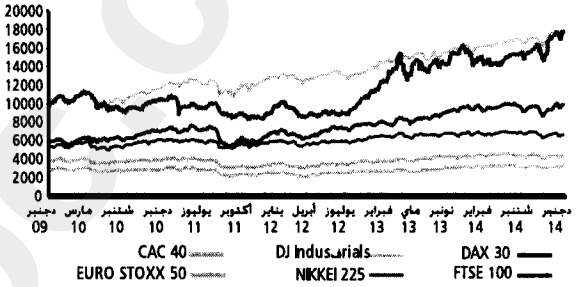
وبالنسبة لأبرز مؤشرات البورصة لدى الاقتصادات المتقدمة، فقد سجلت تحسنا ملحوظا، حيث بلغ متوسط نموها 12,6% لمؤشر EUROSTOXX 50، و11,9% لمؤشر Dow Jones Industrial، و14,2% لمؤشر NIKKEI

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

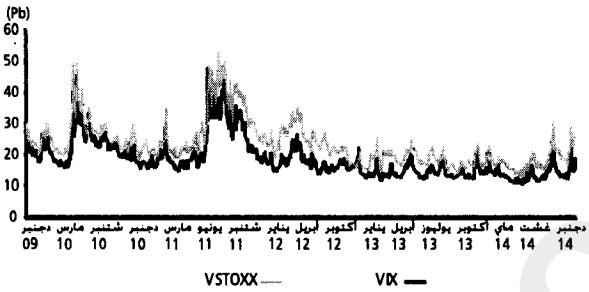
225. وبالمثل، ارتفع مؤشر DAX 30 بنسبة 14,8%، وCAC 40 بنسبة 9,7% وFTSE 100 بنسبة 3,2%. وواكب هذا الأداء انخفاض طفيف في التقلب، حيث بلغ مؤشر VSTOXX[1] ما قدره 18,3 مقابل 18,5 في السنة السابقة ومؤشر VIX[2] 14,1 نقطة مقابل 14,2.

وعلى مستوى البلدان الصاعدة، سجل مؤشر MSCI EM شبه استقرار، مع تراجع متوسط لمؤشر البورصة بروسيا بنسبة 16,2%، وبنسبة 9,5% في البرازيل و15,5% في تركيا. وبالمقابل، سجل هذا المؤشر ارتفاع أداء البورصة في الهند بنسبة 15,9% وجنوب إفريقيا بنسبة 5,6% والصين بنسبة 2,1%.

رسم بياني 22.1.1 : تطور مؤشرات البورصة الرئيسية

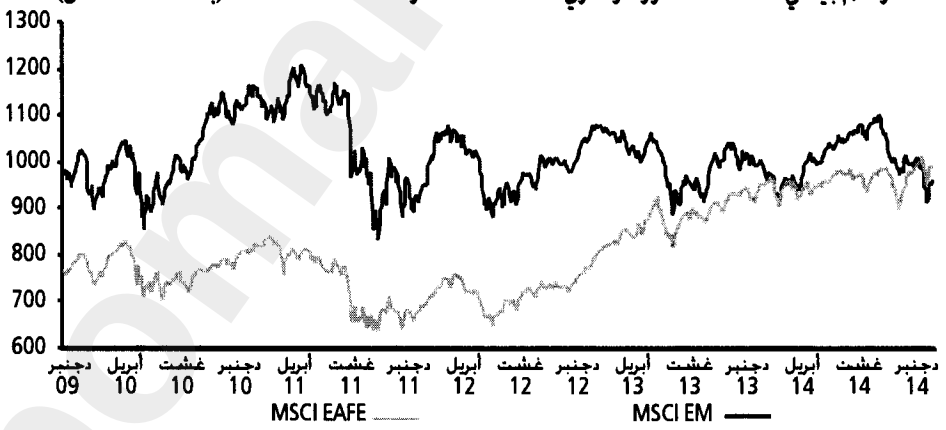


رسم بياني 23.1.1 : تطور مؤشرات التقلب



المصدر: Datastream

رسم بياني 24.1.1: تطور مؤشري MSCI EM* و MSCI EAFE** (بالنقط الأساس)



* مؤشر MSCI EM هو مؤشر بورصة مركب لقياس أداء أسواق الأسهم الرئيسية في البلدان الصاعدة.

** مؤشر MSCI EAFE مؤشر خاص برسملة البورصة صمم لقياس عائدات أسواق البورصة في البلدان المتقدمة، باستثناء الولايات المتحدة وكندا. وهو يجمع مؤشرات السوق في حوالي 20 بلدا متقدما هي: أستراليا والنمسا وبلجيكا والدانمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وهونغ كونغ وإيرلندا وإيطاليا واليابان وهولندا ونيوزلندا والنرويج والبرتغال وسنغافورة وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة.

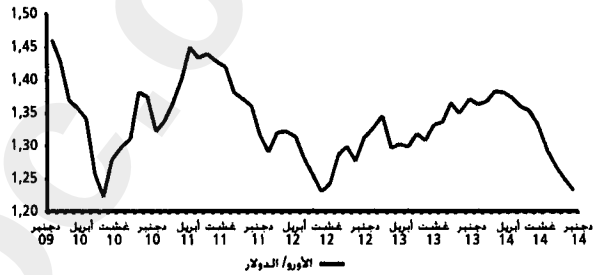
1 مؤشر VSTOXX عبارة عن مؤشر مرجعي لقياس تقلب أسواق البورصة الأوروبية ويمكن من معرفة تقلب مؤشر Eurostoxx 50 .

2 مؤشر VIX عبارة عن مؤشر مرجعي لقياس تقلب سوق البورصة الأمريكية يمكن من معرفة تقلب مؤشر S&P 500.

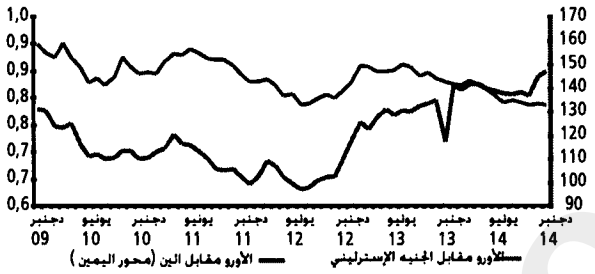
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وعلى صعيد أسواق الصرف، أدى تحسن التعافي الاقتصادي في الولايات المتحدة والسحب التدريجي لبرنامج إعادة شراء الأصول للاحتياطي الفدرالي إلى تراجع قيمة العملات الرئيسية، سواء للبلدان المتقدمة أو الصاعدة، إزاء الدولار. هكذا، تراجع سعر الأورو تدريجيا ليصل إلى 1,23 دولار مع نهاية 2014 مقابل 1,37 بنهاية السنة السابقة، وهو ما شجعه التوجه التوسعي للسياسة النقدية المتبعة من البنك المركزي الأوروبي وبطء الانتعاش الاقتصادي في منطقة الأورو. وبالمثل، أدت السياسة الجد توسعية لبنك اليابان إلى تسجيل انخفاض ملموس للين بنسبة 8,5% مقابل الدولار.

رسم بياني 25.1.1 : تطور أسعار صرف الأورو مقابل الدولار



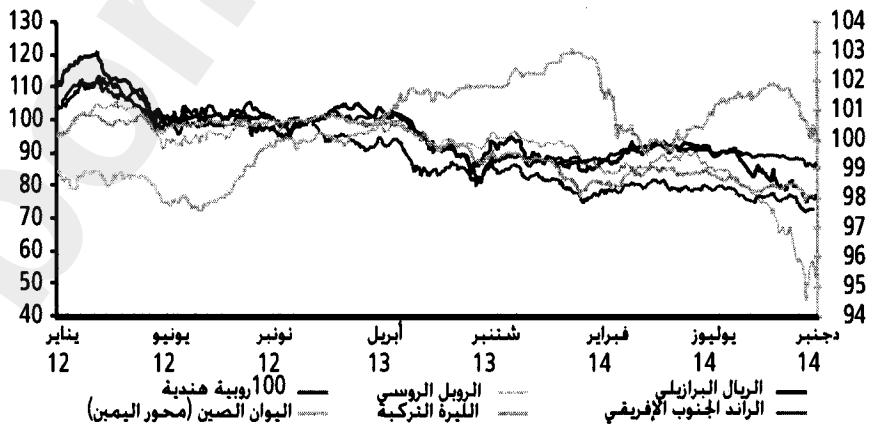
رسم بياني 26.1.1 : تطور أسعار صرف الأورو مقابل الجنيه الإسترليني والأورو مقابل الين



المصدر: Datastream

وفيما يتعلق بعملات الاقتصادات الرئيسية الصاعدة، فقد تراوحت انخفاضاتها مقابل الدولار ما بين 0,2% بالنسبة لليوان الصيني و15,7% للروبل الروسي. وبلغت 8,4% بالنسبة للريال البرازيلي، و11,3% للراند الجنوب أفريقي، و13,1% لليرة التركية و4,4% للروبية الهندية.

رسم بياني 27.1.1 : تطور عملات البلدان الصاعدة الرئيسية مقابل الدولار (100=فاتح يناير 2013)



المصادر: Datastream وحسابات بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

2.1 الإنتاج والطلب

تميزت الظرفية الاقتصادية الوطنية خلال سنة 2014 بانتعاش طفيف للأنشطة غير الفلاحية. ويعكس هذا التطور ضعف حيوية قطاع الخدمات والصناعات التحويلية على السواء وكذا الفتور المتواصل للنشاط في قطاع البناء والأشغال العمومية. فقد تزايد الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي بنسبة 3,1% مقابل 3% خلال سنة 2013 و4,7% في سنة 2012. وأخذا في الاعتبار تدني القيمة المضافة الفلاحية بنسبة2,5%. بعد ارتفاع قدره 17,9% سنة 2013. تقلص النمو الاقتصادي من 4,7% إلى 2,4%.

وبخصوص الطلب. سجل نمو الاستهلاك النهائي الوطني تباطؤا شمل الأسر والإدارات العمومية. فقد تواصل تدني وتيرته. لتبلغ 3% مقابل معدل 5,1% خلال الفترة 2011-2012. وبالإضافة إلى ذلك. وبعد أن ارتفع الاستثمار بنسبة 6,8% سنة 2013. سجل انخفاضا بواقع 4%. ومن جهة أخرى. كانت مساهمة الطلب الخارجي الصافي في النمو إيجابية وبلغت 1,2 نقطة مئوية. ارتباطا بتنامي الصادرات بشكل أكبر.

وبالأسعار الجارية. وصل الناتج الداخلي الإجمالي إلى 924,8 مليار درهم. في ارتفاع بنسبة 2,6%. وأخذا بعين الاعتبار تزايد التحويلات الجارية الصافية بنسبة 11,4% والمدفوعات الصافية برسم عائدات الملكية بواقع 70,6%. تنامى الدخل الوطني الإجمالي المتاح بنسبة 2,4% إلى 985,2 مليار. وقد أدى هذا التطور. إلى جانب ارتفاع بنسبة 3,2% في الاستهلاك النهائي وانخفاض بواقع 4,8% في الاستثمار. إلى تقلص حاجة الاقتصاد إلى التمويل من 7,7% إلى 5,8% من الناتج الداخلي الإجمالي.

جدول 1.2.1 : تطور القيمة المضافة حسب الفروع من حيث الحجم (%)

	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القطاع الأولي	**23,9**	**1,1**	**6,7**	**-7,8**	**18,5**	**-2,6**
الفلاحة	26,0	2,3	5,7	-9,1	17,9	-2,5
الصيد البحري	0,4	-15,9	24,8	9,7	26,8	-3,9
القطاع الثانوي	**-6,6**	**10,2**	**6,3**	**0,8**	**0,6**	**1,7**
الصناعة الاستخراجية	-28,9	42,1	5,0	-2,1	-1,5	4,2
الصناعة التحويلية	-3,0	8,4	6,8	1,8	-0,6	1,0
الكهرباء والماء	-13,5	18,2	8,3	-6,7	14,5	4,5
البناء والأشغال العمومية	4,5	2,4	4,9	2,2	1,6	1,4
القطاع الثالثي	**3,7**	**2,9**	**6,2**	**6,3**	**2,1**	**2,2**
التجارة	-1,3	-3,3	7,4	4,1	-1,1	0,9
الفنادق والمطاعم	0,4	7,7	-1,1	2,6	4,7	2,4
النقل	2,8	4,9	7,0	2,4	1,2	5,6
البريد والاتصالات	6,6	5,2	9,5	29,5	2,9	6,3
الأنشطة المالية والتأمينات	2,5	13,0	8,6	4,2	0,2	1,4
العقار والكراء والخدمات المقدمة للمقاولات	4,9	1,7	5,6	4,5	1,6	1,8
الإدارة العامة والضمان الاجتماعي	11,4	0,8	9,9	5,1	3,7	2,5
التعليم والصحة والعمل الاجتماعي	1,6	4,4	1,6	7,1	5,0	1,3
خدمات غير مالية أخرى	2,3	2,4	2,1	3,0	2,9	2,5
الأنشطة غير الفلاحية	**1,6**	**4,0**	**5,2**	**4,7**	**3,0**	**3,1**
الناتج الداخلي الإجمالي	**4,2**	**3,8**	**5,2**	**3,0**	**4,7**	**2,4**

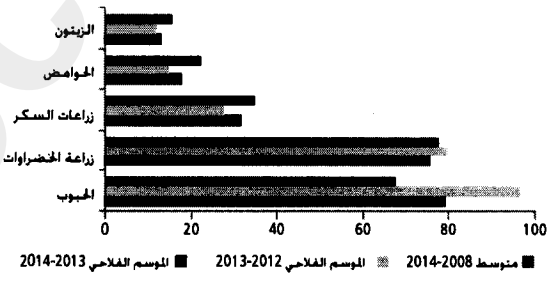
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

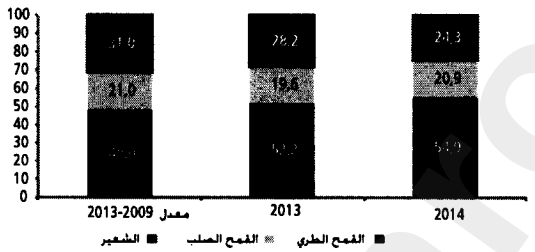
1.2.1 الإنتاج

نتيجة للظروف المناخية غير الملائمة نسبيا وتأخر الأمطار، تقلصت القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 2,5%. بعد ارتفاعها بنسبة 17,9% سنة من قبل. فقد بلغ إنتاج الحبوب الرئيسية الثلاثة[1] 67,5 مليون قنطار، في تراجع بنسبة 30,1% مقارنة بالموسم السابق. وخفّ أثر هذا الانخفاض بشكل طفيف نتيجة النمو المسجل على مستوى الزراعات الأخرى ونشاط تربية المواشي. فباستثناء زراعات الخضر التي انخفضت بنسبة 2,5%، تزايد الإنتاج بواقع 52,2% بالنسبة للحوامض و26,3% بالنسبة لزراعات السكر و33,1% بالنسبة للزيتون و7,9% بالنسبة للقطاني. كما عرف نشاط تربية المواشي ارتفاعا بنسبة 2,1% في عدد رؤوس الماشية ليصل إلى 28,6 مليون رأس[2]. ولا يزال هذا القطيع يتكون في غالبيته من الأغنام بنسبة 67% مقابل الماعز بنسبة 22% والأبقار بواقع 11%.

رسم بياني 1.2.1 : المنتجات النباتية الرئيسية (ملايين القنطارات)



رسم بياني 2.2.1 : بنية إنتاج الحبوب حسب الزراعات (%)



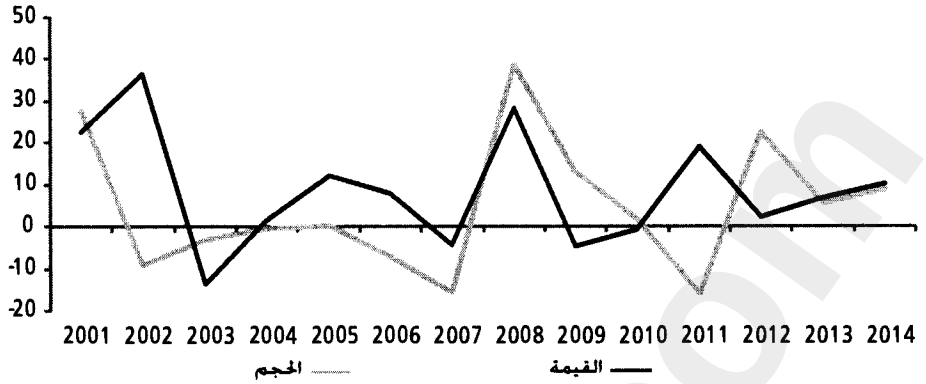
المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري

وفي ما يخص الصيد الساحلي والتقليدي، ارتفع الإنتاج بنسبة 8,9% من حيث الحجم، ليصل إلى 1,3 مليون طن، وبنسبة 10% من حيث القيمة، ليبلغ 6 ملايير درهم. وقد انتقلت الحصة المستخدمة من هذا الإنتاج في صناعة «دقيق وزيت السمك» من 15,3% إلى 26,6% وتلك المخصصة للتصبير من 13% إلى 16%. وعلى العكس من ذلك، انخفضت الحصص المخصصة للاستهلاك والتجميد من 33,7% إلى 25,3% ومن 37,1% إلى 31,6%، على التوالي.

1 القمح الطري والقمح الصلب والشعير.
2 حسب الاستقصاء الذي قامت به وزارة الفلاحة والصيد البحري في مارس-أبريل 2014.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 3.2.1 : تغير الكميات المفرغة من الصيد الساحلي والصيد التقليدي (%)



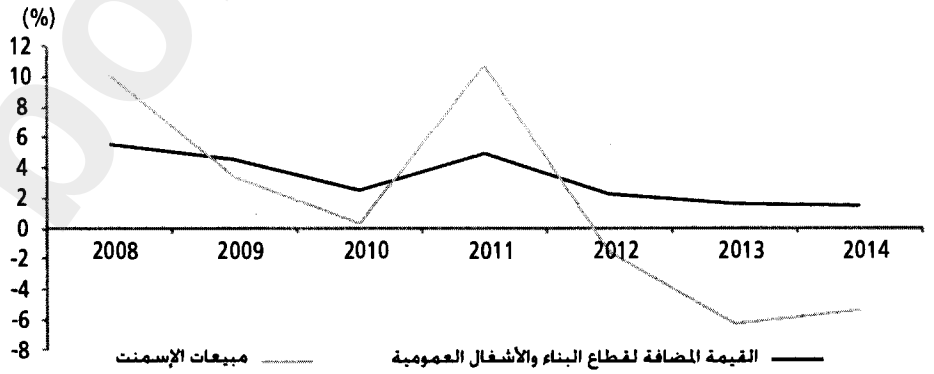
المصدر: المكتب الوطني للصيد.

وعلى صعيد القطاع الثانوي، تزايدت القيمة المضافة بنسبة 1,7% بدلا من 0,6% سنة 2013، خاصة مع تسجيل انتعاش طفيف في الصناعة وتواصل تباطؤ قطاع البناء والأشغال العمومية.

وبعد انخفاض بواقع 0,6% في سنة 2013، عرفت الصناعات التحويلية انتعاشا طفيفا بنسبة 1%، مع تسجيل تطورات متباينة حسب الفروع. فقد تسارع نمو الصناعات الغذائية والتبغ من 2,3% إلى 5,7% وشهدت صناعات النسيج والجلد ارتفاعا بواقع 4,5% مقابل تقلص بنسبة 1,3%. وعلى العكس، انتقلت نسبة النمو من 0,2-% إلى 0,9% في الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية ومن 5-% إلى 1,9% في الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية.

أما بالنسبة لنشاط البناء والأشغال العمومية، فقد تواصل تباطؤه الأساسي خلال سنة 2014 حيث نما بوتيرة 1,4% مقابل 1,6% سنة من قبل. وقد انعكس هذا التطور على مبيعات الإسمنت التي عرفت ثالث انخفاض لها على التوالي، وذلك بنسبة 5,4% مقابل 6,3% سنة 2013 و1,6% سنة 2012.

رسم بياني 4.2.1: تطور مبيعات الإسمنت والقيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية (%)

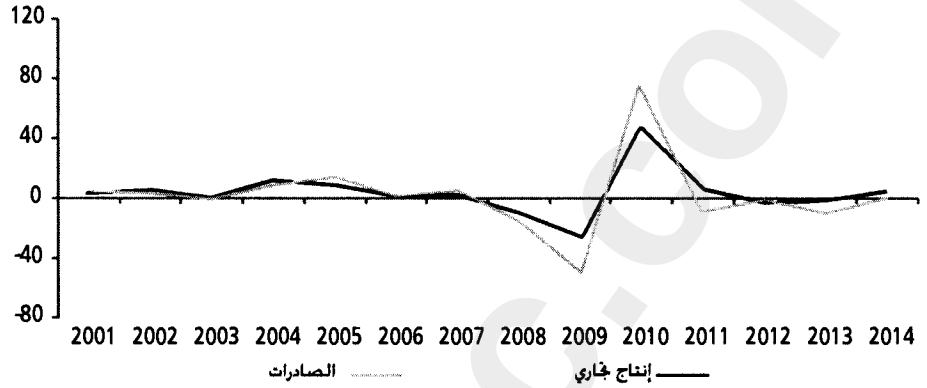


المصادر: المندوبية السامية للتخطيط و الجمعية المهنية لشركات الإسمنت.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أما بخصوص القيمة المضافة لقطاع المعادن، فقد تنامت بنسبة 4,2% مقابل تراجع بواقع 1,5% سنة 2013. ويعكس هذا الانتعاش النسبي نموا بوتيرة 3,6%، بعد سنتين من الانخفاض، في إنتاج الفوسفاط المعد للتسويق، وهو النمو الذي ارتبط في حد ذاته بتحسن الصادرات بواقع 1,5%[1] والطلب الصادر عن الوحدات المحلية المختصة في التحويل بنسبة 3,8%.

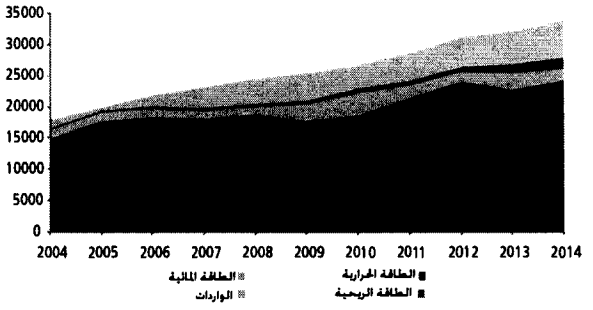
رسم بياني 5.2.1: تغير إنتاج وتصدير الفوسفاط الخام، من حيث الحجم (%)



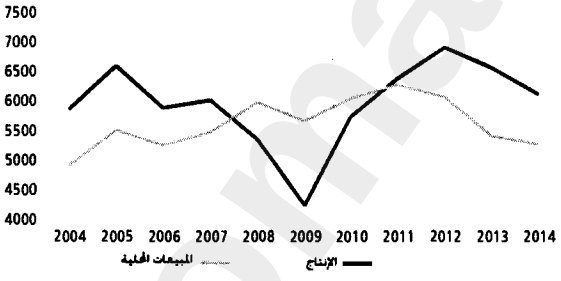
المصدر: المكتب الشريف للفوسفاط.

أما في قطاع الطاقة، فقد تنامت القيمة المضافة لفرع «الكهرباء والماء» بنسبة 4,5% مقابل 14,5% سنة 2013.

رسم بياني 6.2.1 : تطور الكهرباء المتوفر حسب المصدر الأولي (جيغاواط للساعة)



رسم بياني 7.2.1 : إنتاج واستهلاك المواد النفطية (بآلاف الأطنان)



المصادر: المكتب الوطني للماء والكهرباء والشركة المغربية المجهولة الاسم للصناعة والتكرير-سامير.

وتزايد الإنتاج الصافي المحلي للكهرباء بنسبة 3,3% ليصل إلى 27,4 مليار كيلوواط في الساعة، مقابل 1% سنة 2013. ولا يزال المكون الحراري يشكل غالبية هذا الإنتاج بحصة بلغت 86,3% مقابل 7,3% بالنسبة للطاقة المائية و6,4% بالنسبة للطاقة الريحية.

1 حسب معطيات المكتب الشريف للفوسفاط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أما بالنسبة لصناعة التكرير، فبعد أن ارتفع إنتاجها بواقع 4,9%، تدنى بنسبة 6,8% ليصل إلى 6,1 مليون طن. ويعكس هذا التطور على الخصوص انخفاض إنتاج الوقود بنسبة 28% والبنزين بوتيرة 10,3% فيما تزايد إنتاج الغازوال بواقع 1,6%. ويعزى الانخفاض الملموس في إنتاج الوقود إلى انكماش الطلب الصادر عن المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بنسبة 44% ارتباطا ببدء العمل بالجزأين 6 و7 من المحطة الحرارية للجرف الأصفر والمحطة الريحية لطرفاية، بطاقة إنتاجية بلغت 700 ميغاواط و300 ميغاواط، على التوالي.

أما بخصوص الأنشطة الثالثية، وبعد ارتفاع بنسبة 4,7% في المتوسط ما بين سنتي 2007 و2012 و2,1% في سنة 2013، سجلت قيمتها المضافة نموا محدودا نسبيا حيث انحصر في 2,2%. ويعكس هذا التوجه على الخصوص نموا طفيفا في أنشطة "التجارة" و"العقار والكراء والخدمات المقدمة للمقاولات" وتباطؤا في الأنشطة غير التجارية والسياحية.

وقد كان لتباطؤ الانتعاش الاقتصادي في أهم بلدان المصدر، بالإضافة إلى المخاطر الأمنية الكبيرة في بعض بلدان المنطقة، أثر ملحوظ على النشاط السياحي خلال سنة 2014. فبعد ارتفاع بنسبة 7,2% خلال سنة 2013، سجل عدد السياح نموا بوتيرة 2,4%، ليصل إلى 10,3 مليون زائر، حيث تباطأ من 8,2% إلى 2,6% بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج ومن 6,2% إلى 2,1% بالنسبة للسياح الأجانب.

جدول 2.2.1: تطور تدفقات السياح (بالآلاف)

	2011	2012	2013	2014	التغير (%)			حصة السوق (%)			
					11/12	12/13	13/14	2011	2012	2013	2014
السياح الأجانب	**4.934**	**5.012**	**5.323**	**5.437**	**1,6**	**6,2**	**2,1**	**52,8**	**53,5**	**53**	**52,9**
الاتحاد الأوروبي	3.882	3.856	3.994	4.115	-0,7	3,6	3,0	41,6	41,1	39,8	40
أوروبا باستثناء الاتحاد الأوروبي	256	250	313	325	-2	25,1	3,6	2,7	2,7	3,1	3,2
أمريكا	240	258	295	303	7,6	14,2	3,0	2,6	2,8	2,9	3
البلدان العربية	309	372	435	391	20,6	16,8	-10,1	3,3	4	4,3	3,8
باقي دول العالم	248	275	286	303	11,1	4,1	5,8	2,7	2,9	2,9	2,9
المغاربة المقيمون بالخارج	**4.408**	**4.363**	**4.723**	**4.845**	**-1,0**	**8,2**	**2,6**	**47,2**	**46,5**	**47**	**47,1**
المجموع	**9.342**	**9.375**	**10.046**	**10.282**	**0,4**	**7,2**	**2,4**	**-**	**-**	**-**	**-**
مداخيل الأسفار (ملايين الدراهم)	**58.904**	**57.835**	**57.614**	**59.307**	**-1,8**	**-0,4**	**2,9**	**-**	**-**	**-**	**-**

المصدر: وزارة السياحة

وبالمثل، خفّت حدة نمو ليالي المبيت بالمؤسسات المصنفة من 9,3% إلى 2,7% بشكل إجمالي، ومن 11% إلى 2,8% بالنسبة لغير المقيمين ومن 5% إلى 2,4% بالنسبة للمقيمين. وبالموازاة مع ذلك، تزايدت القيمة الإيوائية بوتيرة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

3,9% لتصل إلى 215 660 سرير، وهي نسبة أدنى بكثير من معدل 9,5% سنويا الذي ينبغي بلوغه من أجل تحقيق هدف 372 000 سرير المحدد في إطار رؤية 2020. ومن جهة أخرى، ارتفعت عائدات الأسفار بنسبة 2,9% بعد سنتين من التراجع، لتصل إلى 59,3 مليار درهم.

وفي هذه الظروف، تباطأت وتيرة نمو القيمة المضافة لفرع «الفنادق والمطاعم» لتصل إلى 2,4% مقابل 4,7% سنة 2013، مما جعل مساهمتها في النمو تنتقل من 0,11 نقطة مئوية إلى 0,06 نقطة.

إطار 1.2.1: بنية السياحة الدولية في المغرب

بعد ارتفاع بلغ معدله السنوي 9,7% خلال الفترة 2004-2009، عرف تدفق السياح الأجانب الذين أقاموا بالمغرب تباطؤا واضحا، حيث انحصر نموه في 2,6% في المتوسط ما بين سنتي 2010 و2014. وقد هم هذا التباطؤ مجموع المناطق المصدرة باستثناء الشرق الأوسط الذي حافظ عدد السياح القادمين منه على وتيرة نمو مطردة. وبشكل خاص، تقلص النمو المتوسط لتدفق السياح الوافدين من الاتحاد الأوروبي، المصدر الرئيسي للسياح القادمين إلى المغرب، من 9,2% إلى 1,4%، باستثناء بعض البلدان، لا سيما ألمانيا التي تسارع تدفق السياح الوافدين منها من 4,3% إلى 5,6%.

وقد انعكست هذه التطورات على بنية سياحة الأجانب الوافدين، لاسيما مع تسجيل انخفاض قدره 5 نقط مئوية في حصة الاتحاد الأوروبي التي بلغت 76%. وقد كان هذا التراجع ملموسا بشكل خاص بالنسبة للسياح الفرنسيين الذي مثلوا 33% من عدد الوافدين سنة 2014 مقابل 43% سنة 2004. أما بالنسبة للمناطق الأخرى، فما زالت حصصها ضعيفة، رغم ارتفاعها بشكل طفيف.

وبخصوص بنية ليالي المبيت بمؤسسات الإيواء المصنفة، انتقلت مساهمة السوق الفرنسية من 51% سنة 2004 إلى 33% سنة 2014، وهو ما يعني تباطؤا أكبر مقارنة بتباطؤ عدد الوافدين. وبالمقابل، تضاعفت حصة المملكة المتحدة خلال نفس الفترة لتصل إلى 12% فيما تحسنت حصة البلدان العربية من 4% إلى 7%.

جدول 1.1.2.1: تطور حصص المناطق الرئيسية المصدرة للسياح نحو المغرب

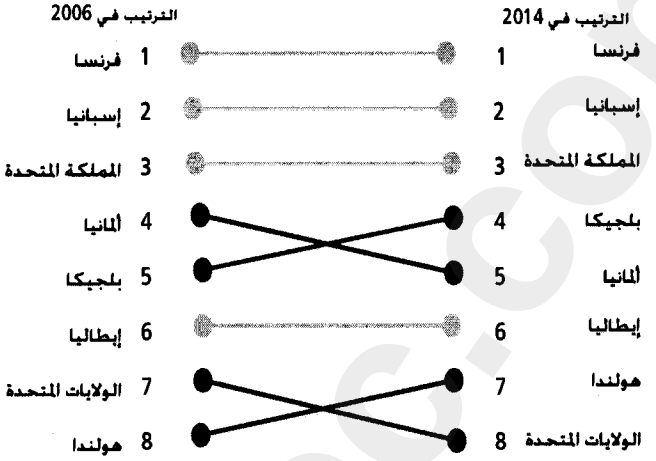
	متوسط النمو السنوي لعدد الوافدين (%)			الحصص في منافق السياح الأجانب المنتهين
	2010-2006	2014-2011	2006	2010	2014
الاتحاد الأوروبي	**2,0**	**7,8**	**75,7**	**79,2**	**80,7**
فرنسا	0,4	5,4	33,1	37,2	41,5
إسبانيا	-0,5	11,6	12,6	14,8	13,1
المملكة المتحدة	10,6	6,2	8,8	6,9	7,4
ألمانيا	5,1	7,9	4,7	4,2	4,2
أوروبا باستثناء الاتحاد الأوروبي	**8,3**	**15,5**	**6,0**	**5,2**	**4,0**
روسيا	15,1	28,3	0,6	0,7	0,3
أمريكا	**8,2**	**9,7**	**5,6**	**5,1**	**4,9**
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	**8,2**	**8,4**	**7,2**	**5,6**	**5,6**
إفريقيا جنوب الصحراء	**5,4**	**14,6**	**2,9**	**2,5**	**2,0**
آسيا	**11,1**	**11,2**	**2,1**	**1,7**	**1,5**
الصين	16,9	9,4	0,2	0,1	0,1
السياح الأجانب المقيمون	**3,3**	**8,3**	**-**	**-**	**-**

المصدر: وزارة السياحة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وكخلاصة ورغم هذا التنوع النسبي، تبقى السياحة بالمغرب رهينة بشكل كبير بالطلب الأوروبي ولاسيما بالأسواق الرئيسية الثلاثة التي تكونه، وهي فرنسا وإسبانيا والمملكة المتحدة. وتمثل هذه الأسواق الثلاثة 54% من عدد السياح الوافدين و50% من ليالي المبيت في المؤسسات المصنفة.

رسم بياني 1.1.2.1 : بنية سياحة الأجانب الوافدين على المغرب



وفي ما يخص النقل، ارتفعت القيمة المضافة بنسبة 5,6% مقابل 1,2%، مما جعل مساهمته في النمو الاقتصادي تتزايد من 0,05 إلى 0,21 نقطة مئوية. ويعكس هذا التطور بالأساس ارتفاع الملاحة البحرية الخاصة بالسلع والنقل السككي للمسافرين.

فقد تميز النقل البحري للسلع بتحسن بواقع 14,3% مقابل 9%، ليصل إلى 115 مليون طن. وبالفعل، تصاعدت حركة النقل المرتبطة بالمبادلات الخارجية بنسبة 11,5% بعد أن انخفضت بنسبة 1,8% فيما تزايدت حركة إعادة شحن البضائع بميناء طنجة بنسبة 20,2% مقابل 41,1%. وعلى العكس من ذلك، تراجع النقل السككي للسلع بنسبة 3,3%، نتيجة بدء العمل بأنبوب نقل الفوسفاط الخام. ودون احتساب الفوسفاط، ارتفعت هذه الحركة بنسبة 7%.

أما بالنسبة لنقل المسافرين، وعدا تسارع حركة النقل السككي من 5,8% إلى 6,3%، تأثر كل من النقل الجوي والبحري بتباطؤ السياحة الدولية، حيث سجلا تباطؤا في نمو عدد المسافرين من 9,2% إلى 4,8% ومن 12,9% إلى 6,8%، على التوالي.

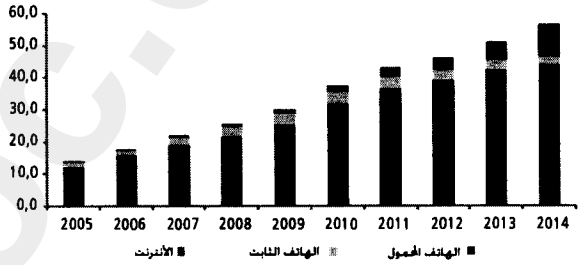
وعلى مستوى البريد والاتصالات، تحسنت القيمة المضافة بنسبة 6,3% مقابل 2,9% سنة 2013، نظرا لانخفاض أسعار الهاتف النقال والأنترنت بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الولوج ومعدل الاستخدام المتوسط[1].

1 نسبة المكالمات الصادرة بالدقائق/العدد المتوسط للمنخرطين.

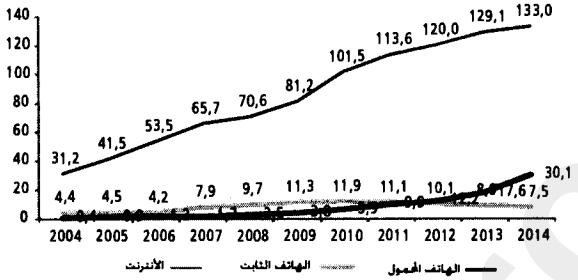
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وسجل عدد المنخرطين في خدمة الأنترنت أكبر ارتفاع منذ سنة 2005 بوتيرة بلغت 72,6%، ليصل إلى حوالي 10 ملايين، مما رفع نسبة الولوج من 17,6% إلى 30,1%. وقد همَّ هذا التحسن، الذي عززه انخفاض بواقع 36% في الأسعار، قاعدة المشتركين في خدمة الأنترنيت 3G على الخصوص، حيث عرفت نموا بواقع 81,9% وأصبحت تمثل 90,1% من المجموع مقابل 50,9% سنة من قبل. وعلى نفس المنوال وفي ما يخص الهاتف النقال، ساهم انخفاض الأسعار بنسبة 22% في تزايد عدد المنخرطين بنسبة 4% ليصل إلى 44,1 مليون، وهو ما يمثل نسبة ولوج قدرها 133% وزيادة في الاستخدام المتوسط بوتيرة 11%. وفي المقابل، واصلت سوق الهاتف الثابت تراجعها الذي بدأ في سنة 2011، بانخفاض عدد المنخرطين بواقع 14,9% ليصل إلى 2,5 مليون، مما قلص نسبة الولوج الخاصة بهذه الخدمة بواقع 1,4 نقطة لتصل إلى 7,5%.

رسم بياني 8.2.1 : تطور عدد المنخرطين حسب الفرع (بالآلاف)



رسم بياني 9.2.1 : تطور نسبة الولوج (%)



المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات

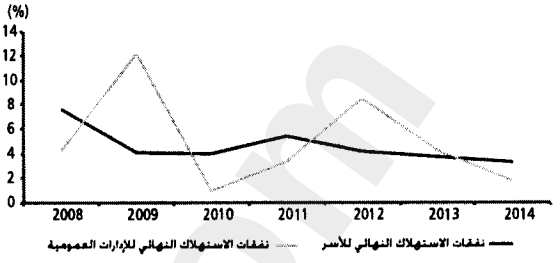
2.2.1 الطلب

تواصل تضاؤل وتيرة نمو الطلب الداخلي، نتيجة تباطؤ الاستهلاك النهائي الوطني وتراجع الاستثمار. فقد بقيت وتيرة نموه أدنى بكثير من مستواها خلال سنة 2011، حيث تراجعت من 6,7% إلى 4,2% سنة 2013 ثم 1% سنة 2014، فيما تدنت مساهمته في النمو من 7,3 سنة 2011 إلى 1,2 نقطة مئوية سنة 2014.

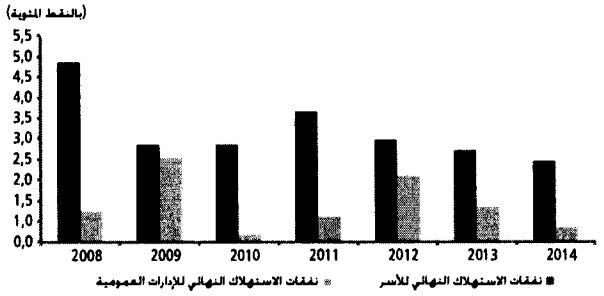
ورغم المستوى المنخفض للتضخم، فقد تباطأ الطلب النهائي للأسر من 3,7% سنة 2013 إلى 3,2% سنة 2014، في سياق ميزه موسم فلاحي متوسط وانخفاض ملحوظ في وضعية سوق الشغل. وهكذا انتقلت مساهمته في النمو من 2,2 إلى 1,9 نقطة مئوية. وبالمثل، واصل استهلاك الإدارات العمومية انخفاضه، حيث بلغت وتيرته 1,8% مقابل 4,2%، وتقلصت مساهمته في النمو إلى 0,3 نقطة مئوية مقابل 0,8 نقطة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 10.2.1: تطور الاستهلاك النهائي، من حيث الحجم (%)



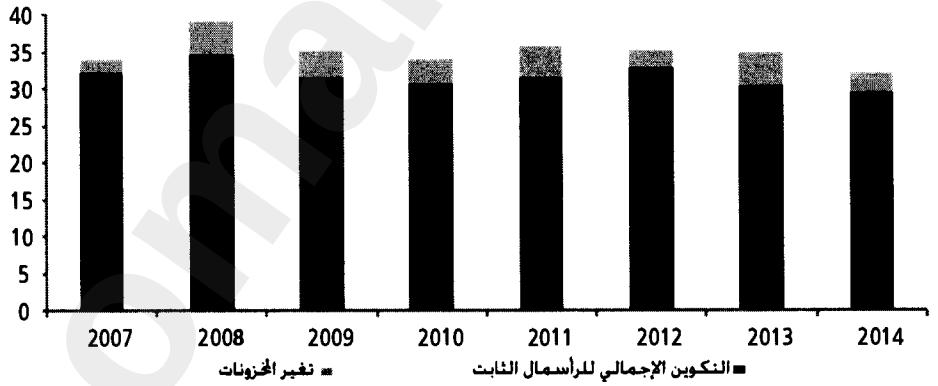
رسم بياني 11.2.1: مساهمة الاستهلاك النهائي في نمو الناتج الداخلي الإجمالي، بالنقط المئوية



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

بعد ارتفاع بواقع 6,8% سنة 2013، تدنى الاستثمار بنسبة 4%، مما يعكس على الخصوص انخفاضا بوتيرة 23,2% في تغير المخزون مقابل ارتفاع بنسبة 95,7% سنة من قبل. وهكذا فقد كانت مساهمته في النمو سلبية وبلغت 1,1 نقطة مئوية مقابل مساهمة إيجابية قدرها 1,8 نقطة. ومع ذلك فقد تقلصت حدة انخفاض التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت من 1,5% إلى 0,4%. ويعزى هذا بالأساس إلى المجهود الاستثماري الذي بذلته الخزينة حيث تزايدت نفقات التجهيز الخاصة بها بنسبة 9%، فيما لا يزال الاستثمار الخاص يعاني من تأثير الشكوك المرتبطة بآفاق النمو.

رسم بياني 12.2.1: تطور معدل الاستثمار (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)



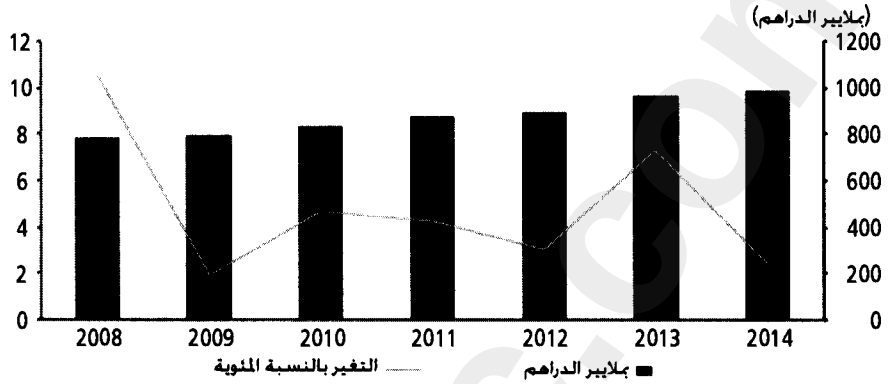
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وبالأسعار الجارية، ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 2,6% ليصل إلى 924,8 مليار درهم، مقابل 6,3% سنة من قبل. أما التحويلات الجارية الصافية، فقد تزايدت بوتيرة مطردة بلغت 11,4% لتصل إلى 81,3 مليار، ارتباطا على الخصوص بتدفق هام للهبات الواردة من بلدان مجلس التعاون الخليجي وقدرها 13,1 مليار، وهو ما يوازي 1,4% من الناتج الداخلي الإجمالي. أما تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، فقد بلغ مجموعها 59,9 مليار، في

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ارتفاع بنسبة 3,6%. وبالموازاة مع ذلك، تنامت المدفوعات الصافية برسم عائدات الملكية، المكونة في غالبيتها من عائدات الاستثمارات المباشرة، لتصل إلى 20,9 مليار. وفي هذه الظروف، تزايد الدخل الوطني الإجمالي المتاح بنسبة 2,4% ليبلغ 985,2 مليار، أي 106 29 درهم للفرد مقابل 779 28 درهم سنة من قبل.

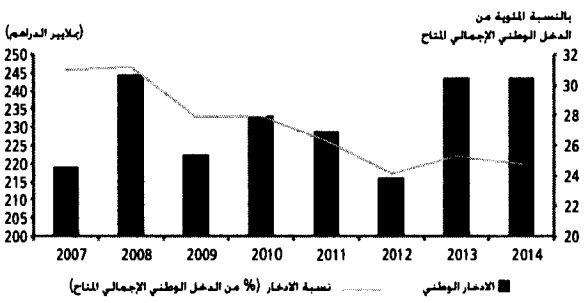
رسم بياني 13.2.1: تطور الدخل الوطني الإجمالي المتاح



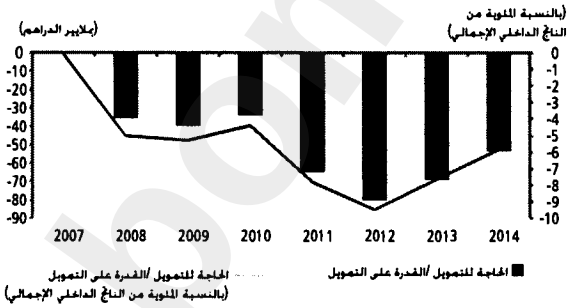
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وبالنظر إلى ارتفاع الاستهلاك النهائي الوطني بنسبة 3,2%، بقيت نسبة الادخار في مستوى أدنى بكثير من معدلها للفترة ما بين 2007 و2008، حيث بلغت 24,7% من الدخل الوطني الإجمالي المتاح مقابل 31,1%. وفي المقابل، تقلصت نفقات الاستثمار بنسبة 4,8% لتصل إلى 297,7 مليار درهم، مما يمثل 32,2% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 34,7% سنة 2013. وفي هذه الظروف، تقلصت الحاجة إلى تمويل الاقتصاد لتصل إلى 53,9 مليار أو 5,8% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل 7,7% سنة 2013.

رسم بياني 14.2.1: تطور الادخار الوطني



رسم بياني 15.2.1: الحاجة للتمويل /القدرة على التمويل



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

3.1 سوق الشغل

في سياق اتسم ببطء انتعاش الأنشطة غير الفلاحية وبموسم فلاحي متوسط، عرفت وضعية سوق الشغل تدهورا ملحوظا سنة 2014. فقد سجل معدل البطالة ثالث ارتفاع له على التوالي، إذ بلغ 9,9% مقابل 9,2% سنة 2013، وذلك بالرغم من تراجع معدل النشاط بمقدار0,3 نقطة. وقد كان هذا الارتفاع أكثر حدةً في الوسط الحضري، خاصة في صفوف الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة، إذ أن حوالي 4 من كل 10 منهم عاطلون عن العمل.

ويُعزى تفاقم وضعية البطالة إلى كون صافي عدد مناصب الشغل المحدثة لم يتجاوز 000 21 منصب، وهو ثاني أدنى مستوى تم تسجيله خلال السنوات الأربعة عشر الأخيرة بعد 000 1 منصب التي تم إحداثها في سنة 2012. وحسب القطاعات، شهد القطاع الصناعي فقدان 000 37 منصب، وهو الأكبر منذ سنة 2009، في حين عرف قطاع البناء والأشغال العمومية استقرارا في عدد العاملين، بعد سنتين من التراجع الملحوظ. أما قطاع الخدمات، الذي يظل أول مُشَغِّل لليد العاملة، فقد أحدث 000 42 منصب، وهو عدد أقل بكثير من متوسط السنوات الثلاث الأخيرة، الذي بلغ 000 108 منصب. وبدوره، لم يحدث القطاع الفلاحي سوى 000 16 منصب، عوض 000 58 في سنة 2013، التي شهدت تحقيق محصول استثنائي من الحبوب.

في ظل هذه الظروف وأخذا في الاعتبار تنامي القيمة المضافة غير الفلاحية بنسبة 2%، تحسنت الإنتاجية الظاهرة للعمل[1] بواقع 1,9% مقابل 1% سنة 2013. وتعتبر نسبة هذا التحسن قريبة من نسبة ارتفاع نفقات الأجور[2] التي بلغت، بالقيمة الحقيقية، 2% في القطاع الخاص و1,6% في القطاع العام.

1.3.1 مؤشرات النشاط

بعد ارتفاعه بنسبة 1,4% سنة 2013، تزايد عدد السكان النشيطين بنسبة 0,9% ليصل إلى 11,8 مليون، أي بزيادة قدرها 1,4% في الوسط الحضري و0,3% في المناطق القروية. إلا أن هذه الساكنة النشيطة، التي تمثل نسبة النساء فيها 27,2%، تظل ضعيفة الكفاءات، إذ تصل فيها نسبة غير حاملي الشهادات إلى 59,8% على الصعيد الوطني و80,5% على الصعيد القروي[3].

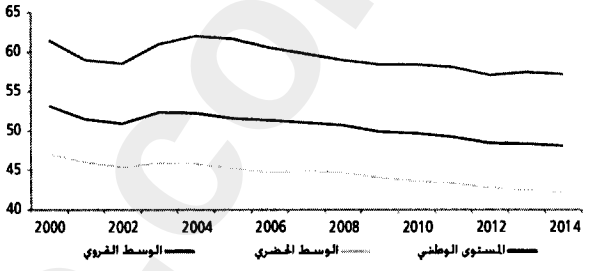
وأخذا في الاعتبار تزايد عدد السكان البالغة أعمارهم 15 سنة فما فوق بنسبة 1,5%، تراجع معدل النشاط[4] من جديد، إذ انخفض من 48,3% إلى48,0%، متدنّيا بواقع 0,3 نقطة في المدن ليصل إلى42,1%، وبمقدار 0,2 نقطة في القرى ليصل إلى 57,2%. وتختلف حدّة تراجع هذا المعدل في الوسط الحضري بين 0,4 نقطة بالنسبة للفئة العمرية25-34 سنة و0,6 نقطة بالنسبة للفئتين العمريتين 15-24 سنة و35-44 سنة. وفي المناطق

1 تقاس الإنتاجية الظاهرة للعمل بنسبة القيمة المضافة غير الفلاحية إلى السكان النشيطين المشتغلين في القطاع غير الفلاحي.
2 يتم الحصول على المعطيات الخاصة بتكاليف الأجور في القطاع الخاص من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، في حين تستمد تلك الخاصة بالقطاع العام من وزارة الاقتصاد والمالية.
3 المعطيات المتعلقة ببنية الساكنة النشيطةحسب الشهادات تخُص سنة 2013.
4 يقصد بنسبة النشاط عدد السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق إلى العدد الإجمالي للسكان البالغين 15 سنة فما فوق.

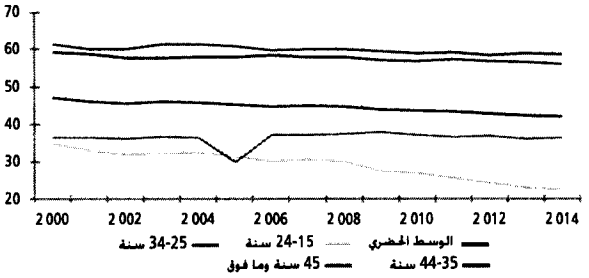
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

القروية، همّ هذا التراجع بالخصوص الفئة العمرية 35-44 سنة والفئة العمرية 45 سنة فما فوق، بواقع 1,3 و1,1 نقطة على التوالي. ومن المرجح أن هذا الانخفاض الملحوظ في معدل النشاط يعكس، إلى جانب عوامل أخرى كطول مدة التمدرس، مدى إحباط بعض فئات السكان النشيطين الذين توقفوا عن البحث عن عمل أمام استمرار غياب الفرص في سوق الشغل.

رسم بياني 1.3.1: معدل النشاط حسب مكان الإقامة (%)



رسم بياني 2.3.1: معدل النشاط حسب الفئة العمرية في الوسط الحضري (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

2.3.1 مؤشرات الشغل

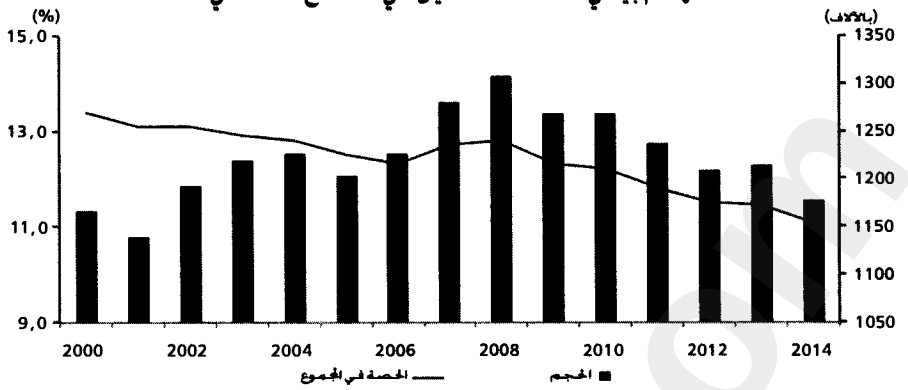
في سنة 2014، أحدث الاقتصاد الوطني 21 000 منصب عوض 114 000 سنة من قبل، ليتزايد بذلك حجم التشغيل بنسبة 0,2% إلى 10,65 مليون. ونتيجة لذلك، تراجع معدل التشغيل[1] من 43,8% إلى 43,3%، مسجلا انخفاضا بواقع 0,5 نقطة في المحيطين الحضري والقروي على السواء إلى 35,9% و54,7% على التوالي.

حسب القطاعات، لم يتجاوز عدد المناصب المحدثة في قطاع الخدمات 42 000، بعد 101 000 منصب جديد في سنة 2013، غير أن حصته في الحجم الإجمالي للتشغيل واصلت ارتفاعها لتصل إلى 40,1% مقابل 39,8%. وقد تمركزت المناصب المحدثة بالأساس في كل من فرع «تجارة التقسيط وإصلاح الأدوات المنزلية» بما قدره 29 000 منصب وفرع «الخدمات الشخصية» بواقع 10 000 منصب. وسجل القطاع الفلاحي إحداث 16 000 منصب شغل مقابل 58 000 في السنة السابقة، في حين ظلت حصته شبه مستقرة في39,4% .

1 يقصد بمعدل التشغيل نسبة السكان النشيطين المشتغلين البالغين 15 سنة فما فوق إلى النسبة الإجمالية للسكان البالغين 15 سنة فما فوق.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

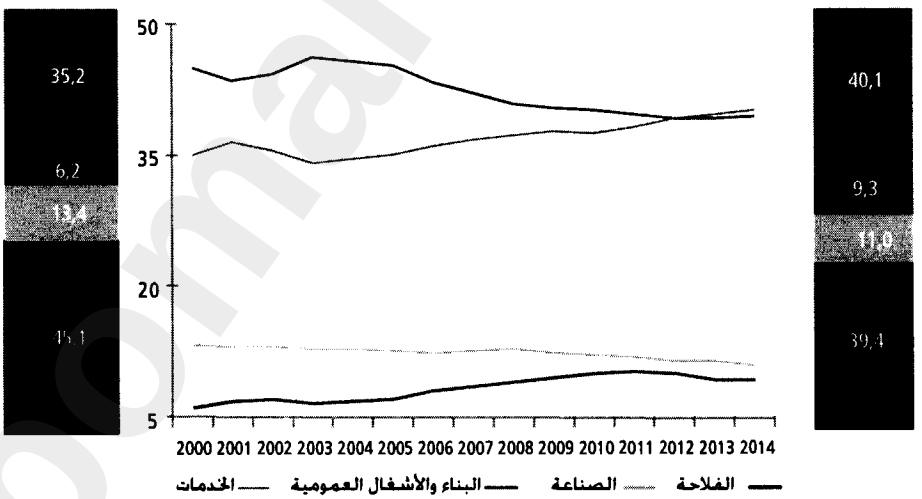
رسم بياني 3.3.1: التشغيل في القطاع الصناعي



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

في المقابل، بعد نمو طفيف بنسبة 0,4% سنة 2013، عاد التشغيل في القطاع الصناعي إلى منحاه التنازلي الذي بدأ في سنة 2009، بفقدانه لما مجموعه 37 000 منصب، مما أدى إلى تراجع حصته في الساكنة المشتغلة بواقع 0,4 نقطة إلى 11%. ويبرز هذا الأداء السلبي مدى طموح أهداف المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية للفترة 2014-2020، الذي يتوقع خلق 500 000 منصب، أي ما يقارب 71 500 منصب سنويا. أما قطاع البناء والأشغال العمومية، فقد شهد استقرارا في عدد العاملين به، بعد تراجع ملحوظ لسنتين متتاليتين بما مجموعه 71 000 منصب، كما استقرت حصته في 9,3%.

رسم بياني 4.3.1: تطور بنية التشغيل حسب قطاع النشاط (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وبتحليل التشغيل حسب الوضعية المهنية، يتضح أن المناصب التي تم إحداثها سنة 2014 كانت كلها مناصب غير مؤدى عنها، في حين أن المناصب المؤدى عنها سجلت، ولأول مرة منذ سنة 2000، فقدان 24 000 منصب، لتتراجع بذلك حصتها من 77,9% إلى 77,5% من سنة إلى أخرى[1].

1 حسب المعطيات التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وعلى الرغم من تحسنها المستمر خلال السنوات الأخيرة، لا تزال نسبة اليد العاملة المؤهلة ضعيفة، إذ بلغت حصة الأشخاص غير الحاملين للشهادات 62,0%، مقابل 26,6% لحاملي شهادات المستوى المتوسط، في حين لا تتجاوز حصة حاملي شهادات المستوى العالي 11,4%.

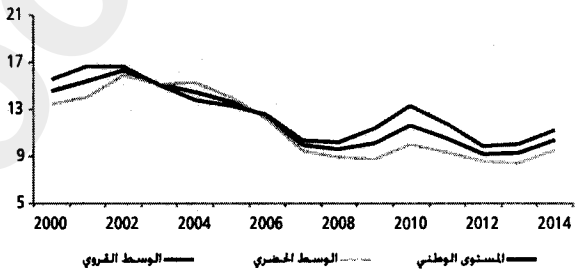
إطار 1.3.1: التشغيل الناقص في المغرب

إذا كان معدل البطالة يعتبر المؤشر الرئيسي لقياس مدى عدم استخدام السكان النشيطين، فإن التشغيل الناقص[1] يعد مكمّلا لهذا القياس، إذ يمكن من فهم مدى الاستخدام الناقص للقدرات الإنتاجية للساكنة المشتغلة. ويرتفع التشغيل الناقص عموما في فترات ضعف النشاط الاقتصادي ويتراجع عند تسارع النمو.

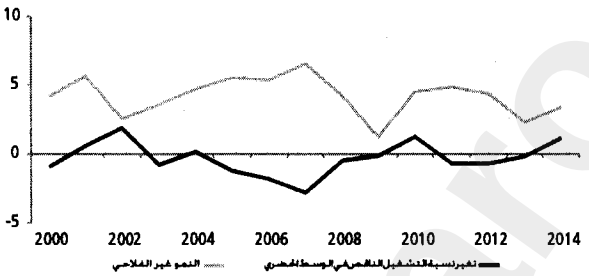
في المغرب، وخلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2008 التي سجلت متوسط نمو غير فلاحي قدره 5,3%[2]، عرفت نسبة التشغيل الناقص في المناطق الحضرية منحى تنازليا، إذ تراجعت من 15,1% إلى 8,9%. أما بين سنتي 2009 و2014، فقد قاربت هذه النسبة 9,1%، نتيجة لتباطؤ النمو غير الفلاحي إلى 3,9% في المتوسط.

وفي سنة 2014 على الخصوص، همّ التشغيل الناقص 1,1 مليون شخص على الصعيد الوطني، أي ما يعادل 10,3% من الساكنة المشتغلة، مرتفعا بواقع 1,1 نقطة مقارنة بسنة 2013. ويحتمل أن يكون هذا الارتفاع المهم قد خفف من تفاقم حدة البطالة.

رسم بياني إ1.1.3.1: تطور نسبة التشغيل الناقص حسب مكان الإقامة (%)



رسم بياني إ2.1.3.1: النمو غير الفلاحي وتغير نسبة التشغيل الناقص في المجال الحضري (%)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

وللإشارة، فإن70,5% من الحالات التي توجد في وضعية التشغيل الناقص هم أشخاص يبحثون عن عمل آخر نظرا لعدم ملاءمة عملهم مع مؤهلاتهم أو رغبة منهم في الحصول على أجر أفضل، كما أن هذه الوضعية تهمّ الرجال أكثر من النساء بواقع 10,9% و4,6% على التوالي. وتتدنى نسبة التشغيل الناقص مع تقدم السن، إذ تتراجع من 13% لدى الشباب البالغين من العمر بين 15 و 24 سنة إلى 4,6% لدى الساكنة النشيطة التي تبلغ 45 سنة فما فوق. وحسب المؤهلات، تتراوح نسبة التشغيل الناقص بين 7,4% في صفوف حاملي شهادات المستوى العالي و8,9% بالنسبة لغير الحاصلين على شهادة و10,7% لدى حاملي شهادات المستوى المتوسط.

وحسب قطاع النشاط، يهم التشغيل الناقص على الخصوص قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 17%، مقابل 10,3% في القطاع الفلاحي و9,4% في قطاع الخدمات. أما الصناعة، فتسجل أدنى نسبة، إذ لا يتعدى 8%.

1 يقصد بالساكنة التي تتواجد في وضعية التشغيل الناقص الأشخاص الذين اشتغلوا: (1) لمدة تقل عن 48 ساعة خلال الأسبوع المرجعي والذين هم مؤهلون ومستعدون للعمل ساعات إضافية؛ أو (2) لمدة أطول من السقف المحدد والذين يبحثون عن عمل آخر أو مستعدون لتغيير عملهم لعدم ملاءمته مع تكوينهم أو مؤهلاتهم أو لعدم كفاية الدخل المتحصل عليه.

2 حسب معطيات الحسابات الوطنية، سنة الأساس 1998.

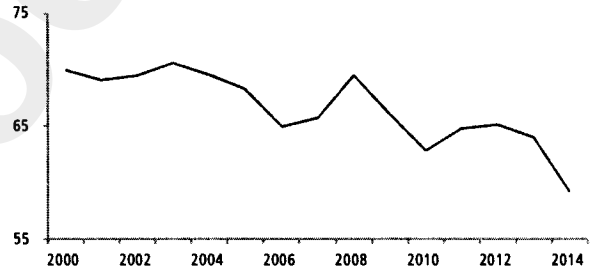
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

3.3.1 مؤشرات البطالة

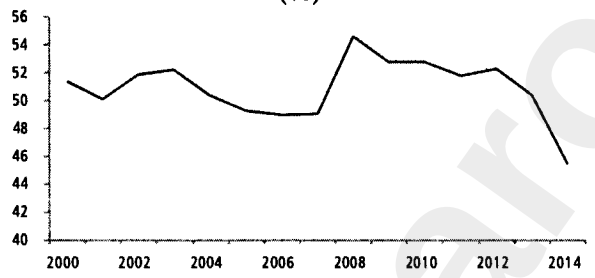
في سنة 2014، عرفت الساكنة العاطلة عن العمل تزايدا للسنة الثالثة على التوالي، لتصل إلى 1,2مليون، أي بارتفاع قدره 8% مقابل 4,1% سنة 2013. 59,2% من هاته الساكنة عاطلون عن العمل منذ أكثر من سنة، في حين أن 45,4% منهم لم يسبق لهم أن اشتغلوا. ويمثل السكان الحضريون80% من مجموع الساكنة العاطلة عن العمل، التي تبلغ فيها نسبة الشباب البالغين من العمر أقل من 35 سنة 78,6%. ويمثل حاملو الشهادات حوالي 70,8% من الساكنة العاطلة، في حين لا تتجاوز نسبتهم ضمن الساكنة المشتغلة 37%. كما أن نسبتهم ضمن الباحثين عن العمل لأول مرة تصل إلى 85,4%.

بين سنتي 2013 و2014، سجلت نسبتا الباحثين عن العمل لأول مرة والعاطلين لمدة طويلة تراجعا ملحوظا بواقع 5 و4,8 نقط على التوالي. وتعزى هذه التغيرات على الأرجح إلى ارتفاع أكبر نسبيا في سنة 2014، مقارنة بالسنوات الماضية، من حيث عدد العاطلين نتيجة طردهم من العمل أو توقف نشاط المؤسسة، إذ انتقلت حصة هؤلاء ضمن مجموع السكان العاطلين من 26,5% إلى 29,2% من سنة لأخرى.

رسم بياني 5.3.1: تطور نسبة البطالة الطويلة الأمد (%)



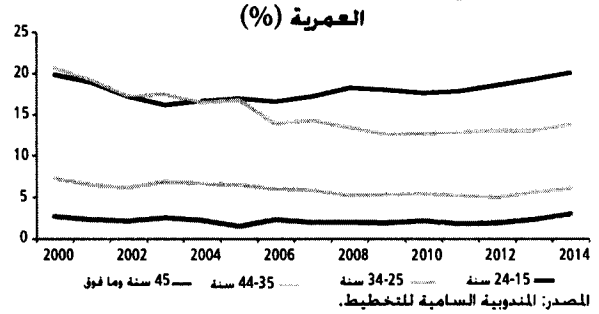
رسم بياني 6.3.1: تطور نسبة الباحثين عن العمل لأول مرة (%)



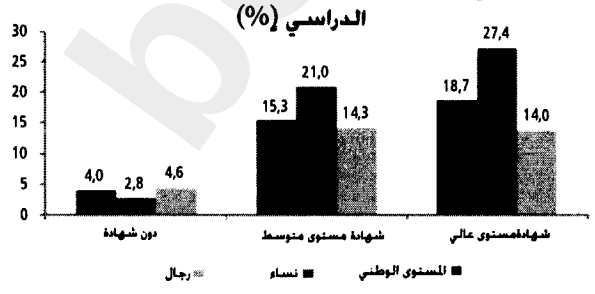
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وتفاقم معدل البطالة بواقع 0,7 نقطة ليصل إلى 9,9%، وهو أعلى مستوى له منذ سنة 2006. وقد كان هذا الارتفاع أكثر حدة في الوسط الحضري حيث تزايدت البطالة بمقدار 0,8 نقطة إلى 14,8%. وخاصة لدى الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة، إذ ارتفعت بواقع 2,1 نقطة إلى38,1%. وهم التزايد الملحوظ لمعدل البطالة في المدن النساء أيضا بواقع 1,5 نقطة إلى 21,9% وكذا حاملي الشهادات بواقع 1,3 نقطة إلى 19,5%.

رسم بياني 7.3.1: تطور نسبة البطالة حسب الفئة العمرية (%)



رسم بياني 8.3.1: نسبة البطالة حسب الجنس والمستوى الدراسي (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

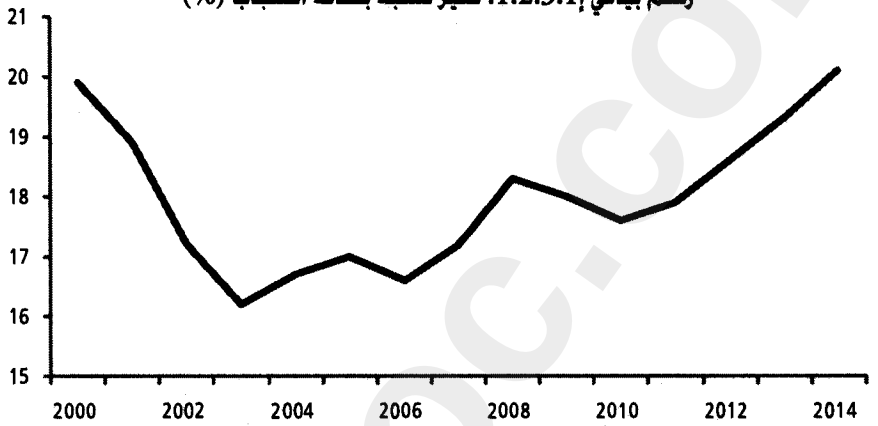
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إطار 2.3.1: بطالة الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة

تعتبر بطالة الشباب آفة عالمية تمسّ الاقتصادات المتقدمة والنامية على السواء. وقد زادت الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية من تفاقم هذه الظاهرة التي تعد من أبرز مخلفاتها.

وفي المغرب، أخذت هذه الظاهرة بعدا كبيرا جعل منها مشكلة اجتماعية واقتصادية مثيرة للقلق. فبعد انخفاضها المستمر بين سنتي 1999 و2003، عادت بطالة الشباب لتأخذ منحى تصاعديا لتصل في سنة 2014 إلى 20,1% على الصعيد الوطني و38,1% في الوسط الحضري.

رسم بياني 1.2.3.1: تغير نسبة بطالة الشباب (%)

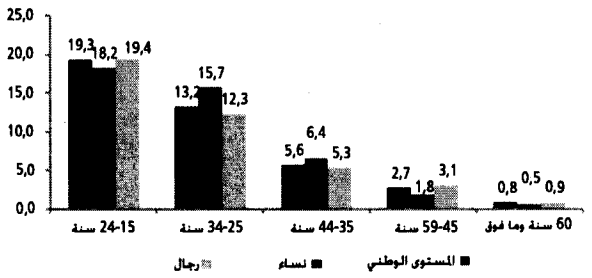


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وخلافا لبعض الدول المتقدمة كفرنسا أو بلجيكا، تنتشر بطالة الشباب في المغرب بشكل أكبر في أوساط الساكنة النشيطة المؤهلة، إذ يتراوح معدلها بين 9,2% لدى غير الحاصلين على شهادة و24,6% في صفوف حاملي شهادات المستوى المتوسط و60,5% لدى حاملي شهادات المستوى العالي.

وإلى جانب البطالة، تبقى فئة الشباب الأكثر تأثرا بظاهرة التشغيل الناقص بنسبة وصلت إلى 13% سنة 2013، مقابل12,3% لدى البالغين من العمر25-34 سنة، و9,3% للفئة العمرية 35-44 سنة و4,6% لدى البالغة أعمارهم 45 سنة فما فوق.

رسم بياني 2.2.3.1: نسبة البطالة حسب الجنس والفئة العمرية (%)



رسم بياني 3.2.3.1: نسبة البطالة حسب مستوى التأهيل للشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ويتمركز الشباب العاطلون عن العمل في المدن بواقع 73,2% وتشكّل نسبة النساء فيهم 24,8%. ويمثل الباحثون عن العمل لأول مرة 69% منهم والعاطلون لمدة طويلة 65,1%. وحسب مستوى التأهيل، يتوفر 58,7% من هؤلاء الشباب على شهادة من المستوى المتوسط و16,8% على شهادة من المستوى العالي.

جدول إ1.2.3.1: خاصيات العاطلين عن العمل حسب الفئة العمرية (%) سنة 2012

	15-24 سنة	25-34 سنة	35-44 سنة	45 سنة وما فوق	المستوى الوطني
الحصة في السكان العاطلين*	35,8	42,8	13,8	6,9	-
حاملو الشهادات	75,5	80,1	62,0	31,4	73,0
- مستوى عال	16,8	36,6	26,4	12,6	26,3
- مستوى متوسط	58,7	43,4	35,6	18,8	46,7
الباحثون عن العمل لأول مرة	69,0	51,5	28,6	4,6	52,3
حصة العاطلين لمدة طويلة	65,1	70,2	59,3	41,8	65,1

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وبمقارنة المعطيات على الصعيد الدولي، تعتبر بطالة الشباب في المغرب أقل انتشارا مما تعرفه عدة دول في جنوب أوروبا، كإسبانيا وإيطاليا، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كتونس ومصر إلا أنها تظل على العموم أعلى من النسب المسجلة في البلدان المتقدمة.

جدول إ1.2.3.1: تغير نسبة بطالة الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة (%)

	2000-2007	2007	2013
ألمانيا	11,2	11,6	7,8
الصين	8,8	8,0	10,1
الولايات المتحدة	11,3	10,8	15,8
المغرب	**17,5**	**17,2**	**19,3**
تركيا	18,0	19,3	20,4
الجزائر	38,6	27,5	24,0
تونس	30,6	27,8	31,2
مصر	29,2	26,1	38,9
إيطاليا	25,4	20,3	39,7
إسبانيا	21,8	18,9	57,3

المصادر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي والمندوبية السامية للتخطيط.

4.3.1 الإنتاجية وكلفة الشغل

نتيجة تزايد القيمة المضافة بواقع 2% والارتفاع الطفيف للتشغيل بنسبة 0,1%، تحسنت الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية بما قدره 1,9% سنة 2014 مقابل 1% سنة من قبل. وقد بلغت نسبة هذا الارتفاع 3,5% في القطاع الثانوي مقابل 2,6%. و1,2% في قطاع الخدمات مقابل انخفاضه بواقع 0,3%.

أما بخصوص نفقات الأجور، فقد ارتفع كل من الحد الأدنى للأجور في الصناعة والتجارة والمهن والحد الأدنى للأجور في الفلاحة في المتوسط بنسبة 2,5% بالقيمة الاسمية و2,0% بالقيمة الحقيقية، وذلك على إثر رفعهما بنسبة 5% في يوليوز 2014 في إطار الحوار الاجتماعي. كما سجل مؤشر متوسط الأجور في القطاع الخاص، الذي يتم حسابه بناء على بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تزايدا بنسبة 2,4% بالقيمة الاسمية و 2% بالقيمة الحقيقية. أما الأجور في القطاع العمومي، فقد ارتفعت بنسبة 2,1% بالقيمة الاسمية و1,6% بالقيمة الحقيقية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 1.3.1: مؤشرات كلفة اليد العاملة التغير السنوي بالنسبة المئوية

			2009	2010	2011	2012	2013	2014
تكاليف الأجور*	الإنتاجية الظاهرة للعمل		-1,4	3,4	4,5	3,5	1,0	1,9
	الأجور في القطاع الخاص	القيمة الاسمية	10,0	-0,8	2,7	3,2	2,0	2,4
		القيمة الحقيقية	8,9	-1,8	1,8	1,9	0,2	2,0
	الأجور في القطاع العام	القيمة الاسمية	6,8	1,5	11,8	7,3	1,2	2,1
		القيمة الحقيقية	5,8	0,5	10,7	5,9	-0,6	1,6
	الحد الأدنى للأجور في الصناعة والتجارة والمهن/في الفلاحة بالقيمةالاسمية		4,9	7,5	4,7	2,3	2,3	2,5
	الحد الأدنى للأجور في الصناعة والتجارة والمهن /في الفلاحة بالقيمة الحقيقية		3,9	6,4	3,8	1,0	0,4	2,0

* يتم حساب تغيرات تكاليف الأجور عن طريق حساب نسبة متوسط مستوى السنة إلى متوسط مستوى السنة الماضية.

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وزارة التشغيل والتكوين المهني، وحسابات بنك المغرب.

جدول 2.3.1: المؤشرات السنوية للنشاط والبطالة حسب مكان الإقامة

	الوسط القروي			الوسط الحضري			المجموع		
	2013	2014	تغيرات مطلقة	2013	2014	تغيرات مطلقة*	2013	2014	تغيرات مطلقة
مجموع الساكنة**	**13.437**	**13.435**	**-2,0**	**19.513**	**19.869**	**356**	**32.950**	**33.304**	**354**
الساكنة البالغة 15 سنة فما فوق	**9.558**	**9.633**	**75,0**	**14.672**	**14.968**	**296**	**24.230**	**24.601**	**371**
السكان النشيطون البالغون 15 سنة فما فوق	**5.488**	**5.506**	**18,0**	**6.218**	**6.307**	**89**	**11.706**	**11.813**	**107**
السكان المشتغلون	5.278	5.273	-5,0	5.347	5.373	26	10.625	10.646	21
السكان العاطلون	210	233	23,0	871	934	63	1.081	1.167	86
نسبة النشاط	**57,4**	**57,2**	**-0,2**	**42,4**	**42,1**	**-0,3**	**48,3**	**48**	**-0,3**
حسب الجنس									
ذكر	79,3	78,7	-0,6	69,0	68,2	-0,8	73,0	72,4	-0,6
أنثى	36,8	36,9	0,1	17,5	17,8	0,3	25,1	25,2	0,1
حسب السن									
15 – 24 سنة	43,0	43,7	0,7	23,1	22,5	-0,6	32,2	32,2	0,0
25 – 34 سنة	65,3	65	-0,3	59,1	58,7	-0,4	61,6	61,2	-0,4
35 – 44 سنة	69,8	68,5	-1,3	56,7	56,1	-0,6	61,4	60,5	-0,9
45 سنة فما فوق	59,0	57,9	-1,1	36,1	36,3	0,2	44,4	44	-0,4
حسب الشهادة									
دون شهادة	60,0	59,4	-0,6	37,1	36,6	-0,5	48,9	48,3	-0,6
حاملو الشهادات	48,7	49,9	1,2	47,2	46,9	-0,3	47,5	47,6	0,1
نسبة البطالة	**3,8**	**4,2**	**0,4**	**14,0**	**14,8**	**0,8**	**9,2**	**9,9**	**0,7**
حسب الجنس									
ذكر	4,9	5,4	0,5	12,3	12,8	0,5	9,1	9,7	0,6
أنثى	1,6	1,8	0,2	20,4	21,9	1,5	9,6	10,4	0,8
حسب السن									
15 – 24 سنة	8,4	8,9	0,5	36,0	38,1	2,1	19,3	20,1	0,8
25 – 34 سنة	4,2	4,5	0,3	19,8	20,9	1,1	13,2	13,9	0,7
35 – 44 سنة	2,3	2,7	0,4	7,9	8,4	0,5	5,6	6,1	0,5
45 سنة فما فوق	1,1	1,5	0,4	3,5	4,4	0,9	2,3	3	0,7
حسب الشهادة									
دون شهادة	2,4	2,7	0,3	8,1	8,1	0,0	4,5	4,7	0,2
حاملو الشهادات	9,8	10	0,2	18,2	19,5	1,3	16,3	17,2	0,9

* فيما يخص النسب، تم اعتماد التغير بالنقاط المئوية.

** يتم حسابه على أساس الأرقام الواردة في الإحصاء الأخير لسنة 2014.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

4.1 التضخم

سجل التضخم، الذي يقاس بتغير مؤشر أسعار الاستهلاك، مستوى ضعيفا في 2014، نتيجة بالأساس لتراجع أثمنة المواد الغذائية المتقلبة الأسعار. فقد بلغ 0,4% مقابل 1,9% سنة 2013 و1% في المتوسط بين 2009 و2012.

غير أن التضخم الأساسي الذي يعكس التوجه الرئيسي للأسعار بلغ 1,2% مقابل 1,5% سنة 2013. ويعكس هذا التطور الذي يظل معتدلا، تباطؤ وتيرة نمو أسعار السلع غير التجارية من 1,7% إلى 0,9%، بينما ارتفعت أسعار السلع التجارية بنسبة 1,4% بعد 1,2%.

وعلى الرغم من تراجع أسعار النفط في السوق الدولية، تزايدت أثمنة «الوقود وزيوت التشحيم» بنسبة 7% نتيجة لخفض الدعم المخصص لبعض المنتجات النفطية وبدرجة أقل لارتفاع قيمة الدولار خلال السنة. وبالمقابل، تسارع ارتفاع أسعار باقي المواد المقننة من 1,4% إلى 1,7% نتيجة على الخصوص لتطبيق نظام التسعير الجديد للماء والكهرباء.

وفي ما يتعلق بأسعار الإنتاج الصناعي، فقد تراجعت بنسبة 2,9% مقابل 1,8% في 2013. ويرتبط تزايد حدة هذا الانخفاض بتراجع الأسعار الدولية للسلع الأساسية الطاقية وبتأثير ارتفاع الإنتاج الفلاحي الوطني الموجه للصناعات الغذائية.

جدول 1.4.1: تطور أسعار الاستهلاك

مجموعات المنتجات	التغير السنوي %						
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مؤشر أسعار الاستهلاك	3,7	1,0	0,9	0,9	1,3	1,9	0,4
المنتجات الغذائية المتقلبة	4,4	3,1	5,0	-2,0	3,0	3,3	-5,6
المنتجات المقننة	1,0	0,7	0,3	0,1	1,6	2,3	2,4
– الوقود وزيوت التشحيم	4,2	-1,7	-0,7	0,0	9,9	8,0	7,0
– المواد المقننة باستثناء الوقود وزيوت التشحيم	0,6	1,0	0,4	0,1	0,7	1,4	1,7
التضخم الأساسي	4,4	0,7	0,4	1,8	0,8	1,5	1,2
– مواد غذائية مدرجة في التضخم الأساسي	9,0	-0,1	-0,6	3,3	2,2	1,6	1,0
– ملابس وأحذية	1,8	1,0	0,5	1,6	2,1	1,6	2,1
– السكن والماء والغاز والكهرباء والمحروقات الأخرى[1]	1,9	1,6	0,8	1,0	1,0	2,2	1,7
– الأثاث والتجهيزات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية للمنزل	1,5	1,9	0,8	0,8	0,1	0,2	0,8
– الصحة[1]	1,1	0,8	0,0	0,3	2,0	0,9	2,6
– النقل[1]	1,3	0,3	0,3	-0,3	0,9	1,2	0,9
– الاتصالات	-1,5	-4,5	-1,1	-5,4	-19,6	-9,2	-4,6
– الترفيه والثقافة	-0,6	-0,6	-0,7	-0,7	0,5	0,4	-0,9
– التعليم	3,3	5,4	4,1	4,1	3,8	5,5	3,4
– المطاعم والفنادق	2,8	1,8	2,4	1,7	2,0	3,2	2,5
– سلع وخدمات متنوعة	2,2	2,0	1,7	2,1	1,4	1,3	1,2

(1) باستثناء المواد المقننة

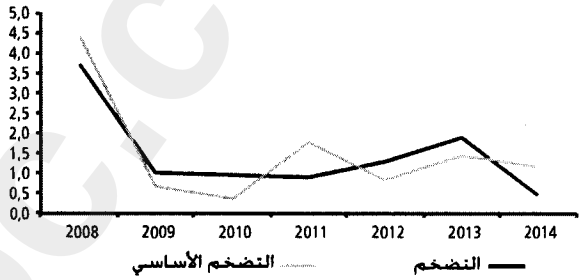
المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

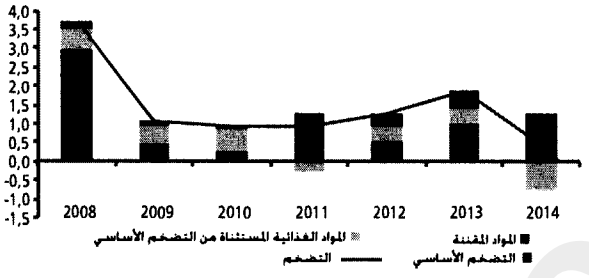
1.4.1 تطور مكونات مؤشر أسعار الاستهلاك

بعد ارتفاع بنسبة 1,9% سنة 2013، سجل مؤشر أسعار الاستهلاك تباطؤا قويا في وتيرة نموه ليصل إلى 0,4%، وهو أدنى مستوى له منذ 1968[1]. ويعكس هذا التطور بالأساس تراجع أثمنة المواد الغذائية المتقلبة الأسعار بنسبة 5,6% بعد نموها بواقع 3,3%، لتنتقل بذلك مساهمتها في التضخم من 0,4 إلى 0,8- نقطة مئوية. وقد همَّ هذا الانخفاض مجموع المواد باستثناء الأسماك الطرية، وكان أكثر حدة بالنسبة لأسعار الحوامض والخضر الطرية التي تراجعت بمقدار 37% و7% على التوالي، نتيجة ارتفاع إنتاجها بشكل ملموس.

رسم بياني 1.4.1: تطور التضخم والتضخم الأساسي (بالنسبة المئوية)



رسم بياني 2.4.1: المساهمة في التضخم (بالنقط المئوية)

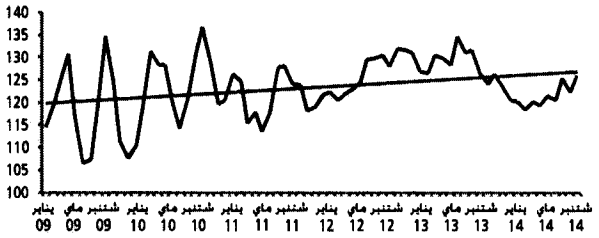


المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

إطار 1.4.1: تطور أثمنة المواد الغذائية المتقلبة الأسعار

خلال السنوات الأخيرة، اتخذ تقلب[1] أثمنة «المواد الغذائية المتقلبة الأسعار» منحى تنازليا، حيث انتقل من 9,5% في 2009 إلى 3,1% سنة 2014. ويعكس هذا التطور انخفاض تردد صدمات العرض الظرفية، لاسيما الإضرابات التي شهدها قطاعا الفلاحة والنقل وصعوبة الولوج للحقول بسبب سوء الأحوال الجوية والارتفاع الموسمي للطلب. وباستثناء هذه العوامل الظرفية، يظل توجه أسعار هذه المواد محددا بالأساس بمستوى الإنتاج.

رسم بياني : إ1.1.4.1: تطور مستوى أثمنة المواد الغذائية المتقلبة الأسعار



جدول إ1.1.4.1: التقلب والقيم القصوى لتضخم المواد الغذائية المتقلبة الأسعار (%)

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
التقلب	4,3	9,5	6,7	6,5	4,3	4,4	3,1
الحد الأقصى	13,8	15,7	16,3	9,4	11,7	10,7	1,5
الحد الأدنى	-0,6	-9,9	-3,8	-10,1	-3,6	-5,9	-9,9
موسع	14,4	25,6	20,1	19,5	15,3	16,6	11,4

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

وشهدت سنة 2014 على الخصوص ظروفا مواتية لإنتاج وتسويق الفواكه والخضروات. وتميز إنتاج الخضر، رغم التراجع الطفيف للمحصول، بانتظامه طوال السنة، بفضل الظروف المناخية الملائمة في يناير وفبراير. وأدى هذا التطور إلى تراجع أسعار الخضر الطرية بنسبة 7% في المنوسط، الذي صار أكثر حدة ابتداء من شهر مارس مع دخول البواكر مرحلة الإنتاج المطرد.

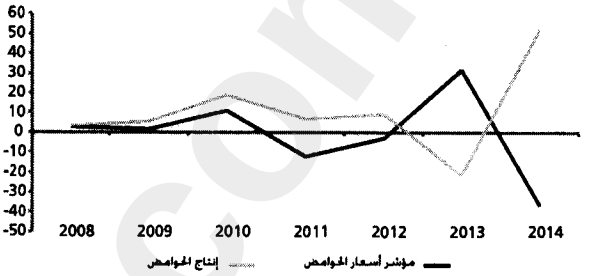
[1] يتم حسابه من خلال الفارق المعياري.

1 بلغ التضخم في تلك السنة 0,4% مقابل 0,8-% في سنة 1967 و1,0-% في 1966.

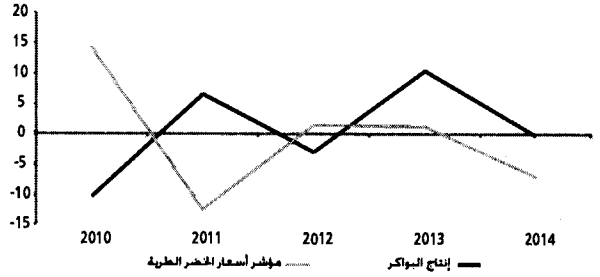
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبعد تراجع بنسبة 21% سنة 2013، بلغ محصول الحوامض خلال الموسم الفلاحي 2014-2013 مستوى استثنائيا، حيث ارتفع بنسبة 52% بفضل الظروف المناخية الجيدة وتوفر مياه السقي. وفي هذا السياق، تدنت أسعار الحوامض بنسبة 36,6% بعد ارتفاعها بواقع 31,3% سنة من قبل، لتصل مساهمتها في التضخم إلى 0,3- نقطة مئوية مقابل 0,2 نقطة سنة 2013.

رسم بياني إ2.1.4.1: تغير حجم إنتاج الحوامض ومؤشر أسعارها (بالنسبة المئوية)



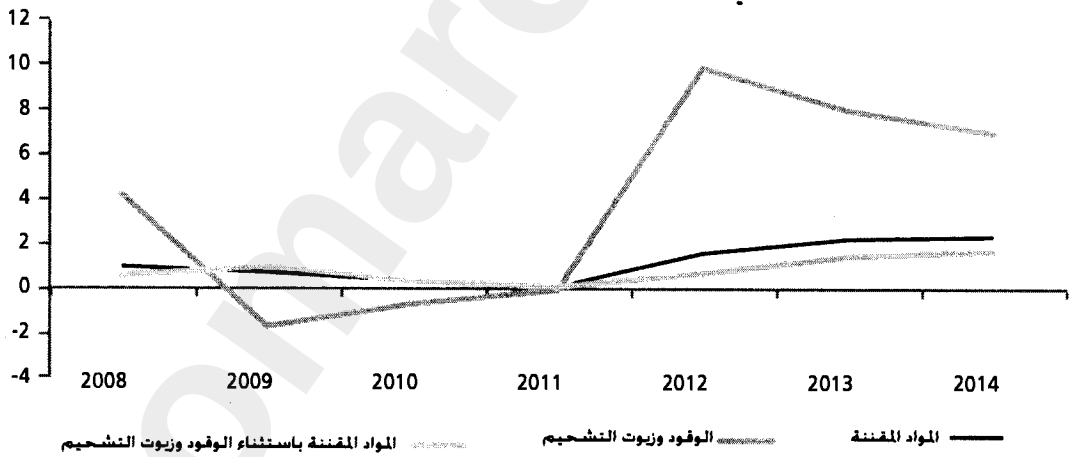
رسم بياني إ3.1.4.1: تطور حجم إنتاج البواكر ومؤشر أسعار الخضر الطرية (بالنسبة المئوية)



المصادر: وزارة الفلاحة والصيد البحري، وحسابات بنك المغرب.

و بالنسبة للمواد المقننة، فقد سجلت أسعار الوقود وزيوت التشحيم ارتفاعا بنسبة 7% بعد 8% سنة 2013. وقد أدى الخفض التدريجي للدعم المخصص للمواد النفطية وتدني قيمة الدرهم مقابل الدولار إلى تعويض بل وتجاوز تراجع الأسعار الدولية. واستقرت مساهمة هذه المواد في التضخم في 0,2 نقطة مئوية.

رسم بياني3.4.1: تطور تضخم المواد المقننة (بالنسبة المئوية)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

وسجل سعر الغازوال على الخصوص ارتفاعا حسب وتيرة الخفض التدريجي للدعم الأحادي الذي تم تطبيقه في فبراير وأبريل ويوليوز. وابتداء من شهر غشت وإلى غاية دجنبر، قامت التأثيرات المتناقضة على أسعار بيع الغازوال بالتقسيط الناجمة من جهة عن تراجع الأسعار الدولية، ومن جهة أخرى عن تخفيض الدعم في أكتوبر وارتفاع قيمة الدولار بتحييد بعضها البعض. وقد دعمت هذا الاستقرار طريقة الحساب التي تعتمد على الأخذ بعين الاعتبار

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

متوسط الأسعار الدولية خلال شهرين وتقويم السعر عند الاستهلاك كلما فاق وقع التغيرات على سعر البيع نسبة 2,5%. وخلال مجموع السنة، بلغ ارتفاع سعر الغازوال 11,4%. أي بزيادة قدرها 0,9 درهم للتر الواحد.

وفي ما يخص الوقود الممتاز الذي خضع للمقايسة الكلية ابتداء من فبراير 2014، فقد ارتفع بنسبة 4,1%. أي 0,5 درهم للتر الواحد بعد إلغاء الدعم الذي خفت حدة تأثيره جزئيا بفضل تدني الأسعار العالمية.

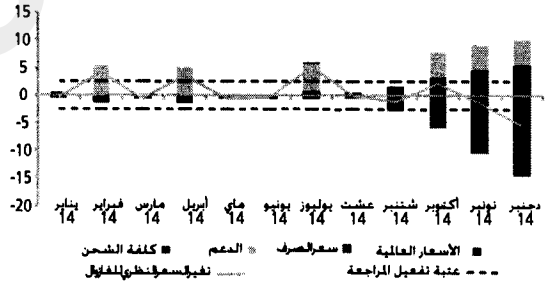
وأدت هذه التطورات إلى تسارع تدريجي في أسعار الوقود وزيوت التشحيم التي ارتفعت إلى 14,2% في يوليوز قبل أن تتخذ منحى تنازليا خلال الشهور الخمسة الأخيرة من السنة لتصل إلى 3,3-% في دجنبر 2014.

جدول 2.4.1: تطور متوسط سعر الوقود بمحطات البنزين (بالدرهم للتر الواحد)

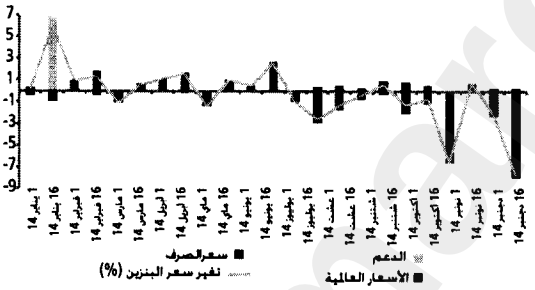
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الغازوال	7,2	7,2	7,2	7,2	7,7	8,3	9,3
الوقود الممتاز	10,8	10,3	10,2	10,2	11,3	12,2	12,8

المصدر: صندوق المقاصة

رسم بياني 4.4.1: تطور سعر الغازوال ومحدداته (بالنقط المئوية)



رسم بياني 5.4.1: تطور سعر الوقود الممتاز ومحدداته (بالنقط المئوية)

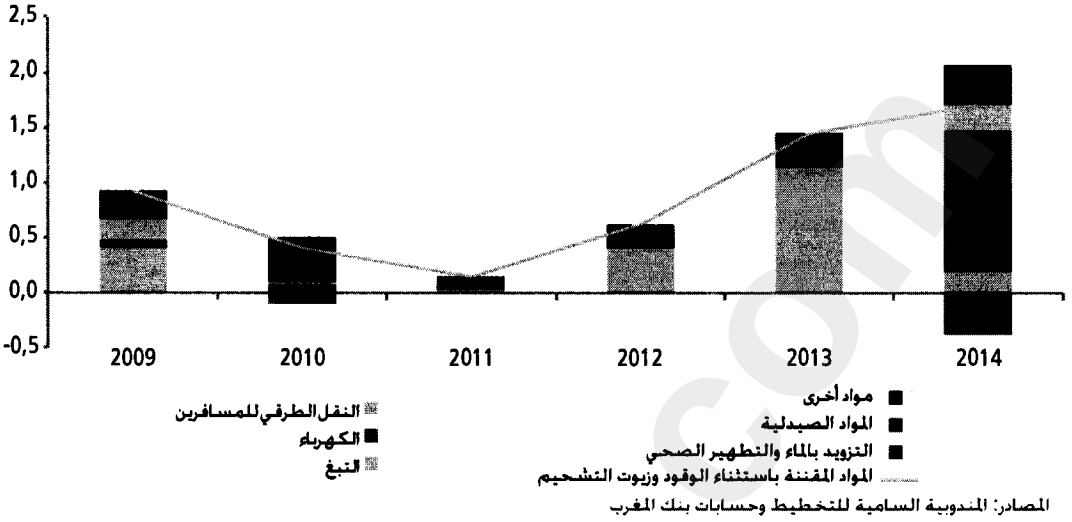


المصادر: صندوق المقاصة وحسابات بنك المغرب

وباستثناء الوقود وزيوت التشحيم، تسارعت وتيرة نمو أسعار المواد المقننة من 1,4% إلى 1,7%. فقد ارتفعت على الخصوص أسعار الكهرباء بنسبة 3% والماء والتطهير بنسبة 6,3% بعد مراجعة نظام التسعير الخاص بها (إطار 2.4.1). وعلى العكس من ذلك، تراجعت أسعار المواد الصيدلية بنسبة 3% نتيجة خفض أسعار بعض الأدوية في يونيو. وتباطأت وتيرة نمو أسعار التبغ من 5,5% إلى 1,7%. وفي المجمل، شهدت أسعار المواد المقننة على العموم تسارعا طفيفا من 2,3% إلى 2,4%.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 6.4.1: مساهمة المواد المقننة في التضخم (بالنقط المئوية)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

إطار 2.4.1: مراجعة نظام تسعير خدمات توزيع الماء والكهرباء

قامت الحكومة، ابتداء من شهر غشت 2014، بمراجعة طريقة تحديد أسعار خدمات توزيع الماء والكهرباء. ويندرج هذا التعديل، الذي سيطبق تدريجيا لمدة ثلاث سنوات، في إطار العقد البرنامج المبرم بين الدولة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب. ويهدف هذا الأخير إلى تقليص العجز المالي للمكتب، وتحسين خزينته وتصفية ديونه تجاه شركائه، وضمان توفر الطاقة الكهربائية والماء الصالح للشرب. ومن المتوقع أن تمكن الطرق الجديدة لتحديد الفواتير من توفير دعم للمكتب يناهز 14 مليار درهم، أي 32% من التعهد الإجمالي برسم العقد.

ومقارنة بالنظام السابق، تتضمن التسعيرة الجديدة للكهرباء 6 أشطر للاستهلاك بدلا من 4 وتحد الحساب التدريجي للأداء في الشطرين الأولين (بالنسبة للاستهلاك الذي يقل عن 100 كيلواط وما بين 100 و150 كيلواط). وبالنسبة للاستهلاك الذي يتجاوز هذا الحد، يتم تطبيق سعر الشطر الأعلى الذي تم بلوغه على مجموع الاستهلاك. وتهدف هذه الفوترة الانتقائية إلى تخصيص الدعم للأسر المعوزة.

وعلى غرار الكهرباء، تتميز المراجعة الجديدة لأسعار الماء الصالح للشرب أيضا برفع عدد أشطر الاستهلاك من 4 إلى 5 وتطبيق تسعيرة انتقائية بالنسبة للاستهلاك الذي يتعدى 12متر مكعب في الشهر الواحد.

ويقضي الإصلاح أيضا بتطبيق زيادات في الأسعار في بداية كل سنة من 2015 إلى 2017. وتم تحديد الزيادة في الكهرباء في 3,5% سنويا بالنسبة للأشطر التي تفوق 100 كيلواط وتلك الخاصة بالماء والتطهير في 0,19 درهم لكل متر مكعب من الماء المستهلك.

وفي ما يتعلق بتأثير هذه التغييرات على التضخم، فقد أدت إلى ارتفاعات بلغت 15,9% و7,5% على التوالي في بندي «التزود بالماء والتطهير الصحي» و«الكهرباء»، مساهمة بذلك في حدود 0,6 نقطة مئوية في التغير السنوي لمؤشر أسعار الاستهلاك ابتداء من شهر غشت وبما قدره 0,2 نقطة بالنسبة لمجموع السنة.

وسجل التضخم الأساسي، الذي يستثني المواد المتقلبة الأسعار وكذا المواد المقننة الأسعار، تباطؤا من 1,5% إلى 1,2%. ويعكس هذا التوجه بالخصوص تراجع أسعار «الزيوت» بنسبة 3% بعد نموها بواقع 4,4%، نتيجة لاستمرار انخفاض الأسعار العالمية للبذور الزيتية. كما يعكس انخفاض أسعار «اللحوم الطرية» بنسبة 0,9% بعد تزايدها بنسبة 1,8% سنة 2013 وارتفاعا أقل في أسعار «التعليم الأولي والابتدائي» من 6,9% إلى 3,3%. وعلى العكس من ذلك، تسارع نمو أسعار «المواد المستخلصة من الحبوب» من 0,1% إلى 1,6% وخفّت حدة انخفاض أسعار الاتصالات من 10,6% إلى 5,5% بفعل تبدد تأثير التخفيضات المطبقة في يوليوز 2013.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

2.4.1 السلع التجارية وغير التجارية

يمكن مقاربة تطور التضخم الأساسي من خلال التمييز بين السلع التجارية والسلع غير التجارية[1]. فعلى الرغم من ضغوط انكماش الأسعار في منطقة الأورو، بلغ نمو أسعار السلع التجارية 1,4% مقابل 1,2% في السنة الماضية. ويعكس هذا التسارع بالخصوص ارتفاع أسعار بعض المواد الأساسية الفلاحية، لاسيما القمح الصلب، ابتداء من نونبر، والحليب الذي ظلت أسعاره في مستوى مرتفع منذ غشت 2013.

جدول 3.4.1: التطور السنوي لأسعار السلع والخدمات التجارية* وغير التجارية (بالنسبة المئوية)

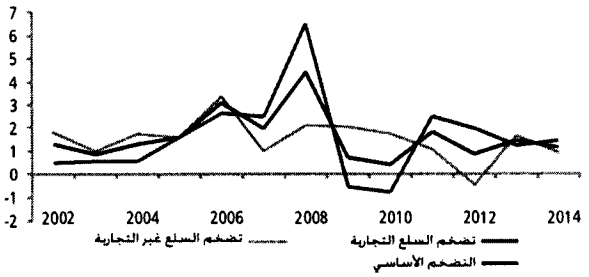
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سلع وخدمات تجارية	6,5	-0,5	-0,8	2,5	2,0	1,2	1,4
سلع وخدمات غير تجارية	2,1	2,1	1,7	1,0	-0,5	1,7	0,9

* مدرجة ضمن مؤشر التضخم الأساسي

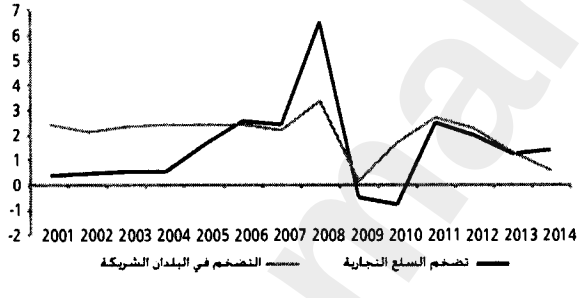
المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

وأدت هذه التطورات إلى تسارع تضخم السلع التجارية إلى 1,8% في المتوسط خلال الشهرين الأخيرين من السنة بعد شبه استقرار في 0,9% بين شهري غشت وأكتوبر و1,4% خلال الأشهر السبعة الأولى من السنة.

رسم بياني 7.4.1: تطور أسعار السلع التجارية وغير التجارية (بالنسبة المئوية)



رسم بياني 8.4.1: تطور أسعار السلع التجارية والتضخم في البلدان الشريكة (بالنسبة المئوية)



وبالموازاة مع ذلك، تراجع ارتفاع أسعار السلع غير التجارية من 1,7% سنة 2013 إلى 0,9% في 2014 نتيجة بالأساس لتدني أسعار «اللحوم الطرية» بنسبة 0,9% بعد ارتفاعها بواقع 1,8% وإلى تباطؤ وتيرة نمو أسعار «التعليم الأولي والابتدائي» من 6,9% إلى 3,3%.

1 يشمل مؤشر السلع التجارية السلع المستوردة أو التي تخضع للمنافسة الدولية في الأسواق الداخلية والخارجية، بينما يضم مؤشر السلع غير التجارية السلع والخدمات التي لا يخضع سعرها لأي منافسة خارجية.

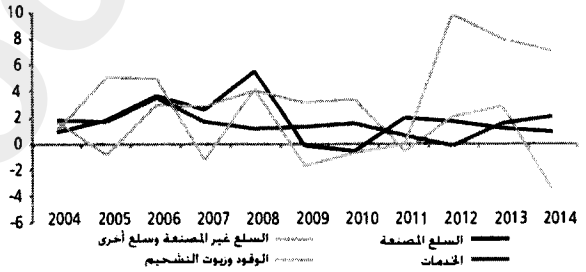
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

3.4.1 السلع والخدمات

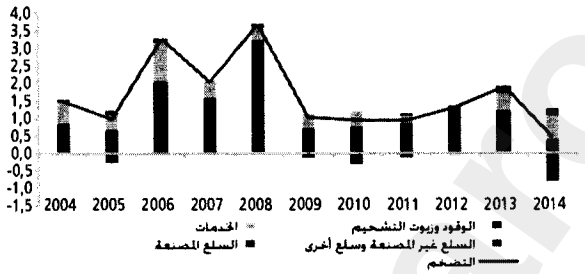
يبين تفكيك مكونات سلة مؤشر أسعار الاستهلاك إلى سلع وخدمات أن تباطؤ التضخم قد هم بالأساس السلع، في حين ارتفعت أسعار الخدمات بوتيرة أسرع من السنة الماضية.

وارتفع مؤشر أسعار السلع المصنعة، باستثناء الوقود وزيوت التشحيم، بنسبة 0,9% بعد 1,2% في السنة المنصرمة. أما أسعار السلع غير المصنعة، المكونة أساسا من المواد الغذائية الطرية، فقد انخفضت بنسبة 3,5% بعد ارتفاعها بنسبة 2,9% سنة 2013. ومن جانبها، سجلت وتيرة نمو أسعار الخدمات تسارعا من 1,5% إلى 2,1%، بفعل التأثير المزدوج للزيادة في أسعار خدمات توزيع الماء والكهرباء واعتدال حدة انخفاض أسعار «خدمات الاتصالات الهاتفية والفاكس». وفي المجمل، بلغت مساهمة السلع في التضخم 0,4- نقطة مئوية بعد 1,2 نقطة في 2013، في حين انتقلت مساهمة الخدمات من 0,5 إلى 0,7 نقطة مئوية.

رسم بياني 9.4.1: تطور أسعار السلع والخدمات (بالنسبة المئوية)



رسم بياني 10.4.1: مساهمة أسعار السلع والخدمات في التضخم (بالنقط المئوية)



4.4.1 تطور أسعار الاستهلاك حسب المدن

يشير تحليل التضخم حسب المدن إلى تباطؤ في جميع المدن في سنة 2014، باستثناء تطوان. بل إن أربع مدن شهدت انخفاضا في المستوى العام للأسعار، بلغ 0,2% في كل من الحسيمة وسطات وكلميم و0,1% في وجدة. وتراوح التضخم في المدن الأخرى بين 0% في أكادير و1,1% في فاس. وبلغ فارق التضخم بين المدن 1,3 نقطة مئوية، منخفضا بأزيد من النصف مقارنة بسنة 2013. ومن حيث مستوى الأسعار، تبقى الدارالبيضاء المدينة الأكثر غلاء منذ 2012، بينما لا تزال آسفي المدينة ذات المستوى الأدنى في المؤشر منذ 2009.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 2.4.1: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك حسب المدن

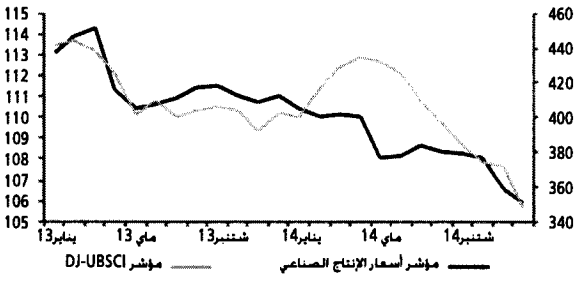
	مؤشرات أسعار الاستهلاك			التضخم (%)	
	2012	2013	2014	2013	2014
اكادير	110,1	112,1	112,1	1,8	0,0
الدار البيضاء	112,9	114,9	115,5	1,8	0,5
فاس	110,5	113,2	114,4	2,4	1,1
القنيطرة	110,3	112,3	112,9	1,8	0,5
مراكش	111,0	112,9	113,8	1,7	0,8
وجدة	109,6	112,6	112,5	2,7	-0,1
الرباط	108,4	110,5	111,5	1,9	0,9
تطوان	112,0	112,0	112,4	0,0	0,4
مكناس	112,5	114,9	115,1	2,1	0,2
طنجة	111,7	114,7	115,1	2,7	0,3
العيون	111,5	112,6	112,8	1,0	0,2
الداخلة	110,4	111,8	112,6	1,3	0,7
كلميم	110,4	112,5	112,3	1,9	-0,2
سطات	111,4	112,7	112,5	1,2	-0,2
آسفي	105,9	108,2	108,9	2,2	0,6
بني ملال	111,1	111,7	111,9	0,5	0,2
الحسيمة	112,2	114,0	113,8	1,6	-0,2
وطني	**110,8**	**112,9**	**113,4**	**1,9**	**0,4**
موسع (بالنقط المئوية)				**2,7**	**1,3**

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

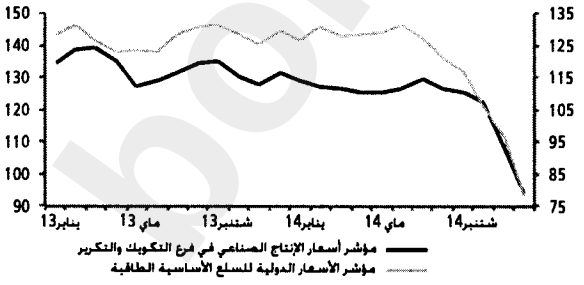
5.4.1 تطور مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي

في ظل مناخ اتسم على الصعيد الخارجي بتراجع أسعار السلع الأساسية، لاسيما الطاقية منها، وعلى المستوى الداخلي بتزايد إنتاج الفواكه والخضر، سجلت أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية انخفاضا بنسبة 2,9% مقابل تراجع قدره 1,8% في 2013.

رسم بياني 11.4.1: تطور مؤشر داو جونز-يو بي اس للسلع الأساسية DJ-UBSCI[1] الإجمالي ومؤشر أسعار الإنتاج الصناعي (بالمستوى، 2010 = سنة الأساس)



رسم بياني 12.4.1: تطور مؤشر الأسعار الدولية للمواد الطاقية[2] ومؤشر أسعار فرع تكرير البترول (بالمستوى، 2010 = سنة الأساس)



1 يتكون مؤشر Dow Jones-UBS Commodity (DJ-UBSCI) من أسعار العقود الآجلة لـ 22 قمرة 22 سلعة أولية تشمل المنتجات الطاقية والفلاحية والمعادن النفيسة والمعادن الأساسية.

2 مؤشر يجمعه البنك الدولي.

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وDataStream والبنك الدولي وحسابات بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وحسب فروع النشاط، همَّ هذا التطور على الخصوص «الصناعة الغذائية» التي تراجعت فيها أسعار الإنتاج بنسبة 0,7% بعد ارتفاع بلغ 1,5% سنة 2013. ويعكس هذا الانخفاض تزايد حدة تدني الأسعار الدولية لبعض المنتجات الفلاحية وتطور الإنتاج المحلي، خاصة من الحوامض والفواكه والخضر الطرية. وعلى مستوى الصناعة الكيماوية وأنشطة التكرير، انتقل تراجع الأسعار العالمية للفوسفاط والنفط إلى أسعار الإنتاج التي عرفت انخفاضات بنسبة 11,7% و8,1% على التوالي مقابل 9,5% و7,8% سنة 2013.

وقد تم التخفيف نسبيا من تأثير هذا التباطؤ بفعل ارتفاع الأسعار في صناعة النسيج بنسبة 0,5%، بعد انخفاضها بنسبة 0,3%، وكذا تسارع وتيرة نمو أسعار الإنتاج في قطاع «صناعة المواد المطاطية والبلاستيكية» من 0,1% إلى 2,4%.

جدول 5.4.1: مؤشر أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية (2010 = سنة الأساس)

التغيرات %	2011	2012	2013	2014
الصناعات الغذائية	4,5	3,2	1,5	-0,7
الصناعات الكيماوية	36,7	2,1	-9,5	-11,7
صناعة النسيج	2,1	0,8	-0,3	0,5
تكرير النفط	29,8	10,9	-7,8	-8,1
المؤشر العام	**10,6**	**2,9**	**-1,8**	**-2,9**

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

5.1 المالية العمومية

بعد انخفاض ملموس سنة 2013، واصل عجز الميزانية تحسنه، حيث تراجع بشكل طفيف في 2014 ليصل إلى 4,9% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 5,1% في 2013 و7,2% سنة 2012، وذلك تماشيا مع توقعات قانون المالية لسنة 2014 والتزامات المغرب في إطار الاستفادة من خط الوقاية والسيولة الثاني لصندوق النقد الدولي[1].

وعلى الرغم من تدني عائد الضريبة على القيمة المضافة الداخلية، ارتفعت المداخيل بنسبة 3,2%، لاسيما بفضل المبالغ الهامة التي تم تحصيلها برسم الهبات والتي بلغت 1,4% من الناتج الداخلي الإجمالي. وبموازاة ذلك، ساهم تقلص نفقات المقاصة بنسبة 21,5% في حصر نمو النفقات العادية في 0,3%. وبالتالي، سجل الرصيد العادي مستوى إيجابيا، بعد ثلاث سنوات متتالية من العجز، مما مكن من تمويل جزء من نفقات الاستثمار التي ارتفعت بنسبة 9% بعد تراجعها بواقع 6,3% سنة 2013.

وأخذا بعين الاعتبار تدني المبلغ الجاري لمتأخرات الأداء بما قدره 3,9 مليار، بلغ عجز الصندوق 5,3% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 5,8%، والذي تمت تغطيته في حدود ثلاثة أرباع بواسطة التمويلات الداخلية، فيما تمت تعبئة الباقي من الخارج، لاسيما من خلال إصدار سندات اقتراض قيمتها 11,2 مليار درهم. وفي ظل هذه الظروف، ارتفعت مديونية الخزينة بمقدار 0,9 نقطة إلى 63,2% من الناتج الداخلي الإجمالي.

1.5.1 قانون المالية 2014

تم إعداد قانون المالية لسنة 2014 على أساس نسبة نمو قدرها 4,2% وسعر برميل للنفط يبلغ 105 دولار وسعر صرف الدولار في 8,5 دراهم ونسبة تضخم قدرها 2%. واستهدف القانون عجزا في الميزانية يبلغ 46,6 مليار، أي 4,9% من الناتج الداخلي الإجمالي، مع ارتفاع النفقات الإجمالية بنسبة 0,6% وتدني الموارد العادية بنسبة 1%. كما استهدف ارتفاع النفقات العادية بنسبة 2,3% إلى 240,2 مليار درهم مع انخفاض نفقات المقاصة بنسبة 12,5% إلى 35 مليار، وتقلص نفقات الاستثمار بنسبة 7,9% إلى 43,7 مليار. وبموازاة ذلك، توقع قانون المالية تحسنا طفيفا في المداخيل الجبائية بنسبة 0,6% إلى 204,7 مليار، يشمل تراجع مداخيل الضريبة على الشركات بنسبة 6,6% والرسوم الجمركية بنسبة 15,1% وتزايد عائدات الضرائب والرسوم الأخرى. وفي ما يتعلق بالمداخيل غير الجبائية، توقع القانون انخفاضها بنسبة 11,9% إلى 24,5 مليار، ارتباطا بالتراجع المرتقب لإيرادات مؤسسات الاحتكار بمبلغ 1,7 مليار إلى 10,8 مليار وللهبات المتأتية من دول مجلس التعاون الخليجي بمبلغ 1,3 مليار إلى 8,5 مليار.

1 خط الوقاية والسيولة هو أداة تمويل وضعها صندوق النقد الدولي لتلبية الاحتياجات الفعلية أو المحتملة لتمويل ميزان الأداءات لفائدة البلدان الأعضاء التي تنتهج سياسات اقتصادية سليمة لكنها تعاني من بعض مكامن الضعف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 1.5.1: توقعات الميزانية لسنتي 2013 و2014

	قانون المالية لسنة 2013	قانون المالية لسنة 2014	التغير بالنسبة المئوية	التغير بالقيمة
الموارد العادية	**234 554**	**232 231**	**-1,0**	**-2 323**
الموارد الجبائية [1]	203 486	204 686	0,6	1 200
الموارد غير الجبائية	27 868	24 545	-11,9	-3 323
مداخيل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة	3 200	3 000	-6,3	-200
النفقات الإجمالية	**282 198**	**283 891**	**0,6**	**1 693**
النفقات العادية	**234 726**	**240 150**	**2,3**	**5 424**
السلع والخدمات	148 262	156 703	5,7	8 441
فوائد الدين	22 392	23 935	6,9	1 543
المقاصة	40 000	35 000	-12,5	-5 000
التحويلات للجماعات الترابية	24 072	24 512	1,8	440
الرصيد العادي	**-173**	**-7 919**		
نفقات الاستثمار [2]	47 471	43 741	-7,9	-3 730
رصيد باقي الحسابات الخصوصية للخزينة	4 000	5 100		
رصيد الميزانية الإجمالي	**-43 644**	**-46 561**		
بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي	**-4,8**	**-4,9**		
تغير متأخرات الأداء	10 000	-7 984		
عجز في التمويل	**-33 644**	**-54 545**		
التمويل الداخلي	10 060	32 751		
التمويل الخارجي	23 584	21 794		

1 بما فيها 30% من عائدات الضريبة على القيمة المضافة المحولة إلى الجماعات الترابية
2 التوقعات برسم الإصدار

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

إطار 1.5.1 : أبرز التدابير الجبائية في قانون المالية لسنة 2014

قام قانون المالية لسنة 2014 بتفعيل بعض توصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات المنعقدة في أبريل 2013. ويتعلق الأمر على الخصوص بإقرار الضريبة على القطاع الفلاحي وإعادة هيكلة الضريبة على القيمة المضافة.

وفي ما يخص إقرار الضريبة على القطاع الفلاحي، تم وضع نظام يقضي بالإخضاع التدريجي للمستغلات الزراعية التي يفوق رقم أعمالها 5 ملايين درهم (جدول 1.1.5.1) للضريبة على الشركات والضريبة على الدخل. إلا أنها ستستفيد، خلال الخمس سنوات الأولى لفرض الضريبة، من نسب مخفضة محددة في 17,5% بالنسبة للضريبة على الشركات و20% بالنسبة للضريبة على الدخل.

جدول إ 1.1.5.1: الجدول الزمني لفرض الضريبة على المستغلات الزراعية

رقم المعاملات بملايين الدراهم	تاريخ الخضوع للضريبة
35 وأكثر	فاتح يناير 2014
من 20 إلى أقل من 35	فاتح يناير 2016
من 10 إلى أقل من 20	فاتح يناير 2018
من 5 إلى أقل من 10	فاتح يناير 2020

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي ما يتصل بالضريبة على القيمة المضافة، أقر القانون بتطبيق نسبة 10% أو 20% على بعض السلع والخدمات التي كانت في السابق معفاة أو خاضعة لنسبة 7% أو 14% (جدول إ1.5.1.2). كما قام بإلغاء قاعدة الفاصل الزمني المتعلق بالخصم بعد مضي شهر وأدرج تدبيرا يهدف إلى إرجاع الدين الضريبي المتراكم إلى غاية نهاية 2013.

جدول إ1.5.1.2: إعادة هيكلة نسب الضريبة على القيمة المضافة

السلع أو الخدمات	قبل قانون المالية لسنة 2014	النسب الجارية في قانون المالية لسنة 2014
معدات مخصصة لأغراض فلاحية	معفاة	%10
خدمات المطعم التي تقدمها المقاولات إلى مأجوريها	معفاة	%10
الخشب بقشوره	معفى	%10
الأغذية المعدة لتغذية البهائم والدواجن	%7	%10
الزبيب والتين المجفف	معفى	%20
أدوات وشباك الصيد	معفاة	%20
اقتناء المواد والسلع والتجهيزات التي تقوم بها جامعة الأخوين	معفاة	%20
المرغرين والشحوم الغذائية	%14	%20
السيارات النفعية	%14	%20

وتهم التدابير الأخرى:

• إحداث نظام ضريبي مبسط لفائدة الأشخاص الذاتيين الذين يزاولون نشاطهم المهني بصفة فردية كمقاولين ذاتيين. ويقضي هذا النظام في ما يخص الضريبة على الدخل، بتطبيق 1% بالنسبة لرقم الأعمال الذي لا يتجاوز 500.000 درهم في ما يتعلق بالأنشطة التجارية والصناعية والحرفية و2% بالنسبة لرقم الأعمال الذي لا يفوق 200.000 درهم فيما يتعلق بمقدمي الخدمات.

• تخفيض نسبة الخصم المطبقة على المعاشات والإيرادات العمرية برسم الضريبة على الدخل من 55% إلى 40%، إذا كان المبلغ الخام يتجاوز 168.000 درهم سنويا.

• إحداث مبلغ للحد الأدنى للضريبة على الدخل قدره 1.500 درهم بالنسبة للمداخيل المهنية ورفع مبلغ الحد الأدنى للضريبة على الشركات من 1.500 إلى 3.000 درهم.

• الإعفاء الكلي وبصفة دائمة من الضريبة على الشركات لفائدة "صندوق إفريقيا 50". وقد تم إحداث هذا الصندوق، الذي يوجد مقره بالمركز المالي للدار البيضاء، من طرف البنك الإفريقي للتنمية، خلال اجتماعه السنوي المنعقد في ماي 2013 من أجل تمويل المشاريع الكبرى المتعلقة بالبنية التحتية في القارة الإفريقية.

• إحداث رسم تنبر إضافي يطبق عند أول تسجيل على العربات ذات محرك التي تصل قيمتها أو تفوق 400.000 درهم دون احتساب الرسوم، وذلك حسب الجدول التالي:

جدول إ1.5.1.3: رسوم التنبر الإضافية

قيمة العربة بالدرهم (دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة)	النسبة (%)
من 400.000 إلى 600.000	5
من 600.001 إلى 800.000	10
من 800.001 إلى 1.000.000	15
أكثر من 1.000.000	20

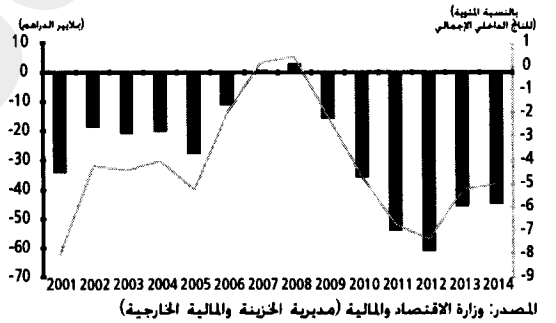
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

2.5.1 تنفيذ قانون المالية 2014

ارتفعت الموارد العادية[1] بنسبة 3,2% إلى 236,1 مليار درهم، لتبلغ بذلك نسبة التنفيذ 101,7%. ومن جهة أخرى، تم تنفيذ النفقات العادية في حدود 97%، بارتفاع نسبته 0,3% إلى 232,9 مليار. هكذا، وبعد ثلاث سنوات متتالية من العجز، أفرز الرصيد العادي فائضا بقيمة 3,1 مليار، ليساهم بذلك في تمويل نفقات الاستثمار التي بلغت 52,5 مليار، متزايدة بنسبة 9% مقارنة بسنة 2013. وأخذا في الاعتبار الرصيد الإيجابي للحسابات الخصوصية للخزينة الذي بلغ 4,5 مليار، وصل عجز الميزانية إلى 44,9 مليار مقابل 45,7 مليار، ليمثل بذلك 4,9% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 5,1%.

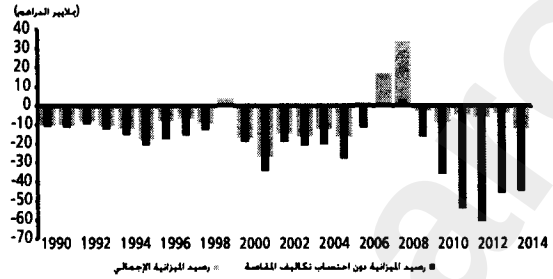
وتراجع المبلغ الجاري لمتأخرات الأداء بما قدره 3,9 مليار من سنة إلى أخرى، ليصل إلى 13,4 مليار. هكذا، انخفض عجز الصندوق إلى 48,8 مليار درهم، أي 5,3% من الناتج الداخلي الإجمالي، عوض 52 مليار أو 5,8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2013.

رسم بياني 1.5.1 : تطور رصيد الميزانية



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

رسم بياني 2.5.1 : تطور رصيد الميزانية دون احتساب تكاليف المقاصة



الموارد العادية

يعكس ارتفاع الموارد العادية للخزينة على الخصوص التزايد الملحوظ في الهبات الممنوحة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي. وبالمقابل، ونظرا للنمو المحدود للأنشطة غير الفلاحية، لم ترتفع الموارد الجبائية سوى بوتيرة منحصرة في 1,6% لتصل إلى ما يناهز 200 مليار، مما أدى إلى تراجع الضغط الجبائي[2] إلى 21,6% عوض 21,8% سنة 2013 و23,3% في المتوسط بين 2008 و2012.

وشهدت الضرائب المباشرة تحسنا طفيفا بنسبة 0,3% لتصل إلى 77,6 مليار بعد انخفاضها بنسبة 1,9% سنة 2013. ونتيجة لتفويت 53% من رأسمال اتصالات المغرب من طرف مساهمها الرئيسي، ارتفعت عائدات الضريبة على الشركات بنسبة 2,1% لتصل إلى 41,3 مليار. وباستثناء هذه العملية، تدنت هذه المداخيل بنسبة 0,6%.

1 بما في ذلك حصة عائد الضريبة على القيمة المضافة التي تم تحويلها إلى الجماعات الترابية ودون احتساب مداخيل الخوصصة.
2 نسبة الموارد الجبائية إلى الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي.

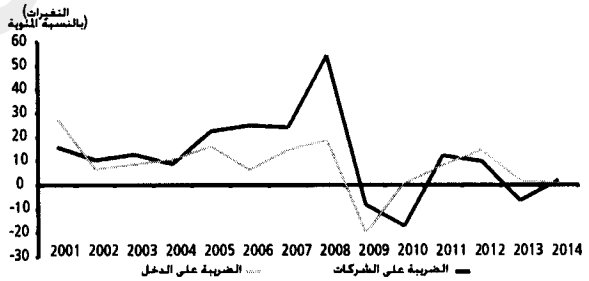
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ومن جهته، سجل عائد الضريبة على الدخل ارتفاعا بنسبة 0,7% إلى 34,3 مليار، يشمل على الخصوص تدني مداخيل الضريبة برسم الأرباح العقارية بنسبة 7,4% ونمو تلك المتعلقة بأجور موظفي القطاع العمومي[1] بنسبة 5,2%.

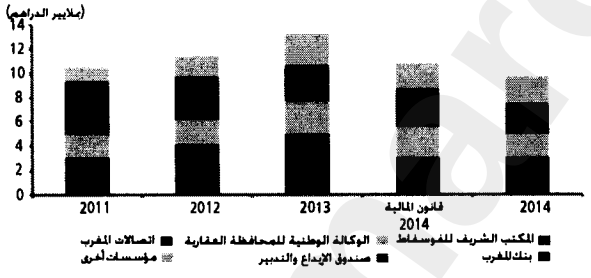
وارتفع عائد الضرائب غير المباشرة بنسبة 0,7% إلى 98,8 مليار درهم، نتيجة بالأساس لتزايد مداخيل الضريبة الداخلية للاستهلاك بنسبة 4,3% إلى 23,8 مليار، مع ارتفاعات بلغت 4,5% بالنسبة للمواد الطاقية و5,9% بالنسبة للتبغ المصنع. وعلى العكس من ذلك، عرفت مداخيل الضريبة على القيمة المضافة انخفاضا طفيفا بنسبة 0,4% إلى 75 مليار، بفعل تراجع مداخيل الضريبة على القيمة المضافة الداخلية بنسبة 1,2% لتصل إلى 28,6 مليار. ويعزى هذا الانخفاض جزئيا إلى إلغاء قاعدة الفاصل الزمني المتعلق بالخصم والمحدد في شهر واحد وتسارع تسديدات الضريبة على القيمة المضافة برسم السكن الاجتماعي. وبالمقابل، ارتفعت مداخيل الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد بنسبة 0,2% إلى 46,4 مليار والرسوم الجمركية بواقع 0,7% إلى 7,7 مليار.

وارتفعت عائدات رسوم التسجيل والتنبر بنسبة 16,3% إلى 15,8 مليار، بفضل تحصيل مبلغ 1,4 مليار برسم تفويت جزء من رأسمال اتصالات المغرب، وتزايد عائد الضريبة السنوية الخصوصية على السيارات.

رسم بياني 3.5.1: تطور مداخيل الضريبة على الشركات وعلى الدخل



رسم بياني 4.5.1: تطور عائدات مؤسسات الاحتكار والمساهمة



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

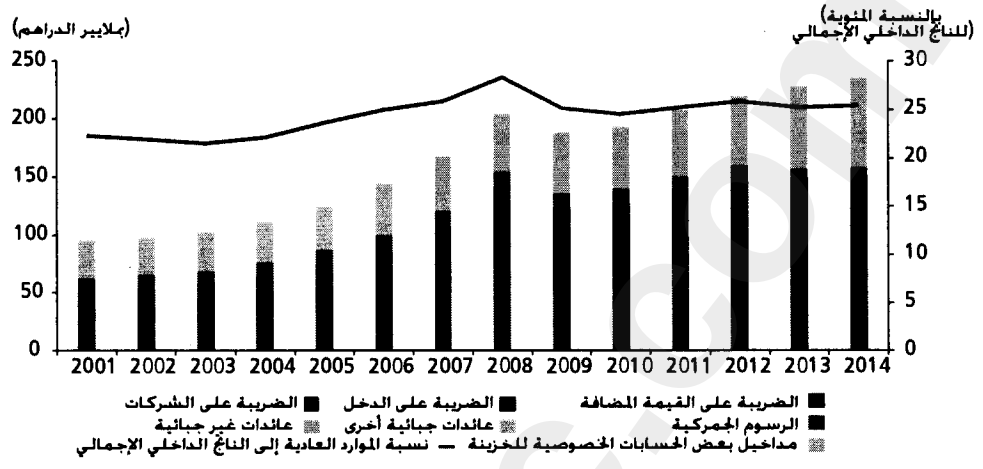
ومن جهة أخرى، سجلت المداخيل غير الجبائية، التي نمت بنسبة 52,4% سنة 2013، ارتفاعا بنسبة 14,6% لتصل إلى 33,1 مليار درهم، أي ما يعادل نسبة تنفيذ قدرها 135%. ويعزى هذا التحسن بالأساس إلى تحصيل هبات مجلس التعاون الخليجي بقيمة 13,1 مليار بعد 5,2 مليار في السنة الماضية. وباستثناء الهبات، سجلت هذه المداخيل انخفاضا بنسبة 15,7%. يشمل على الخصوص تراجع مبالغ المساعدات بما قدره ملياري درهم وعائدات مؤسسات الاحتكار والمساهمة بمبلغ 3,6 مليار، وكذا ارتفاع بقيمة 1,2 مليار في المداخيل المترتبة عن تخفيف النفقات[1]. ويعتبر المساهمون الرئيسيون في هذه المداخيل المكتب الشريف للفوسفاط بمبلغ 3 مليارات مقابل 5 مليارات في 2013 والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية بمبلغ ملياري درهم

1 معطيات صادرة عن مديرية نفقات الموظفين التابعة للخزينة العامة للمملكة. وتركز هذه الأخيرة ما يناهز 89% من كتلة أجور الإدارة المركزية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مقابل 2,7 مليارات. علاوة على ذلك، ضخت اتصالات المغرب 1,4 مليار بعد 1,8 مليار، وبنك المغرب 628 مليون عوض 944 مليون في السنة الماضية.

رسم بياني 5.5.1: تطور الموارد العادية للخزينة



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

جدول 2.5.1: وضعية خملات وموارد الخزينة

	2013	2014	التغيرات %	التغطية مقارنة بقانون المالية 2014 %
الموارد العادية	228 777	236 076	3,2	101,7
الموارد الجبائية[2]	196 765	199 948	1,6	97,7
الضرائب المباشرة	77 390	77 600	0,3	100,6
الضريبة على الشركات	40 417	41 260	2,1	103,9
الضريبة على الدخل	34 081	34 325	0,7	97,7
الضرائب غير المباشرة	98 135	98 843	0,7	94,0
الضريبة على القيمة المضافة[2]	75 260	74 994	-0,4	91,8
الرسوم الداخلية على الاستهلاك	22 875	23 849	4,3	101,8
الرسوم الجمركية	7 681	7 738	0,7	100,2
رسوم التسجيل والتنبر	13 559	15 767	16,3	107,6
المداخيل غير الجبائية[3]	28 916	33 142	14,6	135,0
هبات مجلس التعاون الخليجي	5 161	13 120	154,2	154,4
مداخيل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة	3 096	2 986	-3,6	99,5
النفقات الإجمالية	280 475	285 442	1,8	100,5
النفقات العادية	232 280	232 934	0,3	97,0
السلع والخدمات	145 600	153 004	5,1	97,6
الموظفون	99 044	101 645	2,6	98,0
السلع والخدمات الأخرى	46 556	51 359	10,3	96,9
فوائد الدين العمومي	22 502	24 784	10,1	103,5
الداخلي	18 620	21 055	13,1	102,3
الخارجي	3 882	3 729	-4,0	111,4
المقاصة	41 600	32 648	-21,5	93,3
التحويلات للجماعات الترابية	22 578	22 498	-0,4	91,8

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

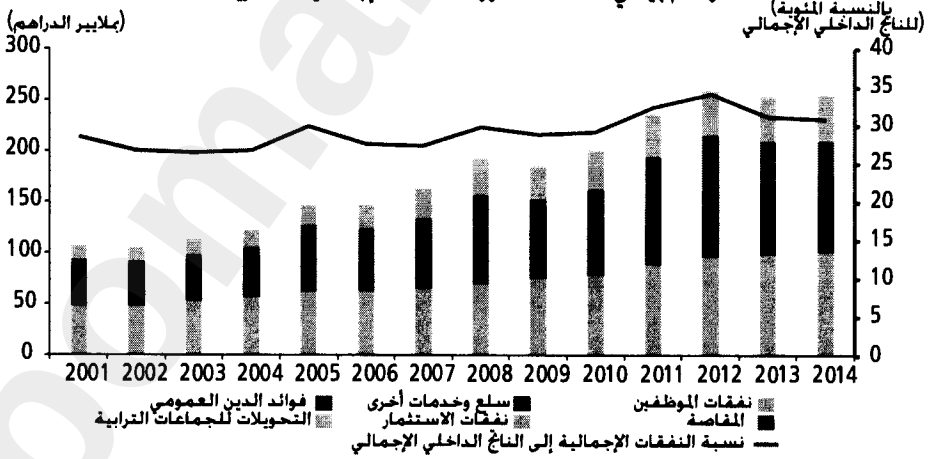
	2013 [1]	2014	التغيرات %	التنفيذ مقارنة بقانون المالية 2014 %
الرصيد العادي	-3 503	3 142		
نفقات الاستثمار	48 195	52 509	9,0	120,0
رصيد باقي الحسابات الخصوصية للخزينة	6 009	4 500		
الرصيد الأولي	-23 187	-20 083		
رصيد الميزانية الإجمالي	-45 689	-44 867		
تغير متأخرات الأداء	-6 350	-3 891		
الحاجيات التمويلية	-52 039	-48 757		
التمويل الداخلي	37 030	37 647		
التمويل الخارجي	15 009	9 064		
السحوبات	23 015	17 457		
الاستخمادات	-8 006	-8 393		
الخوصصة	0	2 046		

1 أرقام مراجعة
2 بما فيها 30% من عائدات الضريبة على القيمة المضافة المحولة إلى الجماعات الترابية.
3 دون احتساب موارد الخوصصة.
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

النفقات الإجمالية

بعد انخفاضها بنسبة 3,1% سنة 2013، ارتفعت النفقات الإجمالية في 2014 بنسبة 1,8% لتصل إلى 285,4 مليار درهم، وذلك بفعل تزايد كل من النفقات العادية بنسبة 0,3% إلى 232,9 مليار ونفقات الاستثمار بنسبة 9% إلى 52,5 مليار.

رسم بياني 6.5.1 : تطور النفقات الإجمالية للخزينة



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

فعلى مستوى النفقات العادية، تزايدت نفقات التسيير بنسبة 5,1% إلى 153 مليار درهم. فقد ارتفعت كتلة الأجور بنسبة 2,6% إلى 101,6 مليار، نتيجة على الخصوص لإحداث أكثر من 4.600 منصب شغل صاف ورفع الحد الأدنى للأجور من 2.800 إلى 3.000 درهم بعد إلغاء السلم 5.

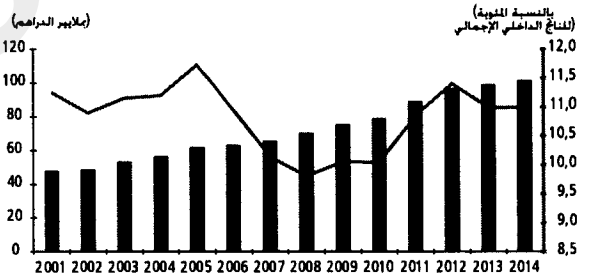
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وخلال الفترة الموالية لعملية المغادرة الطوعية والممتدة من 2006 إلى 2014، ارتفعت كتلة الأجور بنسبة 61%، نتيجة لتزايد عدد الموظفين بنسبة 9,7% وارتفاع متوسط الأجر الصافي بنسبة 43,7%، أي بزيادة سنوية بلغت 4,7 % بالأسعار الجارية و3% بالقيمة الحقيقية. وبالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي، ارتفعت كتلة الأجور خلال هذه الفترة من 10,9% سنة 2006 إلى 11,4% سنة 2012، حيث وصلت إلى مستوى قريب لما تم تسجيله في سنة 2005، قبل أن تستقر في 11% سنتي 2013 و2014.

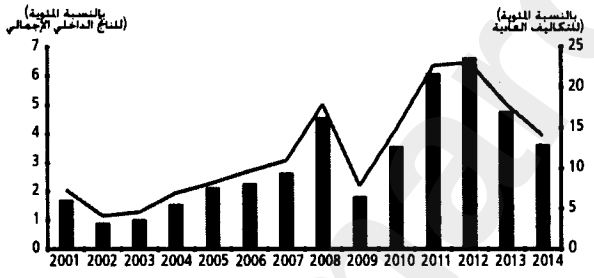
وشهدت النفقات برسم السلع والخدمات الأخرى، التي تم تنفيذها بنسبة 97%، ارتفاعا قدره 10,3% إلى 51,4 مليار بفعل تزايد التحويلات إلى الصندوق المغربي للتقاعد بنسبة 15,4% وإلى مختلف المؤسسات العمومية بواقع 22,2%.

وتراجعت نفقات المقاصة بنسبة 21,5% إلى 32,6 مليار أو 3,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، عقب إلغاء دعم الفيول والبنزين الممتاز والتخفيض التدريجي للدعم الأحادي للغازوال وكذا تدني أسعار النفط. وحسب المنتجات، تراجعت نفقات المقاصة بنسبة 44,2% إلى 8,9 مليار في ما يخص دعم الغازوال وبواقع 60,7% إلى 1,8 مليار بالنسبة للوقود، بينما سجلت ارتفاعا طفيفا بنسبة 0,6% إلى 13,2 مليار بالنسبة لغاز البوتان.

رسم بياني 7.5.1 : تطور كتلة الأجور



رسم بياني 8.5.1 : تطور تكاليف المقاصة



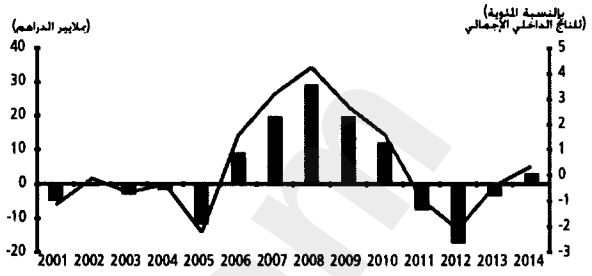
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

وسجلت تكاليف فوائد الدين العمومي ارتفاعا بنسبة 10,1% إلى 24,8 مليار، يشمل نمو الدين الداخلي بنسبة 13,1% وانخفاض الدين الخارجي بنسبة 4%.

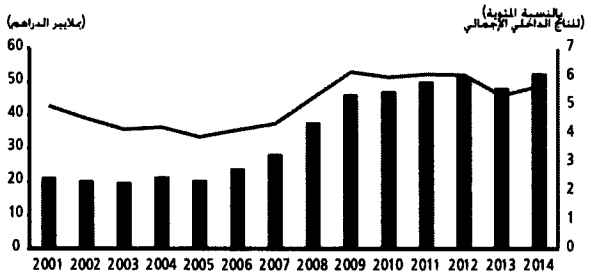
وأفرز الرصيد العادي للميزانية فائضا بلغ 3,1 مليار، بعد ثلاث سنوات متتالية من العجز، مساهما بذلك في تمويل نفقات الاستثمار بنسبة 6%. وبعد انخفاض هذه الأخيرة بنسبة 6,3% سنة 2013، فقد ارتفعت بنسبة 9% إلى 52,5 مليار، حيث بلغت نسبة تنفيذها 120% عوض 102% سنة من قبل.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 9.5.1 : تطور الرصيد العادي



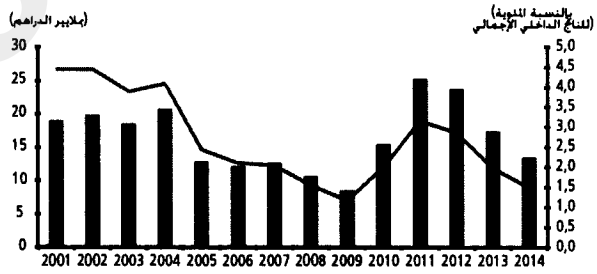
رسم بياني 10.5.1 : نفقات الاستثمار



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

وأخذا بعين الاعتبار الرصيد الإيجابي للحسابات الخصوصية للخزينة الذي بلغ 4,5 مليار، تراجع عجز الميزانية إلى 44,9 مليار أو 4,9% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 45,7 مليار أو 5,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2013. وبعد تسجيلها مستوى قياسيا في 2011 بلغ 25,3 مليار، انخفضت متأخرات الأداء إلى 13,4 مليار في 2014، ارتباطا على الخصوص بتصفية المتأخرات برسم المقاصة. وبالتالي، بلغ عجز الصندوق 48,8 مليار درهم، متراجعا بما قيمته 3,3 مليار مقارنة بسنة 2013.

رسم بياني 11.5.1 : تطور المبلغ الجاري لمتأخرات الأداء



رسم بياني 12.5.1: تطور الرصيد الأولي والدين العمومي المباشر



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

3.5.1 تمويل الخزينة

أدى تراجع الاحتياجات التمويلية للخزينة وتعبئة حجم هام من الموارد من خلال قنواتها المالية الخاصة[1] إلى تقلص ملموس في إصدار الخزينة لسندات عن طريق المناقصة وكذا إلى خفض لجوئها للتمويل الخارجي. واستفادت الخزينة أيضا من ظروف تمويل مواتية، كما يتضح من خلال تدني متوسط سعر الفائدة المرجح للإصدارات على الرغم من تمديد آجال استحقاقها. وعلاوة على ذلك، مكن تفويت أسهم الخزينة في رأسمال البنك المركزي الشعبي من تحصيل مبلغ مليارى درهم.

1 ينطلق الأمر على الخصوص بالودائع لدى المصالح البنكية للخزينة العامة للمملكة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

التمويل الداخلي

ارتفعت اقتراضات الخزينة من السوق الداخلية بمبلغ 617 مليون لتصل إلى 37,6 مليار. وقد تم تحصيل 26,2 مليار من هذه المبالغ من خلال القنوات المالية الخاصة للخزينة و11,4 مليار عبر الإصدارات الصافية في سوق الأذينات بالمزايدة. بانخفاض نسبته 76,1%. وهمت الإصدارات الجديدة. التي تعكس المجهود الذي تبذله الخزينة من أجل تحسين بنية مديونيتها. على الخصوص آجال الاستحقاق الطويلة[1] بحصة 54,6% مقابل 14,1% سنة 2013. ويشير توزيع المكتتبين إلى أن الاكتتابات الصافية بلغت 37,2 مليار بالنسبة لشركات التأمين ومنظمات الاحتياط الاجتماعي و1,6 مليار بالنسبة لصندوق الإيداع والتدبير. وبالمقابل. بلغ التدفق الصافي السلبي للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى 8,2 مليار لكل منها. وتلك الخاصة بمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة 4,5 مليار والشركات غير المالية. بما فيها صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. 4,1 مليار.

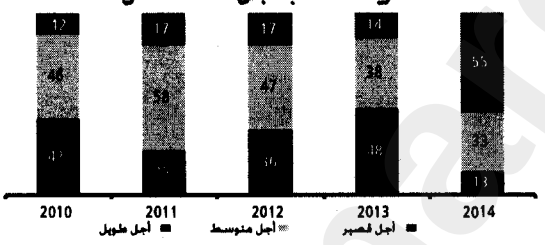
إطار 2.5.1 : ظروف تمويل الخزينة في السوق الداخلية سنة 2014

في سياق تميز باستمرار تحسن عجز الميزانية ونهج سياسة نقدية تيسيرية. استفادت الخزينة من ظروف تمويل ملائمة في السوق الداخلية.

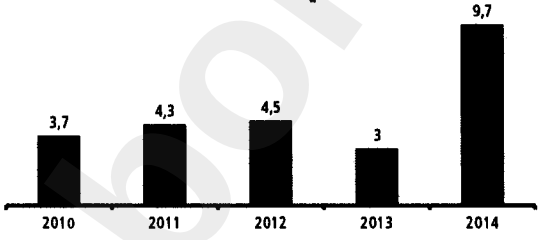
وبلغ مجموع الإصدارات الجديدة 110,2 مليار درهم مقابل 175,2 مليار سنة 2013 ومبلغ متوسط قدره 108 مليار ما بين 2010 و2012. ويعكس تراجع الإصدارات في سنة 2014 تحسنا هاما في سيولة الخزينة إضافة إلى انخفاض الحاجة إلى التمويل.

وخلافا لسنة 2013 التي بلغت فيها نسبة الإصدارات القصيرة الأجل 48%. تم توجيه اقتراضات الخزينة في 2014 نحو الاستحقاقات الطويلة الأجل التي شكلت نسبتها في مجموع الاكتتابات ما يناهز 55% مقابل 14% في 2013 و15% في المتوسط بين 2010 و2012. وعلى العكس من ذلك. واصلت حصة الاستحقاقات المتوسطة الأجل منحاها التنازلي من 46% سنة 2010 إلى 33% في 2014.

رسم بياني 1.2.5.1: توزيع إصدارات الخزينة حسب أجل الاستحقاق



رسم بياني 2.2.5.1: تطور متوسط آجال استحقاق إصدارات الخزينة في السوق الأولية (بالسنوات)



1 الآجال من 5 سنوات وأكثر.

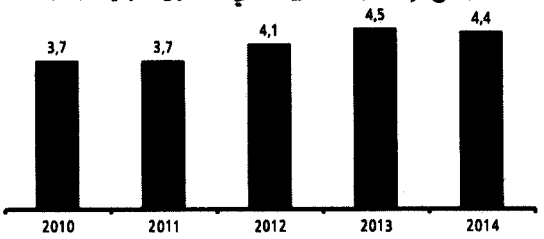
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبالتالي، بلغ متوسط أجل الإصدارات 9,7 سنوات، مقابل 3 سنوات في 2013 و4,2 سنوات في المتوسط بين 2010 و2012.

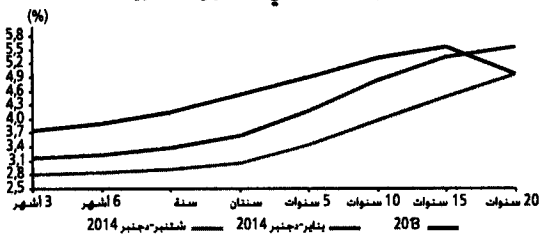
وعلى الرغم من تمديد آجال الاستحقاق، انخفض متوسط سعر الفائدة المرجح لإصدارات الخزينة بشكل طفيف من 4,5% إلى 4,4%، نتيجة لتدني أسعار الفائدة المطبقة على جميع الاستحقاقات.

وتزايدت حدة هذا الانخفاض بعد القرارين الذين اتخذهما البنك المركزي بخفض سعر فائدته الرئيسي من 3% إلى 2,75% في شتنبر ثم إلى 2,50% في دجنبر. فقد شهدت أسعار الفائدة على سندات الخزينة، بين شهري شتنبر ودجنبر، انخفاضات هامة في السوق الأولية. تراوحت بين 59 نقطة أساس بالنسبة للإصدارات لأجل 15 سنة و142 نقطة بالنسبة لأجل 10 سنوات. وبالنسبة لآجلي 52 أسبوعا و5 سنوات، بلغت هذه الانخفاضات 40 نقطة و56 نقطة على التوالي.

رسم بياني إ3.2.5.1: تطور متوسط سعر الفائدة المرجح لإصدارات الخزينة في السوق الأولية (%)



رسم بياني إ4.2.5.1: تطور منحنى سعر الفائدة في السوق الثانوية



التمويل الخارجي

في ما يخص التمويل الخارجي، قامت الخزينة بتعبئة موارد أقل من سنة 2013، مسجلة تدفقا صافيا قيمته 9,1 مليارات عوض 15 مليار. وتراجع إجمالي السحوبات بنسبة 24,1% إلى 17,5 مليار درهم، تمت تعبئة 11,2 مليار منها في السوق المالية الدولية و5,7 مليار لدى المؤسسات الدولية. وعلى وجه الخصوص، بلغ مجموع السحوبات من البنك الدولي 3,4 مليارات مقابل 10,7 مليارات سنة 2013. أما السحوبات لدى البنك الإفريقي للتنمية، فقد تراجعت من 2,1 مليار إلى 1,6 مليار. وبموازاة ذلك، ارتفعت تسديدات أصل الدين بنسبة 4,8% لتصل إلى 8,4 مليار، منها 5 مليارات لفائدة المؤسسات الدولية و3,4 مليارات لفائدة الدائنين الثنائيين، وهي مستويات قريبة من تلك المسجلة في 2013.

4.5.1 الدين العمومي

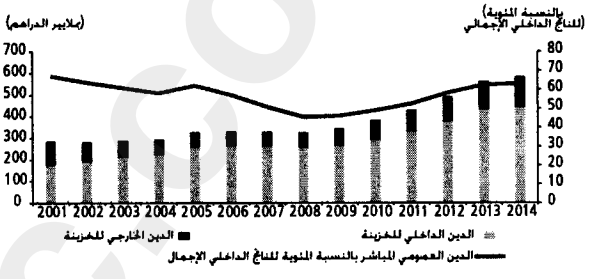
واصل الدين العمومي في سنة 2014 منحاه التصاعدي الذي بدأ سنة 2010، وإن بوتيرة أقل حدة. وبلغت نسبته إلى الناتج الداخلي الإجمالي 63,2% مقابل 62,3% في 2013 و49% في 2010. أما مبلغه الجاري، فقد وصل إلى 584,2 مليار درهم، بارتفاع سنوي متوسط قدره 11% خلال نفس الفترة. وعلى العكس من ذلك، تدنت تكلفته المتوسطة[1] من 5,1% سنة 2010 إلى 4,6% في 2013 و4,4% في 2014. وانتقلت مدته المتوسطة من 5,7 سنوات إلى 5,5 سنوات و6,5 سنوات على التوالي.

1 يتم حسابها على أساس نسبة فوائد الدين المدفوعة في السنة الجارية إلى المبلغ الجاري للدين للسنة السابقة.

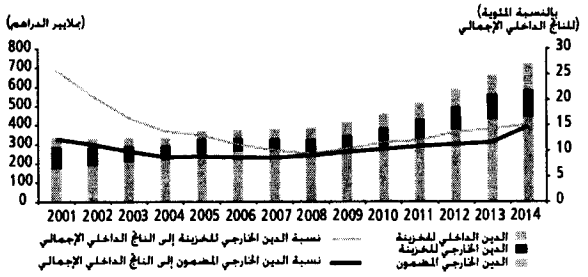
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ويشير تحليل تطور الدين العمومي المباشر في 2014 إلى مساهمة متساوية لمكونيه الداخلي والخارجي. فقد ارتفع الدين الداخلي للخزينة بنسبة 2,6% إلى 443,2 مليار، ليمثل بذلك 47,9% من الناتج الداخلي الإجمالي، أي نفس النسبة المسجلة في 2013. ومن جهته، ارتفع المبلغ الجاري للدين الخارجي للخزينة بنسبة 8,6% إلى 141 مليار وتزايدت نسبته إلى الناتج الداخلي الإجمالي بواقع 0,8 نقطة مئوية إلى 15,7%. ويتضح من خلال بنية الدين الخارجي للخزينة حسب العملات الأجنبية هيمنة الأورو الذي تعززت حصته من 77,2% إلى 78,8%. بينما ارتفعت حصة الدولار الأمريكي بواقع 0,3 نقطة مئوية إلى 13,6%.

رسم بياني 13.5.1: تطور مديونية الخزينة



رسم بياني 14.5.1: تطور الدين العمومي



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

وارتفع الدين الخارجي المضمون بنسبة 30,3% إلى 136,7 مليار، ليمثل بذلك 14,8% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 11,6% في 2013. وفي المجمل، ارتفع المبلغ الجاري للدين العمومي بنسبة 8,2% إلى 721 مليار[1]، أي 78% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 74%.

جدول 3.5.1: وضعية الدين العمومي

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
I- الدين الداخلي للخزينة (1+2)	**263,8**	**257,5**	**266,4**	**292,3**	**331,3**	**376,8**	**431,8**	**443,2**
بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي	40,7	35,9	35,6	37,2	40,4	44,4	47,9	47,9
1-مناقصات سندات الخزينة	**259,6**	**252,7**	**257,9**	**277,8**	**314,2**	**356,7**	**413,0**	**426,1**
بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي	40,1	35,2	34,5	35,4	38,3	42,1	45,8	46,1
2- أدوات الدين الداخلي الأخرى	**4,2**	**4,9**	**8,5**	**14,4**	**17,1**	**20,1**	**18,9**	**17,2**
بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي	1,1	1,2	2,0	3,1	3,3	3,4	2,8	2,4
II- الدين الخارجي للخزينة	**65,9**	**68,3**	**78,7**	**92,4**	**99,6**	**116,9**	**129,8**	**141,0**
بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي	10,2	9,5	10,5	11,8	12,1	13,8	14,4	15,2
III- المبلغ الجاري للدين المباشر (I+II)	**329,8**	**325,8**	**345,2**	**384,6**	**430,9**	**493,7**	**561,6**	**584,2**
بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي	50,9	45,4	46,1	49,0	52,5	58,2	62,3	63,2
IV-الدين الخارجي المضمون	**56,1**	**65,5**	**73,5**	**81,5**	**89,5**	**95,8**	**104,9**	**136,7**
بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي	8,7	9,1	9,8	10,4	10,9	11,3	11,6	14,8
الدين العمومي الخارجي (II+IV)	**122,1**	**133,7**	**152,3**	**173,8**	**189,1**	**212,7**	**234,7**	**277,7**
بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي	18,9	18,7	20,3	22,2	23,1	25,1	26,0	30,0
جاري الدين العمومي (III +IV)	**385,9**	**391,3**	**418,7**	**466,1**	**520,5**	**589,5**	**666,6**	**721,0**
بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي	59,6	54,6	55,9	59,4	63,5	69,5	74,0	78,0
الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية	**647,5**	**717,0**	**748,5**	**784,6**	**820,1**	**847,9**	**901,4**	**924,8**

الأرقام بملايير الدراهم، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية) والمندوبية السامية للتخطيط.

1 لا تشمل هذه المعطيات الدين الداخلي المضمون الذي لن يتم نشر الأرقام الخاصة به قبل أكتوبر 2015 (مشروع قانون المالية 2016). وتجدر الإشارة، على سبيل التوضيح، إلى أن المبلغ الجاري لهذا الدين كان قد وصل في النصف الأول من سنة 2014 إلى 20,3 مليار درهم و19,6 مليار في نهاية 2013، ليمثل خلال هذه السنة الأخيرة 4,4% من مجموع الدين الداخلي العمومي و2,1% من الناتج الداخلي الإجمالي.

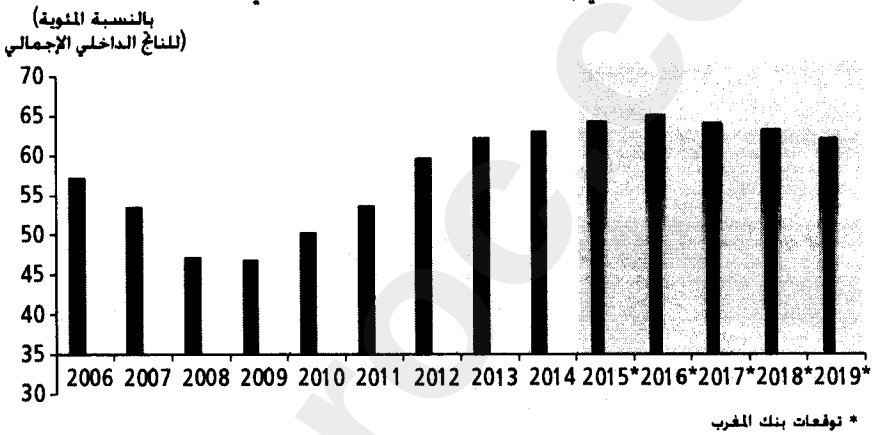
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إطار 3.5.1: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين

تستند عملية محاكاة تطور الدين في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019 إلى توقعات الميزانية الواردة في قانون المالية لسنة 2015 والآفاق الماكرو اقتصادية التي أعدها بنك المغرب. ويفترض السيناريو الرئيسي بالأساس متوسط نسبة نمو قدرها 4,6% ومتوسط معدل تضخم نسبته 1,9% وعجزا في الميزانية يناهز 3% من الناتج الداخلي الإجمالي ما بين 2017 و2019.

ويتوقع هذا السيناريو أن يشهد المنحى التصاعدي لنسبة المديونية الملاحظ منذ 2010 تراجعا ابتداء من 2017 (رسم بياني 1.5.3.1) بفعل مواصلة تخفيض نسبة العجز إلى الناتج الداخلي الإجمالي منذ سنة 2013. ويرتقب أن تنتقل نسبة المديونية من 63,2% سنة 2014 إلى 65,1% في 2016 و62,1% في 2019. ومن شأن تحسن نسبة النمو بنقطة مئوية واحدة إلى 5,6% في المتوسط أن يؤدي إلى انخفاض متوسط في نسبة المديونية قدره 1,9 نقطة مقارنة بالسيناريو الرئيسي خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019.

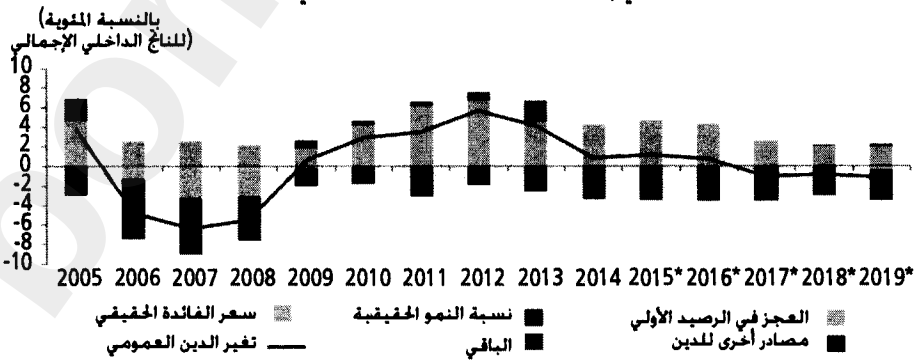
رسم بياني 1.3.5.1: توقعات الدين العمومي المباشر



* توقعات بنك المغرب

وعلى مستوى العوامل المؤثرة في دينامية الدين العمومي المباشر تمارس كل من نسبة النمو وأسعار الفائدة تأثيرا هاما يتجاوز أحيانا تأثير عجز الرصيد الأولي. وعلى الرغم من ذلك. وأمام تأثيرات سعر الفائدة ونسبة النمو التي تعوض بعضها بعضا. تظل مساهمة عجز الرصيد الأولي محورية وتمكن من تغيير مستوى المديونية. ففي الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019. من المتوقع أن تساهم نسبة النمو في تقليص نسبة المديونية بواقع 2,8 نقط مئوية في المتوسط. بينما يرتقب أن يساهم كل من سعر الفائدة وعجز الرصيد الأولي في تفاقمها بنقطتين ونقطة واحدة على التوالي.

رسم بياني 2.3.5.1: العناصر المساهمة في تغير الدين



المصادر: وزارة الاقتصاد والمالية وحسابات وتوقعات بنك المغرب.
إيضاحات: يشمل «الباقي» التعديلات على مستوى الأصول العمومية والتغييرات على مستوى سعر الصرف.
تمثل «مصادر الدين الأخرى» عمليات الخوصصة المسجلة بقيمة سلبية وتحقيق الخصوم المحتملة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

6.1 ميزان الأداءات

اتسمت الحسابات الخارجية سنة 2014 بتحسن ملموس للميزان التجاري. فقد ارتفعت الصادرات بنسبة 7,9% بفعل الدينامية المستمرة لمبيعات قطاع السيارات وانتعاش صادرات مشتقات الفوسفاط. بموازاة ذلك، استقرت الواردات تقريبا في نفس مستواها لسنة 2013، حيث تم تعويض انخفاض الفاتورة الطاقية ومشتريات سلع التجهيز بارتفاع على مستوى المشتريات من المنتجات الغذائية والسلع الاستهلاكية.

وتميزت السنة كذلك بالتدفقات الهامة من الهبات التي بلغت 12,7 مليار درهم. ولم يتجاوز نمو عائدات الأسفار 2,9% في سياق المخاوف المرتبطة بالوضع الأمني في بعض بلدان المنطقة. وواصلت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج نموها، مرتفعة بنسبة 3,6%. وذلك رغم استمرار تفشي البطالة في بلدان الاستقبال الرئيسية. وفي ظل هذه الظروف، تقلص مجددا عجز الحساب الجاري، لينخفض من 7,9%[1] إلى 5,6% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وعلى مستوى الحساب المالي، بلغت التدفقات برسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة 36,7 مليار درهم، وهو مبلغ قريب من المستوى الاستثنائي المسجل في السنة السابقة. وتزايدت القروض الممنوحة للمقاولات غير المالية بوتيرة قوية، حيث انتقلت من 11,2 مليار إلى 28,1 مليار. وفي المجمل، سجلت احتياطيات الصرف نموا بنسبة 20,3% لتصل إلى 180,8 مليار، أي ما يعادل 5 أشهر و8 أيام من واردات السلع والخدمات.

جدول 1.6.1 : تطور أبرز مكونات الحسابات الخارجية بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي

	2007-2001	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الحساب الجاري	**2,4**	**-5,0**	**-5,3**	**-4,4**	**-7,9**	**-9,5**	**-7,9**	**-5,6**
العجز التجاري	14,3	23,8	20,2	18,9	22,3	23,8	22,0	20,1
عائدات الأسفار (Δ%)	15,8	-5,3	-4,9	6,8	4,4	-1,8	-0,4	2,9
عائدات المغاربة المقيمين بالخارج (Δ%)	15,0	-3,5	-5,4	8,3	7,4	-3,8	3,0	3,6
الحساب المالي	**-2,0**	**5,5**	**5,9**	**4,7**	**8,2**	**9,8**	**7,2**	**5,1**
التدفق الصافي للاستثمارات المباشرة	3,5	2,7	2,1	1,7	2,5	2,8	3,1	3,3
القروض التجارية	0,6	0,1	0,3	0,6	1,1	1,2	1,6	0,8
القروض	-1,9	1,6	3,0	3,0	1,7	2,7	3,5	4,2
الاحتياطيات الدولية الصافية بعدد الأشهر من الواردات	**8,9**	**6,1**	**7,3**	**6,9**	**5,2**	**4,1**	**4,4**	**5,3**

المصادر: مكتب الصرف وحسابات بنك المغرب.

1.6.1 تطور الميزان التجاري

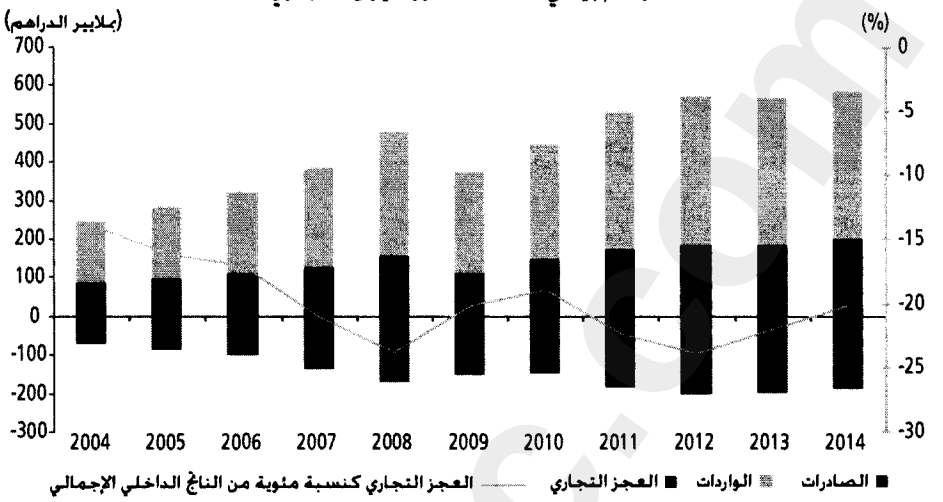
تقلص مجددا عجز الميزان التجاري في سنة 2014، حيث انخفض بنسبة 6,2% إلى 186,1 مليار درهم. إلا أن نسبته إلى الناتج الداخلي الإجمالي تظل مرتفعة، وإن كانت في تراجع، حيث بلغت 20,1% مقابل 22% في 2013.

1 تمت مراجعة هذا الرقم وفقا لمعايير الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وتحسنت الصادرات بنسبة 7,9% إلى 200 مليار فيما استقرت الواردات في 386,1 مليار لتصل بذلك نسبة التغطية إلى 51,8%.

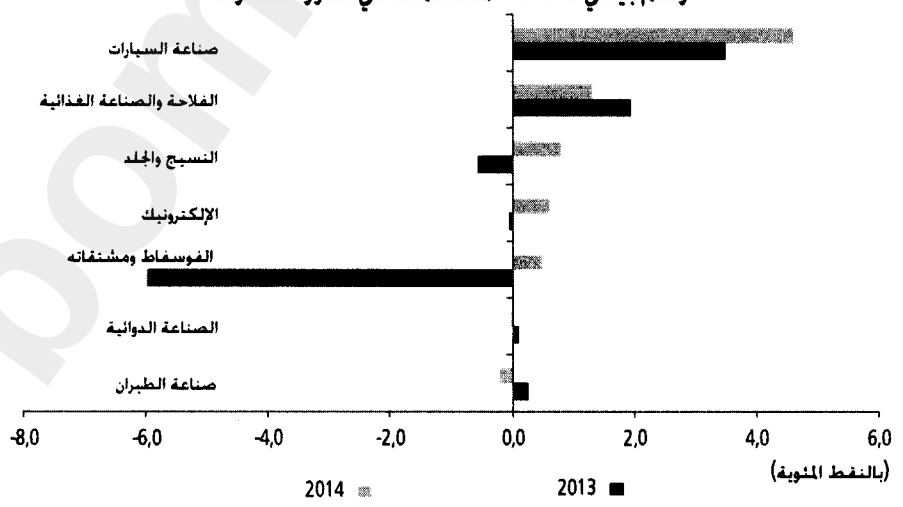
رسم بياني 1.6.1 : تطور الميزان التجاري



المصدر: مكتب الصرف

ويعكس نمو الصادرات استمرار الأداء الإيجابي لقطاع السيارات الذي تزايدت مبيعاته بنسبة 26,8% لترتفع بذلك حصته من 17,1% إلى 20,1%. وتعزى هذه الدينامية بشكل رئيسي إلى ارتفاع مبيعات صناعة السيارات بنسبة 52,8% وأسلاك السيارات بنسبة 10,7%. وبلغ عدد السيارات التي تم تصديرها، خاصة نحو السوق الأوروبية، 192 ألف وحدة بقيمة تصل إلى 40,1 مليار مقابل 144 ألف وحدة أو 31,7 مليار سنة 2013.

رسم بياني 2.6.1 : المساهمات في تطور الصادرات

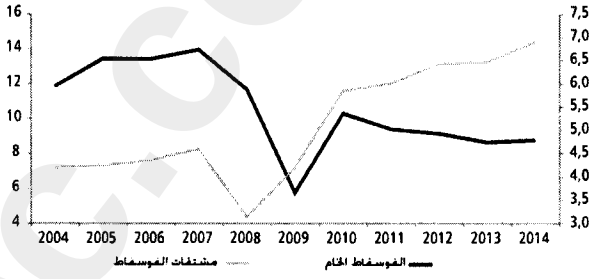


المصدر: مكتب الصرف

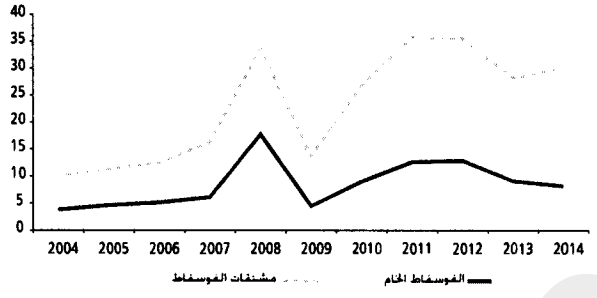
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبعد انخفاض حاد في سنة 2013، سجلت صادرات الفوسفاط ومشتقاته نموا بنسبة 2,5% إلى 38,3 مليار درهم. فقد ارتفعت مبيعات المشتقات بنسبة 6,5% لتعكس تحسنا بنسبة 6,6% في الكميات التي تم تصديرها وشبه استقرار في الأسعار. بالمقابل، تقلصت مبيعات الفوسفاط الخام بنسبة 9,8%، مع تراجع الأسعار بنسبة 11,2% وتزايد الكميات بنسبة 1,5%. وقد اتخذت حصة هذه الأخيرة ضمن إجمالي صادرات المكتب الشريف للفوسفاط منحى تنازليا منذ سنة 2008، انسجاما مع الاستراتيجية الاستثمارية للمكتب الهادفة إلى تثمين إنتاجها من خلال رفع القدرات في مجال تحويل الفوسفاط الخام إلى منتجات مشتقة.

رسم بياني 3.6.1 : تطور حجم صادرات الفوسفاط ومشتقاته (بملايير الأطنان)



رسم بياني 4.6.1 : تطور صادرات الفوسفاط ومشتقاته (بملايير الدراهم)



المصدر: مكتب الصرف.

وحافظت مبيعات المنتجات الفلاحية والغذائية[1] على مساهمتها في تحسين الصادرات، حيث ارتفعت مجددا بنسبة 6,9% إلى 38,7 مليار، ارتباطا بالأساس بنمو مبيعات الصناعات الغذائية بنسبة 9,1% إلى 21,9 مليار. بالمقابل، سجلت صادرات المنتجات الفلاحية تراجعا بنسبة 4,2% شمل على الخصوص الطماطم والبواكر.

بموازاة ذلك، وبعد تراجعها في سنة 2013، عادت صادرات قطاع النسيج إلى الارتفاع، مسجلة 4,5% إلى 33,5 مليار درهم، حيث تزايدت مبيعات الملابس الجاهزة بنسبة 5,8% والملابس الداخلية بنسبة 1,1%.

وفي ما يخص صادرات القطاعات الأخرى، سجل قطاع الإلكترونيات نموا بنسبة 14,8% مقابل انخفاض بنسبة 3,9% في كل من صناعة الطيران وصناعة الأدوية.

جدول 2.6.1 : توزيع الصادرات حسب القطاعات (%)

	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
الفوسفاط ومشتقاته	19,1	20,1	26,2	27,7	24,0	16,0	33,0	17,8
الفلاحة والصناعة الغذائية	19,4	19,5	17,7	17,9	19,7	24,0	18,0	20,8
النسيج والجلد	16,7	17,3	17,9	18,4	20,3	26,1	20,0	27,1
السيارات	20,1	17,1	13,6	13,3	12,3	10,6	8,8	10,1
الإلكترونيك	4,0	3,7	3,8	4,1	4,5	4,8	4,3	5,9
صناعة الطيران	3,5	3,9	3,6	3,3	3,5	3,7	2,3	2,5
الصناعة الدوائية	0,5	0,6	0,5	0,3	0,4	0,5	0,3	0,3

المصدر: مكتب الصرف.

1 بما في ذلك الصيد.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبالنسبة للواردات، ارتفعت المشتريات من المواد الغذائية بنسبة 17% إلى 41,7 مليار درهم، خاصة واردات القمح التي تزايدت بنسبة 54,4%. نتيجة الارتفاع الهام في الكميات المستوردة بحوالي 89,2%. فيما انخفضت الأسعار الأحادية بنسبة 18,4% من سنة لأخرى.

وتزايدت أيضا المشتريات من السلع الاستهلاكية بنسبة 10,1%، ارتباطا على الخصوص بنمو الواردات من السيارات السياحية بنسبة 8,4%. وبدورها، ارتفعت المشتريات من المواد الخام بنسبة 12,4%، لتعكس نموا في الكميات المستوردة وفي أسعار الكبريت الخام. وعلى نفس المنوال، ارتفعت مشتريات المواد نصف المصنعة بنسبة 1,9% إلى 81,7 مليار، خصوصا مع نمو واردات المواد البلاستيكية بنسبة 2,7% والمنتجات الكيميائية بنسبة 2%.

بالمقابل، تقلصت الفاتورة الطاقية بنسبة 9,5% إلى 92,6 مليار درهم، مع انخفاض في الأسعار وارتفاع بنسبة 5,9% في الكميات المستوردة. وبشكل خاص، تراجعت مشتريات النفط الخام بنسبة 22,9% ومشتريات الغازوال والفيول بنسبة 11,5% فيما سجلت واردات غاز النفط والمحروقات الأخرى ارتفاعا طفيفا بنسبة 0,5%.

موازاة مع ذلك، وبفعل الانتعاش الضعيف للأنشطة غير الفلاحية، تراجعت مشتريات سلع التجهيز بنسبة 2,4%، مع انخفاض على الخصوص في مشتريات السيارات الصناعية بنسبة 13,1% وفي المحركات ذات المكبس بنسبة 16,5%.

جدول 3.6.1 : أبرز الواردات (بملايير الدراهم)

	2012	2013	2014	التغير بالنسبة المئوية 2013-2012	التغير بالنسبة المئوية 2014-2013
واردات السلع	**386,9**	**383,7**	**386,1**	**-0,8**	**0,6**
منتجات غذائية	41,8	35,7	41,7	-14,6	17,0
قمح	12,1	8,2	12,7	-31,9	54,4
سلع الاستهلاك	65,3	64,3	70,8	-1,5	10,1
سيارات سياحية	10,6	9,3	10,0	-12,4	8,4
منتجات خام	23,0	17,8	20,0	-22,4	12,4
كبريت خام وغير مصفى	6,7	4,2	5,7	-38,0	36,9
منتجات نصف مصنعة	77,1	80,2	81,7	4,0	1,9
مواد بلاستيكية	10,6	11,3	11,6	6,1	2,7
منتجات كيميائية	8,1	8,0	8,1	-2,0	2,0
طاقة وزيوت التشحيم	106,6	102,3	92,6	-4,1	-9,5
زيت خام نفطية	37,6	36,5	28,1	-3,1	-22,9
غازوال وزيت الوقود	36,9	35,6	31,5	-3,6	-11,5
زيت النفط ومحروقات أخرى	20,2	19,1	19,2	-5,1	0,5
سلع التجهيز	73,2	81,0	79,1	10,7	-2,4
سيارات صناعية	7,8	7,9	6,9	2,0	-13,1
محركات ذات مكبس	3,2	4,9	4,1	51,1	-16,5

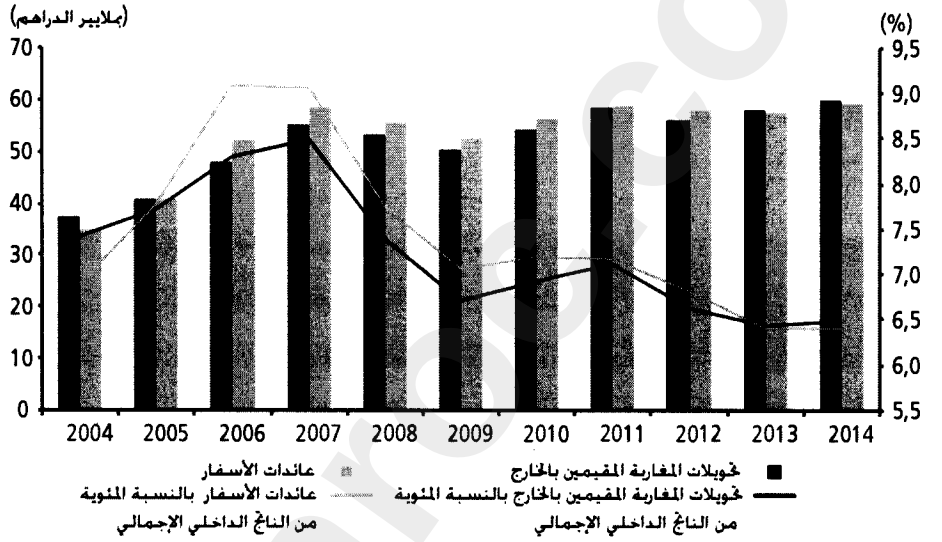
المصدر: مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

2.6.1 تطور ميزان الخدمات

ارتفع فائض ميزان الخدمات بمقدار 5,7 مليار إلى 59,5 مليار درهم، ليعكس على الخصوص تقلص العجز المسجل على مستوى خدمات الإدارات العمومية[1] والنقل، لاسيما النقل البحري. ويعزى هذا التطور أيضا إلى نمو رصيد الأسفار بنسبة 1,6%، مع ارتفاع العائدات بنسبة 2,9% إلى 59,3 مليار والنفقات بنسبة 8,5% إلى 12 مليار. وقد اتخذت هذه الأخيرة منحى تصاعديا منذ سنة 2010 بوتيرة سنوية يصل متوسطها إلى 6,5%.

رسم بياني 5.6.1 : تطور عائدات الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج



المصدر: مكتب الصرف.

3.6.1 تطور المداخيل والتحويلات الجارية

تفاقم عجز رصيد المداخيل بواقع 7,5 مليار إلى 21,2 مليار درهم. ويعزى هذا التطور بشكل أساسي إلى ارتفاع التدفقات نحو الخارج برسم الربيحات عن الاستثمارات المباشرة إلى 14,9 مليار وبدرجة أقل إلى تراجع مداخيل التوظيفات المالية في الخارج إلى 1,3 مليار.

بموازاة ذلك، تحسنت عائدات التحويلات الجارية الخاصة بنسبة 4,8% إلى 73,7 مليار درهم، بفعل نمو تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 3,6% إلى 59,9 مليار. وتمثل التدفقات القادمة من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا لوحدها حصة 53,8% من هذه التحويلات. بدورها، ارتفعت التحويلات برسم المعاشات بنسبة 11,8% إلى 7,6 مليار درهم، فيما تراجعت الهبات الخاصة من 2,3 مليار إلى 1,2 مليار درهم. أما التحويلات العمومية، المكونة

1 يتضمن هذا البند مجموع السلع والخدمات المقدمة أو المستلمة من طرف القطاع العمومي غير المدرجة في البنود الأخرى. ويسجل على الجانب الدائن مصاريف التمثيليات الديبلوماسية الأجنبية في المغرب وعلى الجانب المدين مصاريف التمثيليات الديبلوماسية المغربية في الخارج والصفقات الإدارية. الخ.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

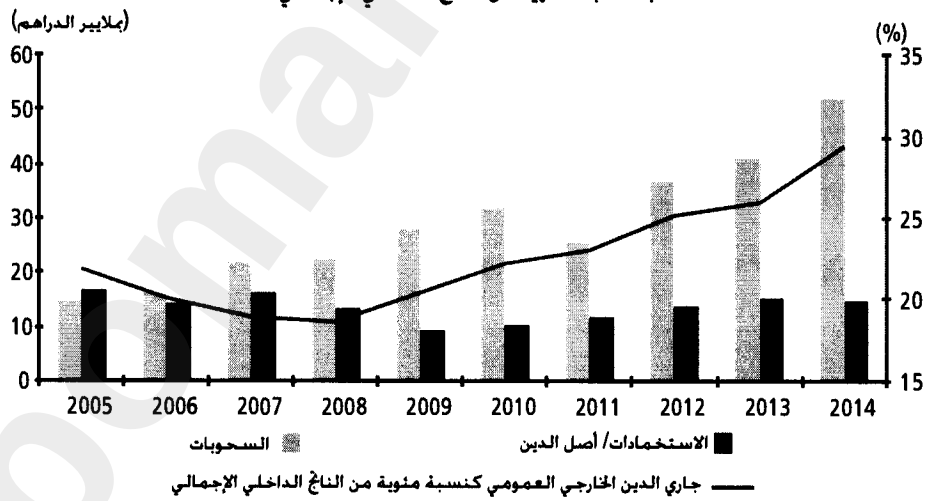
أساسا من الهبات الممنوحة من بلدان الخليج. فقد انتقلت من 7,3 مليار في 2013 إلى 12,7 مليار، منها مبلغ 6,2 مليار من قطر و3,5 مليار من الإمارات العربية المتحدة و2,1 مليار من الكويت و0,8 مليار من العربية السعودية.

4.6.1 تطور الحساب المالي

سنة 2014، تقلص فائض الحساب المالي دون احتساب الاحتياطيات إلى 73,3 مليار درهم بدلا من 79,2 مليار في 2013. ويشمل هذا التراجع تقلص رصيد القروض التجارية بواقع 7,2 مليار ورصيد النقود والودائع بمقدار 2,6 مليار، وكذا ارتفاع المديونية الخارجية الصافية بمبلغ 6,7 مليار. ويعزى نمو هذه الأخيرة إلى تزايد الاقتراضات الصافية للمؤسسات العمومية بواقع 16,9 مليار، الذي تم تعويضه بانخفاض اقتراضات الخزينة بمبلغ 5,8 مليار والاقتراضات الخاصة بمبلغ 4,3 مليار. وانتقلت سحوبات المؤسسات العمومية من 18,2 مليار إلى 34,5 مليار، نتيجة بالأساس إلى اقتراض المكتب الشريف للفوسفاط لمبلغ 1,85 مليار دولار، في حين تراجعت سحوبات الإدارة العمومية من 23 مليار إلى 17,6 مليار درهم.

وبفعل التراجع الطفيف في مبالغ التسديدات إلى 14,8 مليار درهم، وصل التدفق الصافي للدين العمومي 37,2 مليار، ليغطي بذلك 71,3% من عجز الحساب الجاري بدلا من 36,7% في السنة السابقة.

رسم بياني 6.6.1: تطور السحوبات، والاستخمادات والمبلغ الجاري للدين الخارجي العمومي بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي



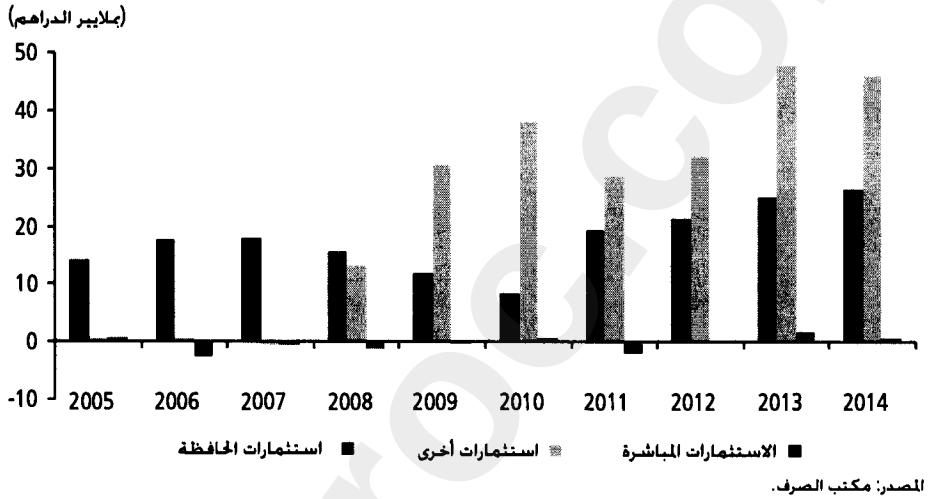
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية.

وفي أعقاب سنة استثنائية، حافظت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2014 على مستواها المرتفع، حيث بلغت التدفقات 36,5 مليار درهم. ويعزى الانخفاض الطفيف بواقع 2,6 مليار مقارنة بسنة 2013 إلى تراجع قدره

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

3,1 مليار في التسبيقات في الحسابات الجارية للشركاء والقروض بين مقاولات متصلة فيما بينها. حيث بلغت 7,4 مليار درهم. بالمقابل، ظلت المساهمات في رأس المال شبه مستقرة في 25,6 مليار وانتقلت الأرباح المعاد استثمارها من 3,1 مليار إلى 3,5 مليار. وأخذا بعين الاعتبار تراجع تفويتات الاستثمارات المباشرة المنجزة سنة 2014 بمقدار 5 مليارات درهم، ارتفعت التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بواقع 2,4 مليار إلى 30,1 مليار درهم.

رسم بياني 7.6.1: تطور رصيد مكونات حساب العمليات المالية



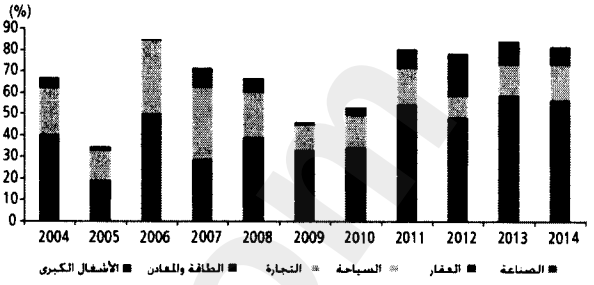
المصدر: مكتب الصرف.

ويظهر التوزيع الجغرافي لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة أن فرنسا تظل المستثمر الأول بحصة تصل إلى 28,4%، متبوعة بالإمارات العربية المتحدة بحصة 13,5% والسعودية بحصة 12,8%.

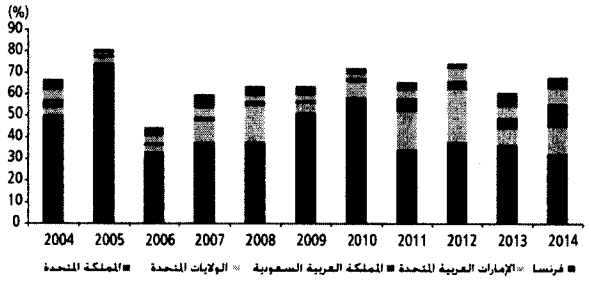
وحسب القطاعات، جاءت الأنشطة العقارية في مقدمة مستقطبي الاستثمارات سنة 2014 بحصة وصلت إلى 32,6%. ورغم انخفاضها، تظل الاستثمارات الموجهة إلى الصناعات التحويلية مهمة وتمثل 24,2% بدلا من 45,6% في 2013. وشمل الانخفاض على الخصوص الصناعة الغذائية التي تدنى مبلغ الاستثمارات فيها من 10 مليارات إلى 3,5 مليار درهم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 8.6.1: مداخيل الاستثمارات المباشرة الأجنبية حسب القطاعات



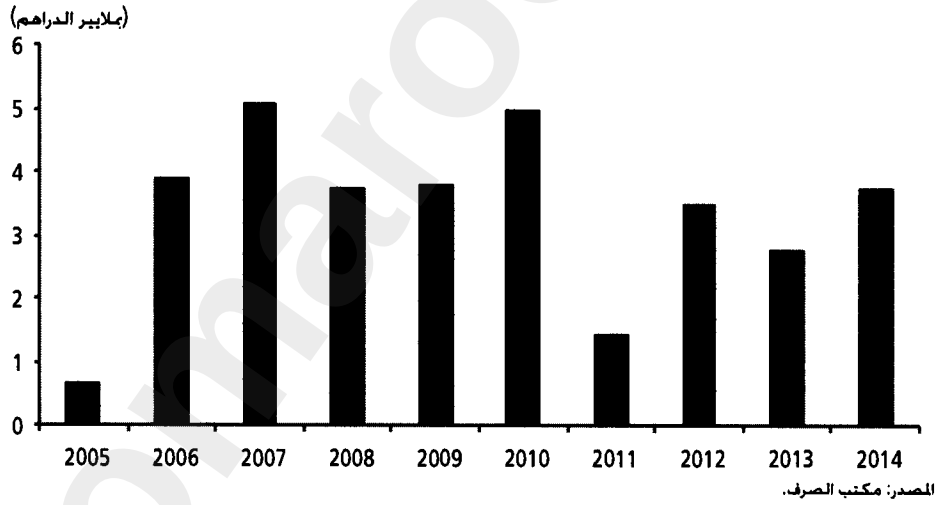
رسم بياني 9.6.1: مداخيل الاستثمارات المباشرة الأجنبية حسب بلد المنشأ



المصدر: مكتب الصرف.

وفيما يتعلق بالاستثمارات المباشرة المغربية في الخارج، فقد ارتفعت بمقدار 0,94 مليار درهم إلى 3,7 مليار، توجهت 35,2% منها نحو فرنسا. وانخفضت الاستثمارات الموجهة إلى إفريقيا من 2 مليار إلى 1,4 مليار من سنة لأخرى. واستحوذت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين على 46% من هذه الاستثمارات مقابل 66,2% سنة قبل ذلك.

رسم بياني 10.6.1 : تطور التدفقات الصافية للاستثمارات المباشرة للمغرب في الخارج

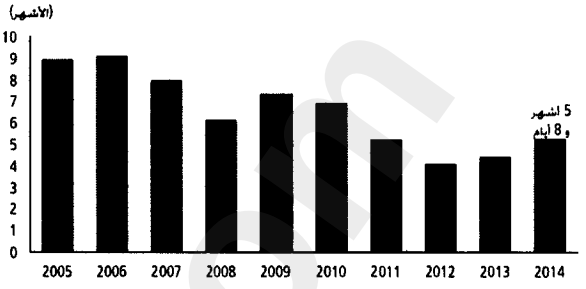


المصدر: مكتب الصرف.

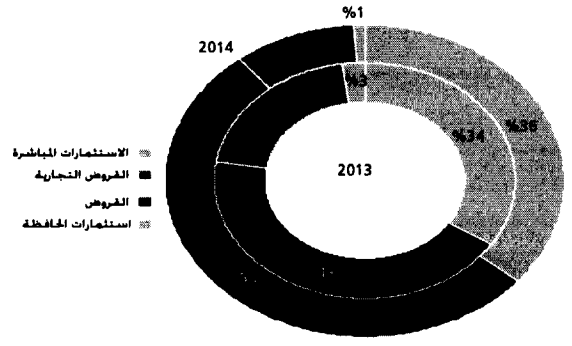
في ظل هذه الظروف، واصل المبلغ الجاري للاحتياطيات الدولية الصافية ارتفاعه ليصل إلى 180,8 مليار درهم، مسجلا زيادة بواقع 26,7 مليار. وبالتالي، أصبح يمثل ما يعادل 5 أشهر و8 أيام من واردات السلع والخدمات، بزيادة 26 يوما عن السنة السابقة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 11.6.1: الاحتياطيات الدولية الصافية بالأشهر من واردات السلع والخدمات



رسم بياني 12.6.1: تمويل العجز الجاري



المصادر: مكتب الصرف وحسابات بنك المغرب.

إطار 1.6.1: المنهجية الجديدة لميزان الأداءات

(الطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي)

منذ الفصل الأول من 2014، شرع مكتب الصرف في نشر ميزان الأداءات طبقا للطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي. وتتضمن المنهجية الجديدة عدة مراجعات، من بينها:

- تبني نظام التجارة العام من أجل تسجيل المعاملات المتعلقة بالسلع، بدلا من النظام الخاص. ويتضمن هذا النظام تدفقات السلع المنجزة في إطار أنظمة المستودعات[1]، فيما لم تكن مقيدة في السابق إلا بعد عرض البضائع للاستهلاك[2].
- الحذف من بند السلع المعاملات المتعلقة بالبضائع والمنجزة في إطار النظام الجمركي للقبول المؤقت لتحسين الصنع دون أداء الرسوم الجمركية. وبالتالي، أصبح تسجيل مصاريف التحويل (القيمة المضافة) المترتبة عنها يتم في بند جديد في حساب الخدمات، يسمى "خدمة صناعة مقدمة بناء على مدخلات مادية بحوزة الغير".
- تقسيم حساب الخدمات إلى 12 بندا عوض سبعة بنود في السابق.
- وفيما يتعلق بالحساب المالي، تتضمن الطبعة الجديدة تغييرا من حيث التقديم، إذ يتم تقييد العمليات المالية وفق التدفقات الصافية للموجودات والالتزامات: "شراء صاف للموجودات" و"ارتفاع صاف للالتزامات" وليس وفق طريقة الدائنية والمدينية. بموازاة ذلك، يتم تصنيف الافتراضات السندية الصادرة عن الخزينة العمومية و/أو الفاعلين الاقتصاديين المقيمين في السوق الدولية تحت بند "استثمارات الحافظة". فيما كانت تصنف في السابق على مستوى القروض ضمن "استثمارات أخرى". وأخيرا، فيما يتعلق بالمشتقات المالية المسجلة ضمن استثمارات الحافظة وفق طريقة العرض السابقة، فقد أصبحت تقيد حاليا تحت بند مستقل قصد تتبعها.

1 مستودع الجمارك هو النظام الجمركي الذي يمكن من تخزين السلع تحت الرقابة الجمركية في المحلات المرخص لها من إدارة الجمارك مع إيقاف الحقوق والضرائب وتدابير المنع ذات الطابع الاقتصادي.

2 نظام جمركي يفيد بأداء الضرائب الوطنية (خاصة الضريبة على القيمة المضافة)، وبأن الوثائق المطلوبة بالنظر إلى القوانين الوطنية قد تم تقديمها وبأن السلعة بالتالي لم تعد عليها التزامات إزاء النظام الضريبي الوطني، وبذلك، يمكن تسويق تلك البضاعة على صعيد التراب الوطني.

5.6.1 تطور وضع الاستثمار الدولي

في إطار ملاءمة الإحصائيات المغربية مع المعيار الخاص لنشر المعطيات، شرع مكتب الصرف منذ سنة 2014 في إصدار وضع الاستثمار الدولي بوتيرة فصلية، بعدما كان يصدرها في السابق على أساس سنوي بعد مضي ستة أشهر عن تاريخ حصر حسابات السنة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

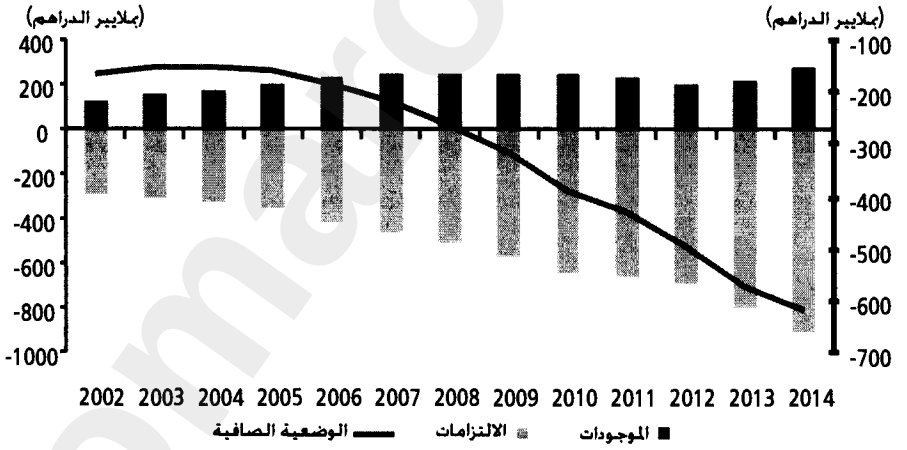
جدول 4.6.1 : تطور وضع الاستثمار الدولي

بملايير الدراهم	2013			2014		
	الأصول	الخصوم	الرصيد	الأصول	الخصوم	الرصيد
الاستثمارات المباشرة	20,7	422,3	-401,7	37,9	467,2	-429,3
استثمارات الحافظة	6,2	63,3	-57,1	10,4	96,7	-86,3
- بما فيها القروض (الإصدارات السندية)	0,0	33,3	-33,3	0,0	65,2	-65,2
القروض	0,3	215,2	-214,9	0,3	228,2	-227,9
القروض التجارية	15,1	38,3	-23,2	22,1	52,1	-30,0
النقد والودائع	20,8	49,4	-28,6	24,2	47,6	-23,4
الموجودات الاحتياطية	156,9	0,0	156,9	184,5	0,0	184,5
الوضعية الصافية	220,8	796,1	-575,4	281,2	900,4	-619,2

المصدر: مكتب الصرف.

وفي سنة 2014، أفرز وضع الاستثمار الدولي ارتفاعا في الالتزامات الصافية للمغرب إزاء بقية العالم بمقدار 43,8 مليار درهم لتصل إلى 619,2 مليار، أو ما يعادل 67% من الناتج الداخلي الإجمالي.

رسم بياني 13.6.1: تطور وضع الاستثمار الدولي



المصدر: مكتب الصرف.

وارتفع المبلغ الجاري للموجودات المالية للمقيمين بواقع 60,5 مليار إلى 281,2 مليار درهم، ارتباطا على الخصوص بتحسن الاحتياطيات الأجنبية بمقدار 27,6 مليار والاستثمارات المباشرة للمقيمين بالخارج بمبلغ 17,3 مليار[1]. أخذا بعين الاعتبار الموجودات المصرح بها برسم المساهمة الإبرائية (الإطار 2.6.1). و"استثمارات أخرى" بمقدار 10,6 مليار.

1 بما في ذلك الموجودات المصرح بها في إطار المساهمة الإبرائية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وارتفعت التزامات المغرب إزاء الخارج بواقع 104,2 مليار إلى 900,4 مليار، لتعكس نمو المبلغ الجاري للقروض الممنوحة من الخارج بواقع 44,9 مليار وتزايد مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة بواقع 44,8 مليار [1].

إطار 2.6.1: المساهمة الإبرائية برسم الممتلكات والموجودات السائلة بالخارج

خلال السنوات الأخيرة، انخرط المغرب في عملية مطابقة قوانينه مع المعايير الدولية في ما يتعلق بالشفافية، خاصة على الصعيد المالي. فقد انضم[1] إلى المنتدى العالمي حول الشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية كما قام بالتوقيع على اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية[2] تحت رعاية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجلس أوروبا.

في هذا الإطار ومن أجل تقنين وضعية المقيمين بالنظر إلى التشريعات والقوانين الضريبية الجاري بها العمل، أحدث قانون المالية لسنة 2014 المقتضيات المتعلقة بالمساهمة الإبرائية برسم الممتلكات والموجودات السائلة بالخارج. وتعفي هذه المساهمة الأشخاص المصرحين من دفع الغرامات عن مخالفة المقتضيات التنظيمية للصرف ومن أداء الضرائب ذات الصلة. وتم منحهم مهلة سنة ابتداء من فاتح يناير وإلى غاية 31 دجنبر 2014 للإدلاء بتصريحاتهم وتسوية وضعيتهم من خلال أداء مساهمة إبرائية حسب الكيفيات التالية:

- 10% عن قيمة الممتلكات العقارية الموجودة بالخارج وعن قيمة اكتتاب أو اقتناء أصول مالية وقيم منقولة بالخارج؛
- 5% من مبلغ الموجودات النقدية المرجعة للمغرب والمودعة في حسابات بالعملة الأجنبية أو بالدرهم القابل للتحويل؛
- 2% من مبلغ الموجودات النقدية المرجعة للمغرب والمباعة مقابل الدرهم.

وقد لاقت هذه العملية نجاحا واسعا فاق التوقعات وما حققته بعض التجارب الدولية في هذا المجال. وبلغ عدد التصريحات 18 973، بمبلغ إجمالي وصل إلى 27,85 مليار درهم، مكون بنسبة 34% من ممتلكات عقارية - تم التصريح بها على أساس سعر الشراء- وبنسبة 35% من أصول مالية و30% من موجودات نقدية. وبلغت عائدات الخزينة من هذه العملية 2,1 مليار وتم رصدها لصندوق دعم التماسك الاجتماعي الذي يهدف إلى تمويل البرامج الاجتماعية.

1 في 26 أكتوبر 2011.

2 تم التوقيع عليها في 21 ماي 2013 وتنص بشكل أخص على تبادل آلي وطوعي للمعلومات أو بناء على طلب البلدان الموقعة.

1 أخذا بعين الاعتبار تقييم الأسهم المدرجة حسب سعر السوق.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

7.1 الأوضاع النقدية

تسارعت وتيرة نمو الكتلة النقدية[1] من 3,1% في سنة 2013 إلى 6,2% سنة 2014. بفعل التزايد الملحوظ في الاحتياطيات الدولية الصافية بنسبة 20,3% نتيجة انخفاض ملموس في العجز التجاري وتدفقات وافدة هامة في شكل هبات لفائدة الدولة وقروض ممنوحة للمؤسسات العمومية.

وفي ما يخص القروض البنكية. فقد تباطأت وتيرة نموها من 3,9% إلى 2,2% . مع تسجيل انخفاض طفيف في نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي من 82,9% إلى 82,6%. فقد انكمشت القروض المالية بنسبة 12,5%. فيما تسارعت وتيرة نمو القروض الموجهة إلى القطاع الخاص[2] من 1,3% إلى 3,8%. ويغطي هذا التسارع نموا في التسهيلات الممنوحة لبعض أنشطة القطاع الثالث وانخفاضا في تلك الموجهة إلى المقاولات الصناعية. وبعد الارتفاع القوي المسجل في سنة 2013. تراجعت الديون الصافية على الإدارة المركزية بنسبة 3,9%.

كما تميزت الأوضاع النقدية خلال سنة 2014 بتدني أسعار الفائدة في مختلف الأسواق. لاسيما على إثر قراري مجلس بنك المغرب بتقليص سعر الفائدة الرئيسي من 3% إلى 2,75% في شتنبر. ثم إلى 2,5% في دجنبر. وقد ظل سعر الفائدة ما بين البنوك متسقا مع سعر الفائدة الرئيسي. مما أدى إلى تراجع أسعار الفائدة على القروض من 6,23% إلى 6% في المتوسط من سنة إلى أخرى. واتخذت أسعار الفائدة في أسواق الدين السيادي والخاص كذلك اتجاها تنازليا على العموم.

وفي ما يتعلق بالقيمة الخارجية للعملة الوطنية. فقد ارتفع سعر الصرف الفعلي[3] بنسبة 0,9% بالقيمة الاسمية. لكنه انخفض بشكل طفيف بالقيمة الحقيقية بسبب فارق التضخم الذي كان عموما لصالح المغرب.

جدول 1.7.1 : أبرز المؤشرات النقدية

	المبلغ الجاري 2014	التغيرات السنوية %			
		2011	2012	2013	2014
المجمعات النقدية (بملايير الدراهم. في نهاية السنة)					
م 3	1 086,2	6,4	4,5	3,1	6,2
الاحتياطيات الدولية الصافية	180,8	-10,7	-16,7	3,8	20,3
الديون على الاقتصاد	890,2	10,4	5,1	3,4	3,7
منها القروض البنكية	763,4	10,6	4,6	3,9	2,2
السندات	88,9	33,8	1,1	-0,1	13,2
الديون الصافية على الإدارة المركزية	143,4	25,8	22,8	19,0	-3,9
سعر الفائدة (%. كمعدل سنوي)					
سعر الفائدة ما بين البنوك	2,95	0,00	-0,10	-0,13	-0,11
سعر الفائدة على القروض	6,00	-0,06	0,05	0,07	0,23
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (الأساس 100=2000)	**86,65**	**-2,5**	**-1,9**	**1,2**	**-0,1**

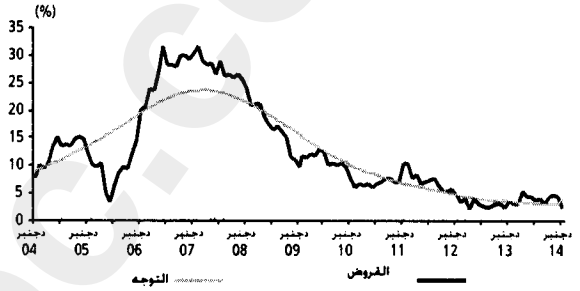
1 تقاس بالمجمع م3.
2 الأسر والمقاولات غير المالية.
3 يحسب اعتمادا على سلة مكونة من عملات الشركاء والمنافسين الرئيسيين.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

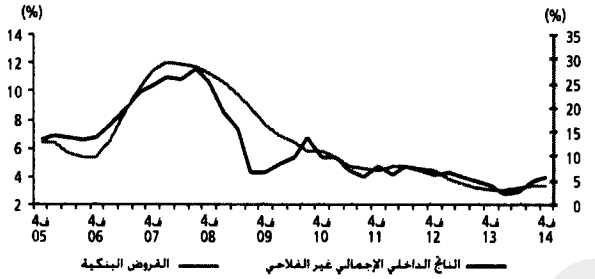
1.7.1 تطور القروض البنكية

في سنة 2014، سجلت القروض البنكية ارتفاعا محدودا بلغ 2,2% مقابل 3,9% في سنة 2013. يعكس على الخصوص انخفاضا بنسبة 12,5% في السلفات المالية بعد ارتفاع قوي بلغ 17,1% سنة من قبل. وبالمقابل، تسارع نمو القروض المخصصة للقطاع غير المالي من 1,7% إلى 4,2%، مما يعكس على الأرجح تحسن كل من الطلب وظروف العرض.

رسم بياني 1.7.1: النمو السنوي للقروض

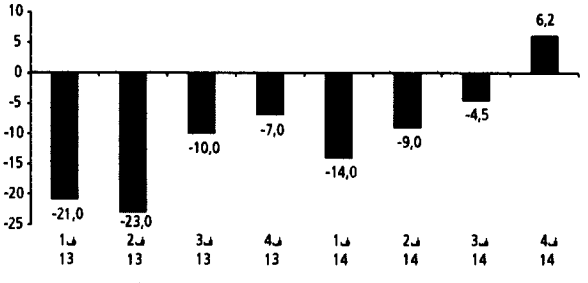


رسم بياني 2.7.1: التطورات السنوية للقروض والناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي (المتوسط المتحرك لأربعة فصول)



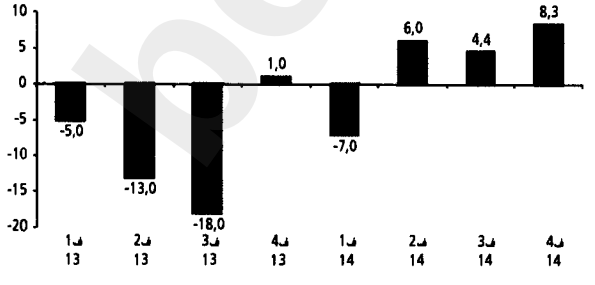
وبالفعل، تشير نتائج استقصاء بنك المغرب لدى القطاع البنكي حول شروط منح القروض[1] إلى تسجيل تليين تدريجي في هذه الشروط خلال السنة. وتعزو البنوك هذا التوجه بالأساس إلى الآفاق الإيجابية للنشاط الاقتصادي، مدعومة ببرنامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة الذي وضعه بنك المغرب. وقد أدى هذا التحسن إلى انخفاض مبالغ الضمانات المفروضة وهامش الوساطة. وفي ما يخص الطلب، فقد ارتفع مقارنة بالسنة الماضية، لاسيما بفعل تحسن الطلب الصادر عن المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغيرة والمتوسطة، فيما استقر بالنسبة للمقاولات الكبرى. وفي ما يتعلق بفئة الأفراد، فقد بقي طلبهم على القروض تقريبا في نفس المستوى المسجل خلال سنة 2013، في سياق حالة الترقب التي يعرفها قطاع العقار.

رسم بياني 3.7.1: تطور معايير منح القروض خلال سنة 2014 (مؤشر الانتشار*)



* يحسب من خلال الفرق بين الإجابات التي تشير إلى تليين أو ارتفاع وتلك التي تشير إلى تقييد أو تشديد.

رسم بياني 4.7.1: تطور الطلب على القروض خلال سنة 2014 (مؤشر الانتشار)

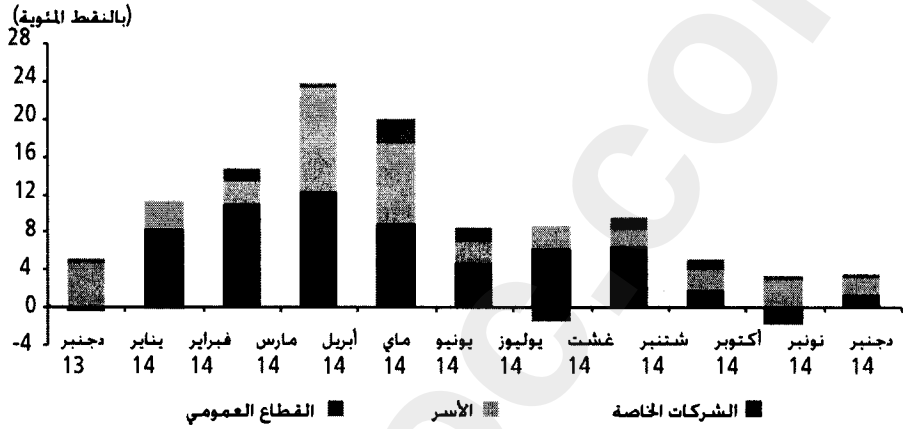


1 يجرى هذا الاستقصاء بشكل فصلي منذ سنة 2013. وسيتم نشره بشكل منتظم قريبا.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ويعكس تحسن القروض الممنوحة للقطاع غير المالي ارتفاعا بنسبة 3,8% في القروض المقدمة للقطاع الخاص مقابل 1,3% في سنة 2013. مما يبرز توقف التباطؤ الذي سجل خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وتزايدت القروض الممنوحة للمقاولات بنسبة 3,1% مقابل انخفاض بواقع 3,5% فيما تراجعت وتيرة نمو القروض الممنوحة للأسر من 8,7% إلى 4,8%. وبالمثل، ارتفعت القروض المقدمة للقطاع العمومي بنسبة 9,2% بدلا من 7,6%.

رسم بياني 5.7.1: مساهمة الوحدات الاقتصادية في نمو القروض البنكية على أساس سنوي



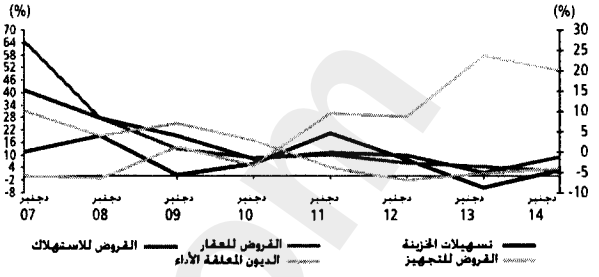
ويظهر توزيع القروض البنكية حسب الغرض الاقتصادي أن القروض العقارية تباطأت من 4,8% إلى 2,7%. ويشمل هذا التوجه انكماشا بواقع 5,6% في القروض الموجهة للإنعاش العقاري، بعد ارتفاع بنسبة 0,6% في سنة 2013. وشبه استقرار في وتيرة نمو قروض السكن عند 6,2%. وبعد تقلصها بنسبة 5,6%، تزايدت تسهيلات الخزينة بواقع 3,1% نتيجة بالأساس لارتفاع بنسبة 5,5% في القروض المقدمة للشركات غير المالية الخاصة مقابل انخفاض بنسبة 10,7% في سنة 2013. كما تسارع نمو قروض التجهيز من 1,5% إلى 3,7%، ليشمل ارتفاعا من 1,8% إلى 36,4% في القروض المقدمة للشركات غير المالية العمومية وتزايدا في حدة انخفاض القروض المقدمة للمقاولات الخاصة من 0,9% إلى 2,9%. وبالموازاة مع ذلك، وبعد ارتفاع بنسبة 1,9%، تنامت قروض الاستهلاك بنسبة 9,2%، لاسيما بعد عملية الإدماج عن طريق الضم التي قام بها البنك المغربي للتجارة والصناعة لفرعه « BMCI Cr é dit Conso[1]».

وقد سجلت هذه التطورات في سياق تميز باستمرار المخاطر في مستوى مرتفع، حيث تزايدت الديون المعلقة الأداء بنسبة 20,2% مقابل 23,8% سنة من قبل، مما جعل نسبتها إلى مجموع القروض البنكية ترتفع من 5,9% إلى 6,9%. وقد تباطأت من 36,4% إلى 13,6% بالنسبة للأسر وتسارعت من 14,8% إلى 25,1% بالنسبة للشركات غير المالية الخاصة.

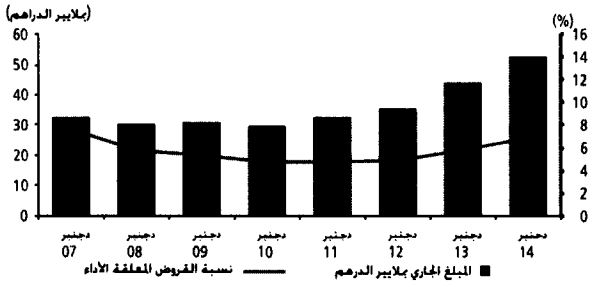
1 كان النمو سيبلغ 0,8% دون الأخذ بعين الاعتبار هذه العملية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 6.7.1: تطور الفئات الرئيسية للقروض البنكية (على أساس سنوي، %)

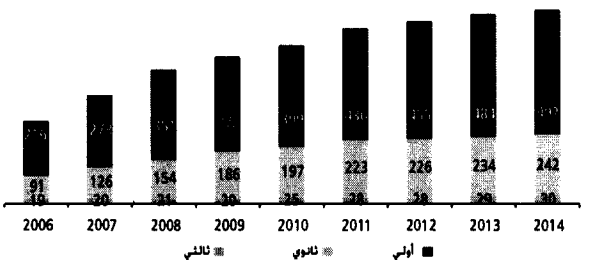


رسم بياني 7.7.1: تطور الديون المعلقة الأداء

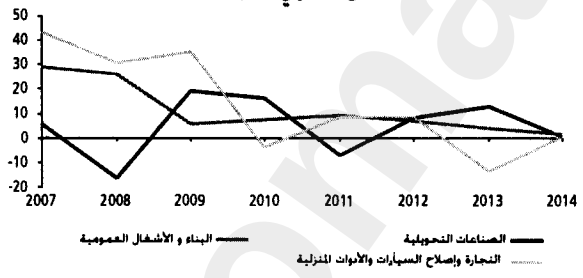


ويبرز تحليل القروض حسب فروع النشاط تباطؤا طفيفا في القطاعين الفلاحي والثانوي وانتعاشا في الخدمات غير المالية. ففي سياق موسم فلاحي متوسط، تباطأت القروض الممنوحة للأنشطة الفلاحية من 3,6% إلى 2,9%. كما تراجعت وتيرة نمو السلفات المقدمة للقطاع الثانوي من 3,6% إلى 3,2%، مما يعكس على الخصوص تباطؤا من 12,8% إلى 0,5% في القروض الممنوحة للصناعات الغذائية والتبغ وتزايدا في وتيرة الانخفاض بالنسبة لصناعات النسيج والألبسة والجلد من 8,9% إلى 12,3% والصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية من 4,9% إلى 8%. وفي ما يخص باقي فروع هذا القطاع، عرفت القروض الممنوحة لمقاولات البناء والأشغال العمومية تراجعا طفيفا بلغ 0,5% بعد أن سجلت شبه استقرار سنة 2013، فيما تزايدت القروض الموجهة لفرع الكهرباء والغاز والماء بشكل ملموس بنسبة 31,4% مقابل 2,2% سنة من قبل.

رسم بياني 8.7.1: توزيع القروض حسب قطاعات النشاط (بملايير الدراهم)



رسم بياني 9.7.1: نمو القروض في بعض فروع النشاط (على أساس سنوي، %)



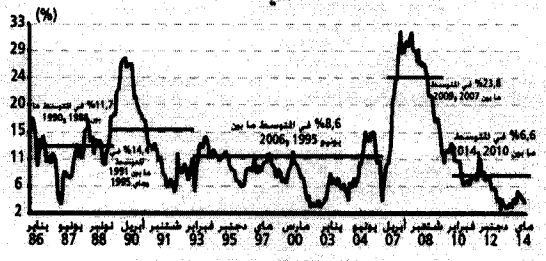
وفي ما يتعلق بالقروض الموجهة للقطاع الثالث باستثناء الأنشطة المالية، فقد ارتفعت بنسبة 4,3% مقابل 0,5% خلال سنة 2013، لاسيما مع تسجيل نمو بنسبة 9,2% في القروض المخصصة لفرع "التجارة وإصلاح السيارات والأجهزة المنزلية"، بعد انخفاض بواقع 5,4%. وعلى نفس المنوال، ارتفعت القروض الممنوحة لأنشطة "النقل والمواصلات" بواقع 0,5% وأنشطة "الفنادق والمطاعم" بنسبة 0,4%، مقابل انخفاضات بنسبة 1,5% و13,6% على التوالي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إطار 1.7.1: العوامل المؤثرة في تطور القروض البنكية في المغرب

تولي السلطات النقدية اهتماما خاصا للتباطؤ المستمر في القروض البنكية. نظرا لما تقوم به هذه الأخيرة من دور مهم في تمويل الاقتصاد وانتقال السياسة النقدية. واعتمادا على المعطيات المترابطة منذ سنة 1986. يبرز تحليل تطور الائتمان البنكي أنه يتأثر عموما بوتيرة النمو الاقتصادي، باستثناء مرحلتين اثنتين.

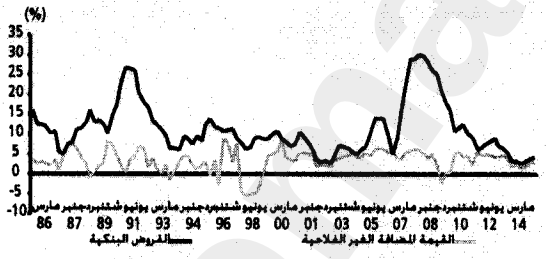
رسم بياني إ 1.1.7.1: تطور القروض البنكية (على أساس سنوي، %)



ففي الفترة ما بين يناير 1991 وماي 1995، وفي حين انحصر النمو الاسمي السنوي للقيمة المضافة غير الفلاحية في حوالي 3%، تزايد الائتمان البنكي بنسبة 14,4% في المتوسط وبلغ ذروته في يوليوز 1991 لما ارتفع بنسبة 27,3%. ويعزى هذا التوسع بالخصوص إلى وقف التحكم في القروض البنكية وإلغاء التوظيفات الإلزامية (ما بين سنتي 1992 و1998).

وتميزت المرحلة الثانية والممتدة ما بين 2007 و2009 بارتفاع قوي، حيث بلغ متوسط نسبة نمو القروض 24% مع تسجيل نسبة قصوى وصلت إلى 32% في ماي 2007 ويناير 2008. ورغم أن نمو الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي بالقيمة الاسمية كان مرتفعا نسبيا خلال هذه الفترة، إذ بلغ 8,4% في المتوسط، إلا أنه لا يمكن أن يفسر لوحده التسارع الذي شهده نمو الائتمان. حيث يعزى هذا النمو إلى التأثير الاستداركي الذي يفسر بعدة عوامل، لاسيما التراجع التدريجي في الديون المعلقة الأداء واحتدام المنافسة بين البنوك والارتفاع القوي في الأصول المالية والعقارية وآثاره على قيمة الضمانات. وبالموازاة مع ذلك، يبين تحليل شروط الإقراض المنحى التنازلي لأسعار الفائدة، لاسيما على القروض العقارية التي ساهمت بشكل كبير في نمو الائتمان البنكي خلال هذه المرحلة، مرتفعة بوتيرة متوسطة بلغت 37,5%.

رسم بياني إ 2.1.7.1: تطور القروض البنكية والنمو غير الفلاحي



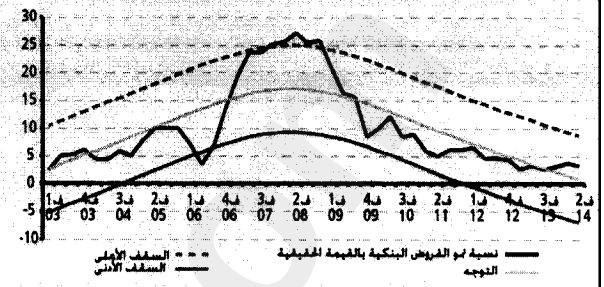
وباستثناء هاتين المرحلتين، ظل تطور الائتمان متسقا مع النمو غير الفلاحي. ففي الفترة ما بين يونيو 1995 ودجنبر 2006، ارتفع الائتمان بنسبة 8,6%، فيما سجلت القيمة المضافة غير الفلاحية نموا متوسطا بلغ 6% بالقيمة الاسمية. وابتداء من سنة 2008، عرفت وتيرة نمو الائتمان تباطؤا متواصلا، حيث انتقلت من 10,6% سنة 2011 إلى 4,6% سنة 2012 و3,9% في نهاية سنة 2013. وبالموازاة مع ذلك، وصل نمو القيمة المضافة غير الفلاحية إلى 8% سنة 2011 مقابل 4,6% سنة 2012 و1,5% سنة 2013.

وبالنظر إلى التطورات التي عرفها الائتمان في الفترة الأخيرة، يُطرح السؤال بشأن توافق وتيرة نموه الحالية مع مستوى توازنه، وهو المستوى الذي يتلاءم مع العوامل الماكرو اقتصادية المؤثرة في تطور القروض، لاسيما النمو الاقتصادي وسعر الفائدة. وللإجابة على هذا السؤال، تم استخدام مقاربتين، تستند أولاهما إلى منهجية إحصائية فيما ترتكز ثانيهما على النمذجة البنيوية.

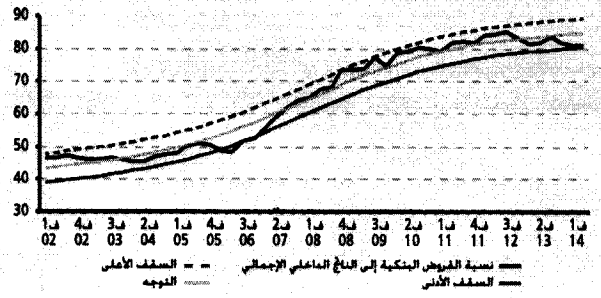
وتمكن المنهجية الإحصائية من تقييم تطور الائتمان مقارنة بمنحاه على المدى الطويل عبر وضع حيز زمني يؤطر هذا التطور. وقد طبقت هذه المنهجية على نمو الائتمان بالقيمة الحقيقية ونسبة الائتمان إلى الناتج الداخلي الإجمالي، بناء على المعطيات الفصلية الممتدة من 2002 إلى 2014.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني إ 3.1.7.1: نسبة نمو القروض البنكية بالقيمة الحقيقية



رسم بياني إ 4.1.7.1: نسبة القروض البنكية إلى الناتج الداخلي الإجمالي



يتضح عموما أن النمو الحقيقي للقروض بقي قريبا من منحاه الطويل المدى. وإن مع تسجيل مستوى أعلى بقليل ما بين الفصل الرابع من سنة 2007 والفصل الرابع من سنة 2008 يعزى على الأرجح إلى تأثير الارتفاعات الهامة التي شهدتها أسعار الأصول العقارية. كما تم تسجيل قطيعة أخرى في الخيز الزمني خلال الفصل الثاني من سنة 2006 تمثل توقفا في التوجه يفسر بتأثير للفترة الأساس مرتبط بالتمويل البنكي لإحدى عمليات الخوصصة خلال الفصل الثاني من سنة 2005. وتم الحصول على نتائج مماثلة إلى حد كبير عن طريق استخدام نسبة الائتمان إلى الناتج الداخلي الإجمالي.

ونعتمد المنهجية البنيوية على تقدير دالة الطلب على القروض انطلاقا من نموذج من نوع VECM. مع استخدام متغيرات توضيحية تضم الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي وسعر الفائدة ومؤشر البورصة الخاص بالقطاع العقاري الذي تم دمجه من أجل قياس أثر أسعار الأصول العقارية.

وتم الحصول على مستوى توازن الائتمان باستخدام النموذج المقدر مع الأخذ في الاعتبار النمو الاقتصادي الممكن[1] وسعر فائدة يتماشى مع توجه السياسة النقدية ومنحى مؤشر البورصة على المدى الطويل.

وتشير هذه المقاربة إلى أن التباطؤ الأخير في الائتمان يعكس تطور عوامله الأساسية. لاسيما النمو غير الفلاحي. ونتيجة لذلك. فقد كانت الوتيرة المتوسطة للائتمان البنكي خلال السنوات الأخيرة دون مستوى توازنه. لأن نمو الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي بقي أدنى من مستواه الممكن.

1 الذي تم تقديره حسب توجهه الطويل المدى.

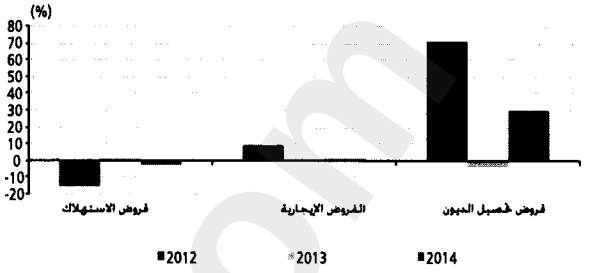
أما بخصوص القروض التي وزعتها الشركات المالية الأخرى وغير المدرجة ضمن مقابلات المجمع م3. فقد تزايدت بنسبة 2,3% مقابل 1,1%. ولا تزال تهيمن عليها القروض الممنوحة من شركات التمويل[1] بحصة بلغت 81%. مقابل 10% بالنسبة للبنوك الحرة و5% بالنسبة لجمعيات القروض الصغرى و4% بالنسبة لصندوق الإيداع والتدبير.

وسجلت القروض الموزعة من طرف شركات التمويل ارتفاعا بنسبة 2,5% مقابل 0,4%. يعكس على الخصوص زيادة بنسبة 30,5% في قروض شراء وتحصيل الديون. مقابل انخفاض بنسبة 3,6% وتسارع من 0,5% إلى 1,3% في نمو القروض الإيجارية. وبالمقابل. تراجعت قروض الاستهلاك بنسبة 3,1% بعد ارتفاع بنسبة 0,6% في سنة 2013.

1 دون الأخذ في الاعتبار عملية الإدماج عن طريق الضم التي قام بها البنك المغربي للتجارة والصناعة لفرعه "BMCE CREDIT CONSO".

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 10.7.1: تطور القروض الموزعة من طرف شركات التمويل

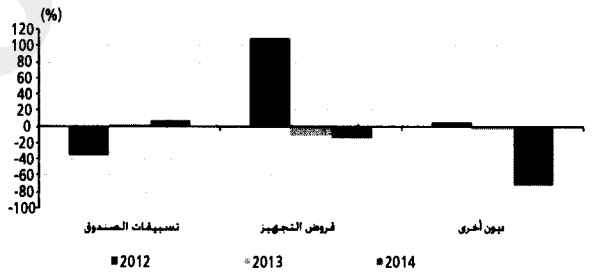


رسم بياني 11.7.1: بنية القروض الموزعة من طرف شركات التمويل خلال سنة 2014

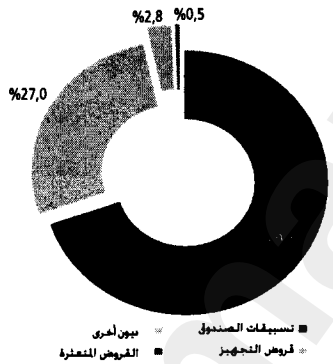


وفي ما يخص القروض التي وزعتها البنوك الحرة، فقد تزايدت حدة تقلصها من 2,4% إلى 6,5%. ويشمل ذلك انخفاضا جديدا بنسبة 14,5% مقابل 11,8% في قروض التجهيز وتسارعا من 3,3% إلى 6,8% في تسهيلات الخزينة.

رسم بياني 12.7.1: تطور القروض الموزعة من طرف البنوك الحرة



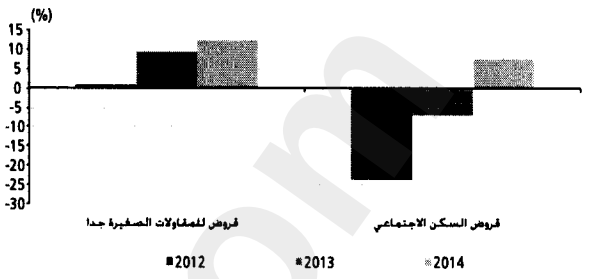
رسم بياني 13.7.1: بنية القروض الموزعة من طرف البنوك الحرة خلال سنة 2014 (%)



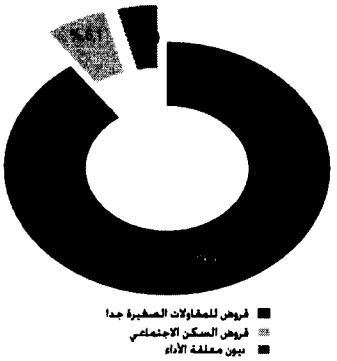
ومن جهة أخرى، تزايدت السلفات الممنوحة من طرف جمعيات القروض الصغرى بنسبة 11,1% مقابل 6% سنة 2013. ويرجع هذا التطور بالأساس إلى تسارع نمو القروض الممنوحة لفائدة المقاولات الصغيرة جدا من 9,3% إلى 12,5% وارتفاع بنسبة 7,7% مقابل انخفاض بواقع 7% في القروض المخصصة للسكن الاجتماعي. وقد صاحب هذا التحسن انخفاض جديد بنسبة 8,8% في الديون المعلقة الأداء، مما قلص نسبتها إلى مجموع القروض من 6,7% إلى 4,6%.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 14.7.1: تطور القروض الموزعة من طرف جمعيات القروض الصغرى



رسم بياني 15.7.1: بنية القروض الموزعة من طرف جمعيات القروض الصغرى في 2014(%)



2.7.1 الاحتياطيات الدولية الصافية

بعد تحسن طفيف خلال سنة 2013، سجلت الاحتياطيات الدولية الصافية[1] ارتفاعا ملموسا في سنة 2014. فقد تزايد مبلغها الجاري بنسبة 20,3% ليصل إلى 181 مليار درهم، أي ما يساوي 5 أشهر و8 أيام من واردات السلع والخدمات مقابل 4 أشهر و12 يوما خلال السنة السابقة. ويفسر هذا الارتفاع، الذي يعد الأعلى منذ سنة 2006، بانخفاض ملموس في عجز الحساب الجاري وعلى الخصوص بانخفاض العجز التجاري ويعزى بدرجة أقل إلى مداخيل الهبات. كما يعكس أيضا الحجم الهام للتدفقات الوافدة من القروض الموجهة للمؤسسات العمومية.

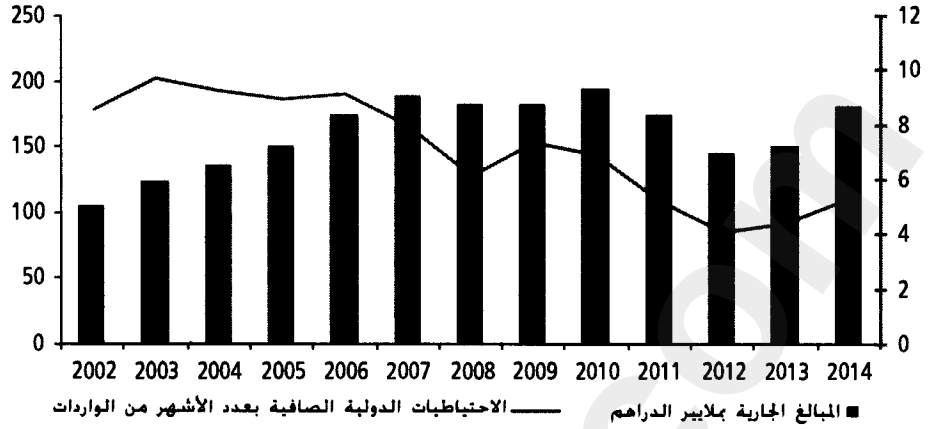
ويشير تحليل تطور هذه الاحتياطيات خلال السنة إلى أنها عرفت نموا شهريا مطردا بلغ 2,9% خلال النصف الأول من السنة، مع تسجيل أعلى مستوى لها في نهاية شهر يونيو وصل إلى 177,8 مليار، لاسيما على إثر الاقتراضات الخارجية[2] التي قام بها الخزينة والمكتب الشريف للفوسفاط. وخلال الفترة الممتدة ما بين يوليوز ودجنبر، تراجعت وتيرة نموها الشهرية إلى 0,3% في المتوسط، حيث عوضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بل وفاقت عجز الحساب الجاري.

1 يقصد بالاحتياطيات الدولية الصافية، حسب دليل الإحصائيات النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي، الموجودات الاحتياطية التي تخضع لمراقبة السلطة النقدية، ناقص الالتزامات لأجل قصير نحو غير المقيمين: الاحتياطيات الدولية الصافية = الموجودات من الذهب النقدي + الموجودات من حقوق السحب الخاصة + الموجودات بالعملات القابلة للتحويل + وضعية احتياطي المغرب لدى صندوق النقد الدولي - الالتزامات الخارجية بالعملات الأجنبية لأجل قصير.

2 وصل مبلغها إلى مليار دولار بالنسبة للخزينة و1,55 مليار دولار بالنسبة للمكتب الشريف للفوسفاط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

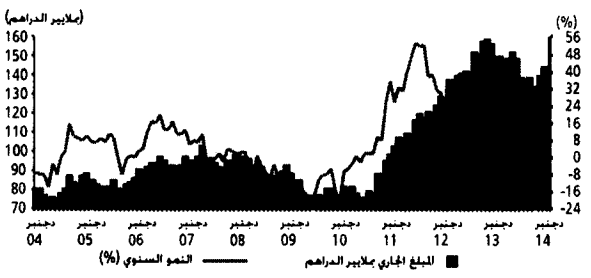
رسم بياني 16.7.1: التطور السنوي للاحتياطيات الدولية الصافية



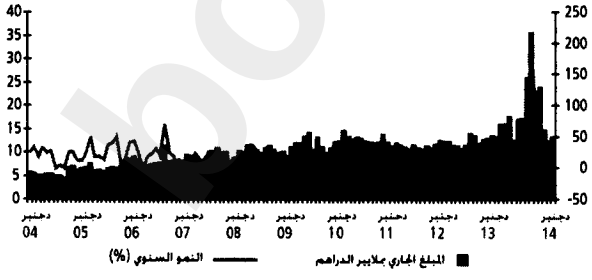
3.7.1 الديون الصافية على الإدارة المركزية

تراجعت الديون الإجمالية لمؤسسات الإيداع[1] على الإدارة المركزية بنسبة 4,9% في نهاية سنة 2014، بعد ارتفاع بواقع 19,5% سنة من قبل. ويعزى هذا التغير إلى انخفاض كل من محفظة البنوك من سندات الخزينة بنسبة 0,2%، بعد تزايدها بوتيرة 22,9% في سنة 2013، وديون مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة النقدية بنسبة 30,8%، بدل ارتفاع بنسبة 47,9%. أما بخصوص التزامات هذه المؤسسات، فقد تقلصت بنسبة 16,4% بعد تناميها بوتيرة 30,9% في سنة 2013، مع تسجيل تقلب كبير خلال السنة يعكس تدبير الخزينة النشيط لفائضها من السيولة. وإجمالا، عرفت الديون الصافية على الإدارة المركزية تراجعا بنسبة 3,9% في نهاية سنة 2014، مقابل زيادة بواقع 19% في سنة 2013، مما يشكل قطيعة مع المنحى التصاعدي الذي بدأ في سنة 2011.

رسم بياني 17.7.1: التطور السنوي للديون الصافية على الإدارة المركزية



رسم بياني 18.7.1: التطور السنوي للالتزامات على الإدارة المركزية



1 البنك المركزي والبنوك التجارية ومؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة النقدية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

4.7.1 مكونات المجمع م3

يعكس تسارع المجمع م3 خلال سنة 2014 على الخصوص تسارع النقود الكتابية والودائع بالعملات الأجنبية والودائع لأجل وسندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة النقدية. وبالمقابل، حافظ حجم النقد المتداول والتوظيفات تحت الطلب على نفس وتيرة النمو المسجلة سنة من قبل.

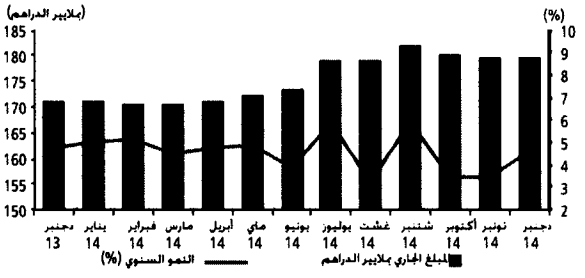
جدول 2.7.1: تطور مكونات الكتلة النقدية م3

	العملة الائتمانية	النقود الكتابية	التوظيفات تحت الطلب	أصول نقدية أخرى	المجمع م 3
		المبالغ الجارية في نهاية دجنبر (بملايير الدراهم)			
2012	163,6	448,5	111,4	268,7	992,2
2013	171,4	457,6	120,3	273,9	1 023,2
2014	179,4	481,2	130,0	295,6	1 086,2
		الحصة ضمن المجمع م3 بالنسبة المئوية			
2012	16,5	45,2	11,2	27,1	100,0
2013	16,8	44,7	11,8	26,8	100,0
2014	16,4	44,1	11,9	27,2	100,0
		التغيرات بالنسبة المئوية			
2012	3,4	4,7	8,2	3,5	4,5
2013	4,7	2,0	8,1	2,0	3,1
2014	4,7	5,2	8,1	7,9	6,2

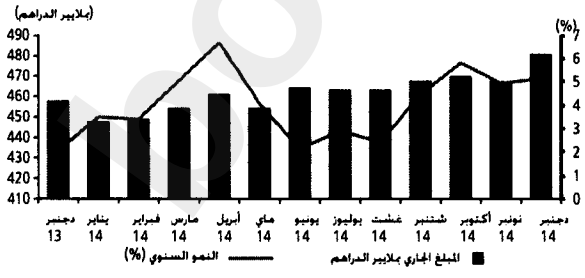
وهكذا، استقر نمو العملة الائتمانية في مستوى 4,7% خلال سنة 2014، مما جعل مساهمتها في نمو المجمع م3 تبقى مستقرة في مستوى 0,8 نقطة مئوية. وتميز تطورها خلال السنة بالمستويات القصوى الاعتيادية المسجلة خلال شهر رمضان، الذي صادف موسم الصيف، وعيد الأضحى.

وفي ما يخص العملة الكتابية، فقد تسارعت وتيرة ارتفاعها من 2% إلى 5,2% وبلغت مساهمتها في نمو الكتلة النقدية 2,3 نقطة مقابل 0,9 نقطة. ويعكس هذا التطور بالأساس ارتفاعا بواقع 13,2% في ودائع الخزينة بعد انخفاض بنسبة 14,9% وتحسنا طفيفا في نمو الودائع تحت الطلب لدى البنوك من 4 % إلى 4,4%.

رسم بياني 19.7.1: تطور التداول النقدي



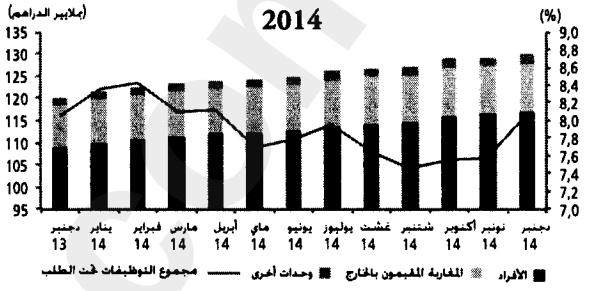
رسم بياني 20.7.1: تطور النقود الكتابية



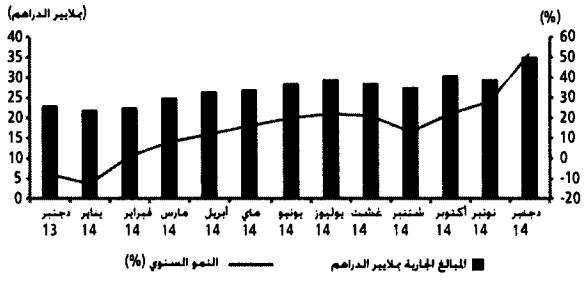
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي ما يخص التوظيفات تحت الطلب، فقد استقرت وتيرة نموها في مستوى 8,1% ومساهمتها في نمو المجمع م3 في مستوى 0,9 نقطة مئوية. ويشير تحليلها حسب المودعين إلى أن مساهمة الأفراد بلغت حوالي 7 نقط مئوية بينما بلغت مساهمة المغاربة المقيمين بالخارج نقطة واحدة.

رسم بياني 21.7.1: تطور التوظيفات تحت الطلب خلال سنة 2014

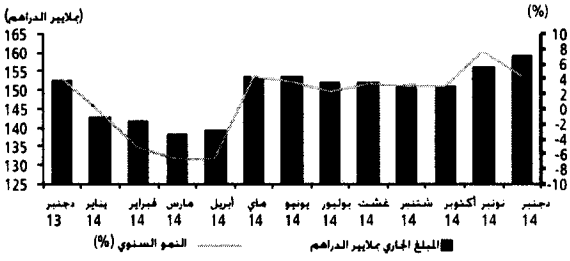


رسم بياني 22.7.1: تطور الودائع بالعملات الأجنبية

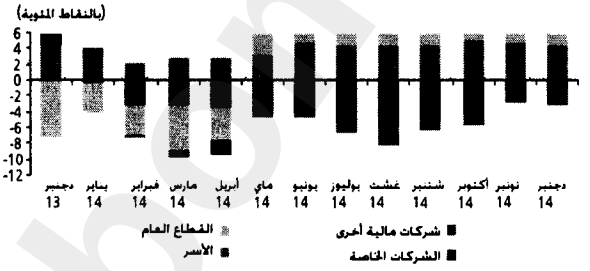


وفي ما يتعلق بباقي الأصول النقدية[1]، فقد تزايدت بنسبة 7,9% مقابل 2% سنة 2013، وانتقلت مساهمتها في نمو المجمع م3 من 0,5 نقطة مئوية إلى 2,1. ويعكس هذا التطور على الخصوص تحسنا ملموسا بوتيرة 51,5% في المبلغ الجاري للودائع بالعملات الأجنبية ليصل إلى 35 مليار درهم، لاسيما ارتباطا بعملية الإعفاء المتعلق بالموجودات بالخارج. وعلى نفس المنوال، تسارع نمو الودائع لأجل من 4,2% إلى 4,4%. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى ارتفاع ملموس بلغ 42,3% في ودائع المقاولات غير المالية العمومية، مقابل تراجع بوتيرة 58,3%. وعلى العكس من ذلك، تدنت نسبة نمو ودائع الأسر من 7,1% إلى 6,7%، فيما تقلصت ودائع المقاولات غير المالية الخاصة بنسبة 7,7% بعد تزايدها بواقع 17,3%. أما سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة النقدية، فقد انخفضت بوتيرة 0,2% بعد أن ارتفعت بنسبة 4,8% سنة من قبل.

رسم بياني 23.7.1: تطور الودائع لأجل



رسم بياني 24.7.1: مساهمة القطاعات المؤسسية في نمو الودائع لأجل، على أساس سنوي



5.7.1 مجمعات التوظيفات السائلة

سجلت مجمعات التوظيفات السائلة[2] ارتفاعا بنسبة 17,5% خلال سنة 2014 مقابل 7,2% في سنة 2013. وقد شمل هذا التسارع جميع التوظيفات، ما عدا سندات الخزينة التي تراجع نموها من 13% إلى 11%.

1 تشمل الأصول النقدية الأخرى الحسابات لأجل والسندات بأجل استحقاق ثابت والودائع بالعملات الأجنبية والقيم المستحفظة وشهادات الإيداع التي تساوي مدتها المتبقية أو تقل عن سنتين وسندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة النقدية والودائع لأجل لدى الخزينة العامة للمملكة.

2 تشمل مجمعات التوظيفات السائلة الأصول المالية التي توجد في حوزة عناصر أخرى غير مؤسسات الإيداع، وتمثل هذه الأصول احتياطيا من القدرة الشرائية، إلا أن سيولتها غير كافية ليتم إدراجها في المجمع م3.

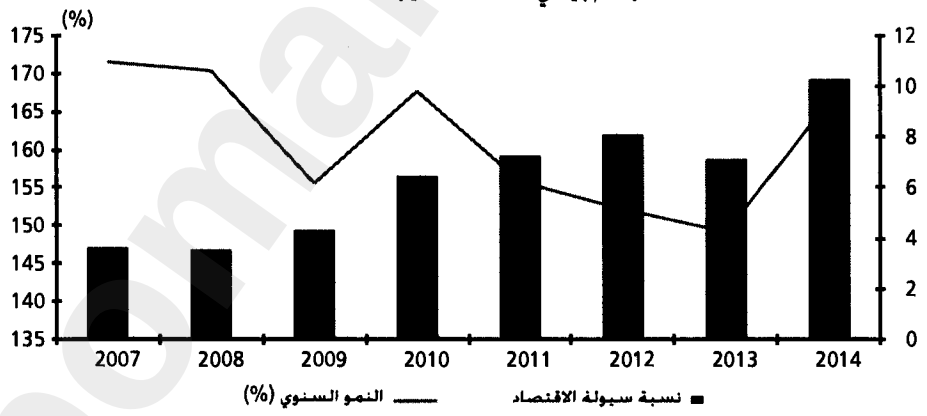
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 3.7.1: مجمعات التوظيفات السائلة

المبالغ الجارية بملايير الدراهم	نهاية 2012	نهاية 2013		نهاية 2014	
	المبلغ الجاري	المبلغ الجاري	التغير %	المبلغ الجاري	التغير %
مجمع ت.س1	**244,4**	**271,5**	**11,1**	**305,0**	**12,3**
سندات الخزينة القابلة للتداول	236,1	266,7	13,0	296,1	11,0
سندات شركات التمويل	5,9	2,4	-58,7	5,2	111,5
أوراق الخزينة	1,4	1,7	20,6	2,8	66,8
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية	1,0	0,8	-23,6	1,0	28,7
مجمع ت.س2	**110,0**	**110,1**	**4,4**	**144,5**	**31,2**
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض	110,0	114,9	4,4	144,5	31,2
مجمع ت.س3	**26,2**	**26,5**	**0,9**	**30,0**	**13,1**
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي الأسهم وسندات الاقتراض	26,2	26,5	0,9	30,0	13,1
مجموع التوظيفات السائلة	**380,6**	**408,1**	**7,2**	**479,4**	**17,5**

وأخذا بعين الاعتبار هذه التطورات وتسارع المجمع م3، ارتفعت سيولة الاقتصاد[1] بنسبة 9,4%، مما جعل نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي تنتقل من 158,8% إلى 169,3%.

رسم بياني 25.7.1: سيولة الاقتصاد



6.7.1 أسعار الفائدة

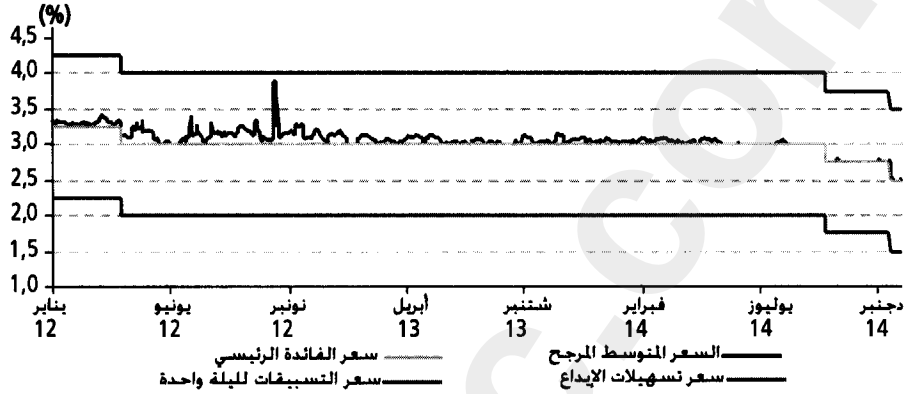
تميزت الأوضاع النقدية بالتيسير على العموم خلال سنة 2014، لاسيما بعد قراري بنك المغرب القاضيين بخفض سعر الفائدة الرئيسي من 3% إلى 2,75% في 23 شتنبر، ثم إلى 2,50% في 16 دجنبر.

1 تتشكل من الكتلة النقدية بمفهومها الواسع ومجمعات التوظيفات السائلة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي السوق القائمة بين البنوك، بلغ متوسط سعر الفائدة المرجح 3,03% خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2014 ثم 2,78% خلال بقية أشهر السنة، ليظل بالتالي متماشيا مع سعر الفائدة الرئيسي. وخلال السنة ككل، تراجع إلى 2,95% في المتوسط، لينخفض بذلك بواقع 11 نقطة أساس مقارنة بسنة 2013. وقد صاحب هذا التطور ارتفاع هام في حجم المبادلات الذي انتقل من 2,8 إلى 3,5 مليار درهم كمتوسط يومي.

رسم بياني 26.7.1: تطور متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة مابين البنوك (معطيات يومية)



وفي ما يخص أسعار الفائدة على القروض، فقد واصلت توجهها التنازلي الذي بدأ في سنة 2011، على الرغم من استمرار الارتفاع النسبي للمخاطر التي يعرفها الاقتصاد كما يتضح من نمو الديون المعلقة الأداء. وهكذا سجل سعر الفائدة الإجمالي على القروض خلال سنة 2014 انخفاضا جديدا بمقدار 23 نقطة أساس ليصل إلى 6%. وقد هم هذا التقلص جميع فئات القروض لاسيما تسهيلات الخزينة وقروض التجهيز، مع انخفاضات بمقدار 23 نقطة أساس و19 نقطة أساس على التوالي لتصل إلى 5,97% و5,74%، على التوالي. وحسب القطاعات المؤسساتية، هم تراجع أسعار الفائدة المقاولات أكثر من الأفراد، مع انخفاضات بمقدار 25 نقطة إلى 5,94% و8 نقط إلى 6,31%، على التوالي. وتشير المعطيات الخاصة بالفصل الرابع، والتي تدرج بشكل جزئي أثر تخفيض سعر الفائدة الرئيسي في شتنبر، إلى استقرار سعر الفائدة على القروض بشكل عام، مع تراجع بواقع 59 نقطة أساس بالنسبة لقروض التجهيز و20 نقطة أساس بالنسبة لقروض الاستهلاك. وعلى العكس من ذلك، سجلت الأسعار المطبقة على تسهيلات الخزينة والقروض العقارية ارتفاعات طفيفة بما قدره 11 نقطة أساس لكل منهما.

جدول 4.7.1: تطور أسعار الفائدة على القروض

	2013					2014				
	ف1	ف2	ف3	ف4	*2013	ف1	ف2	ف3	ف4	*2014
الحسابات المدينة وتسهيلات الخزينة	5,87	6,02	6,28	6,62	6,20	5,87	5,96	5,97	6,08	5,97
قروض التجهيز	6,10	5,99	6,12	5,49	5,93	6,08	5,44	6,01	5,42	5,74
القروض العقارية	6,27	6,15	6,04	6,03	6,12	6,01	5,94	5,94	6,05	5,99
قروض الاستهلاك	7,39	7,42	7,37	7,34	7,38	7,41	7,35	7,37	7,17	7,33
مجموع القروض البنكية	**6,01**	**6,09**	**6,30**	**6,52**	**6,23**	**5,96**	**5,98**	**6,03**	**6,03**	**6,00**

* متوسط حسابي

المصدر : الاستقصاء الفصلي الذي يجريه بنك المغرب لدى البنوك

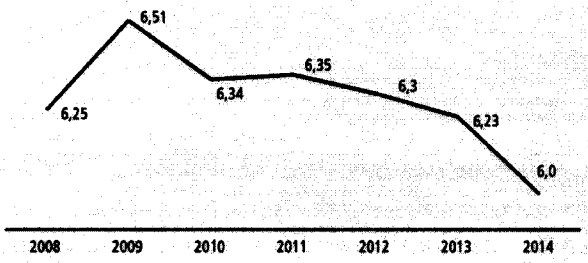
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إطار 2.7.1: تطور المكونات الرئيسية لأسعار الفائدة على القروض بالمغرب

تمثل أسعار الفائدة على القروض متغيرا رئيسيا، حيث إنها تسمح بتقييم كلفة تمويل الاقتصاد ودراسة كيفية انتقال قرارات السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي. ويتحدد مستواها عموما من خلال تطور مكوناتها، أي تكلفة تمويل البنوك وهامش الفائدة وعلاوة المخاطرة.

وقبل سنة 1980، كانت أسعار الفائدة على القروض بالمغرب تقنن تبعا لتوجه السياسة الاقتصادية ومختلف خطط التنمية القطاعية. وبعد ذلك، أدت عملية تحديث الاقتصاد، لاسيما النظام المالي، إلى تحرير تدريجي لأسعار الفائدة ابتداء من سنة 1990، ليصبح هذا التحرير كليا في يناير 1996[1].

رسم بياني إ1.2.7.1: تطور أسعار الفائدة على القروض



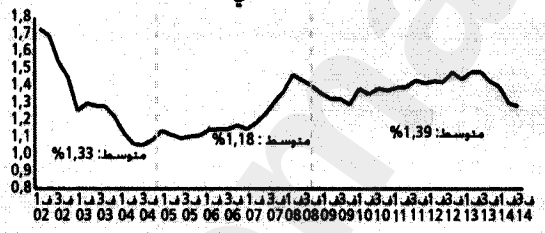
وابتداء من هذا التاريخ، سجلت أسعار الفائدة على القروض توجها تنازليا، إذ انتقلت من شريحة [8%؛ 15%] في سنة 1996 إلى [7%؛ 12,5%] في سنة 2005. ومنذ سنة 2006، وهو التاريخ الذي أصبحت فيه معطيات استقصاء بنك المغرب حول القطاع البنكي متاحة، تراجع سعر الفائدة على القروض من 6,89% إلى 6% في سنة 2014.

ولا يعزى هذا التوجه بشكل حصري إلى تطور أحد مكونات أسعار الفائدة على القروض، بحيث ان كل مكون من هذه المكونات ساهم فيه بشكل مختلف تبعا للظرفية الاقتصادية والأوضاع النقدية.

وتتوقف كلفة التمويل على موارد النظام البنكي، التي تتكون بالأساس من ودائع المقيمين، بحصة بلغت 65,8% في المتوسط ما بين سنتي 2002 و2014، منها 38% في شكل ودائع تحت الطلب و17,9% في شكل ودائع لأجل. ولا تمثل إصدارات سندات الدين وتسبيقات وقروض البنك المركزي سوى 3,2% و2,4% منها على التوالي.

ومن خلال تحليل تطور كلفة التمويل البنكي ما بين سنتي 2002 و2014، يمكن التمييز بين ثلاث مراحل مختلفة:

رسم بياني إ2.2.7.1: تطور القروض البنكية والنمو غير الفلاحي



ما قبل الفصل الأول من سنة 2005، اتبعت منحا تنازليا حيث انتقلت من 1,73% إلى 1,05%، ارتباطا بتحسن حصة الودائع تحت الطلب ضمن موارد البنوك من 33% إلى 38%. وتميزت هذه الفترة بالفائض الهام في السيولة الذي عرفه النظام البنكي على إثر تدفقات وافدة هامة من العملات الأجنبية برسم عائدات المغاربة المقيمين بالخارج والأسفار.

وفي الفترة الممتدة من الفصل الأول من سنة 2005 إلى الفصل الرابع من سنة 2008، ارتفعت كلفة التمويل البنكي بشكل تدريجي لتصل إلى 1,46%. وعرفت الفترة قيد الدراسة تغيرا في وضعية السيولة البنكية التي أصبحت سلبية ابتداء من يوليوز 2007، مما أفرز ارتفاعا في سعر الفائدة على الودائع لأجل وعلى الحسابات على الدفتر التي كانت تمثل 19,2% و9,4%، على التوالي، من الموارد البنكية في المتوسط.

وانطلاقا من سنة 2009، استقرت كلفة التمويل البنكي في حوالي 1,39%. وقد عوض انخفاضَ حصة الودائع تحت الطلب، لاسيما ما بين يناير 2009 وأكتوبر 2012، ارتفاع أسعار الفائدة على باقي موارد البنوك. وفي سنة 2014، تدنت تكلفة التمويل حيث انتقلت من 1,48% خلال الفصل الرابع من سنة 2013 إلى 1,28% خلال الفصل الرابع من سنة 2014 لاسيما بفعل تيسير الشروط النقدية.

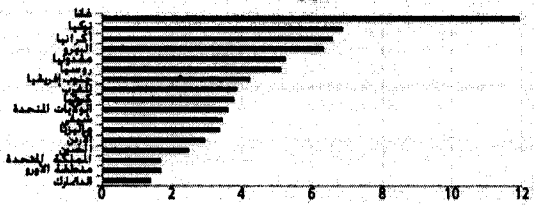
1 قرار وزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 143-96 المؤرخ 31 يناير 1996، الذي ينظم أسعار الفائدة المطبقة على عمليات الائتمان.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أما بالنسبة لباقي مكونات أسعار الفائدة على القروض، فهامش الفائدة[2] لدى البنوك يعتمد بالأساس على درجة المنافسة داخل النظام البنكي وتطور التمويل المباشر، بينما تعكس علاوة المخاطرة تقييم البنوك لآفاق الاقتصاد. ففي ظرفية صعبة، تنخفض مداخيل المقترضين، ما قد يعني، بالنسبة للبنوك، صعوبة في تحصيل ديونها.

يشير تحليل محددات هامش الفائدة إلى أن تمركز القطاع البنكي المغربي يبقى متواضعا، كما يتضح من مؤشر Herfindahl–Hirshman[3]، الذي بلغ 0,171 وهو مستوى ظل دون تغيير خلال السنوات الخمس الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، تبرز مقارنة مستوى هذا الهامش مع عدة بلدان أن هذا الأخير معتدل نسبيا، حيث تجاوز نظيره في بلدان مثل ماليزيا والشيلي ولكنه بقي أدنى منه في عدة بلدان أخرى مثل جنوب إفريقيا وتركيا.

رسم بياني 3.2.7.1: ترتيب الدول حسب هامش سعر الفائدة لديها 1999-2011



كما تلعب إصدارات المقاولات في أسواق الرساميل دورا هاما في تمويل الاستثمار. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة المبلغ الجاري لإصدارات السندات إلى تمويلات سلع التجهيز الخاصة بالمقاولات 24% في المتوسط خلال السنوات الأربع الأخيرة واتبعت منحا تصاعديا مع تسجيل وتيرة قصوى خلال سنة 2013 وهي 26%.

وفي هذا الإطار، اتخذ هامش الفائدة اتجاها تنازليا ما بين سنتي 2001 و2014. ويتضح من مقارنته بمنحاه أنه كان خلال السنوات الأخيرة أدنى من معدله على المدى الطويل. وهذا راجع على الأرجح إلى جهود البنوك الرامية إلى اجتذاب الزبناء في ظل سياق اقتصادي صعب. أما بالنسبة لعلاوة المخاطرة[4]، فقد أثرت بشكل كبير على تطور سعر الفائدة على القروض، لاسيما ابتداء من 2009. كما تشير إلى ذلك نسبة الديون المعلقة الأداء، التي بلغت 6,9% خلال سنة 2014 مقابل 5,9% في سنة 2013 و5,3% في سنة 2009.

2 يتراوح نطاق هذا المؤشر ما بين 0 و1. عندما يكون المؤشر أدنى من 0,1، فإنه يدل على ضعف تركيز السوق. ويعتبر تركيز السوق معتدلا عندما تتراوح قيمة المؤشر ما بين 0,1 و0,18 فيما يعد تركيزه قويا عندما يتجاوز 0,18.

3 بناء على بيانات DataMarket.

4 يقدر بالفارق ما بين أسعار الفائدة على القروض وعائدات سندات الخزينة.

أما في ما يتعلق بالودائع، فقد ظلت أسعار الفائدة المطبقة عليها مستقرة عموما في مستوى 3,79% في المتوسط، في ارتفاع بواقع 9 نقط أساس بالنسبة للودائع لمدة 6 أشهر وانخفاض بمقدار نقطتين بالنسبة للودائع لسنة واحدة. ويبرز تحليل تطورها خلال السنة توجها تنازليا ابتداء من شهر يونيو، متبوعا بارتفاع هام في نهاية السنة. ويعكس هذا التزايد –المسجل رغم انخفاض أسعار الفائدة في الأسواق القائمة بين البنوك والدين الخاص– المجهود الذي تبذله البنوك من أجل ضمان إخلاص الزبناء واجتذاب موارد أكثر استقرارا. وبالمقابل، عرف سعر الفائدة الأدنى المطبق على الحسابات على الدفتر لدى البنوك، مع ربطه بسعر الفائدة المتوسط المرجح على سندات الخزينة لمدة 52 أسبوعا خلال الأشهر الستة السابقة مخصوما منه 50 نقطة أساس، تراجعا بمقدار 20 نقطة أساس مقارنة بالسنة السابقة، حيث وصل إلى 3,32% في المتوسط خلال السنة الحالية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 5.7.1: سعر الفائدة على الودائع لأجل والحسابات على الدفتر*(بالنسبة المئوية)

	2011	2012	2013	1د. 2014	2د. 2014	3د. 2014	4د. 2014	2014
الودائع لمدة 6 أشهر	3,32	3,49	3,56	3,51	3,68	3,69	3,71	3,65
الودائع لمدة 12 شهرا	3,76	3,83	3,91	3,86	3,91	3,86	3,94	3,89
الودائع لمدة 6 و 12 شهرا	**3,59**	**3,70**	**3,79**	**3,71**	**3,81**	**3,80**	**3,85**	**3,79**
الحسابات على الدفتر لدى البنوك	**2,97**	**3,00**	**3,51**	**3,62**	**3,62**	**3,01**	**3,01**	**3,32**

(*) متوسط حسابي

وفي ما يتعلق بأسعار الفائدة على سندات الخزينة، فقد عرفت انخفاضات هامة في السوق الأولية، تراوحت ما بين 59 نقطة أساس بالنسبة لأجل 15 سنة و142 نقطة بالنسبة لأجل 10 سنوات.

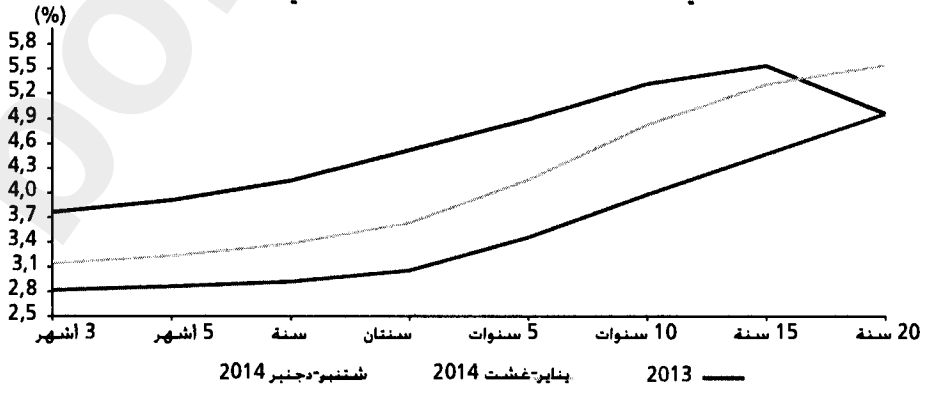
جدول 6.7.1: أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الأولية*

	2011	2012	2013	1د. 2014	2د. 2014	3د. 2014	4د. 2014	2014
أسعار الفائدة لأجل قصير								
13 أسبوعا	3,31	3,33	3,71	3,30	3,08	2,97	2,68	3,01
26 أسبوعا	3,33	3,48	3,94	3,45	3,15	-	2,79	3,13
52 أسبوعا	3,47	3,69	4,16	3,63	3,25	3,14	2,84	3,22
أسعار الفائدة لأجل متوسط وطويل								
سنتان	3,64	3,94	4,64	4,04	3,35	-	3,02	3,48
5 سنوات	3,86	4,22	4,92	4,62	3,91	3,80	3,33	3,92
10 سنوات	4,14	4,49	5,51	5,43	2,98	-	3,75	4,09
15 سنة	4,36	4,70	5,69	5,87	5,14	-	4,30	5,10
20 سنة	4,42	5,01	-	5,96	5,66	5,56	4,60	5,50
30 سنة	-	5,02	-	-	-	-	5,69	5,69

(*) متوسط حسابي

وفي السوق الثانوية، تمت ملاحظة نفس التوجه بالنسبة لجميع آجال الاستحقاق. وقد أثرت هذه التوجهات التنازلية، التي تنامت حدتها بشكل خاص بعد قراري مجلس البنك المركزي بخفض سعر الفائدة الرئيسي، على أسعار الفائدة على الإصدارات الخاصة، سواء كانت سندات دين قابلة للتداول أو سندات دين أخرى.

رسم بياني 27.7.1 : تطور منحنى أسعار الفائدة في السوق الثانوية



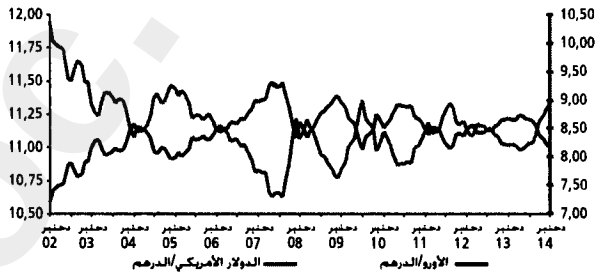
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

7.7.1 سوق الصرف

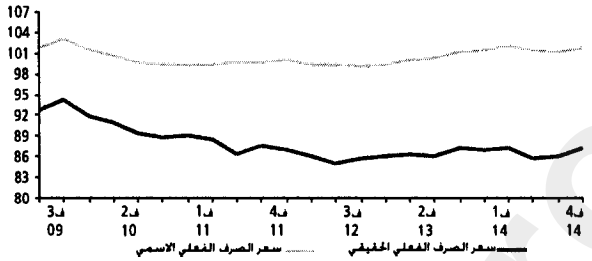
خلال سنة 2014، سجلت قيمة العملة الوطنية شبه استقرار إزاء الأورو وتقلصت بشكل طفيف (0,09%) مقابل الدولار. كما انخفضت بنسبة 5,16% أمام الجنيه الإسترليني و1,30% مقابل الفرنك السويسري و0,77% أمام اليوان الصيني. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت بنسبة 14,9% أمام الليرة التركية و9% مقابل الريال البرازيلي و4,1% مقابل الروبية الهندية.

وفي هذه الظروف، تزايد سعر الصرف الفعلي الاسمي بنسبة 0,9% من سنة إلى أخرى، ولكنه تقلص بشكل طفيف بالقيمة الحقيقية نتيجة لفارق التضخم الذي كان لصالح المغرب.

رسم بياني 28.7.1: سعر الصرف الخاص بالتحويل (متوسط شهري)

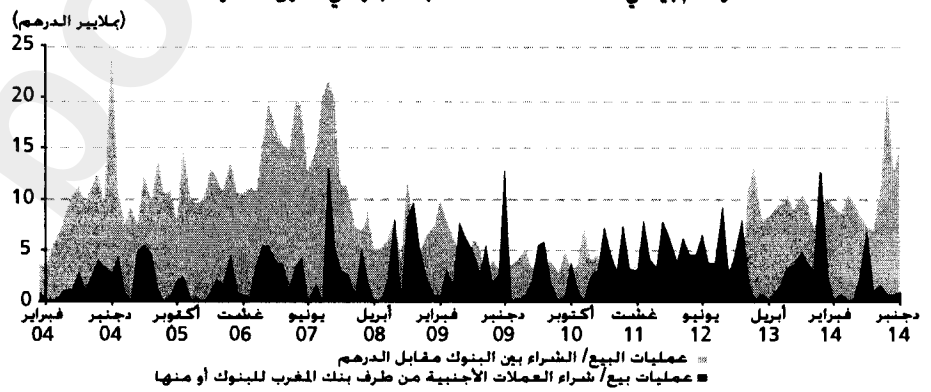


رسم بياني 29.7.1: سعر الصرف الفعلي الاسمي والحقيقي للدرهم (الأساس:100= سنة 2000)



ومن حيث المعاملات، ارتفع مبلغ المبادلات بين البنوك بالعملات الأجنبية مقابل الدرهم بنسبة 14,7% مقارنة بالسنة السابقة ليصل إلى 11 مليار درهم في المتوسط خلال سنة 2014. وبالموازاة مع ذلك، سجلت عمليات الإقراض والاقتراض بين البنوك بالعملات الأجنبية زيادة بنسبة 14%، حيث ناهز معدلها 35,2 مليار درهم. وفي هذه الظروف، سجلت مبيعات بنك المغرب من العملات الأجنبية للبنوك التجارية انخفاضا جديدا بنسبة 50,9%، مقابل 49,5% في سنة 2013، لتبلغ 1,3 مليار درهم في المتوسط.

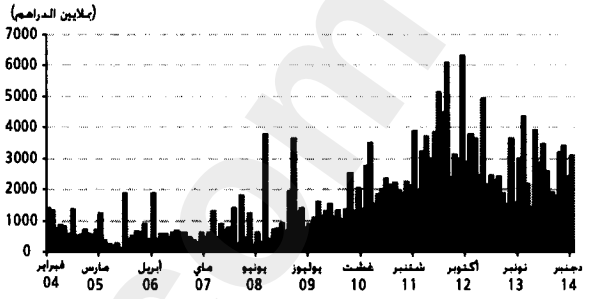
رسم بياني 30.7.1 : المعاملات بالناجز في سوق الصرف



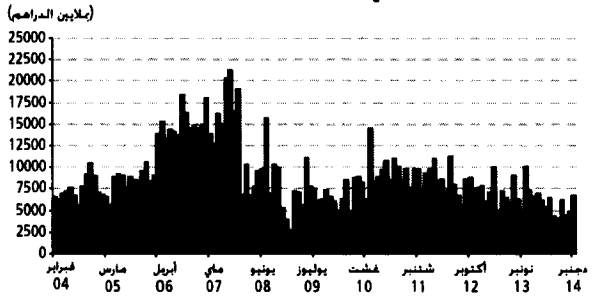
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أما العمليات الآجلة التي قام بها الزبناء لشراء العملات الأجنبية من البنوك، فقد تقلصت بنسبة 18,4% في سنة 2014 لتصل إلى 5,7 مليار درهم. كما عرفت المبيعات لأجل انخفاضا بواقع 1,3%، لتصل إلى 2,7 مليار درهم.

رسم بياني 31.7.1: بيع العملات لأجل



رسم بياني 32.7.1: شراء العملات لأجل



ومن جهة أخرى، انخفض الحجم المتوسط للمعاملات بالعملات الأجنبية التي قامت بها البنوك مع البنوك المراسلة الأجنبية بنسبة 50,3% سنة 2014، بعد ارتفاع بنسبة 32,4% في السنة السابقة، حيث وصل إلى 38,2 مليار درهم. أما بخصوص ودائع البنوك وتوظيفاتها بالعملات الأجنبية بالخارج، فقد تزايدت بنسبة 44% إلى حوالي 7 ملايير درهم. وفي هذه الظروف، تزايدت الوضعية الصافية للصرف الخاصة بالبنوك بمقدار 5,3 مليار كمعدل سنوي لتصل إلى 8 ملايير.

جدول 7.7.1: العمليات المنجزة في سوق الصرف (المتوسط الشهري بملايير الدراهم)

	2013	2014	التغير (%) 2014/2013
عمليات البيع والشراء بين البنوك مقابل الدرهم	9,6	11,0	14,7
عمليات شراء العملات الأجنبية من البنوك من طرف بنك المغرب	0,2	0	-
عمليات بيع العملات الأجنبية للبنوك من طرف بنك المغرب	2,7	1,3	-50,9
عمليات شراء/بيع العملات الأجنبية مقابل العملات الأجنبية المنجزة مع مراسلين أجانب	77,2	38,2	-50,3

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

8.1 أسواق الأصول

خلال سنة 2014، استمرت وضعية بورصة الدار البيضاء في التدهور. فبالرغم من ارتفاع المؤشر المرجعي بنسبة 5,6% بعد ثلاث سنوات متتالية من الانخفاض، إلا أن هذا لم يمنع من تفاقم حدة تدني مستوى السيولة، الذي يتم حسابه بنسبة حجم المعاملات إلى رسملة البورصة. وتبقى مساهمة السوق في تمويل الاقتصاد ضعيفة جدا مع تراجع قوي لحجم الزيادة في الرأسمال.

على مستوى سوق الدين، تم التمويل في سياق ملائم اتسم بانتعاش نسبي للميزانية وتليين الأوضاع النقدية، خاصة بعد قرارات تخفيض سعر الفائدة الرئيسي. وعرفت إصدارات الخزينة تراجعا قويا، مع توجهها نحو الآجال الطويلة. كما انخفضت الأسعار المطبقة عليها مقارنة بسنة 2013. في هذا السياق، أصبحت أوضاع سوق الدين الخاص أكثر هدوءا، مما أدى إلى تنشيط الاقتراضات التي ارتفعت بشكل ملموس لتصل إلى 83 مليار مقابل 64 مليار في المتوسط بين سنتي 2008 و2013.

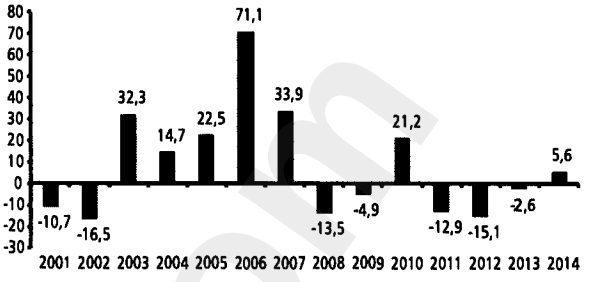
وعلى مستوى سوق العقار، استمر حجم المعاملات في الارتفاع متناميا بنسبة 11,9% سنة 2014 عوض 5,5% في المتوسط بين سنتي 2010 و2013. ويرجح أن يكون هذا التحسن ناجما عن التزايد الضعيف إلى المعتدل للأسعار في أغلب المدن الكبرى، بعد أن سجلت متوسط ارتفاع سنوي بنسبة 2,1% خلال السنوات الأربع الأخيرة.

1.8.1 سوق البورصة

في سنة 2014، سجل مؤشر مازي نهاية منحاه التنازلي الذي بدأه منذ سنة 2011، ليرتفع بنسبة 5,6%. وقد جاء هذا الأداء متأثرا بالأساس بالشركات التي تعمل في قطاع "البناء والأشغال العمومية" التي تنامى أداؤها بنسبة 20,6%، مقابل 18,5% لقطاع "الاتصال" و9,5% لقطاع "البنوك". أما "العقار"، فقد تراجع مؤشره القطاعي بنسبة 28,5%.

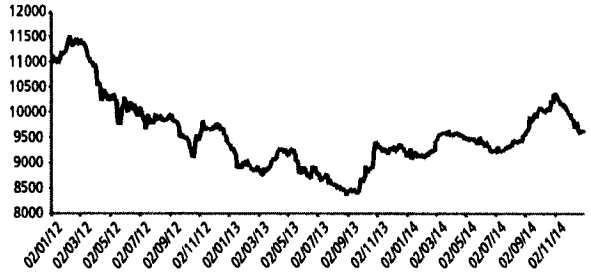
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 1.8.1: الأداء السنوي لمؤشر مازي (%)



المصدر: بورصة الدار البيضاء

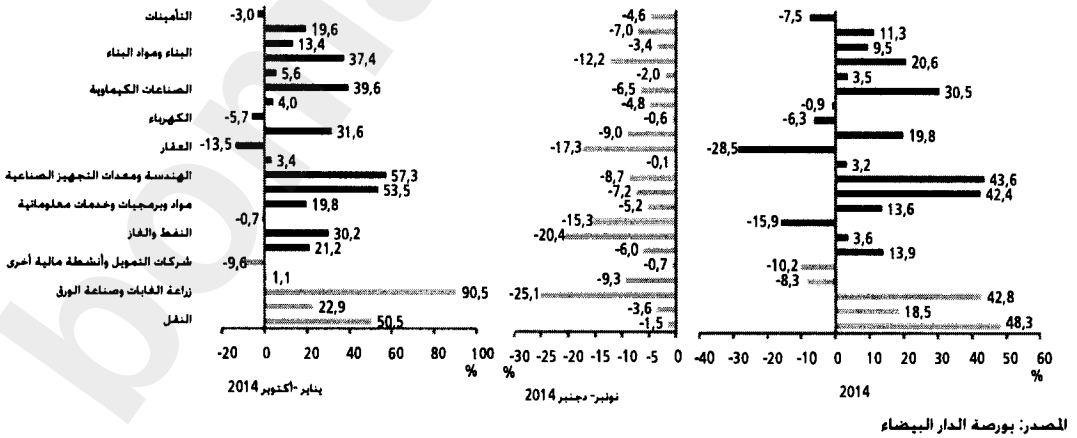
رسم بياني 2.8.1: التطور اليومي لمؤشر مازي بين سنتي 2012 و2014



بدراسة تطور مؤشر مازي خلال السنة، يتضح أنه قد واصل، خلال الأشهر العشر الأولى من السنة، توجهه نحو الارتفاع الذي بدأ منذ شهر شتنبر 2013، ليسجل أداء بنسبة 13,6% في متم شهر أكتوبر. وقد كان للإعلان عن مشروع اندماج شركتي هولسيم ولافارج، إلى جانب نشر نتائجهما الفصلية التي أفرزت تحسنا، تأثير قوي على تطور أسعار الشركتين.

وخلال الشهرين الأخيرين من السنة، انخفض مؤشر مازي بنسبة 7,1%، ليصل بذلك أداؤه السنوي إلى 5,6%. وإلى جانب الصعوبات المالية لبعض الشركات العقارية المصنفة، يحتمل أن يعكس هذا التراجع تصحيحا في سوق الأصول، بعد الارتفاعات المهمة التي سجلت خلال الأشهر العشر الأولى، وكذا آثار قرار تقليص تصنيف هذه السوق من الأسواق الصاعدة إلى الأسواق الحدودية من طرف مؤسسة FTSE خلال شهر شتنبر ووكالة Standard and Poor's في نونبر.

رسم بياني 3.8.1: التغير السنوي للمؤشرات القطاعية (%)



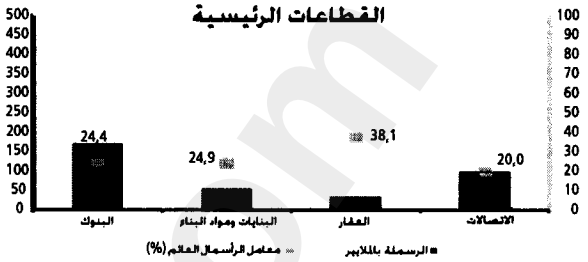
المصدر: بورصة الدار البيضاء

وتميزت السنة أيضا بالتشطيب على شركتين وإدراج شركة الإنعاش العقاري "إقامات دار السعادة". ليصل عدد الشركات المصنفة إلى 75 شركة. وأخذا في الاعتبار، على الخصوص، تزايد قيمة مؤشر مازي وضعف مبلغ الزيادة في الرأسمال، ارتفعت رسملة البورصة بنسبة 7,4% لتصل إلى 484,4 مليار درهم، وانتقلت نسبتها إلى

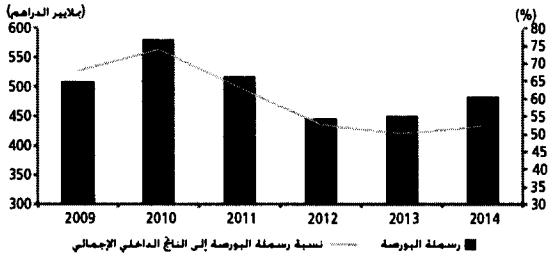
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الناتج الداخلي الإجمالي من 51,7% إلى 53,6%. وهو مستوى أقل بكثير من متوسطها بين 2009 و2012. والذي بلغ 64,3%.

رسم بياني 4.8.1: الرسملة ومعامل الرأسمال العائم في القطاعات الرئيسية



رسم بياني 5.8.1: تطور رسملة البورصة



المصدر: بورصة الدار البيضاء

في ما يخص مستوى تقييم السوق، عرفت نسبة "السعر إلى الأرباح"[1] ارتفاعا مهمّا مقارنة بالمتوسط المسجل خلال السنوات الخمس الأخيرة، لتبلغ 18,5، وتبتعد بذلك عن المستويات المسجلة في أبرز الأسواق الحدودية. وبالرغم من هذا الغلاء النسبي، يتضح من خلال المقارنة على أساس "العائد الربحي"[2] أن مستوى المردودية قد ارتفع نسبيا بمقدار 4,47 مقابل 3,33 بالنسبة للكويت و4,34 لنيجيريا، أهم بورصتين في صنف "الأسواق الحدودية".

جدول 1.8.1: نسبة السعر إلى الأرباح والعائد الربحي للدول الأكثر تمثيلا في صنف «الأسواق الحدودية»

	نسبة السعر إلى الأرباح			العائد الربحي		
	2012	2013	2014	2012	2013	2014
الكويت	16,7	18,3	17	3,32	2,89	3,33
نيجيريا	12,8	13,6	12	3,36	2,73	4,34
الأرجنتين	8,2	4,2	11,6	1,94	1,16	1,29
باكستان	8,7	12,1	11,8	5,62	4,15	4,32
المغرب	15,1	15,7	18,5	4,43	4,24	4,47

المصدر: Datastream

وقد صاحب ارتفاعَ الأسعار سنة 2014 تقلصٌ حجم المبادلات بنسبة 20% ليصل إلى 49,8 مليار درهم، وهو أدنى مستوى منذ سنة 2005. ويعكس هذا التدني تراجع عمليات الكتل في أقسام الأسهم والسندات. في حين تنامت المعاملات في السوق المركزية بنسبة 8,1%.

أما على مستوى العمليات الخاصة، فقد تميزت سنة 2014 على الخصوص بإدراج شركة "إقامات دار السعادة" في البورصة عن طريق الزيادة في الرأسمال. وقد همّت هذه العملية 770 241 5 سهما بسعر 215 درهم للسهم، أي بمبلغ 1,1 مليار درهم. وبخصوص عمليات الزيادة في الرأسمال، لم يتجاوز حجمها 425,1 مليون درهم، مقابل 3,2 مليار سنة 2013 ومتوسط 7 ملايير بين 2010 و2012.

1 يقصد بنسبة السعر إلى الأرباح نسبة سعر السهم إلى الربح الصافي للسهم الواحد.
2 يساوي العائد الربحي نسبة الربحيات التي تم توزيعها إلى سعر السهم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

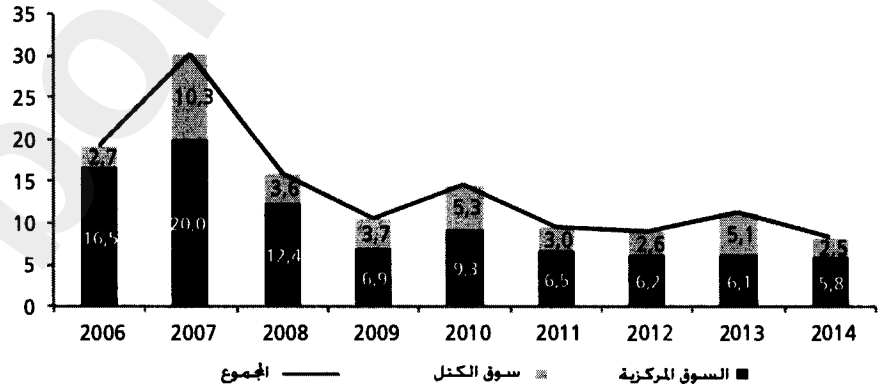
جدول 2.8.1: تطور حجم المعاملات (بملايين الدراهم)

	2011	2012	2013	2014
I- الأسهم	**93 858**	**52 552**	**54 558**	**44 336**
1-السوق المركزية	35 211	29 729	26 450	27 595
2-سوق الكتل	16 089	12 470	22 101	11 816
مجموع السوق الثانوية (1+2)	**51 299**	**42 199**	**48 550**	**39 411**
3-الإدراجات	416	27	1 000	1 127
4-إسهامات السندات	33 783	2 063	644	2 493
5-عروض مقدمة للعموم	3	177	45	675
6-التحويلات	978	617	1 116	206
7-الزيادة في الرأسمال	7 379	7 469	3 202	425
مجموع الأسواق الأخرى (3+4+5+6+7)	**42 559**	**10 353**	**6 008**	4 926
II- السندات	**9 510**	**8 483**	**7 584**	**5 475**
8- السوق المركزية	4 932	3 205	2 171	3 355
9- سوق الكتل	3 665	4 368	4 713	1 936
مجموع السوق الثانوية (8+9)	**8 597**	**7 572**	**6 884**	**5 291**
10-الإدراجات	889	910	700	184
11- إسهامات السندات	23	-	-	-
12- التحويلات	-	0	0	-
مجموع الأسواق الأخرى (10+11+12)	**912**	**910**	**700**	184
المجموع (I+II)	**103 368**	**61 034**	**62 142**	**49 811**

المصدر: بورصة الدار البيضاء

وانعكس ضعف حجم المعاملات على معدل السيولة الذي بلغ 8,3% سنة 2014، أي بانخفاض بمقدار 2,6 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2013. وفي السوق المركزية على الخصوص، واصل هذا المعدل ارتفاعه ليصل إلى 5,8% مقابل 6,1% سنة 2013 و20% سنة 2007. ونتيجة لتوجه السيولة نحو الانخفاض، قامت وكالة Standards and Poor's والمجموعة المكلفة بإدارة مؤشر FTSE بتخفيض تصنيف بورصة الدار البيضاء من "الأسواق الصاعدة" إلى "الأسواق الحدودية".

رسم بياني 6.8.1: التطور السنوي لمعدل السيولة (%)



المصادر: بورصة الدار البيضاء وحسابات بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

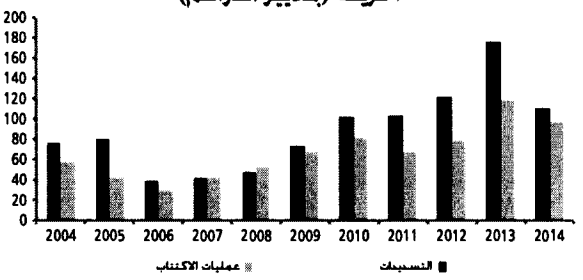
2.8.1 سندات الدين

سندات الخزينة

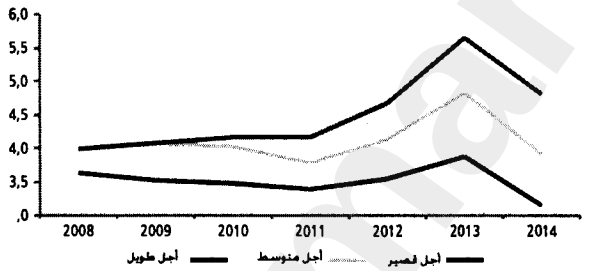
بعد بلوغها مستوى قياسيا سنة 2013، عرفت اقتراضات الخزينة تراجعا قويا بنسبة 37,1% لتصل إلى 110,2 مليار درهم، ارتباطا على الخصوص بتراجع مبلغ تسديداتها. وقد تمت هذه الإصدارات في ظروف ملائمة، نتيجة تراجع أسعار الفائدة وتمديد آجال الاستحقاق المتوسطة. وشكلت السندات لأمد متوسط وطويل على التوالي 32,8% و54,5% من حجم الاقتراضات مقابل 38,1% و14,1% سنة من قبل. وقد طُبقت عليها أسعار متوسطة تراجعت بواقع 90 نقطة لتصل إلى 3,8% وبمقدار 40 نقطة إلى 5,2% على التوالي. أما السندات لآجال القصيرة، فقد شكلت 12,7% من الاقتراضات مقابل 47,9% سنة 2013، إذ تراجعت الأسعار بواقع 80 نقطة أساس لتصل إلى 3,2%.

علاوة على ذلك، شهدت السنة تدبيرا نشيطا للديون عبر لجوء الخزينة لعمليات التبادل بمبلغ 30,8 مليار درهم، وعمليات إعادة شراء السندات بمبلغ 1,1 مليار بهدف ضمان سلاسة التسديدات وتمديد الأجل المتوسط للدين الداخلي.

رسم بياني 7.8.1: تطور اكتتابات و تسديدات سندات الخزينة (بملايير الدراهم)



رسم بياني 8.8.1: تطور متوسط أسعار الفائدة المطبقة على سندات الخزينة في السوق الأولية(%)



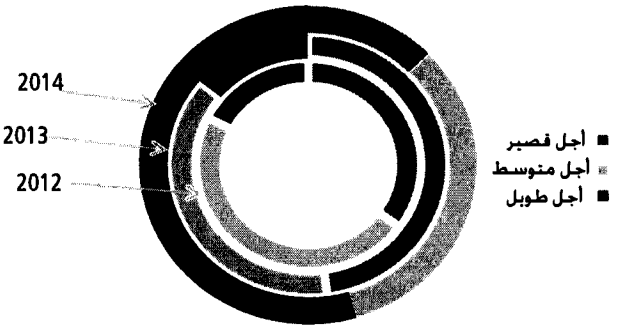
وأخذا في الاعتبار عمليات تسديد مبلغ 97,1 مليار درهم، فقد عرف صافي إصدارات سندات الخزينة تراجعا ملحوظا إلى 13,1 مليار مقابل 56,2 مليار سنة 2013 و19,4 مليار في المتوسط بين سنتي 2008 و2012. وفي المجموع، تنامى المبلغ الجاري لسندات الخزينة بنسبة 3,2% إلى 426,1 مليار وامتدّ متوسط أجلها من سنة و6 أشهر إلى 5 سنوات و10 أشهر.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 3.8.1: تطور الديون الداخلية للخزينة (ملايير الدراهم)

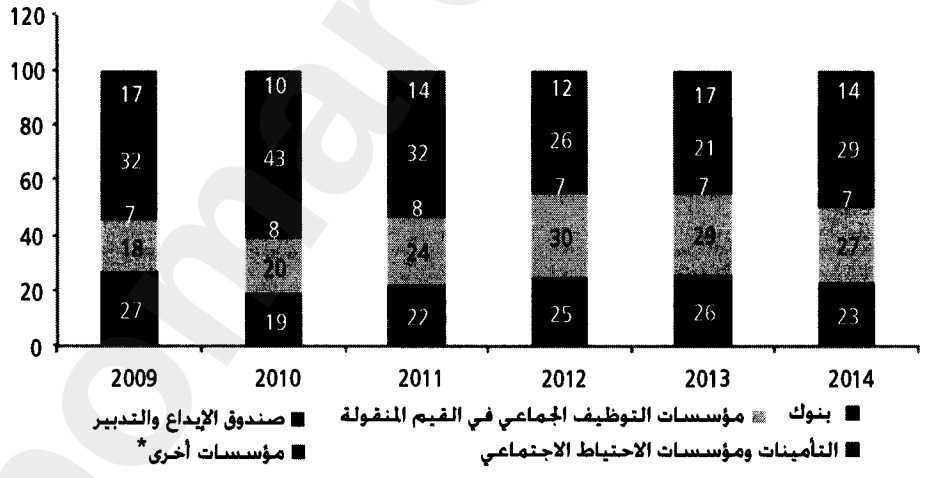
	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المبالغ الجارية	257,9	277,4	314,2	356,7	412,97	426,1
أجل قصير	59,0	33,8	16,4	15,7	33,9	14,9
أجل متوسط	43,8	81,9	122,4	156,8	177,6	165,0
أجل طويل	155,1	161,6	175,5	184,3	201,6	246,2
الاكتتابات	**72,9**	**101,1**	**103,5**	**120,3**	**175,2**	**110,2**
أجل قصير	49,9	42,3	25,4	42,1	83,9	14,0
أجل متوسط	23,0	47,2	60,3	57,0	66,7	36,1
أجل طويل	0,0	11,7	17,8	21,2	24,7	60,1
التسديدات	**67,7**	**81,6**	**67,1**	**77,8**	**118,9**	**97,1**
أجل قصير	25,9	67,4	43,3	42,7	65,7	32,9
أجل متوسط	29,8	6,6	19,8	22,6	45,9	48,6
أجل طويل	12,0	7,6	3,9	12,4	7,4	15,5

رسم بياني 9.8.1: بنية إصدارات سندات الخزينة حسب الآجال (%)



وحسب الجهة الحائزة، يتضح من خلال تحليل بنية المبالغ الجارية لسندات الخزينة أن حصة شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط الاجتماعي قد ارتفعت بواقع 8 نقاط مئوية لتصل إلى 29%. إلا أنها تبقى أقل من متوسطها المسجل خلال الفترة 2008-2012، بنسبة 33%. في المقابل، واصلت حصة مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة تراجعها الذي بدأ منذ سنة 2012، لتتدنى بنسبة 29% سنة 2013 إلى 27% سنة 2014، في حين انخفضت حصة البنوك من 26% إلى 23%.

رسم بياني 10.8.1: تطور بنية المبالغ الجارية لسندات الخزينة حسب الجهة الحائزة (%)



*مؤسسات أخرى: شركات التمويل، مؤسسات مالية أخرى، ومقاولات غير مالية

سندات الدين الخاص

بعد تراجعها الواضح سنة 2013، عرفت إصدارات سندات الدين الخاص تزايدا مهما بلغت نسبته 27,5% لتصل إلى مستوى غير مسبوق ببلوغها 83 مليار درهم. وبتوزيع هذه التمويلات حسب جهة الإصدار، يتضح أن الشركات المالية تبقى أهم مستفيد بحصة 72%. أما المقاولات غير المالية، فقد بلغت إصداراتها 33 مليار درهم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

52% منها في السوق السندية و48% على شكل أوراق الخزينة. ويبقى الولوج إلى هذه السوق محصورا في المقاولات الكبرى، إذ أصدرت 46 منها سندات بين سنتي 2010 و2014 بمبلغ متوسطه 983,5 مليون درهم وأدناه 40 مليون درهم.

جدول 4.8.1: تطور سندات الدين حسب الجهة المصدرة

الإصدارات (ملايين الدراهم)	2010	2011	2012	2013	2014	التغير 2014-2015 بالملايين	التغير 2014-2015 %
الإجمالي	**77 288**	**69 973**	**76 870**	**65 092**	**83 006**	**17 914**	**27,5**
سندات الدين القابلة للتداول	51 550	57 563	57 194	60 592	66 322	5 730	9,5
شهادات الإيداع	42 057	43 963	43 424	50 853	47 498	-3 355	-6,6
سندات شركات التمويل	6 050	7 649	5 043	40	7 502	7 462	-
أوراق الخزينة	3 443	5 952	8 727	9 700	11 322	1 623	16,7
سندات الاقتراض	**25336**	**12410**	**19626**	**4500**	**16684**	**12184**	**270,8**
شركات مالية	1840	1560	7376	2250	4660	2410	107,1
منها : البنوك	1200	1500	3250	2250	4200	1950	86,7
شركات غير مالية	23496	10850	12250	2250	12024	9774	434,4

المصدر: بنك المغرب

على مستوى الشركات المالية، بلغت إصدارات البنوك 51,7 مليار درهم، مسجلة بذلك تراجعا بنسبة 2,6% مقارنة بسنة 2013. ويشمل هذا التراجع، الذي قد يكون ناجما عن تحسن وضعية بنية سيولتها ومواردها، خاصة منها الودائع التي تنامت بنسبة 6%، تدني إصدارات شهادات الإيداع بنسبة 6,6% إلى 47,5 مليار. من جهة أخرى، ارتفعت إصدارت السوق السندية من 2,3 مليار إلى 4,2 مليار. وسنة 2014، عرفت بنية هذه الإصدارات حسب الآجال، والتي تهيمن عليها الآجال القصيرة، ارتفاعا في حصة السندات المتوسطة الأمد من 14% إلى 38%، وهو مستوى قريب من متوسطه المسجل خلال سنتي 2010 و2012.

أما شركات التمويل، فبعد شبه غيابها سنة 2013، بلغت إصداراتها 8 مليار درهم، مقابل 7,8 مليار كمتوسط للفترة الممتدة بين سنتي 2010 و2012. وقد همّت هذه الإصدارات على الخصوص الأمد المتوسط وتلك التي يطبق عليها، بالنسبة لسندات شركات التمويل، أسعار فائدة تتراوح بين 3,53% و5,05%. في المقابل، ظلت مبالغ الإصدارات السندية لهاته الشركات في مستوى ضعيف، إذ بلغت 0,46 مليار درهم.

في هذا السياق، ظل جاري الدين الخاص للشركات المالية شبه مستقر في حدود 97,4 مليار درهم، إذ تم تعويض الإصدارات الكثيرة بتسديدات مهمة.

وبخصوص الشركات غير المالية، فقد عرفت إصداراتها ارتفاعا قويا لتصل إلى 23,3 مليار، شاركت فيها المقاولات الخاصة بنسبة 88%. وشكلت السندات 52% من هذه الإصدارات، بسعر فائدة يتراوح بين 3,55% و6,5%. في

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

حين تمثل أوراق الخزينة 48% من هذه الإصدارات بأسعار تتراوح بين 3,1% و6,5%. إجمالا، وأخذا في الاعتبار التسديدات بمقدار 10,1 ملايير ارتفع المبلغ الجاري للديون الخاصة للشركات غير المالية إلى 71,8 مليار درهم، أي بنسبة 4,9% مقارنة بسنة 2013.

جدول 5.8.1: تطور المبلغ الجاري للديون الخاصة

المبلغ الجاري (ملايين الدراهم)	2010	2011	2012	2013	2014	التغير 2014-2013	
						بالملايير	%
الإجمالي	**123 876**	**152 037**	**169 163**	**165 934**	**169 430**	**3 496**	**2,1**
سندات الدين القابلة للتداول	**59 935**	**77 884**	**80 743**	**74 843**	**73 668**	**-1 175**	**-1,6**
شهادات الإيداع	44 500	57 798	59 068	58 574	55 088	-3 486	-6,0
سندات شركات التمويل	13 640	17 189	18 209	12 848	13 744	896	7,0
أوراق الخزينة	1 795	2 897	3 467	3 422	4 836	1 415	41,3
سندات الاقتراض	**63941**	**74153**	**88420**	**91091**	**95762**	**4671**	**5,1**
شركات مالية	19821	20790	26195	26074	28799	2725	10,5
شركات غير مالية	44120	53364	62226	65017	66964	1947	3,0

المصدر: بنك المغرب.

3.8.1 سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة

أثارت الاكتتابات في سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية اهتماما كبيرا سنة 2014، خاصة بالنسبة للصناديق السندية. فقد بلغت مستوى قياسيا بواقع 621,2 مليار درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 20%. وأخذا في الاعتبار تنامي عمليات إعادة الشراء بنسبة 12,7% لتصل إلى 586,9 مليار، فقد تم جمع مبلغ صافي استثنائي قدره 34,5 مليار مقابل 2,8- مليار سنة 2013 و8,5 مليار كمتوسط بين 2010 و2012. ومن خلال توزيع الاكتتابات الصافية حسب النوع، تتضح هيمنة مؤسسات التوظيف الجماعي السندية بحصة 87%، أكثر من نصفها ذات أجل متوسط وطويل.

ويبين تطور صافي الاكتتابات خلال السنة أنها عرفت نموا مهمّا بين شهري فبراير وأبريل، قد يكون ناجما عن توقع المستثمرين تراجع الأسعار. وخلال الفصل الرابع، ومع صدور قرار بنك المغرب تقليص سعر الفائدة الرئيسي، شهدت السوق دينامية كبرى باكتتابات صافية بلغت 19 مليار.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

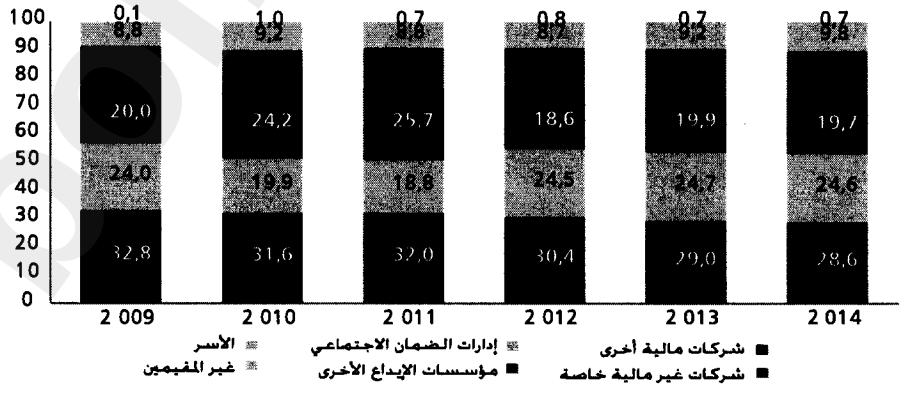
جدول 6.8.1: تطور الأصول الصافية لاكتتابات وتسديدات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة

	(ملايير الدراهم)	2010	2011	2012	2013	2014
صافي الأصول	مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	59,5	60,6	71,4	68	73,7
	مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية	165,4	168,9	170,4	177,5	226,9
	مؤسسات التوظيف الجماعي السندية	128,1	135,8	140,7	147,8	193,4
	مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم	22,2	22,2	20,7	20	21,1
	المجموع	224,9	229,5	241,8	245,5	300,6
الاكتتابات	مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	365,1	388,1	428,1	373,8	428,6
	مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية	141,9	126,8	152,6	144,3	192,9
	مؤسسات التوظيف الجماعي السندية	131,7	117,8	135,8	137,6	181,9
	مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم	7,4	4,5	3,8	2,3	4,3
	المجموع	507	514,9	580,7	518,1	621,5
عمليات إعادة الشراء	مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	362,6	389	396,5	379,6	425,6
	مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية	120,3	123,3	185,4	141,3	161,3
	مؤسسات التوظيف الجماعي السندية	112	113,5	174,1	134,4	152,2
	مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم	5,3	5,1	2,7	2,2	4,0
	المجموع	482,9	512,3	581,9	520,9	586,9

المصدر: مجلس القيم المنقولة

وبفضل هذه التطورات، إلى جانب مردودية متوسطة لمؤسسات التوظيف الجماعي، بنسبة 8,4%، بلغ صافي الأصول 300,5 مليار، مرتفعا بنسبة 22,4% مقابل 11,2% في المتوسط بين 2008 و2013. وشكلت السندات التي في حوزة الشركات المالية 43% منها مقابل 24% بالنسبة لمؤسسات الاحتياط والتقاعد و19% بالنسبة للشركات غير المالية الخاصة. أما على صعيد الأسر، فقد تعززت حصتها بشكل طفيف إذ انتقلت من 9,2% إلى 9,8%.

رسم بياني 11.8.1: تطور بنية الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي النقدية حسب الجهة الحائزة



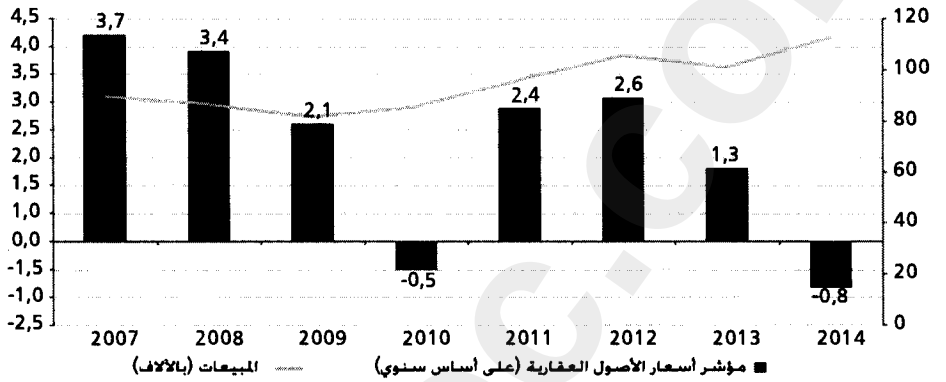
المصدر: مجلس القيم المنقولة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

4.8.1 الأصول العقارية

عرف مؤشر أسعار الأصول العقارية خلال سنة 2014 تراجعا طفيفا. يعكس على الخصوص تراجع الأسعار بمدينة مراكش مقابل نموها الضعيف إلى المعتدل في باقي المدن الكبرى. ومن المحتمل أن تكون هذه التطورات قد زادت نسبيا من دينامية المبيعات التي سجلت ارتفاعات مهمة في كل أنواع الأصول.

رسم بياني 12.8.1: تطور مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات

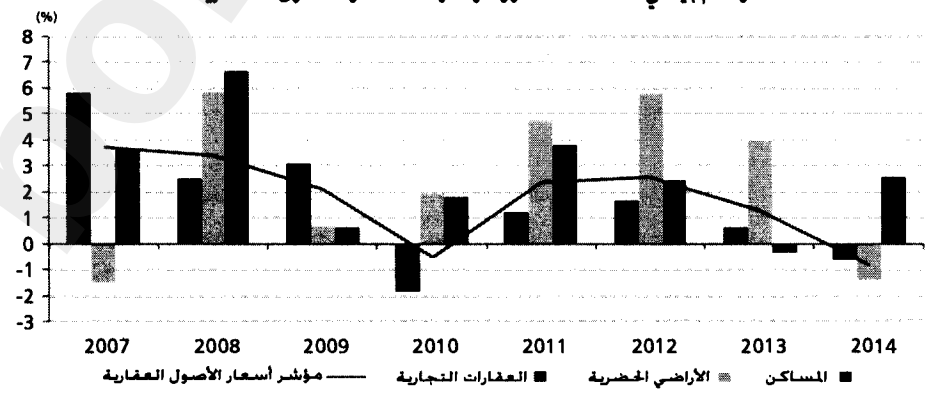


المصادر: الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وحسابات بنك المغرب.

التطور على الصعيد الوطني

بعد ارتفاعه بنسبة 1,3% سنة 2013. عرف مؤشر أسعار الأصول العقارية تراجعا طفيفا بنسبة 0,8%. ما يعكس تدني بنسبة 1,4% في الأراضي الحضرية و0,6% في العقارات السكنية. بعد ارتفاعها بنسب 4% و0,6% على التوالي. وتراجعت أسعار هذه الأخيرة بنسبة 0,5% في ما يخص الشقق و0,9% بالنسبة للمنازل و1,7% في الفيلات. في المقابل، تنامت أسعار العقارات التجارية بنسبة 2,5% بعد تراجعها بنسبة 0,3% سنة 2013. إذ ارتفعت بنسبة 2,8% بالنسبة للمكاتب و2,6% للمحلات التجارية.

رسم بياني 13.8.1: تطور مؤشرات أسعار الأصول العقارية



المصادر: الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وحسابات بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ومن حيث المعاملات، عاد حجمها ليتنامى بواقع 11,9% بعد تراجعه بنسبة 4,7%. وقد همّ هذا التحسن كافة الأملاك باستثناء المنازل التقليدية التي تراجعت مبيعاتها بنسبة 9,7%. وبخصوص مشتريات الشقق، التي تمثل 68% من المعاملات، فقد ارتفعت بنسبة 17% بعد انخفاضها بنسبة 1,2%. أما على مستوى باقي العقارات، فقد تزايدت المعاملات في الأراضي الحضرية بنسبة 1,1% في حين تنامت تلك التي تخص العقارات المهنية بنسبة 13,8%، مما يعكس تحسن مبيعات المحلات التجارية والمكاتب على السواء.

جدول 7.8.1 : تطور مؤشر أسعار الأصول العقارية حسب نوع الأصول (%)

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإجمالي	3,4	2,1	-0,5	2,4	2,6	1,3	-0,8
العقارات السكنية	2,5	3,1	-1,8	1,2	1,7	0,6	-0,6
الشقق	1,5	3,8	-2,9	0,3	1,5	0,3	-0,5
الفيلات	7,3	0,2	2,2	6,2	1,8	-1,9	-1,7
المنازل	5,7	2,0	2,4	3,5	2,1	1,5	-0,9
الأراضي الحضرية	5,9	0,7	2,0	4,8	5,8	4,0	-1,4
العقارات المهنية	6,7	0,6	1,8	3,8	2,4	-0,3	2,5
المحلات التجارية	6,0	1,3	2,3	4,3	1,7	-0,1	2,6
المكاتب	10,2	-2,2	-1,1	1,0	5,8	-1,3	2,8

المصادر: الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب.

التحليل حسب المدن

من خلال تحليل تطور مؤشر أسعار الأصول العقارية حسب المدن، يتضح أنه باستثناء مدينة مراكش حيث تراجع بنسبة 2,9%، عرف هذا المؤشر ارتفاعات ضعيفة إلى معتدلة في كل المدن الكبرى الأخرى. وبخصوص المعاملات، وباستثناء مدينة أكادير التي سجلت انخفاضا مهما ومدينة طنجة التي عرفت استقرارا في المبيعات، فقد تحسن هذا المؤشر في باقي المدن الكبرى مقارنة بسنة 2013.

جدول 8.8.1 : تغير مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات في المدن الرئيسية (%)

	مؤشر أسعار الأصول العقارية			المعاملات		
	2012	2013	2014	2012	2013	2014
أكادير	1,1	1,3	2,7	56,1	-2,5	-11,9
القنيطرة	2,6	0,5	0,2	17,2	-2,9	10,1
مراكش	-0,5	3,3	-2,9	1,5	-20,6	15,7
وجدة	5,5	6,2	1,0	9,7	-6,5	14,2
الدار البيضاء	-0,3	1,5	0,1	5,5	1,2	30,3
الرباط	0,0	-0,4	0,4	-8,7	-10,3	3,1
مكناس	4,2	-1,5	1,1	14,1	-32,1	27,3
فاس	1,7	0,6	0,6	7,5	-3,2	3,3
طنجة	3,6	2,3	0,6	21,1	15,6	-0,2
الإجمالي	2,6	1,3	-0,8	10,0	-4,7	11,9

المصادر: الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

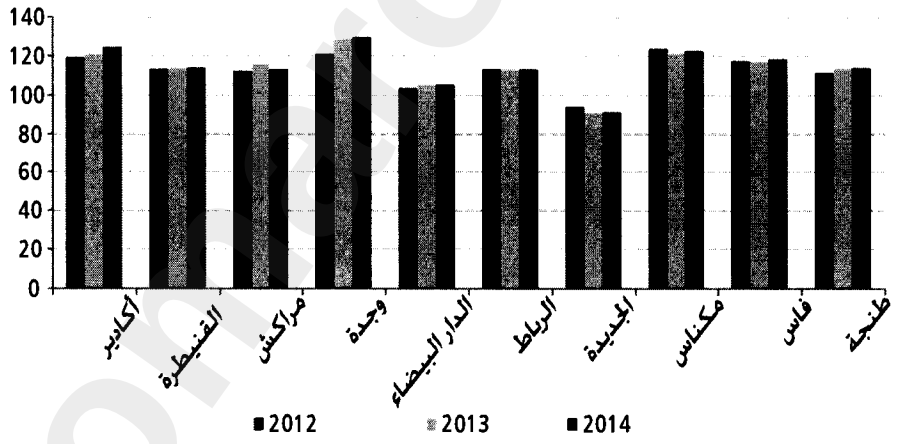
في مدينة الدار البيضاء، عرفت أسعار الأصول العقارية، بعد ارتفاعها بنسبة 1,5%، شبه استقرار حيث بلغ عدد المعاملات 27 774 وحدة مقابل 20 777 كمتوسط للفترة بين سنتي 2008 و2013. وعرفت مبيعات الشقق، على الخصوص، ارتفاعا بنسبة 33,4%، قد تكون مرتبطة بانتهاء عدد كبير من المشاريع سنة 2014.

وفي مدينة الرباط، وبالرغم من استمرار ارتفاع الأسعار، شهدت مبيعات الشقق تحسنا بنسبة 6,4%. في المقابل، انعكست ندرة الأراضي على أسعارها لتتزايد بنسبة 10,8%، وكذا على عدد المبيعات التي تراجعت مرة أخرى بنسبة 13,8%.

ويعزى تراجع الأسعار في مدينة مراكش إلى انخفاضها بالنسبة للأراضي بواقع 7,1% وبالنسبة للشقق، بدرجة أقل، بواقع 0,3%. وعرفت المعاملات ارتفاعا ملحوظا بنسبة 24% في ما يتعلق بالشقق، في حين تدنت تلك الخاصة بالأراضي بواقع 2,5%.

وفي مدينة طنجة، حافظت المعاملات على مستواها المرتفع نسبيا لسنة 2013. وعرفت مبيعات الشقق ارتفاعا بواقع 1%، صاحبها تراجع بنسبة 0,4% في الأسعار، كما تقلصت مبيعات الأراضي الحضرية بنسبة 9% إذ ارتفعت أسعارها بنسبة 2% .

رسم بياني 14.8.1: تطور أسعار الأصول العقارية في المدن الرئيسية للمملكة



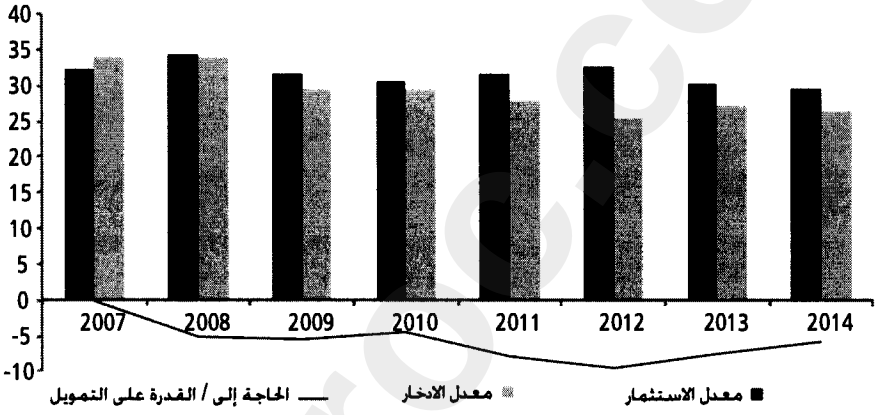
المصادر: الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وحسابات بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

9.1 تمويل الاقتصاد

بلغ الدخل الوطني الإجمالي المتاح 985,2 مليار درهم خلال سنة 2014، مرتفعا بنسبة 2,4% مقارنة بسنة 2013. وأخذا في الاعتبار نمو الاستهلاك بنسبة 3,2% إلى 741,4 مليار، سجل الادخار الوطني الإجمالي نموا محدودا لم يتجاوز 0,1% ليصل إلى 243,8 مليار. وبالنظر إلى انخفاض الاستثمار بما قدره 4,8% ليبلغ 297,7 مليار، تقلصت حاجة الاقتصاد إلى التمويل للسنة الثانية على التوالي لتبلغ 53,9 مليار.

رسم بياني 1.9.1: الحاجة إلى التمويل، كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط و حسابات بنك المغرب

وحسب القطاعات المؤسساتية، تقلصت حاجة الإدارات العمومية[1] إلى التمويل بشكل طفيف، مما يعكس على الخصوص انخفاضا في عجز الخزينة من 5,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2013 إلى 4,9%. وقد تم تمويل حاجة هذا القطاع إلى التمويل بنسبة 59% في السوق الداخلية فيما تمت تغطية جزء كبير من المبلغ المتبقي عن طريق إصدار سندات في السوق الدولية.

ويرجح أن تكون حاجة الشركات غير المالية إلى التمويل قد تدنت كذلك، لاسيما بفضل الارتفاع الطفيف في مداخيلها[2]، فيما قد تكون نفقاتها المتعلقة بالاستثمار تقلصت. ولتغطية هذا الخصاص، اقترضت هذه الشركات مبلغا صافيا قدره 15,7 مليار درهم من سوق الائتمان الداخلي واستفادت من مساهمات غير المقيمين في رأسمالها بمبلغ صافٍ قيمته 30,5 مليار.

1 تشمل "الإدارات العمومية" الإدارة المركزية والجماعات المحلية وهيئات الاحتياط الاجتماعي ذات النظام الإجباري.
2 الدخل الوطني الإجمالي المتاح للشركات غير المالية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

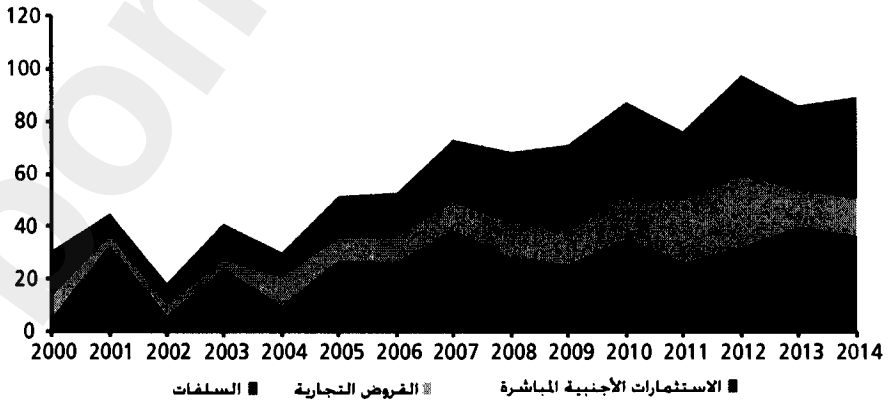
أما بالنسبة للأسر فيرجح أن تكون وضعيتها المالية قد شهدت تحسنا. كما يشير إلى ذلك الارتفاع الهام في توظيفاتها. وبشكل خاص، تنامت ودائعها الصافية بنسبة 27,9% إلى 47,2 مليار وتزايدت ممتلكاتها من سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بأكثر من الضعف لتبلغ 5,1 مليار في سياق ميزه نمو ملموس في عائدات هذه السندات، لاسيما سندات الدين.

1.9.1 التدفقات المالية مع بقية العالم

تمت تغطية جزء كبير من التمويل الخارجي للاقتصاد الوطني خلال سنة 2014 عن طريق مساهمات غير المقيمين في رأسمال المقاولات الوطنية بمبلغ قدره 32,8 مليار درهم، مقابل 31,3 مليار. والإصدارات في السوق الدولية التي بلغ تدفقها الصافي 26 مليار مقابل 8,8 مليار سنة 2013. وبالمقابل، انخفضت التدفقات الصافية برسم القروض بواقع 8,8 مليار إلى 16,8 مليار وتدنت القروض التجارية من 14,5 مليار إلى 14 مليار.

ويبرز توزيع التمويل حسب القطاعات المؤسساتية أن الشركات غير المالية استفادت من الجزء الأكبر من هذه التمويلات، خاصة على شكل مساهمات في رأس المال. وبلغت التدفقات الصافية برسم هذه الاستثمارات 30,5 مليار درهم مقابل 14,9 مليار بالنسبة للإصدارات في السوق الدولية و14,6 بالنسبة للقروض. أما الإدارات العمومية، فقد تمت اقتراضاتها الخارجية أساسا عبر إصدار سندات سيادية بمقدار 1,3 مليار دولار[1]. حيث تقلص المبلغ الجاري للقروض بمقدار 2,0 مليار درهم بعد ارتفاع بلغ 8,5 مليار سنة 2013.

رسم بياني 2.9.1: بنية التمويلات الخارجية للشركات غير المالية بملايير الدراهم



1 تم تحصيل الإصدار السيادي للخزينة في 19 يونيو 2014. وبلغت حصة المقيمين المكتتبين فيه 3% أو ما يعادل 316,6 مليون درهم، مما أدى إلى عدم إدراجها في جدول التدفقات المالية مع بقية العالم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ومن جهة أخرى، بلغت تدفقات الأصول المالية للمقيمين نحو بقية العالم 43,5 مليار درهم، مرتفعة بمقدار 26,1 مليار مقارنة بسنة 2013. ويعزى هذا التطور بالخصوص إلى تزايد السندات السيادية الموجودة في حوزة بنك المغرب والتي بلغت 30,8 مليار درهم مقابل 19,9 مليار. كما وصلت مساهمات المقيمين في رأس المال إلى 6 ملايير درهم مقابل 4 ملايير سنة 2013 وحازتها على الخصوص الشركات غير المالية بما قدره 4,3 مليار. وبلغت حصة الاستثمارات الموجهة إلى فرنسا 35,2% مقابل 16,8% بالنسبة للولايات المتحدة. في المقابل، مثلت الاستثمارات الموجهة إلى إفريقيا 36,8% بدل 73,2% واستفاد منها على الخصوص كل من السنغال وكوت ديفوار. أما الودائع في الخارج الخاصة بالبنوك المقيمة، فقد انخفض مبلغها الجاري بواقع 9 ملايير درهم.

وفي المجموع، مكنت التدفقات الصافية للتمويل التي تمت تعبئتها لدى بقية العالم من تغطية 41% من حاجة القطاعات المقيمة إلى التمويل.

جدول 1.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للاقتصاد الوطني مع بقية العالم بملايير الدراهم

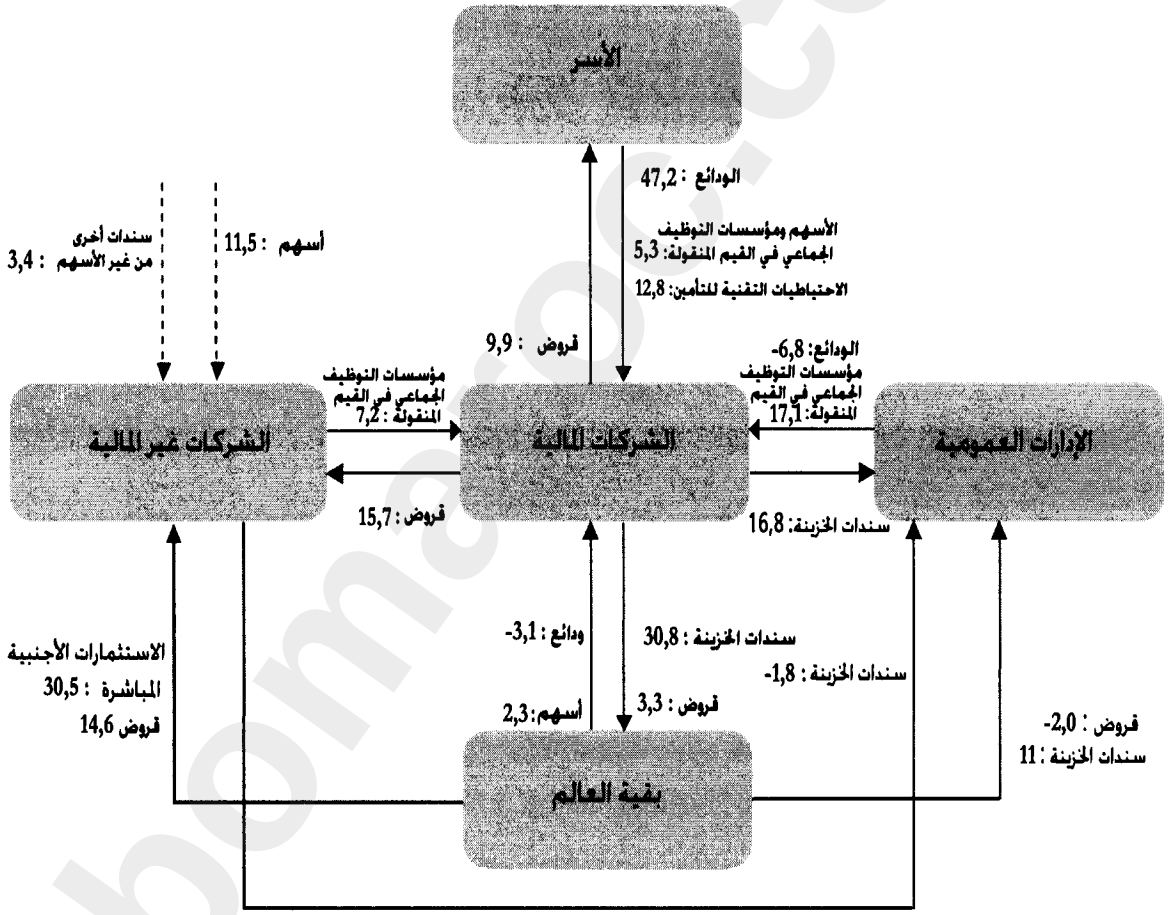
	2013				2014			
	المجموع	الإدارات العمومية	الشركات غير المالية	الشركات المالية	المجموع	الإدارات العمومية	الشركات غير المالية	الشركات المالية
الرصيد	**-68,8**	**-14,9**	**-58,1**	**4,9**	**-42,7**	**-9,0**	**-63**	**29,3**
موجودات المقيمين لدى بقية العالم	**17,4**	**0**	**2,2**	**15,8**	**43,5**	**0**	**10,9**	**32,6**
الذهب وحقوق السحب الخاصة	-0,6	-	-	-0,6	4,2	-	-	4,2
النقد والودائع	-7,4	-	-	-7,4	-7,5	-	-	-7,5
السندات								
الأسهم وباقي المساهمات	4	-	2,2	1,8	6	-	4,3	1,7
سندات الخزينة	19,9	-	-	19,9	30,8	-	-	30,8
السلفات	2,7	-	-	2,7	3,3	-	-	3,3
القروض التجارية	-	-	-	-	6,6	-	6,6	-
حسابات أخرى متوقع أداؤها	-	-	-	-	-	-	-	-
التزامات المقيمين تجاه بقية العالم	**86,2**	**14,9**	**60,3**	**10,9**	**86,2**	**9,0**	**73,9**	**3,2**
النقد والودائع	6,9	-	-	6,9	-3,1	-	-	-3,1
السندات								
الأسهم وباقي المساهمات	31,3	-	28,7	2,6	32,8	-	30,5	2,3
السندات عدا الأسهم	2,4	-	-	2,4	15	-	14,9	0,1
سندات الخزينة	6,4	6,4	-	-	11	11	-	-
السلفات	25,5	8,5	17,1	-0,1	16,8	-2,0	14,6	4,2
القروض التجارية	14,5	-	14,5	-	14	-	14	-

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

2.9.1 التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة

تميزت التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة خلال سنة 2014 بارتفاع قوي في القروض الموجهة إلى الشركات غير المالية وانخفاض التزامات الإدارات العمومية. مما يعكس على الخصوص تراجع الإصدارات الصافية للخزينة في سوق الدين السيادي. وبالموازاة مع ذلك. تزايدت توظيفات الأسر وتمت بالأساس على شكل ودائع واكتتابات في سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.

رسم بياني 3.9.1: التدفقات المالية الرئيسية بين القطاعات المؤسساتية خلال سنة 2014 بملايير الدراهم



3.9.1 التدفقات المالية للإدارات العمومية

يشير تحليل العمليات المالية التي أنجزتها الإدارات العمومية في سنة 2014 إلى انخفاض ملموس في التمويلات التي تمت تعبئتها في السوق الداخلية. حيث تقلصت التدفقات الصافية للالتزامات من 56,2 مليار درهم إلى 23,4

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مليار. ويعزى هذا التطور في جزء كبير منه إلى تدني الإصدارات الصافية لسندات الخزينة التي بلغت 14,1 مليار مقابل 55,5 مليار في سنة 2013. وبالإضافة إلى تراجع حاجة الخزينة إلى التمويل. تعكس هذه الوضعية تحسنا في باقي مصادر التمويل، لاسيما الودائع التي بلغ تدفقها الصافي 7,3 مليار مقابل مستوى سلبي في سنة 2013.

جدول 2.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للإدارات العمومية بملايير الدراهم

	2013	2014
الرصيد	**-50,3**	**-12,9**
التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية	**5,9**	**10,1**
الودائع	9,5	-6,8
السندات		
أسهم ومساهمات أخرى	4,0	2,8
مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	2,2	17,1
سندات الخزينة	-11,9	-0,9
سندات الدين	0,6	0,6
سندات الدين القابلة للتداول	1,3	-2,8
التدفقات الصافية للالتزامات	**56,2**	**23,0**
ودائع لدى الخزينة	-6,5	7,3
سندات الخزينة	55,5	14,1
قروض	1,0	-2,3
حسابات أخرى مستحقة الأداء أو التحصيل	6,4	3,9

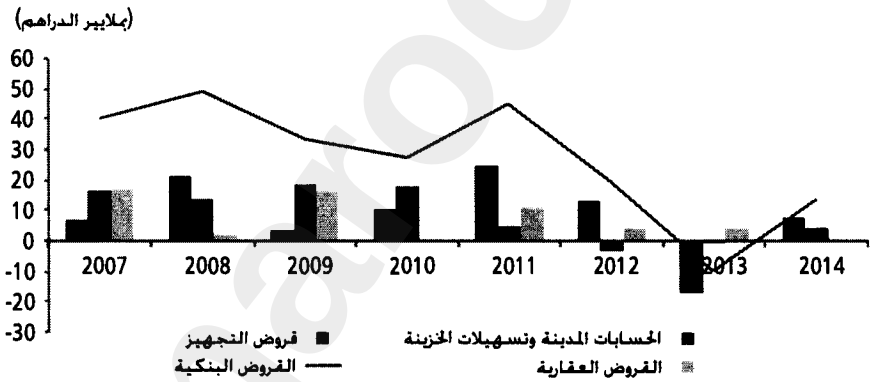
بالموازاة مع ذلك، تزايدت التدفقات الصافية لعمليات شراء الأصول المالية لهذا القطاع، التي تتكون بالأساس من توظيفات هيئات الاحتياط الاجتماعي ذات النظام الإجباري، بأكثر من الضعف لتصل إلى 10,1 مليار. وتغطي هذه الزيادة على الخصوص ارتفاعا قدره 14,9 مليار درهم في تدفقات التوظيفات في مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة وانخفاضا بواقع 16 مليار في التدفقات الصافية برسم ودائع هذا القطاع. وقد ارتفعت قيمة الأسهم والسندات الأخرى المملوكة لهذا القطاع بما قدره 2,8 مليار مقابل 4 ملايير سنة 2013. في حين سجلت التدفقات الصافية للتوظيفات في سندات الدين القابلة للتداول مستوى سلبيا بلغ 2,8 مليار مقابل مبلغ إيجابي بقيمة 1,3 مليار سنة من قبل. وعلاوة على ذلك، سجل المبلغ الجاري لسندات الخزينة انخفاضا جديدا بمقدار 0,9 مليار درهم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

4.9.1 التدفقات المالية للشركات غير المالية

سجلت التزامات الشركات غير المالية عدا القروض التجارية ارتفاعا ملحوظا في سنة 2014. وشكلت القروض المصدر الرئيسي للتمويل الداخلي لهذا القطاع. بتدفق صافٍ قدره 15,7 مليار درهم. وبشكل خاص. بلغت القروض التي منحتها البنوك 13,6 مليار. بما في ذلك 7,6 مليار درهم لتغطية الحاجة من السيولة و4,1 مليار لتمويل التجهيز. وبخصوص القروض التي وزعتها الشركات المالية الأخرى. فقد عرفت تدفقاتها ارتفاعا قدره 2 مليار نتيجة بالأساس لتنامي القروض الممنوحة من قبل شركات التمويل. وفي ما يتعلق بتمويل السوق. وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة التي بلغت 17 مليار في إصدارات المقاولات في سوق سندات الدين. فقد تزايدت التدفقات الصافية بشكل طفيف إلى 3,3 مليار مقابل 2,8 مليار في سنة 2013.

رسم بياني 4.9.1: التدفقات الصافية للقروض البنكية الممنوحة للشركات غير المالية



في ما يتعلق بتوظيفات هذه الشركات من غير القروض التجارية. فقد بلغت تدفقاتها 15,8 مليار بعد أن سجلت مستوى سلبيا بقيمة 6,7 مليار في سنة 2013. ويعزى هذا التطور بالخصوص إلى الزيادة الكبيرة في المبلغ الجاري لودائعها. وذلك بمقدار 13 مليار. بعد انخفاض بمبلغ 13,9 مليار. وعلى نفس المنوال. سجلت قيمة ما يوجد في حوزتها من سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة ارتفاعا كبيرا بلغ 7,2 مليار درهم مقابل 5,4 مليار سنة من قبل.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 3.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للشركات غير المالية بملايير الدراهم

	2013	2014
الرصيد	-13,9	-14,7
التدفقات الصافية للالتزامات (باستثناء القروض التجارية)	7,2	30,5
سندات		
سندات الدين القابلة للتداول ومثيلاتها	-	1,4
سندات الدين ومثيلاتها	2,8	1,9
أسهم ومساهمات أخرى	13,2	11,5
قروض المؤسسات المالية	-8,8	15,7
التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية (باستثناء القروض التجارية)	-6,7	15,8
نقد وودائع	-13,9	13
سندات		
سندات باستثناء الأسهم	1,1	-5,2
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	5,4	7,2
أسهم ومساهمات أخرى	0,5	0,3
احتياطيات تقنية للتأمين	0,3	0,5

5.9.1 التدفقات المالية للأسر

في ما يخص الأسر، تميزت سنة 2014 بتحسن وضعيتها المالية، دون احتساب القروض التجارية. فقد بلغت توظيفاتها 72,5 مليار درهم، في ارتفاع بواقع 17,6 مليار مقارنة بسنة 2013 فيما تقلصت التزاماتها، التي تتألف حصريا من القروض، من 20,1 مليار إلى 9,9 مليار.

وحسب فئة الأصول، لا تزال الودائع تشكل التوظيف الأساسي للأسر، بتدفق صافٍ ازداد بمقدار 10,4 مليار درهم ليصل إلى 47,2 مليار. ويعزى هذا التطور بالخصوص إلى زيادة هامة بواقع 5,1 مليار في المبلغ الجاري للودائع بالعملات الأجنبية لدى النظام البنكي و3,5 مليار في الودائع لأجل لدى الخزينة. وتجدر الإشارة إلى أن التدفقات الصافية للودائع تحت الطلب لدى البنوك انخفضت بمقدار 6,1 مليار نتيجة للمقتضى الذي تم إدراجه في القانون 32.09 المتعلق بتنظيم مهنة التوثيق الذي دخل حيز التنفيذ في يوليوز 2014، والذي يعكسه ارتفاع ودائع الأسر لدى صندوق الإيداع والتدبير.

وفي ما يتعلق بصافي التدفقات من عمليات شراء الأصول من طرف الأسر، فقد ارتفعت محافظ هذه الأخيرة من سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بواقع 5,1 مليار في عام 2014 مقابل 2,1 مليار سنة من

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قبل فيما تحسنت مخصصاتها التقنية المتعلقة بالتأمين على الحياة من 2,1 مليار إلى 8,2 مليار. وقد بقي صافي تدفقات الأصول الأخرى شبه مستقر في 7,8 مليار بالنسبة لممتلكاتها من السيولة و0,2 مليار بالنسبة للأسهم.

أما بخصوص الالتزامات، فقد عرف المبلغ الجاري للقروض المقدمة للمقاولين الأفراد انخفاضا بمقدار 3 ملايير بعد ارتفاعه بواقع 9,8 مليار، في حين تزايدت القروض المقدمة للأفراد بما قدره 4,3 مليار لتصل إلى 15,8 مليار.

جدول 4.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للأسر بملايير الدراهم

	2013	2014
الرصيد	**34,7**	**62,5**
التدفقات الصافية للالتزامات (باستثناء القروض التجارية)	**20,1**	**9,9**
قروض	20,1	9,9
التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية (باستثناء القروض التجارية)	**54,8**	**72,4**
نقد	7,5	7,8
ودائع	36,9	47,2
سندات		
سندات باستثناء الأسهم	-0,1	-0,7
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	2,1	5,1
أسهم	0,2	0,2
احتياطيات تقنية للتأمين	8,2	12,8

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الجزء 2

إنجازات البنك في إطار مهامه

أبرز أحداث السنة

تميزت سنة 2014، على مستوى الإطار القانوني، بالمصادقة على القانون المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، وكذا بإتمام مشروع تعديل القانون المتعلق بالقانون الأساسي للبنك. ويأخذ هذا النصان بعين الاعتبار الدروس المستفادة من الأزمة العالمية الأخيرة لتحديد مسؤوليات البنك ومهامه بشكل أفضل. ويقضي القانون البنكي الجديد بتوسيع نطاق الإشراف البنكي، وإدخال المالية التشاركية وتعزيز القواعد المتعلقة بالحكامة البنكية. أما القانون الأساسي الجديد لبنك المغرب، فيهدف إلى توطيد استقلالية البنك وإدماج مسؤولية المؤسسة في مجال الاستقرار المالي.

وعلى صعيد السياسة النقدية، قام بنك المغرب بتعزيز التوجه التيسيري لسياسته النقدية، حيث قرر مجلسه تخفيض سعر الفائدة الرئيسي مرتين ليصل إلى 2,5%، أي مستواه التاريخي الأدنى على الإطلاق. كما قام المجلس، خلال اجتماعه المنعقد في مارس، بتقليص نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى 2%. وتميزت السنة أيضا بتنفيذ البرنامج الجديد المخصص لتشجيع التمويل البنكي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة بشكل أكبر لاسيما تلك التي تعمل في القطاع الصناعي أو التي توجه إنتاجها نحو التصدير.

وفي مجال الإشراف البنكي، راجع البنك مقاربته وعمل على تطويرها نحو مراقبة بنكية تركز أكثر على البعد الجماعي. وبالمثل، ومن أجل ضمان مراقبة أفضل للمخاطر الناجمة عن الأنشطة البنكية المحققة في الخارج، اعتمد البنك سياسة للإشراف العابر للحدود. كما واصل عمله الهادف إلى تشجيع الإدماج المالي وتحسين العلاقات بين مؤسسات الائتمان والزبائن.

وفي ما يتصل بالاستقرار المالي، مكنت مختلف الأشغال المنجزة خلال 2014 من إتمام خريطة المخاطر الخاصة بقطاع التأمينات وسوق الرساميل، وتقوية أدوات تتبع المخاطر النظامية وإصدار التقرير الأول حول الاستقرار المالي. إلى جانب ذلك، نجح البنك، بالتعاون مع البنك الدولي، في إنجاز التمرين الثاني لمحاكاة الأزمة النظامية وذلك مع سلطات الإشراف على النظام المالي الأخرى.

وفي إطار المهمة المنوطة به والمتمثلة في مراقبة البنيات التحتية للأسواق المالية، واصل البنك عمله من أجل ملاءمة أنظمة الأداء مع المعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال. كما أطلق مشروع إحداث غرفة المقاصة بطرف مقابل مركزي.

وفي ما يتعلق بالإصدار النقدي، تميزت السنة بعقد شراكة استراتيجية تمتد لخمس سنوات مع المجموعة الأمريكية "Crane Currency"، تقضي بقيام البنك بصنع الأوراق البنكية لفائدة عدة دول أجنبية. هكذا، تم إنجاز أول عملية إصدار لحساب دولة أجنبية. وفي الوقت ذاته، أعدت دار السكة وثيقة مرجعية بعنوان "سياسة الورقة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

البنكية النظيفة". تعرض بالتفصيل استراتيجيتها الخاصة بمراقبة وتحسين جودة الأوراق المتداولة. وقد حصلت هذه الإنجازات، إلى جانب جهود البنك المتواصلة في مجال البحث والتنمية، على اعتراف دولي، حيث تم اختيار الورقة البنكية الجديدة من فئة 100 درهم "ورقة الشهر" من طرف مجلة دولية متخصصة.

ويعتمد البنك في إنجاز مهامه، بشكل مباشر وغير مباشر، على مجموعة من وحدات الدعم. هكذا، واصل البنك ملاءمة الافتحاص مع أفضل المعايير الدولية. وفي مجال الأخلاقيات، همت التطورات المسجلة إدماج البعد الأخلاقي في عملية التقييم المهني وتعزيز المقتضيات الأخلاقية في عمليات الشراء. وعلى مستوى التخطيط الاستراتيجي، ركزت الجهود المبذولة على تحسين المقاربة المعتمدة وتتبع التقدم المحرز في أشغال المخطط الاستراتيجي. وبالنسبة للمطابقة القانونية، واصل البنك ملاءمة منظومته الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع المتطلبات الدولية والقوانين الوطنية المعمول بها مع العمل على مطابقة وثائقه مع مقتضيات القانون المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

وظل تدبير الموارد البشرية، من جهته، في قلب اهتمامات البنك، حيث عملت المؤسسة على تشجيع المسؤولين على تبني الممارسات الجيدة، كما سهرت على تطوير الكفاءات والتحسين المستمر لوضعية مستخدميها. وواصل البنك تشجيع تطوير أنظمة معلوماته للوصول إلى قدر أعلى من النضج. أما الحفاظ على موروث البنك من العقارات والأراضي، فقد حظي بعناية خاصة من خلال تعزيز الإسناد المحكم لهذه الخدمة إلى متعهد خارجي، وإعداد ميثاق خاص به مع إحداث لجنة لهذا الغرض وكذا استكمال عملية تدبير الأرشيف التاريخي للمؤسسة. وضاعف البنك أنشطته الهادفة إلى التواصل سواء داخليا أو لفائدة الصحافة والعموم.

وفي إطار نشاطه الثقافي، سلط متحف النقود التابع للبنك الضوء على غنى المجموعات التي يتوفر عليها، من خلال تنظيم عدة تظاهرات مواطنة، وعروض ومحاضرات أو بالمشاركة فيها. وبشكل عام، عمل البنك على تعزيز سياسة القرب التي نهجها مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين كما وطد حضوره على الصعيد الإقليمي والدولي، لاسيما من خلال تنظيم عدة أنشطة أو المشاركة فيها. وعلى مستوى التعاون الدولي، واصل البنك اقتسام تجربته وخبرته مع شركائه، خاصة في إفريقيا والعالم العربي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

1.2 الحكامة والاستراتيجية

1.1.2 الهيكلة التنظيمية

تعتمد الهيكلة التنظيمية للبنك على 16 وحدة، موزعة بين المهن والدعم.

الهيكل التنظيمي لبنك المغرب



وتتولى تسيير الأنشطة عدة هيآت دائمة مكلفة بالحكامة. تعمل كل واحدة منها في مجالات محددة بدقة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

هيآت الحكامة الداخلية

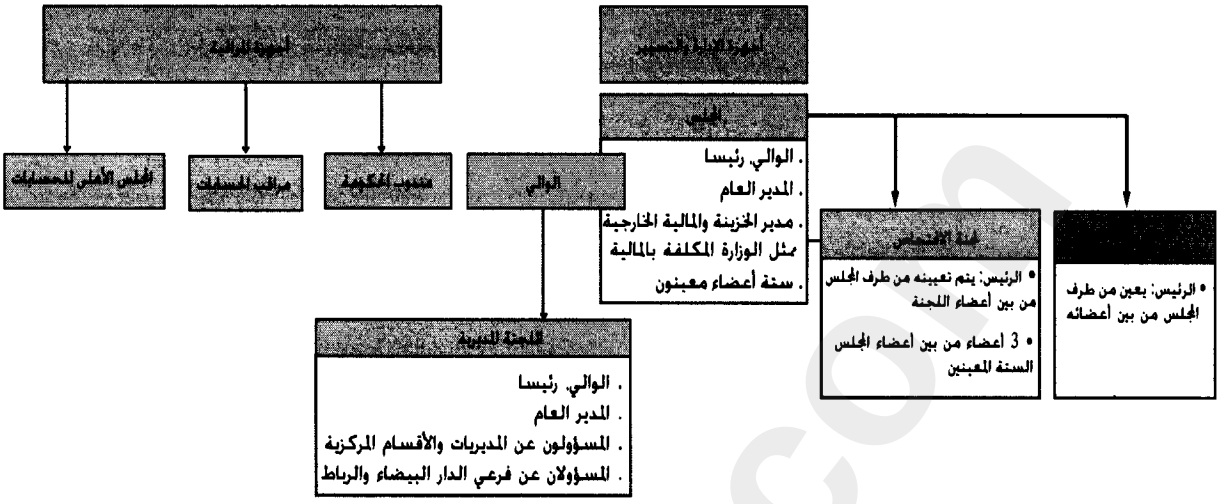
- اللجنة النقدية والمالية؛
- لجنة الاستقرار المالي؛
- لجنة أنظمة الأداء؛
- لجنة تنسيق ومراقبة المخاطر النظامية؛
- لجنة السوق النقدية؛
- لجنة النشر؛
- لجنة دراسة طلبات الترخيص الخاصة بمسيري أنظمة الأداء؛
- لجنة العملة الائتمانية؛
- لجنة الوقاية من غسل الأموال؛
- لجنة الاستراتيجية المعلوماتية؛
- اللجنة التقنية المعلوماتية؛
- لجنة تدبير الأزمة؛
- لجنة المخاطر التشغيلية؛
- لجنة الأخلاقيات؛
- لجنة الاستراتيجية والمشاريع الكبرى؛
- لجنة الاستثمارات؛
- اللجنة الاستشارية للتواصل الخارجي؛
- لجنة السلامة؛
- لجنة الأرشيف؛
- اللجنة الاستشارية للتكوين؛
- لجنة إسناد الخدمات إلى متعهدين خارجيين؛
- لجنة تنسيق سلامة المعلومات.

2.1.2 بنية الحكامة

تتمثل أجهزة إدارة وتسيير بنك المغرب في المجلس والوالي واللجنة المديرية. وتتولى مهمة رقابة البنك ثلاث هيئات هي مندوب الحكومة ومراقب الحسابات والمجلس الأعلى للحسابات.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.



1.2.1.2 أجهزة الإدارة والتسيير

يتألف مجلس البنك من الوالي، رئيسا، والمدير العام إضافة إلى ستة أعضاء يعينون لكفاءتهم في الميدان النقدي أو المالي أو الاقتصادي لمدة ست سنوات قابلة للتجديد. ويعين ثلاثة من هؤلاء الأعضاء باقتراح من الوالي، في حين يتم تعيين الثلاثة الآخرين بناء على اقتراح من رئيس الحكومة. ويشارك مدير الخزينة والمالية الخارجية بصفته عضوا في المجلس دون أن يكون له حق التصويت على القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية.

ويحدد المجلس، الذي يعقد اجتماعات فصلية حسب برنامج محدد مسبقا يتم نشره للعموم في بداية العام، الأهداف الكمية للسياسة النقدية. ويملك المجلس صلاحية تحديد مميزات الأوراق المالية والقطع النقدية التي يصدرها البنك وكذا اتخاذ قرار ترويجها أو سحبها من التداول. ويتولى أيضا إدارة البنك، لاسيما بالنسبة للجوانب المتعلقة بالسياسات الداخلية والتسيير المالي والمحاسبة وكذا تنظيم المؤسسة وسياستها العامة. وتضطلع لجنة الافتحاص المنبثقة عن المجلس بمهمة دراسة القضايا المتعلقة بالمعلومات المحاسبية والافتحاص الداخلي والخارجي والمراقبة الداخلية والتحكم في المخاطر وكذا إبداء رأي بشأنها. وتتولى لجنة تسيير الصناديق الاجتماعية، التي يشكلها المجلس، تدبير أنظمة التقاعد والتغطية الصحية بالبنك.

وطبقا لممارسات الحكامة الجيدة، اعتمد مجلس البنك سنة 2013 قانونا داخليا ينص على كيفيات تنظيمه وعمله مع إرساء مبدأ التقييم الذاتي بانتظام. وقام البنك بإنجاز التقييم الذاتي الأول سنة 2014، تم على إثره اعتبار طريقة عمل المجلس مرضية مع الإشارة إلى بعض تدابير التحسين وتنفيذها.

ويقوم الوالي بإدارة البنك وتسييره. ومن أبرز مهامه السهر على ضمان احترام مقتضيات القانون الداخلي والقوانين التنظيمية للبنك وكذا على تنفيذ قرارات مجلس البنك.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وتتولى لجنة الإدارة مساعدة الوالي في إدارة شؤون البنك. وتتكون هذه اللجنة من الوالي والمدير العام والمدراء ومسؤولي الأقسام التابعين للإدارة المركزية ومدراء وكالتي الرباط والدار البيضاء. وتعقد اجتماعاتها كل شهر.

2.2.1.2 أجهزة المراقبة

يراقب مندوب الحكومة، نيابة عن هذه الأخيرة وباسم الوزير المكلف بالمالية، أنشطة البنك باستثناء تلك المتعلقة بالسياسة النقدية. ويسهر على مراعاة الأحكام التشريعية المنظمة لهذه الأنشطة، لاسيما مقتضيات القانون الداخلي.

وتخضع حسابات البنك لافتحاص سنوي ينجز تحت مسؤولية مراقب للحسابات، يتم تعيينه لفترة 6 سنوات غير قابلة للتجديد. ويقوم هذا الأخير بالمصادقة على البيانات التركيبية للبنك. كما يقيم جهاز المراقبة الداخلية الخاص به ويقدم تقريره للمجلس. وتولى مراقبة الحسابات برسم سنة 2014 مكتب Deloitte الذي ستنتهي مهمته مع متم السنة قيد الدراسة.

ويدلي البنك كل سنة للمجلس الأعلى للحسابات بالوثائق المحاسبية الخاصة به وبهيئات الاحتياط الاجتماعي الخاصة بمستخدميه، وذلك طبقا للطرق المنصوص عليها في التشريعات الجاري بها العمل.

3.2.1.2 لجنة الافتحاص

خلال سنة 2014، تدارست لجنة الافتحاص الحسابات السنوية للبنك المحصورة في 31 دجنبر 2013 وكذا مخطط تدخل مراقب الحسابات، برسم السنة المالية 2014.

كما اطلعت على الخلاصات الرئيسية للتقرير حول نظام المراقبة الداخلية للبنك برسم سنة 2013، لاسيما تقييم مستوى نضج هذا النظام ومختلف مكوناته.

واستعرضت اللجنة أيضا نتائج أنظمة التحكم في المخاطر التشغيلية والاستراتيجية والمالية برسم سنة 2014، وأبدت رأيها بشأن برنامج الافتحاص الداخلي لسنة 2015، قبل المصادقة عليه من طرف مجلس البنك.

ومن جهة أخرى، وفي إطار دينامية التحسين، عززت لجنة الافتحاص دورها من خلال رفع وتيرة اجتماعاتها (على الأقل أربعة اجتماعات في السنة، تماشيا مع اجتماعات المجلس، عوض اجتماعين في السابق)، ومراجعة مؤشرات نشاط الافتحاص الداخلي كل ستة أشهر وكذا تتبع التقدم المحرز في برنامج الافتحاص. وتم تعديل قانون البنك الداخلي ليعكس هذه التغييرات.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

4.2.1.2 لجنة تسيير الصناديق الاجتماعية

شهدت سنة 2014 إتمام مشروع صندوق التعاضدية، المبتدئ سنة 2013، والذي يسعى إلى تحقيق هدفين: تحيين التدبير التقني والمالي للصندوق، وتوفير إطار حكامة خاص بالصندوق يكون ملائما ومطابقا لأفضل الممارسات.

وفي هذا الإطار، تم إعداد الحصيلة الحسبانية لصندوق التعاضدية، طبقا للمعايير الدولية. كما تم وضع إطار حكامة ملائم إلى جانب قواعد صارمة وشفافة تهدف إلى الحفاظ على استدامة الصندوق، وضمان دفع تكاليف الخدمات والتحقق من وضع منظومة للمراقبة الداخلية وتدبير المخاطر.

هكذا، تم توسيع صلاحيات أجهزة حكامة صندوق تقاعد مستخدمي بنك المغرب لتشمل أيضا صندوق التعاضدية. ويتمثل الإطار الجديد في ما يلي:



ولاستكمال هذه المنظومة، تم إعداد ميثاق خاص بتسيير الصناديق الاجتماعية صادق عليه مجلس البنك في 2014. ويحدد هذا الميثاق أدوار وصلاحيات أجهزة الحكامة المشتركة بين الصندوقين. كما يعرض مبادئ التدبير التقني والمالي الخاصة بها ويعرف بتنظيمها وطريقة عملها.

3.1.2 الاستراتيجية

يمارس بنك المغرب مهامه في مناخ يتسم بالحيوية وبالشكوك المحيطة به وبتغيراته السريعة. ولمواجهة هذه الإكراهات، اعتمد البنك، منذ سنة 2004، مقاربة للتخطيط الاستراتيجي الثلاثي، تتمثل في صياغة مخططات استراتيجية ملائمة مع توفير الموارد الضرورية لتنفيذها.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي المخطط الاستراتيجي 2013-2015، تجلت رؤية البنك في الارتقاء بنفسه ليصبح "فاعلا مرجعيا يوحي بالثقة بفضل خبرته والتزامه". ويعتزم بلوغ هذا الهدف من خلال أربعة محاور للتنمية ذات الأولوية:

- تعزيز المهام الأساسية للبنك من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي والتغلب على الإكراهات التي يفرضها المحيط الداخلي والخارجي؛
- المساهمة الفعلية في مواجهة تحدي الإدماج المالي والنهوض بالقطب المالي للدارالبيضاء؛
- تعزيز نظام حكامة البنك بالنظر إلى المتطلبات الوطنية والدولية الجديدة؛
- تعزيز التوظيف الأمثل للموارد وملاءمتها بالنظر إلى الأولويات الاستراتيجية والمتطلبات المتعلقة بالفعالية والامتثال.

وتم الرفع من فعالية عمليتي تتبع وتقييم تنفيذ الأولويات التي تم تحديدها لاسيما بفضل إحداث هيئة خاصة بالحكامة منذ 2013، وهي لجنة الاستراتيجية والمشاريع الكبرى وكذا بفضل تصميم أدوات جديدة أكثر ملاءمة، خاصة جدول المؤشرات الاستراتيجي، وجدول مؤشرات محفظة "المشاريع الكبرى"، وأيضا من خلال تتبع المخاطر الاستراتيجية.

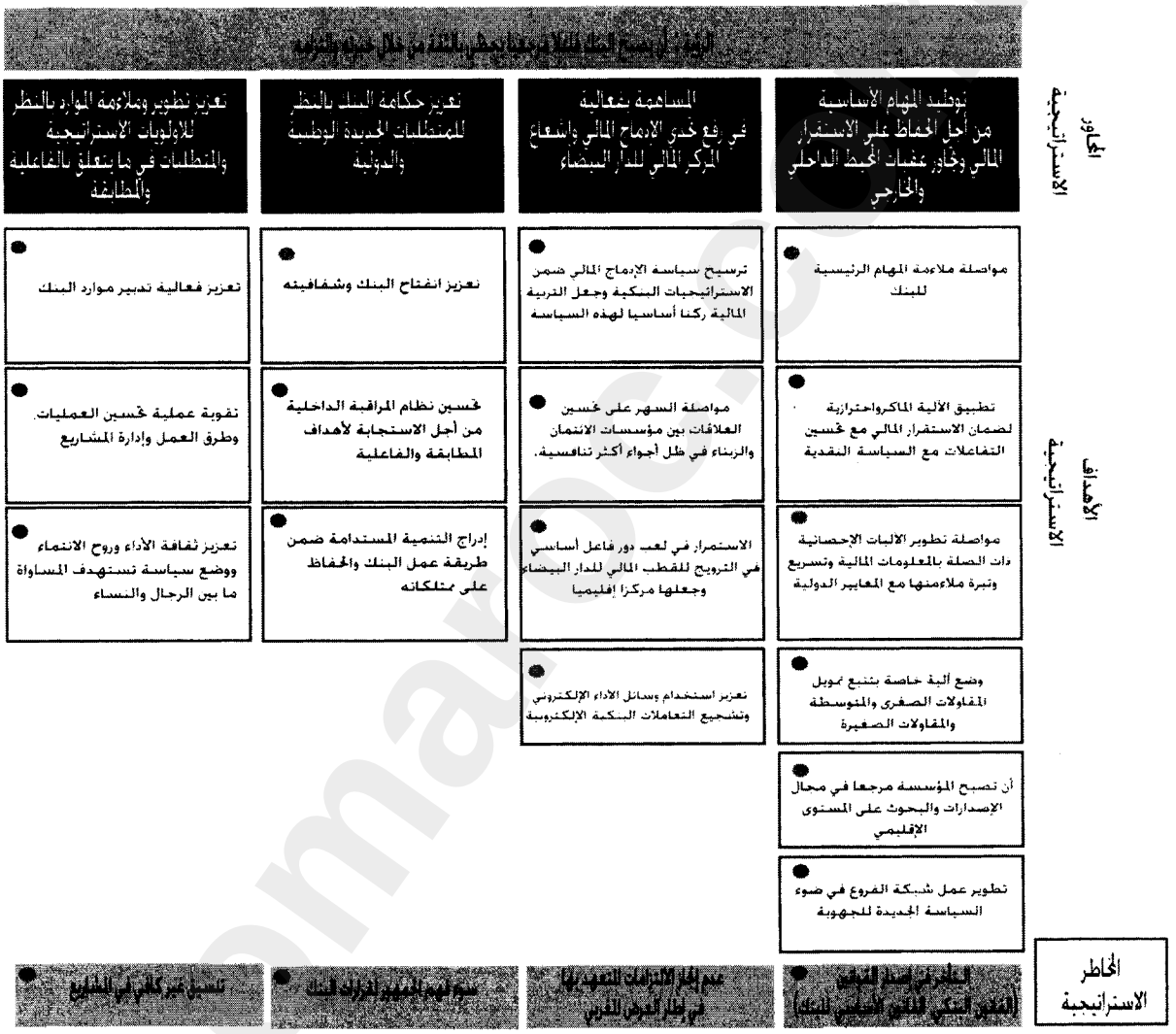
خلال سنة 2014، تم إدخال تحسينات هامة على منظومة التتبع المعتمدة. هكذا، أصبحت وتيرة إنتاج جداول المؤشرات فصلية، بعدما كانت في السابق تصدر كل ستة أشهر، مما مكن من ضمان تتبع أفضل للإنجازات ومن رصد الصعوبات في الوقت المناسب. إضافة إلى ذلك، وفي إطار العمل بتدبير محفظة المشاريع الشاملة، تم إحداث أداة جديدة تتمثل في "محفظة مشاريع البنك" وجدول المؤشرات الخاص بها. وتتسم هذه الأداة بنطاق تغطية أوسع مقارنة بمحفظة "المشاريع الكبرى"، حيث تشمل جميع المشاريع التي تنجزها الوحدات، سواء كانت هذه لمشاريع مرتبطة مباشرة بالاستراتيجية أو كانت تدخل في إطار أنشطة الوحدات العادية. وبنهاية 2014، كانت محفظة المشاريع الشاملة للبنك تتكون من 116 مشروعا، يتم تتبعها على أساس التقدم المحرز على مستوى مخططاتها وميزانيتها وكذا نطاقها ومخاطرها.

وبما أن "ثقافة المشاريع" ضرورية لضمان نجاح الأوراش الاستراتيجية المبرمجة، تم تنظيم أنشطة مواكبة وتحسيسية بغرض تقديم وشرح مقاربة انتقاء وتسيير "المشاريع الكبرى"، وتوحيد معايير التقييم وترسيخ الممارسات الجيدة في مجال تدبير المشاريع بصفة عامة. وبالمثل، تم تنظيم أنشطة هادفة إلى "تأمين جودة" "المشاريع الكبرى" للسهر على احترام هذه الأخيرة للشروط الدنيا من حيث التخطيط والتسيير وإعداد التقارير. وبموازاة ذلك، تم تطبيق مقاربة المراجعة بعد التنفيذ على بعض المشاريع المهيكلة للتأكد من بلوغ الأهداف المتوخاة من هذه المشاريع. وهمت الأشغال المنجزة لهذه الغاية تقييم انسجام أهداف هذه المشاريع، وفعاليتها بالنظر إلى بلوغ الأهداف المحددة وكذا نجاعتها مقارنة بالموارد المالية المعبأة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي ما يتعلق بحصيلة تنفيذ الاستراتيجية برسم سنة 2014، تم تحقيق تقدم بارز في جميع المجالات الاستراتيجية ولم تفرز الأوراش المهيكلة المنجزة في 2014 أي تحذير هام، كما يتضح من خلال الجدول التالي:

الحصيلة الإجمالية للإنجازات برسم سنة 2014



Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إطار 1.1.2 : منهجية تقييم الأهداف والمخاطر الاستراتيجية

يستند تقييم بلوغ الأهداف الاستراتيجية إلى منهجية مبنية على العناصر التالية:

– يتم تحديد تقييم بلوغ هدف استراتيجي ما من خلال تقييم بلوغ الأهداف التشغيلية المرتبطة به؛

– يعتمد قياس بلوغ الهدف التشغيلي على تقييم نتائج المؤشرات وتقدم المشاريع /العمليات المرتبطة به؛

– اعتماد ثلاث علامات بالألوان تمكن من تقييم منسجم لمختلف الأهداف:

• العلامة بالأخضر إذا حققت مؤشرات جميع الأهداف التشغيلية هدفها وتتقدم كافة المشاريع /الأنشطة المرتبطة بهذه الأخيرة وفق الأهداف المخطط لها؛

• العلامة بالبرتقالي إذا كانت بعض المؤشرات لم تحقق أهدافها و/أو بعض المشاريع /الأنشطة متأخرة بالنظر إلى المخطط الأولي؛

• العلامة بالأحمر إذا لم تحقق جميع المؤشرات أهدافها وجميع المشاريع / الأنشطة متأخرة بالنظر إلى المخطط الأولي.

أما المخاطر الاستراتيجية، يعتمد تقييمها على المعايير التالية:

• العلامة بالأخضر إذا كانت نتائج المؤشرات أقل بكثير من مستوى التحذير المحدد؛

• العلامة بالبرتقالي إذا كانت نتائج المؤشرات أقل بقليل أو في نفس مستوى التحذير؛

• العلامة بالأحمر إذا كانت نتائج المؤشرات تفوق مستوى التحذير.

4.1.2 المراقبة الداخلية والافتحاص وتدبير المخاطر والأخلاقيات

1.4.1.2 نظام المراقبة الداخلية

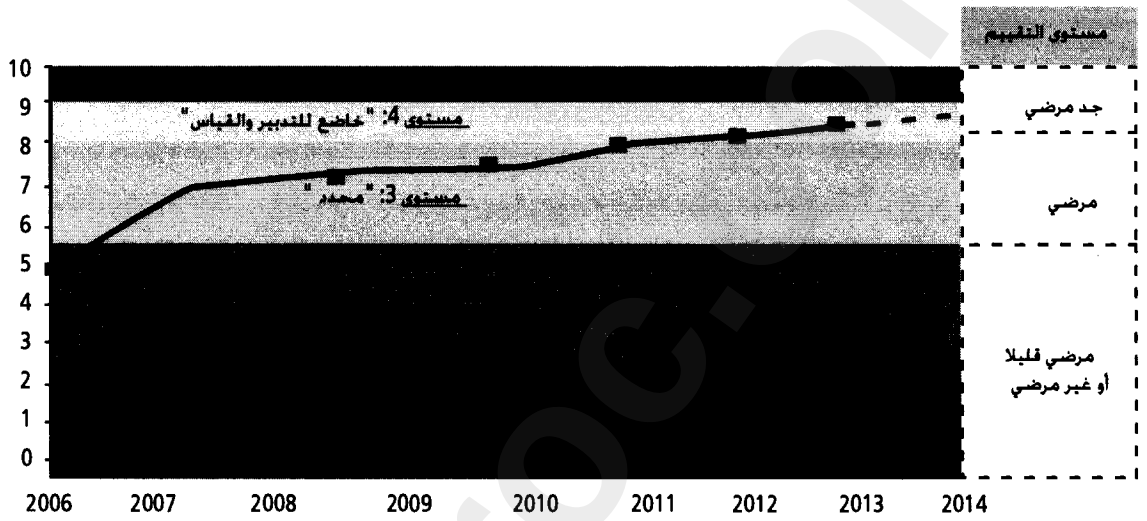
يعتمد نظام المراقبة الداخلية للبنك على الإطار المرجعي الدولي للجنة الأنظمة الراعية للجنة تريدواي (COSO) ويتم إعداد حصيلة سنوية لإنجازاته تشمل جميع مكوناته (محيط المراقبة، وتقييم المخاطر، وأنشطة المراقبة، والتواصل والتسيير). وتنجز هذه الحصيلة، التي يتم عرض خلاصاتها الرئيسية على مجلس البنك، بناء على نتائج التقييم الذاتي الذي تقوم به الوحدات لمنظومة المراقبة الخاصة بها، والخريطة الشاملة لمخاطر التشغيل وخلاصات مهام الافتحاص الداخلي والخارجي.

وفي سنة 2014، ركز هذا التقييم بالخصوص على تنظيم وسير بنيات المراقبة من المستوى الأول، المتواجدة داخل الوحدات التشغيلية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبقي نضج نظام المراقبة الداخلية، الذي يتم تقييمه على أساس سلم مكون من خمس مستويات، ومستوحى من مرجعية أهداف مراقبة تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المتصلة بها (COBIT) [1]، وسط نطاق المستوى 4 "خاضع للتدبير والقياس". بالنظر إلى مجموع الإنجازات المسجلة، لاسيما في ما يخص تعزيز منظومات تدبير المخاطر والتسيير.

تقييم نضج نظام المراقبة الداخلية



2.4.1.2 الافتحاص الداخلي

يعتبر الافتحاص الداخلي لبنك المغرب نشاطا مستقلا وموضوعيا تتجلى مهمته في التحقق من التحكم في المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة.

ولهذا الغرض، يقوم الافتحاص بالتخطيط للمهام وتنفيذها، وفق مقاربة مبنية على المخاطر، تغطي نطاقا يشمل مجموع وحدات البنك وعملياته وأنشطته. ويأخذ التخطيط السنوي للمهام بعين الاعتبار، إضافة إلى تحليل المخاطر، الرهانات الاستراتيجية، وتكاملية الأشغال مع تلك التي يقوم بها مراقب الحسابات، ومعيار الطابع الدوري لمهام الافتحاص وكذا انتظارات مختلف الأطراف المشاركة.

1 حدد "أهداف الرقابة لأغراض تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المتصلة بها "المستويات الخمسة لنضج نظام المراقبة الداخلية كما يلي:
"المستوى 1 -مستهل" (غياب عمليات المراقبة/أجهزة التسيير واعية بضرورة إعدادها وتطبيقها)
"المستوى 2 – غير مهيكل" (عمليات مراقبة غير موحدة/يتم القيام بها بطريقة غير رسمية، تعتمد بشكل قوي على الأشخاص/غياب التكوين)
"المستوى – 3 محدد" (عمليات مراقبة موحدة/متابعة التسلسل مضمونة/ ضرورة تعزيز التسيير الآلي لعمليات المراقبة وفعاليتها)
"المستوى – 4 خاضع للتدبير والقياس" (عمليات مراقبة موحدة وموثقة وتخضع لمتابعة التسلسل وتسير آليا بشكل كبير/التحقق من الفعالية بشكل منتظم وتحسن مستمر)
"المستوى – 5 فعال" (عمليات دائمة وجد متقدمة).

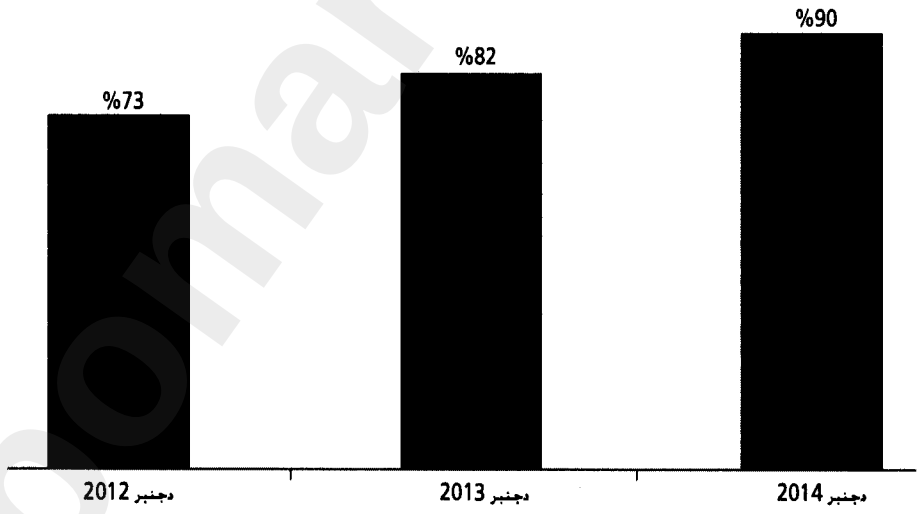
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

يخضع الافتحاص الداخلي منذ سنة 2009 إلى برنامج تأمين وتحسين الجودة مبني على تقييمات خارجية ثلاثية تتماشى مع الدورة الاستراتيجية للبنك. ويقوم بإنجاز هذه التقييمات مكاتب متخصصة يتم انتقاؤها في إطار طلبات عروض دولية. وأكدت عمليات التقييم الخارجية المنجزة في 2009 و2013 مطابقة الافتحاص الداخلي للمعايير الدولية الخاصة بالممارسة المهنية والتي ينص عليها معهد المدققين الداخليين (IIA).

أهم العمليات التي غطتها مهام الافتحاص في 2014

العمليات المتعلقة بالتدبير	العمليات المتعلقة بالدعم
• **السياسة النقدية**: إعداد تقرير حول السياسة النقدية / تدابير تيسير معايير قبول الضمانات الخاصة بعمليات إعادة تمويل البنوك	• **أنظمة المعلومات**: تدبير صيانة الأنظمة المعلوماتية/ تدبير التراخيص المعلوماتية
• **الإشراف البنكي**: تدبير الدراسات /التقييم الذاتي للمطابقة مع المبادئ الأساسية التي تنص عليها لجنة بازل من أجل مراقبة بنكية فعالة	• **الموارد البشرية**: ممارسات التسيير
• **العمليات البنكية**: تدبير حسابات الزبناء	• **المعلومات المالية**: التقرير السنوي حول التدبير /التسيير الأمثل للميزانية
• **العملة الائتمانية**: مراقبة مباغتة للموجودات	

رسم بياني 1.2.2: نسبة تنفيذ الأنشطة المنتهية آجالها ذات المخاطر المرتفعة المخصصة لتفعيل توصيات الافتحاص



bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

3.4.1.2 تدبير المخاطر

مخاطر التشغيل

يتم تدبير المخاطر التشغيلية وفق مقاربة منهجية تغطي المخاطر ذات الطابع البشري والتنظيمي والتشغيلي وكذا تلك المرتبطة بأنظمة المعلومات أو بعوامل خارجية.

وبغية ترسيخ ثقافة المخاطر داخل مختلف وحداته، قام البنك بتعيين مسؤول عن تدبير المخاطر داخل كل مديرية، يكون مكلفا بتقييم المخاطر المرتبطة بالعمليات التي تتم داخل الوحدة التي ينتمي إليها وبالتحقق من تطبيق الإجراءات اللازمة للتحكم فيها. وتتولى هيئة مركزية مكلفة بتدبير المخاطر مهمة اليقظة المنهجية، إلى جانب دورها في المساعدة والمواكبة وإعداد التقارير المجمعة حول المخاطر. وختاما، توافق لجنة المخاطر التشغيلية، التي يرأسها المدير العام وتضم كافة المدراء، على التوجهات الكبرى في هذا الصدد قبل مصادقة السيد الوالي وعرضها على مجلس البنك.

تنظيم حكامة المخاطر التشغيلية



وتميزت الخريطة العاشرة لمخاطر البنك، التي تم إعدادها في 2014، بانخفاض متواصل لعدد المخاطر ذات الأهمية الكبرى. هكذا، تم إعادة تقييم المخاطر الموجودة، خاصة بعد استكمال وضمان استقرار مخططات العمل الهادفة إلى التحكم فيها وبعد مطابقة هذه الأخيرة مع التوصيات الصادرة عن الافتحاص أو مع تطور المحيط الداخلي أو الخارجي.

إضافة إلى ذلك، مكن استغلال قاعدة البيانات الخاصة بالعوارض على مستوى البنك من تحسين تحليل المخاطر والتدابير الوقائية التي يتعين تطبيقها.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المخاطر المالية

تتولى مديرية العمليات النقدية والصرف تدبير المخاطر المالية، التي ترتبط بتدبير احتياطيات الصرف (خاصة مخاطر السيولة والسوق والطرف المقابل والصرف وسعر الفائدة). وقد عمل البنك على إعداد إطار حكامة مناسب، حتى يضمن مطابقة توظيفاته لأهم أهدافه في هذا المجال، وهي السلامة والسيولة. ولهذا الغرض، تقوم اللجنة المالية والنقدية، في بداية كل سنة، بإصدار التوجيهات الخاصة بالاستثمار والتخصيص الاستراتيجي للأصول، قبل تقديمها لمجلس البنك. وتسهر اللجنة المكلفة بالمخاطر على احترام هاته التوجيهات؛ كما تدرس شهريا تطور المخاطر والأداء، قبل عرضها على اللجنة النقدية والمالية.

المخاطر الاستراتيجية

يُقصد بالمخاطر الاستراتيجية المخاطر التي قد تحول دون بلوغ الأهداف الاستراتيجية المحددة في إطار المخطط الثلاثي 2013-2015، نتيجة بالأساس لعواملَ خارجية أو مخاطر تشغيلية مهمة أو تفرُّع غير ملائم للمحاور الاستراتيجية إلى أهداف.

وفي سنة 2014، خضعت المخاطر الاستراتيجية للتتبع بالتعاون مع الفاعلين المعنيين وتدارستها لجنة الاستراتيجية والمشاريع الكبرى في إطار عمليات مراجعة التسيير الاستراتيجي. فقد تم وضع مؤشر رئيسي لقياس درجة التحكم في كل خطر من المخاطر التي تم تحديدها خلال سنة 2013.

4.4.1.2 استمرارية النشاط وسلامة المعلومات

دخلت آلية البنك الخاصة باستمرارية النشاط مرحلة "النشاط الدائم" خلال سنة 2013. وتتولى لجنة إدارة الأزمات التسيير الاستراتيجي لهذه الآلية، ويرأسها السيد الوالي وتضم في عضويتها المدير العام ومجموع المسؤولين عن الوحدات المركزية للبنك. أما التسيير اليومي لهذه الآلية، فتشرف عليه خلية مركزية توجد داخل الوحدة المكلفة بتدبير المخاطر، وتتمثل مهمتها الأساسية في اقتراح الاستراتيجية العامة لاستمرارية النشاط والسهر على الحفاظ على الطابع التشغيلي لمخطط استمرارية النشاط. أما وحدات البنك فهي مسؤولة عن تدبير المخاطر المرتبطة باستمرارية نشاطها وتنفيذ الإجراءات الوقائية الضرورية.

وفي سنة 2014، نظم البنك عملية محاكاة ثانية للأزمة كانت تهدف بالأساس إلى تعويد مستخدميه على تدبير وضعيات الأزمة والمصادقة على السير الجيد لمخططه الخاص بتدبير الأزمات.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبالموازاة مع ذلك، تمت مواصلة تمارين الانسحاب، التي تتمثل في القيام بالأنشطة الأكثر أهمية انطلاقا من مواقع العمل البديلة طبقا لمخططات استمرارية العمليات. وهكذا، أنجزت الوحدات المركزية أحد عشر تمرينا للانسحاب. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنجاز عمليتين نموذجيتين على مستوى وكالتين، وذلك قبل تعميم هذه العمليات على مجموع الشبكة.

وعلاوة على ذلك، واصل البنك جهوده الرامية إلى تعميم وتعزيز آليات سلامة المعلومات وعمليات المراقبة المرتبطة بها. فعلى غرار ما قامت به الوحدات المركزية، تمت ترجمة السياسة العامة لسلامة المعلومات إلى سياسات محلية في مجموع فروع ووكالات البنك خاصة عن طريق اعتماد إجراءات متعددة لتعزيز أنظمة المعلومات التي تستخدمها هذه الوحدات.

كما تميزت سنة 2014 بانطلاق أشغال وضع نظام لإدارة سلامة المعلومات يهدف إلى تعزيز إطار حكامة سلامة المعلومات تماشيا مع المعايير الدولية ذات الصلة (المعيار ISO 27001).

5.4.1.2 الأخلاقيات

من أجل تعزيز السلوك النموذجي للمسؤولين الإداريين باعتبارهم عناصر تشجع على ترسيخ الأخلاقيات داخل فرقها، نظم بنك المغرب حملة تحسيسية همت مجموع مسؤولي الأقسام والمصالح بالوحدات المركزية.

وبغية ترسيخ البعد المتعلق بالأخلاقيات في السير اليومي للعمل، تم إدراجه هذه السنة في إطار العملية السنوية للتقييم المهني.

وعلاوة على ذلك، تمت تقوية الآليات الأخلاقية المتعلقة بعملية الشراء، التي تمت مركزتها ابتداء من سنة 2014 داخل نفس الوحدة، عن طريق تحديد ومراقبة المخاطر الأخلاقية المتعلقة بعملية الشراء وتحسيس مجموع مستخدمي الوحدة المكلفة بهذا النشاط وكذلك موني البنك بالقواعد الأخلاقية الخاصة بالمؤسسة (لاسيما في ما يخص تدبير تضارب المصالح والهدايا).

2.2 السياسة النقدية

خلال سنة 2014، عزز بنك المغرب التوجه التيسيري لسياسته النقدية. ففي ظل سياق يتسم بضعف الضغوط التضخمية ومن أجل دعم انتعاش النشاط الاقتصادي، قرر مجلس البنك تخفيض سعر الفائدة الرئيسي مرتين، وذلك في شهر شتنبر ودجنبر، لينتقل من 3% إلى 2,5%، وهو أدنى مستوى يصل إليه.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

كما قام البنك خلال الاجتماع الأول لمجلسه، وبعد أن لاحظ استمرار عجز السيولة البنكية خلال الفصل الأول، بتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من 4% إلى 2%، مما سمح بضخ ما قدره 8,1 مليار درهم على نحو متواصل. وفي هذه الظروف وبالنظر إلى تزايد احتياطيات الصرف لاسيما ابتداء من شهر ماي، وصلت تدخلات البنك إلى 54,7 مليار في المتوسط خلال السنة، مقابل 69,6 مليار خلال سنة 2013. وقد سمحت هذه التدخلات، التي أنجزت بالأساس عن طريق التسبيقات لمدة 7 أيام بواسطة طلبات العروض، بالحفاظ على سعر الفائدة المتوسط المرجح في السوق القائمة بين البنوك، وهو الهدف التشغيلي للسياسة النقدية، في مستوى قريب جدا من سعر الفائدة الرئيسي.

وبالإضافة إلى ذلك، تميزت السنة بتطبيق البرنامج الجديد الذي يهدف إلى مواصلة تشجيع التمويل البنكي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، لاسيما العاملة منها في الصناعة أو التي تقوم بتصدير منتجاتها. وبفضل هذه الآلية، التي تمتد على فترة سنتين على الأقل، تمكنت البنوك المشاركة في تمويل هذه الفئة من المقاولات من الاستفادة حتى نهاية السنة من تسبيقات بلغت قيمتها 18,9 مليار درهم، أي 45% من مجموع المبالغ التي تم ضخها.

1.2.2 قرارات السياسة النقدية

أبرزت التحليلات والتوقعات التي أنجزت في إطار الاجتماعين الأولين لمجلس البنك غياب ضغوط ملموسة على الأسعار. ومع ذلك وبفعل استمرار الاضطرابات الجيوسياسية ، كانت هناك شكوك كبيرة بشأن تطور أسعار البترول وبالتالي أسعار البيع في محطات البنزين، بفعل نظام المقايسة الذي تم وضعه في شتنبر 2013.

وعلى المستوى الخارجي، كانت المعطيات المتاحة تشير إلى غياب الضغوط التضخمية. فقد بقي انتعاش النشاط معتدلا في أبرز البلدان الشريكة، لاسيما بمنطقة الأورو. وعلى مستوى أسواق السلع الأساسية، بقيت أسعار النفط في مستويات مرتفعة وكانت توقعات مختلف المؤسسات الدولية تشير إلى انخفاض طفيف على المدى المتوسط. وفي هذه الظروف، بقي التضخم معتدلا على العموم في الاقتصادات المتقدمة، مع تسجيل مستويات منخفضة بمنطقة الأورو.

وعلى الصعيد الوطني، كان من المرتقب أن تنتعش الأنشطة غير الفلاحية وأن ترتفع قيمتها المضافة بنسبة 4%. إلا أن فجوة الناتج بقيت سلبية. وبخصوص القطاع النقدي، أشارت الإنجازات المحققة خلال الأشهر الأولى من سنة 2014 إلى أن الائتمان البنكي سيواصل الارتفاع بوتيرة متباطئة. ونتيجة لذلك، كان من المتوقع أن يبقى نمو الكتلة النقدية أدنى من مستواه الممكن والفارق النقدي سلبيا. ولم تكن هذه العناصر تشير إلى أي ضغوط تضخمية داخلية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وأخذا في الاعتبار مجموع هذه التطورات والارتفاعات المتوقعة في الحد الأدنى للأجور في الصناعة والتجارة والمهن (SMIG)، كان التوقع المركزي للتضخم في أفق ستة فصول يشير إلى مستوى يتوافق مع هدف استقرار الأسعار. وهكذا، قرر مجلس بنك المغرب الحفاظ على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير في مستوى 3%. وإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى استمرار العجز الكبير في سيولة النظام البنكي، قام البنك خلال اجتماع مارس بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من 4% إلى 2%.

جدول 2.2.2 : توقعات التضخم

	تاريخ اجتماع المجلس			
	25 مارس	17 يونيو	23 شتنبر	16 دجنبر
متوسط التضخم في أفق 6 فصول	2,0	1,3	1,6	1,2
التضخم في نهاية أفق التوقع	2,3	1,5	1,9	1,3
متوسط التضخم في سنة 2014	1,8	0,9	0,7	0,4
ميزان المخاطر	متوازن	متوازن	متوازن	متوازن

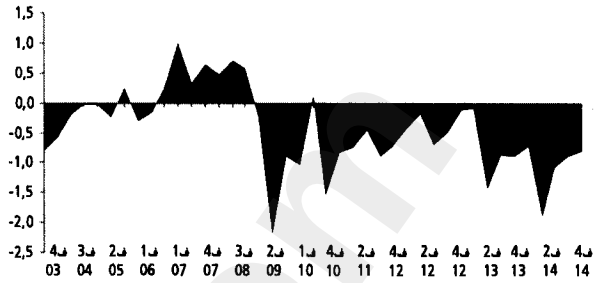
وخلال النصف الثاني من السنة، تميز السياق الخارجي ببطء انتعاش النشاط في منطقة الأورو وتخفيض توقعات النمو الخاصة بها. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت أسعار البترول منحاها التنازلي في أسواق السلع الأساسية، حيث انتقلت من 113 دولار للبرميل في نهاية يونيو إلى 102 دولار في نهاية غشت ثم 72 دولار في نهاية نونبر، ما جعل ضغوط تراجع التضخم في منطقة الأورو تزداد حدة.

وعلى المستوى الداخلي، كانت المعلومات المتعلقة بالفصلين الأولين تشير إلى تباطؤ النشاط، ما دفع مصالح البنك إلى تخفيض توقعات النمو غير الفلاحي لسنة 2014 إلى 3%. وبالمثل، كانت المعطيات المالية تبرز استمرار اعتدال نسب نمو الائتمان والتجمع م3، حيث بقي الفارق النقدي سلبيا. وبالمقابل، أدت التدفقات الوافدة الهامة برسم الهبات والقروض إلى تعزيز احتياطيات الصرف بشكل كبير، لتصل إلى ما يوازي 5 أشهر و5 أيام من واردات السلع والخدمات عشية اجتماع مجلس بنك المغرب في شهر دجنبر.

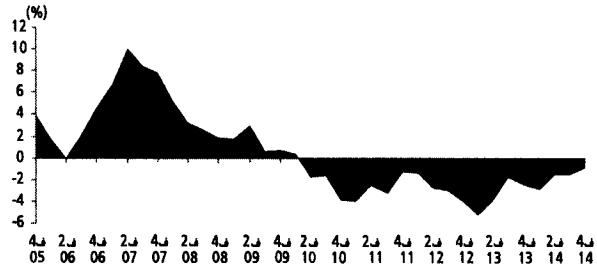
وبناء على هذه العناصر، وأخذا بعين الاعتبار عمليات مراجعة أنظمة تسعير الماء والكهرباء، التي بدأت منذ شهر غشت، وارتفاع الحد الأدنى للأجور في الصناعة والتجارة والمهن، الذي دخل حيز التنفيذ في يوليوز 2014 والارتفاع المقرر تطبيقه في يوليوز 2015، كان توقع التضخم على المدى المتوسط يشير إلى وتيرة متدنية نسبيا. وأمام ركود النشاط الاقتصادي والمستوى الجيد لاحتياطيات الصرف وبلوغ عجز الميزانية مستوى يتوافق وأهداف قانون المالية والمستوى المنخفض للتضخم، قرر مجلس البنك تقليص سعر الفائدة الرئيسي مرتين، من 3% إلى 2,75% في شتنبر ثم إلى 2,5% في دجنبر ليدعم انتعاش النشاط الاقتصادي على الخصوص.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 1.2.2: فجوة الناتج غير الفلاحي (%)



رسم بياني 2.2.2: الفارق النقدي[1] بالقيمة الحقيقية (%)



1 الفارق النقدي بالقيمة الحقيقية هو الفرق بين مستوى الرصيد النقدي المسجل ومستوى توازنه. ويوافق هذا الأخير الذي يحدد بناء على معادلة كمية للنقد. مستوى النمو الممكن ناقص وتيرة سرعة تداول النقد.

جدول 3.2.2 : قرارات السياسة النقدية المتخذة منذ 2008

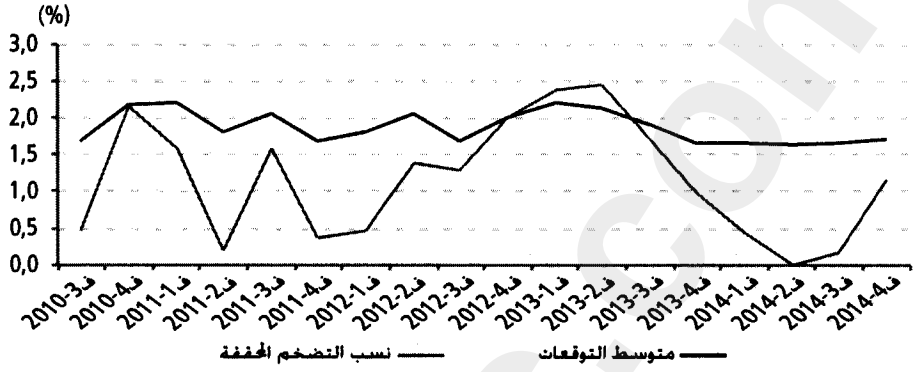
تاريخ الدخول حيز التنفيذ	سعر الفائدة الرئيسي (سعر الفائدة على التسبيقات لسبعة أيام)	نسبة الاحتياطي الإلزامي	قرارات أخرى
2008/01/01		خفض من 16,5% إلى 15%	
2008/09/24	رفع من 3,25% إلى 3,50%		
2009/01/01		خفض من 15% إلى 12%	
2009/03/25	خفض من 3,50% إلى 3,25%		
2009/07/01		خفض من 12% إلى 10%	
2009/10/01		خفض من 10% إلى 8%	
2010/04/01		خفض من8% إلى 6%	
2011/04/13			- إدراج شهادات الإيداع ضمن الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية. - ملاءمة فترات طلب العروض مع فترات الاحتياطي الإلزامي. - إخراج الحسابات على الدفتر من قاعدة حساب
2011/09/20			إدخال عمليات الاستحفاظ لأجل أطول.
2012/03/27	خفض من 3,25% إلى 3%		- قرار إدراج السندات الممثلة للديون الخاصة على المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة ضمن الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية.
2012/09/26		خفض من 6% إلى 4%	
2012/12/13			- تنفيذ أول عملية إقراض مضمون بسندات خاصة موجهة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. - تخفيف معايير قبول شهادات الإيداع.
2013/12/11			-إحداث برنامج جديد لتشجيع التمويل البنكي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة
2013/12/19			
2014/03/25		خفض من 4% إلى 2%	إلغاء الفائدة على الاحتياطي الإلزامي
2014/09/23	خفض من 3% إلى 2,75%		
2014/12/16	خفض من 2,75% إلى 2,50%		

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إطار 2.2.2 : تقييم توقعات التضخم في سنة 2014

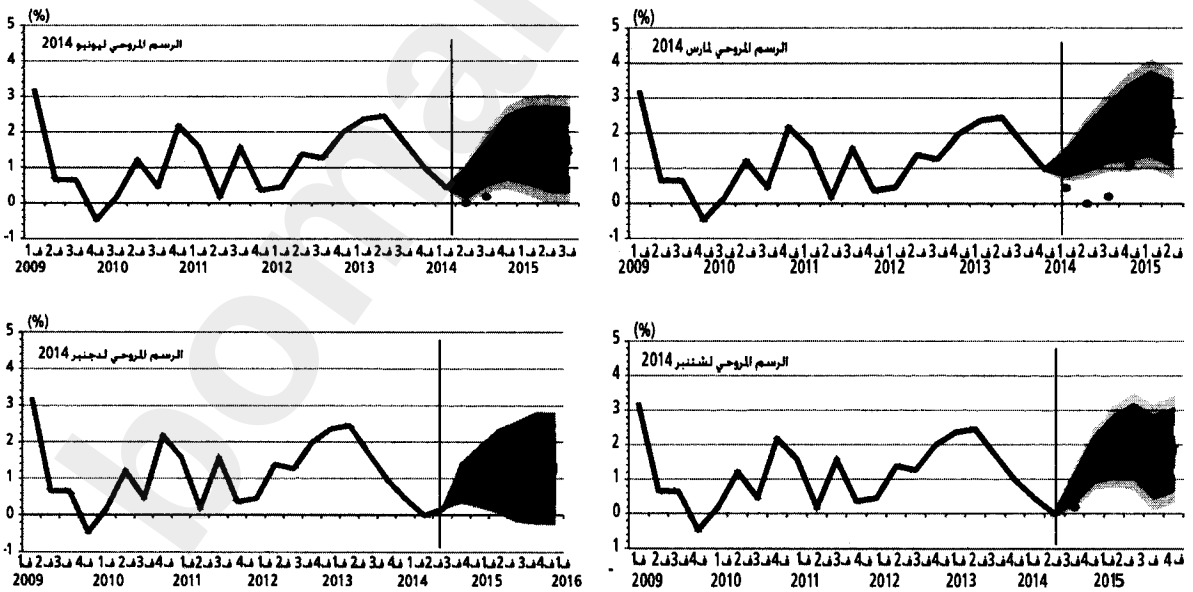
يعتمد البنك في تقييم توقعاته بشأن التضخم على مؤشرين؛ حيث يقيس المؤشر الأول الفارق المطلق بين معدل التوقعات المعدة بالنسبة لكل فصل من الفصول ونسبة التضخم المسجلة فعلا، فيما يوافق المؤشر الثاني عدد المرات التي كانت فيها نسبة التضخم خارج الرسم البياني المروحي.

رسم بياني إ1.1.2.2: تطور نسب التضخم المتوقعة ونسب التضخم الفعلية



ويظهر تحليل هذين المؤشرين أن التوقعات فاقت بكثير النسب المسجلة في الفصول الثلاثة الأولى من سنة 2014. فقد بلغ الفارق المطلق 1,4 نقطة مئوية في المتوسط فيما كانت النسب التي نشرت في تقرير السياسة النقدية خارج الرسم البياني المحوري. وتفسر هذه الفوارق على الخصوص بالصدمات السلبية التي عرفتها أسعار المواد الغذائية ذات الأثمنة المتقلبة. وخلال الفصل الأخير من السنة، تقلص الفارق المطلق إلى 0,6 نقطة مئوية فيما كان توقع التضخم داخل نطاق الرسم البياني المروحي.

رسم بياني إ2.1.2.2 : الرسوم المروحية لسنة 2014 ومقارنتها مع نسب التضخم الفعلية



* تشير النقط الموجودة على الرسم البياني المروحي إلى نسب التضخم الفعلية خلال كل فصل من سنة 2014.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

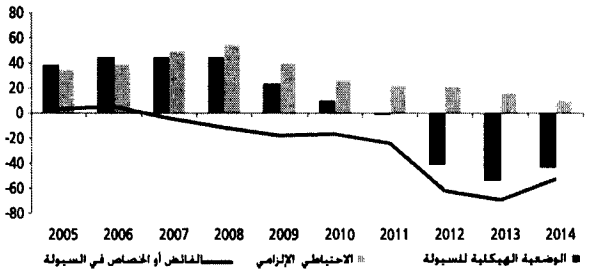
2.2.2 تنفيذ السياسة النقدية

في سياق ظرفية صعبة، قام البنك بتعزيز دعمه لتمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. فبعد إعطاء الانطلاقة لبرنامج القروض المضمونة سنة 2012، تم في سنة 2014 تنفيذ برنامج جديد لفائدة هذه الفئة من المقاولات يمتد لسنتين على الأقل. وتستطيع البنوك بموجب هذا البرنامج الاستفادة من تسبيقات لمدة سنة واحدة، تعادل المبالغ التي تعتزم منحها إلى المقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة، باستثناء تلك العاملة في الإنعاش العقاري والمهن الحرة. ويمكنها أيضا الحصول على تمويل إضافي يعادل حجم القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الصناعي أو التي يكون إنتاجها موجها للتصدير. وقد عرف هذا البرنامج إقبالا كبيرا من لدن البنوك، حيث بلغ جاري القروض الممنوحة في هذا الإطار بنهاية السنة، 18,9 مليار درهم.

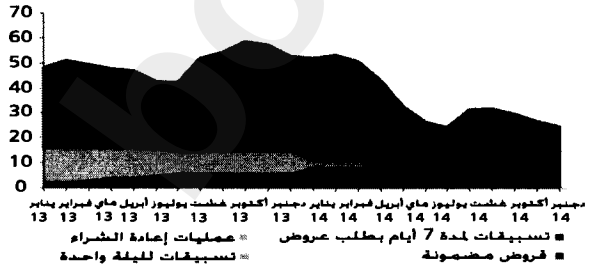
وفيما يتعلق بسيولة النظام البنكي، أفرزت الوضعية الهيكيلة[1] عجزا بلغ متوسطه بنهاية الأسبوع 42,6 مليار درهم، مسجلا تقلصا بواقع 10,6 مليار درهم مقارنة بسنة 2013. ويعكس هذا التطور بالأساس نمو الاحتياطيات الصافية للصرف لدى بنك المغرب بواقع 19,8 مليار درهم. بالمقابل، بلغ الأثر التقييدي للتداول النقدي 8,2 مليار في المتوسط. فيما لم تكن للوضعية الصافية للخزينة تأثير جوهري خلال مجموع السنة، حيث واصلت هذه الأخيرة توظيف فوائضها بمستويات هامة خاصة خلال الفصل الثالث. وأخذا بعين الاعتبار أيضا انخفاض نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى 2%، فقد تقلص عجز الخزائن البنكية بواقع 16,4 مليار درهم إلى 52,8 مليار في المتوسط.

وفي ظل هذه الظروف، تراجعت تدخلات البنك من 69,6 مليار درهم كمتوسط أسبوعي إلى 54,7 مليار. وتم إنجازها في حدود 35,6 مليار على شكل تسبيقات لمدة 7 أيام بناء على طلبات عروض، و12,8 مليار من خلال عمليات القروض المضمونة الممنوحة في إطار البرنامج الجديد لدعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة و6,1 مليار عن طريق اتفاقيات إعادة الشراء لثلاثة أشهر. بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تلبية الحاجيات الظرفية للسيولة، منح البنك في بعض المرات تسبيقات لليلة واحدة، بمبلغ يتراوح ما بين 350 مليون و4 مليار درهم.

رسم بياني 3.2.2 : الوضعية الهيكلية للسيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي (متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)



رسم بياني 4.2.2: تدخلات بنك المغرب (متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)

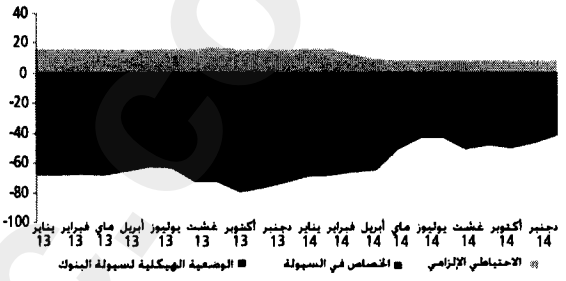


1 يراد بالوضعية الهيكلية للسيولة البنكية الأثر الصافي للعوامل المستقلة على الخزائن البنكية، وينم احتسابها على النحو التالي:
و.ه. س. ب: الاحتياطيات الصافية للصرف لدى بنك المغرب + الوضعية الصافية للخزينة - التداول الائتماني + العوامل الصافية الأخرى.

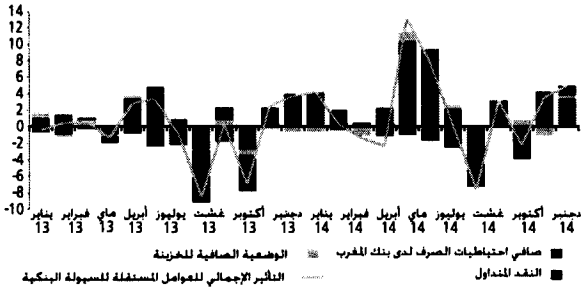
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ويشير التحليل على مدار السنة إلى أن الخزائن البنكية ظلت خلال الأربعة أشهر الأولى من السنة تظهر عجزا هاما بلغ 66,5 مليار درهم. ولسد هذا العجز تدخل البنك بواسطة التسبيقات لمدة 7 أيام بمبلغ يصل إلى 49,8 مليار، واتفاقيات إعادة الشراء بمبلغ 10 مليار والقروض المضمونة بمبلغ 8,7 مليار. بالإضافة إلى ذلك، مكن تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى 2% في مارس من ضخ مبلغ 8,1 مليار.

رسم بياني 5.2.2: وضعية السيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي (متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)



رسم بياني 6.2.2: مساهمة العوامل المستقلة في التغير الشهري للوضعية الهيكلية للسيولة البنكية بملايير الدراهم (متوسط نهاية الأسبوع)



وما بين ماي ويوليوز، تقلصت حاجيات البنوك إلى التمويل بشكل ملموس، لتصل إلى 45 مليار درهم في المتوسط. وقد عوض الأثر التقييدي لنمو التداول الائتماني بشكل واسع من خلال الأثر التوسعي لتحسن احتياطيات الصرف لدى بنك المغرب. ونتيجة لذلك، قام البنك بتقليص حجم تدخلاته من 68,7 مليار درهم إلى 46,5 مليار، منها 27,8 مليار بواسطة التسبيقات لمدة 7 أيام، و11,8 مليار عبر قروض مضمونة و6,8 مليار عبر اتفاقيات إعادة الشراء.

ومن غشت إلى أكتوبر، تزايدت الحاجة إلى السيولة لتصل إلى 48,8 مليار في المتوسط، نتيجة السحوبات الهامة للعملة الائتمانية تزامنا مع العطلة الصيفية، والدخول المدرسي وعيد الأضحى. وخلال هذه الفترة، بلغت التسبيقات لمدة 7 أيام في المتوسط 31 مليار درهم مقابل 15,2 مليار بالنسبة للقروض المضمونة و3,8 مليار لاتفاقيات إعادة الشراء.

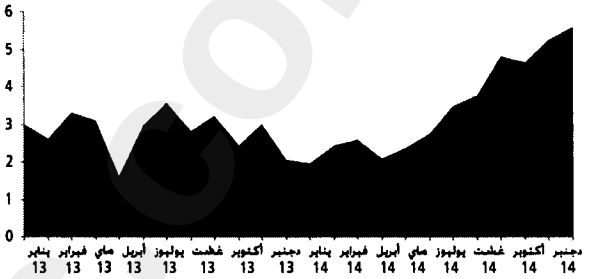
واتسم الشهران الأخيران من السنة بتقلص الحاجة إلى السيولة إلى 43,1 مليار درهم في المتوسط و39,4 مليار بنهاية دجنبر. ويعزى هذا التحسن إلى نمو احتياطيات الصرف، وبدرجة أقل إلى انخفاض التداول الائتماني. وبالتالي، تراجعت تدخلات البنك إلى 45,7 مليار، وتم منحها عن طريق التسبيقات لمدة 7 أيام بواقع 25,9 مليار والقروض المضمونة بمبلغ 18,9 مليار.

وبفضل هذه التدخلات، ظل متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق ما بين البنوك، وهو الهدف العملياتي للسياسة النقدية، منسجما مع سعر الفائدة الرئيسي. وبلغ 3,03% في المتوسط قبل التخفيض الأول

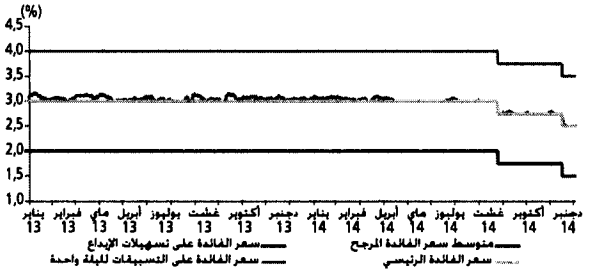
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

لسعر الفائدة الرئيسي إلى 2,76% ما بين 23 شتنبر و16 دجنبر ثم إلى 2,51% خلال ما تبقى من الشهر. وبالنسبة للسنة ككل، بلغ هذا السعر 2,95% في المتوسط، منخفضا بواقع 11 نقطة أساس مقارنة بسنة 2013. وتزامن هذا الانخفاض مع ارتفاع مهم في حجم العمليات في السوق ما بين البنوك، حيث انتقلت من 2,8 مليار كمتوسط يومي سنة 2013 إلى 3,5 مليار في 2014.

رسم بياني 7.2.2: تطور متوسط حجم العمليات في السوق ما بين البنوك (بملايير الدراهم)



رسم بياني 8.2.2: تطور سعر الفائدة المرجح في السوق ما بين البنوك (معطيات يومية)



إطار 3.2.2 : لمحة تاريخية عن أدوات السياسة النقدية في المغرب

منذ إحداث بنك المغرب سنة 1959، عرف تطبيق السياسة النقدية في المغرب العديد من التغيرات الهادفة إلى مواكبة التحولات التي يشهدها الاقتصاد الوطني والنظام المالي بوجه خاص. ويمكن التمييز بين ثلاث مراحل رئيسية حسب نوع الأدوات المستخدمة وطريقة التدخل.

1959 – 1980: استخدام الأدوات المباشرة من أجل الضبط النقدي

استخدم بنك المغرب خلال تلك الفترة عدة أدوات للتدخل المباشر. فقد تم وضع عتبات إعادة الخصم من أجل تحديد مبلغ إعادة التمويل حسب الودائع التي تم تجميعها. واعتبارا من فبراير 1966، لجأ البنك إلى استخدام الاحتياطي النقدي بهدف تقليص تأثير تقلبات احتياطيات الصرف على السيولة البنكية.

في سنة 1969، وفي سياق اتسم بنمو غير متناسب للكتلة النقدية مقارنة بالنمو الاقتصادي، قام البنك بتطبيق عملية تأطير القروض، التي تتمثل في مراقبة مباشرة للقروض الممنوحة للاقتصاد. وتم رفع هذا التأطير سنة 1972، إلا أن هذا القرار كان قصير الأمد، إذ أنه في أعقاب الصدمة النفطية الأولى، أدت التدفقات الهامة من العملات الأجنبية التي أحدثها ارتفاع أسعار المواد الأولية وخاصة الفوسفاط، لاسيما بين سنتي 1972 و1974، وكذا انعكاسات السياسات المالية التوسعية، إلى دفع السلطات النقدية للجوء مرة أخرى إلى تأطير القروض خلال الفترة الممتدة من 1976 إلى 1990.

وخلال هذه المرحلة، تم استخدام أدوات أخرى مثل معاملات الاستخدام الإلزامية التي تهدف إلى ضمان تمويل بعض القطاعات ذات الأولوية. وتبعا لذلك، كان يتوجب على البنوك أن تحوز في محفظتها على حصة دنيا تصل إلى 35% من مستوجباتها من سندات الخزينة، و5,5% من القروض لأجل متوسط الموجهة لبعض القطاعات، و6% من قروض السكن و3,5% لشراء أذينات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

1981-1994: التحول نحو التحرير واللجوء إلى الأدوات غير المباشرة

في سياق تميز بالانفتاح والتحرير الاقتصادي، الذين تم الشروع فيهما ابتداء من سنوات الثمانينات من القرن الماضي، لاسيما مع اعتماد برنامج التقويم الهيكلي، أخذت السلطات النقدية تتجه نحو اعتماد مقاربات غير مباشرة. وقد انعكس هذا التوجه من خلال تليين وتبسيط القوانين الخاصة بأسعار الفائدة، حيث بدأ تحرير أسعار الفائدة على الودائع في أبريل 1985 فيما شرع في التحرير التدريجي لأسعار الفائدة على الإقراض ابتداء من أكتوبر 1990.

وفيما يتعلق بالأدوات، ورغم كون التدخلات الأولى في السوق النقدية على شكل تسبيقات قد بدأت في سنة 1981، إلا أنها لم تصبح الأداة الرئيسية لضبط السيولة إلا بعد إلغاء العمل بعتبات إعادة الخصم في دجنبر 1987. من ناحية أخرى، ومن أجل تجميد فوائض السيولة الناجمة عن التدفقات المهمة من العملات الأجنبية، لجأ بنك المغرب بشكل متزايد إلى استخدام الاحتياطي النقدي حيث قام برفع نسبته من 0,5% في 1981 إلى 4% في 1986 ثم بتعديله مرات متعددة ليصل مع نهاية هذه الفترة إلى 10%.

وشرع بنك المغرب أيضا خلال تلك الفترة في تطبيق عدة إصلاحات بهدف تنشيط السوق النقدية، خاصة عن طريق إحداث سوق أوراق الخزينة سنة 1986 لتنويع مصادر تمويل المقاولات. وابتداء من سنة 1995، تواصلت عملية توسعة هذه السوق بعد السماح لمؤسسات الائتمان بإصدار سندات الدين القابلة للتداول.

واتسمت هذه الفترة أيضا بإصلاح الإطار المؤسساتي للبنك سنة 1993. فبالإضافة إلى امتياز الإصدار، منحه القانون الأساسي الجديد مسؤولية ضمان استقرار العملة والسهر على تحويلها، وتطوير السوق النقدية وضمان السير الجيد للنظام البنكي.

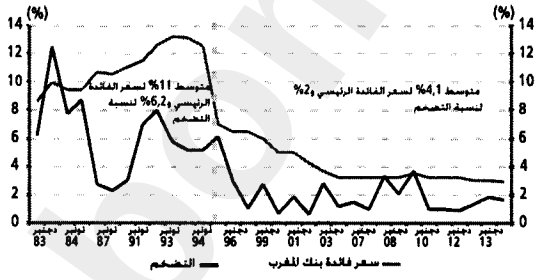
وإجمالا، يمكن القول أن اللجوء إلى استخدام الأدوات غير المباشرة كطريقة حصرية للضبط النقدي لم يتحقق إلا بعد التخلي عن آلية تأطير القروض سنة 1991 وتحرير أسعار الفائدة.

ابتداء من سنة 1995: من الملاءمة إلى فاعلية أدوات السياسة النقدية

في يونيو 1995، وضع بنك المغرب آلية لتدبير السيولة من خلال طلبات العروض وعمليات السوق المفتوحة. وأصبحت أسعار فائدة التسبيقات لمدة 7 أيام تعادل سعر الفائدة الرئيسي الذي أصبح الأداة الرئيسية للسياسة النقدية، مما مكن من التأثير المباشر على أسعار الفائدة الأخرى. وفي سنة 2004، وفي سياق تميز بوفرة السيولة، تم إجراء تعديلات تمثلت في تطبيق تسهيلة الإيداع لمدة 24 ساعة وسحوبات السيولة لمدة 7 أيام بناء على طلبات عروض، وإلغاء التسبيقات لمدة 5 أيام وإحداث عمليات مبادلات الصرف.

اتسمت هذه المرحلة بتغير هام سنة 2006. وبالفعل، وفي إطار قانونه الأساسي الجديد الذي يجعل من استقرار الأسعار مهمته الرئيسية، قام بنك المغرب بتبني إطار تحليلي جديد، مماثل للإطار المعمول به من لدن البنوك المركزية التي تتبنى نظام استهداف التضخم. وبموجبه، أصبحت قرارات السياسة النقدية من ضمن صلاحيات مجلس البنك، الذي تمنحه تركيبته الجديدة استقلالية تامة.

رسم بياني 1.2.2.2: تطور سعر الفائدة الرئيسي والتضخم

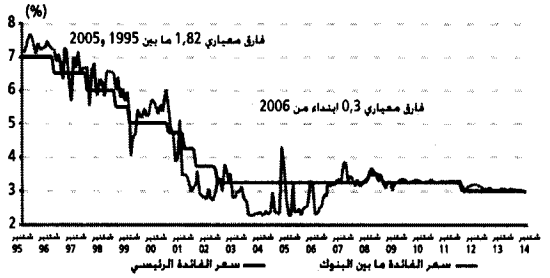


وعلى الصعيد العملياتي، ومن أجل تسهيل انتقال قراراته إلى الاقتصاد الحقيقي، حدد البنك كهدف رئيسي له متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق النقدية، والذي نجح تدريجيا في التحكم في مستواه وتقليص حدة تقلباته.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

من ناحية أخرى، وفي ظرفية اقتصادية صعبة، لجأ البنك إلى استخدام أدوات غير تقليدية بهدف دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. وفي 2012، شرع بنك المغرب في العمل بالقروض المضمونة لمدة 3 أشهر، التي تمكن البنوك من الحصول على تمويلات جديدة مقابل وضع ضمانات مكونة من سندات تمثل ديونا على تلك المقاولات. وقد تم تعويض هذه الآلية ابتداء من سنة 2014 ببرنامج جديد يمكن البنوك من الاستفادة من تسبيقات لمدة سنة واحدة في حدود مبالغ تعادل حجم القروض التي تعتزم تقديمها لهذه الفئة من المقاولات.

رسم بياني إ1.2.2.2 : تطور أسعار الفائدة الرئيسية وفي السوق ما بين البنوك



من شأن هذه اللمحة التاريخية لمختلف أدوات التدخل المستخدمة من بنك المغرب أن تمكننا من تتبع ليس فقط التطورات المسجلة على صعيد تطبيق السياسة النقدية في المغرب ولكن أيضا تكييفها المتواصل لمواكبة تطور الاقتصاد الوطني.

3.2.2 مواصلة تعزيز آليات إنتاج الإحصائيات النقدية

في إطار مواصلة تحسين الآليات الإحصائية والإخبارية لبنك المغرب، تميزت سنة 2014 بتوسيع نطاق تغطية الإحصائيات النقدية لتشمل المقاولات العاملة في مجال التأمين وإعادة التأمين. وفي هذا الصدد، تم عقد اتفاقية لتبادل المعطيات بين بنك المغرب ومديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي من أجل إضفاء الطابع الرسمي على عملية تبادل البيانات بين المؤسستين. وكذا أدوار ومسؤوليات كل طرف من الطرفين في مجال ضمان موثوقية المعطيات.

وتجدر الإشارة إلى أن توسيع نطاق الإحصائيات النقدية ليشمل شركات التأمين وإعادة التأمين مكّن من رفع نسبة تغطية وضعية الشركات المالية من 90,3% إلى 98,9% من مجموع الأصول المالية. وعلى إثر هذه العملية، تم نشر طبعة جديدة من الإصدار المعنون "الإحصائيات النقدية" في يونيو 2014، وفقا لوتيرة فصلية، وعززتها الحسابات المتعلقة بممتلكات شركات التأمين وإعادة التأمين، وكذلك المعطيات المتعلقة بقروض والتزامات هذه الشركات تجاه القطاع المالي.

ومن حيث الآفاق، من المرتقب أن يتم في سنة 2015 توسيع الإحصائيات النقدية لتشمل صناديق التقاعد التابعة للقطاع المالي، لاسيما الصندوق المهني المغربي للتقاعد. وستمكن هذه العملية من ضمان التغطية الشاملة للوضعية المالية لمجموع القطاع المالي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

3.2 تدبير الاحتياطيات

في ظل سياق دولي تميز بالانتعاش الطفيف والمتباين للاقتصاد العالمي وكذلك بالاستمرار في اتباع سياسات نقدية جد تليينية، واصل بنك المغرب مقاربته الحذرة في تدبير احتياطيات الصرف، طبقا لمتطلبات صارمة من حيث السلامة والسيولة.

وهكذا، واصلت استراتيجية التدبير خلال سنة 2014 تفضيل سلامة وسيولة الأصول التي تكوّن الاحتياطات من خلال الحفاظ على جودة الائتمان، من جهة، والتوظيف في أصول سائلة، مع إعطاء الأولوية للسندات السيادية، من جهة أخرى. كما أخذت في الاعتبار السياق الجديد الذي اتسم بأسعار فائدة سلبية على سندات البلدان الحاصلة على أفضل التصنيفات في منطقة الأورو وارتفاع احتياطيات الصرف.

وفي هذا الإطار، تواصل انخفاض العائدات خلال سنة 2014، نظرا لتحصيلات السندات التي تم اقتناؤها بأسعار فائدة مرتفعة واستثمارها بأسعار فائدة جد منخفضة.

4.2 الإشراف البنكي

شكلت سنة 2014 مرحلة هامة بالنسبة للإشراف البنكي على صعيد الإطار القانوني والتنظيمي. وقد اعتمد البرلمان القانون البنكي الجديد كما أن مقتضيات بازل 3، التي طبقها بنك المغرب، والمتعلقة بالأموال الذاتية والسيولة على المدى القصير دخلت حيز التنفيذ. ومن جهة أخرى، قام البنك بتعديل شامل للمنشور المتعلق بالمراقبة الداخلية الخاصة بمؤسسات الائتمان وراجع التعليمة المتعلقة بحكامتها، على ضوء التطورات الأخيرة التي عرفتها قواعد بازل في هذا المجال.

وأمام تباطؤ الظرفية الاقتصادية ونتائجه من حيث تدهور جودة المخاطر التي يواجهها القطاع البنكي، أبان بنك المغرب عن يقظة كبيرة من خلال تعزيز إجراءات الرقابة الاحترازية الجزئية. كما واصل البنك العمل على نطاق أوسع بهدف تحقيق الاستقرار المالي،عن طريق مراقبة المخاطر النظامية وتعزيز آلية تدبير المخاطر، بالتنسيق مع باقي سلطات مراقبة القطاع المالي.

وعلى مستوى الإدماج المالي واستكمالا للإجراءات التي بدأها البنك خلال السنوات السابقة بهدف تعزيز التعامل البنكي، واصل جهوده، بالشراكة مع مختلف الجهات المعنية من أجل تطوير الاستفادة من الخدمات البنكية وتعزيز التربية المالية. كما واصل بذل الجهود الرامية إلى تيسير حصول المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة على التمويل البنكي، وذلك بالتعاون مع القطاع البنكي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

1.4.2 تعزيز الإطار القانوني والاحترازي

اعتمد البرلمان القانون البنكي الجديد في 24 نونبر 2014 وتم نشره في الجريدة الرسمية في بداية سنة 2015. وترقبا لاعتماده، انكب بنك المغرب خلال سنة 2014 على إعداد قوانينه التطبيقية، مع إيلاء مكانة متميزة لتنظيم التمويل التشاركي.

إطار 4.2.2 : تذكير بأبرز المستجدات الواردة في القانون البنكي

تتمثل أبرز المستجدات الواردة في القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، الذي نشر في الجريدة الرسمية الصادرة في 22 يناير 2015 في ما يلي على الخصوص:

- توسيع نطاق الإشراف البنكي؛
- اعتماد البنوك التشاركية والإطار المنظم لها؛
- تعزيز القواعد المتعلقة بحكامة البنوك؛
- وضع آلية جديدة للمراقبة الاحترازية الكلية تغطي مجموع القطاع المالي؛
- تعزيز نظام معالجة صعوبات مؤسسات الائتمان؛
- تعزيز إطار حماية زبناء الخدمات البنكية؛
- ملاءمة القانون البنكي مع نصوص تشريعية أخرى.

وبعد القيام خلال سنة 2013 بتطبيق المعايير الخاصة بالأموال الذاتية ومعامل السيولة على المدى القصير، قام بنك المغرب بعد التشاور على نطاق واسع مع مهنيي القطاع البنكي، باعتماد المذكرات التقنية التي تشرح كيفيات تطبيقها. كما قام على وجه الخصوص بتحديد المقتضيات الانتقالية المعتمدة للتطبيق التدريجي لهذه الإصلاحات خلال الفترة 2014 - 2019.

وموازاة مع تشديد الشروط الاحترازية الكمية، عزز البنك المعايير البنكية المتعلقة بالحكامة وتدبير المخاطر والمراقبة الداخلية على ضوء التطورات الأخيرة التي عرفتها هذه المجالات. وتعزز النصوص الجديدة المنطلبات التي يتعين على المؤسسات احترامها حتى تكون آليات المراقبة الداخلية والحكامة المعتمدة لديها متلائمة مع نوعية المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة ومع أهميتها النظامية.

2.4.2 أنشطة الإشراف البنكي

في سنة 2014، بلغ عدد المؤسسات الخاضعة لإشراف بنك المغرب 83 مؤسسة ائتمان وهيئة معتبرة في حكمها، منها 19 بنكا و34 شركة تمويل و6 بنوك حرة و13 جمعية للقروض الصغرى و9 مؤسسات لتحويل الأموال وصندوق

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الإيداع والتدبير وصندوق الضمان المركزي. وقد استندت هذه الأشغال على مزيج من عمليات المراقبة المستندية والميدانية، بهدف ضمان المراقبة الدائمة للوضعية المالية والاحترازية للمؤسسات المعنية، من جهة، وإنجاز تحقيقات معمقة حول المواضيع المثيرة للانشغال بها أو الجوانب التي لا يمكن تقييمها بشكل دقيق عن بعد، من جهة أخرى .

وقد ركزت أنشطة المراقبة الدائمة خلال سنة 2014 على تتبع إعداد البنوك لوضع قواعد جديدة خاصة بالأموال الذاتية ومعامل السيولة على المدى القصير وعلى تدارس نتائج اختبارات الضغط التي قامت بها البنوك وكذلك مراقبة الأنشطة البنكية العابرة للحدود.

أما بخصوص برنامج المراقبة الميدانية، فقد حُدّد مع الأخذ في الاعتبار نوعية المخاطر التي تخص المؤسسات كما تتضح من نظام التصنيف الداخلي الذي يعتمده بنك المغرب وأهميتها النظامية.

وعلى غرار السنوات الثلاث الماضية، ركز بنك المغرب بشكل أكبر على المهام الموضوعاتية، التي بلغ عددها 13، والتي همت 24 مؤسسة ائتمان وهيئة معتبرة في حكمها، موزعة ما بين 18 بنك و3 شركات تمويل و3 جمعيات للقروض الصغرى. وبالموازاة مع ذلك، قام بإنجاز 3 مهام ذات طابع عام لدى أحد البنوك وشركتين للتمويل.

وتتمثل أبرز المواضيع التي شملتها عمليات المراقبة في عين المكان على الخصوص في تحليل جودة محفظة القروض الخاصة بالمؤسسات الخاضعة للمراقبة وتقييم آلية تدبيرها والتحقق من تنفيذ التوصيات الصادرة عقب المهام السابقة وتقييم حكامة المؤسسات البنكية وأنظمة المراقبة الداخلية ومكافحة غسل الأموال المعتمدة لديها. كما تم القيام بمهام مراقبة أيضا لدى بعض البنوك حول آليات تسيير فروعها بالخارج وآليات مراقبة المخاطر العابرة للحدود التي تواجهها.

كما قام بنك المغرب أيضا بمهام لتقييم نماذج التقييم الداخلي التي تستخدمها البنوك في عملية تدبير مخاطر الائتمان وكذلك نماذج قياس مخاطر سعر الفائدة والسيولة.

وبالنظر إلى وجود بعض المجموعات البنكية المغربية خارج الحدود وأهمية أنشطتها البنكية المنجزة بالخارج، أصبح بنك المغرب يولي أهمية متزايدة للمراقبة العابرة للحدود. وفي سنة 2014، تعزز التنسيق مع سلطات المراقبة في بلدان الاستقبال وأسفر، بالإضافة إلى المبادلات الدورية عن بعد، عن عمليات مراقبة ميدانية مشتركة وإنشاء هيئة للمراقبين تجمع سلطات التنظيم في البنوك المغربية التي لديها فروع في البلدان الإفريقية. وفي هذا الإطار، شاركت اللجنة البنكية للاتحاد النقدي لغرب إفريقيا في مهمتي تدقيق لدى البنوك المغربية لتقييم الآليات التي وضعتها من أجل مراقبة فروعها بالخارج. وعلى نفس المنوال، قام بنك المغرب مع نفس الهيئة بمهمة مراقبة لفرع أحد البنوك المغربية بكوت ديفوار.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

3.4.2 المراقبة الاحترازية الكلية

استكمالا لمجهودات بنك المغرب الرامية إلى وضع إطار للمراقبة الاحترازية الكلية، عزز خلال سنة 2014 أدواته الخاصة بتتبع المخاطر النظامية التي تعتمد على بنية تحتية إخبارية في تطور مستمر بغية تقييم المخاطر الشاملة لعدة قطاعات والتي يتعرض لها القطاع البنكي والمالي.

وتواصلت الأعمال الاعتيادية للجنة الاستقرار المالي الداخلي ببنك المغرب ولجنة السلطات المالية للتنسيق والمراقبة بشأن المخاطر النظامية من أجل تقييم المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي واقتراح الإجراءات الكفيلة بالحد منها. وفي هذا الإطار، شرع بنك المغرب في التفكير بغية وضع إطار للمعالجة الاحترازية للبنوك ذات الأهمية النظامية، طبقا للمعايير الدولية في هذا المجال.

وقد أصبح التنسيق بين أجهزة الإشراف أكثر إحكاما بفضل التوقيع على إطار لتبادل المعطيات يرمي إلى تيسير مراقبة المخاطر النظامية وتدبير الأزمات. وتحت رعاية البنك الدولي، تم القيام بثاني تمرين لمحاكاة الأزمة في ماي 2014، بمشاركة السلطات المالية. وقد مكن هذا التمرين، الذي يأتي في إطار القانون البنكي الجديد، من تجربة الآليات القانونية والتعاقدية الجديدة التي تم وضعها.

كما تميزت سنة 2014 أيضا بنشر أول تقرير حول الاستقرار المالي. وتقدم مختلف فصول هذا التقرير الذي يعد ثمرة للتعاون الوثيق بين بنك المغرب والسلطات المكلفة بمراقبة التأمين وأسواق الرساميل، تحليلا لمتانة المؤسسات المالية ومديونية الوحدات غير المالية والبنيات التحتية للأسواق والمؤشرات المتعلقة بالبيئة الاقتصادية الكلية وكذلك تلك الخاصة بالأسواق المالية والعقارية.

4.4.2 تطوير الإدماج المالي

واصل بنك المغرب العمل من أجل تعزيز استفادة السكان من الخدمات المالية. وفي هذا الإطار، وضع مجموعة من المؤشرات لقياس الإدماج المالي قصد تقييم هذه الاستفادة وكذلك درجة استخدام هذه الخدمات.

ومن أجل استكمال هذه المعطيات بمعلومات تخص الطلب، تم إجراء استقصاء عن تصور الأسر للخدمات المالية، بالشراكة مع البنك الدولي بغية تقييم القدرة المالية للساكنة المغربية وفهم مواقفها وسلوكها ومعارفها في هذا المجال.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي إطار الإجراءات الرامية إلى ترسيخ التربية المالية باعتبارها قناة لنقل سياسة الإدماج المالي، واصل البنك العمل البيداغوجي الذي يقوم به خاصة في أوساط الشباب. فبالتعاون مع وزارة التربية الوطنية (الأكاديميات الجهوية) ووزارة الاقتصاد والمالية ومجلس القيم المنقولة ومديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي وبورصة الدار البيضاء والمجموعة المهنية لبنوك المغرب والجامعة المغربية لشركات التأمين وإعادة التأمين، شارك بنك المغرب خلال الفترة الممتدة من 10 إلى 14 مارس 2014 في تنظيم الدورة الثالثة من أسبوع المالية لصالح الأطفال والشباب، بهدف تبسيط المفاهيم المالية الأساسية لهذا الجمهور اليافع. وفي هذا الإطار، استقبلت مقرات بنك المغرب 80 000 طفلا وشابا ينتمون لعدة مدارس وإعداديات تتراوح أعمارهم ما بين 8 سنوات و17 سنة من أجل المشاركة في عدة أنشطة تربوية.

وفي ما يتعلق بحماية زبائن مؤسسات الائتمان، حرص البنك على تشجيع قيام بيئة أكثر تنافسية، خدمة للزبائن. فقد عمل على تيسير الحركية البنكية للزبائن. كما تابع أنشطته المتعلقة بمواكبة مركز الوساطة البنكية الذي أحدث في سنة 2013.

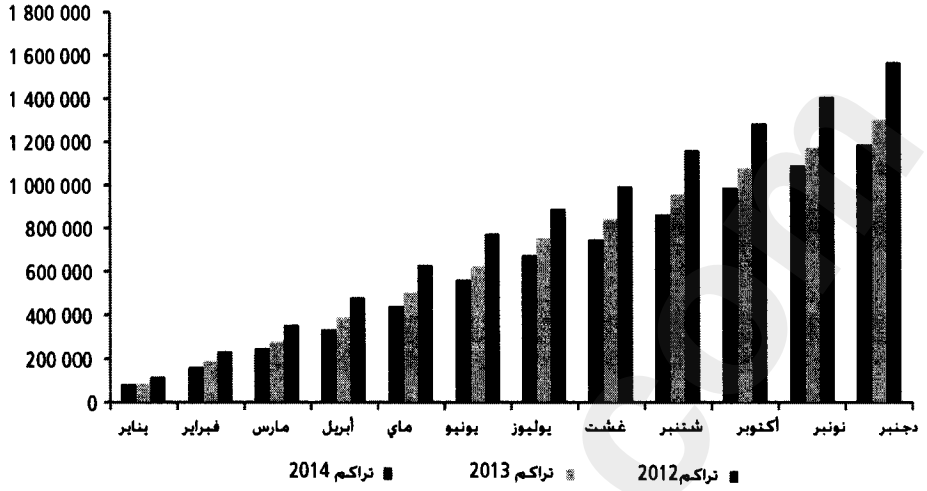
واستكمالا للإجراءات الرامية إلى دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، عمل البنك، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، على إضفاء الطابع المؤسسي على مرصد المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. وموازاة مع ذلك، انطلقت أنشطة صندوق الدعم المالي الذي أحدثه البنك بالتشارك مع القطاع البنكي في سنة 2013 والمخصص لتمويل المقاولات التي تتميز باستدامة وضعيتها لكنها تواجه بعض المشاكل العابرة. ومن جهة أخرى، شارك البنك في حملات تحسيسية لصالح هذه الفئة من المقاولات، شملت عدة مناطق من المملكة.

5.4.2 المصلحة المركزية للمخاطر

تواصل التوجه التصاعدي لنشاط مكتب القروض خلال سنة 2014، حيث شهد ارتفاعا سواء من حيث عدد العقود التي تم تحميلها في قاعدة البيانات أو عدد المرات التي تم الاطلاع فيها على تقارير الملاءة قبل منح القروض. وهكذا، ارتفع العدد التراكمي للعقود المحملة حتى نهاية 2014 ليصل إلى 11,1 مليون، بمبلغ جاري شهري قدره 668,1 مليار درهم، في ارتفاع بواقع 1,14% مقارنة بنهاية سنة 2013. ومن جهة أخرى، وصل عدد الاستشارات إلى 151 558 1 استشارة، في تزايد بنسبة 19,4% مقارنة بسنة 2013، مما يعكس بالأساس ارتفاعا في عدد الاستشارات التي قامت بها جمعيات القروض الصغرى، على إثر توسيع نظام الاستشارة الإلكترونية ليشملها.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 1.4.2 : الحجم السنوي لاستشارات مكتب القروض



نتيجة لذلك، وأخذا في الاعتبار أداء النظام القائم وبالنظر إلى آثار انفتاح السوق على المنافسة على تحسين جودة الخدمات المقدمة وتنويعها، تم إطلاق طلب عروض من أجل الترخيص لثاني مكتب للقروض.

5.2 أنظمة ووسائل الأداء

1.5.2 مراقبة أنظمة ووسائل الأداء

في ما يخص مراقبة البنية التحتية للأسواق المالية، واصل البنك استراتيجيته الرامية إلى تعزيز السير الجيد والفعال للأنظمة الخاضعة للمراقبة.

ومن أبرز نتائج الإجراءات التي تم إنجازها في هذا المجال تنفيذ مهمة ميدانية لإعادة التقييم لدى النظام المغربي للأداءات الإجمالية خلال النصف الثاني من سنة 2014 بعد عملية التقييم الأولى التي تمت في 2010، وذلك بغية فهم درجة امتثاله للمبادئ المتعلقة بالبنيات التحتية للأسواق المالية التي أصدرتها لجنة بنيات الأداءات والأسواق/ المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية في أبريل 2012. كما سهر البنك على جعل نظام الأداء مقابل التسليم والوديع المركزي للأوراق المالية، ماروكلير، قادرا على التقييم الذاتي بناء على المبادئ المتعلقة بالبنيات التحتية للأسواق المالية، خلال الفصل الأخير من سنة 2014، بعد التقييم الميداني الذي قام به البنك لماروكلير في سنة 2012.

وقد مكنت عمليتا التقييم هذه من تسجيل مستويات مماثلة على العموم للمعايير الدولية المشار إليها أعلاه، سواء بالنسبة لنظام الأداء الخاص بالمبالغ الكبيرة أو بالنسبة لماروكلير.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبالموازاة مع ذلك، وفي إطار تطوير أسواق الرساميل، صدر في يونيو 2014 القانون المتعلق بالأسواق الآجلة الخاصة بالأدوات المالية. ومن خلال هذه الخطوة البارزة في مسار تطوير أسواق الرساميل، قام المشرع بإحداث بنية تحتية جديدة خاصة بالسوق، وهي غرفة المقاصة، وانتداب شركة مسيرة للسوق الداخلية لتولي نشاط التداول.

أما في ما يتعلق بالبنية التحتية للسوق الخاضعة لمراقبة البنك المركزي، فقد عُهد بمشروع إحداث غرفة مقاصة بطرف مقابل مركزي إلى بنك المغرب الذي اشتغل مع أحد المكاتب المعروفة لمواكبته في الدراسة التي يقوم بها من أجل إحداث غرفة مقاصة بطرف مقابل مركزي. وقد مكنت هذه الدراسة من رسم التوجهات الاستراتيجية لتطوير أسواق الرساميل بالمغرب وتحديد نطاق عمل غرفة المقاصة بطرف مقابل مركزي والتحليل الأولي للبنيات التحتية لأنظمة المعلومات القائمة (بورصة الدار البيضاء وماروكلير) وتحديد عوامل الخطر المتعلقة بهذا المشروع ونموذج الأعمال الخاصة بغرفة المقاصة بطرف مقابل مركزي.

وفي ما يخص مراقبة وسائل الأداء الكتابية، قام بنك المغرب خلال سنة 2014 بموافاة وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي بمقترحاته المتعلقة بإصلاح النصوص المنظمة لوسائل الأداء، بغية الشروع في المراحل المقبلة من تنفيذ هذا المشروع الهام مع كافة المصالح الوزارية المعنية، مما سيوفر إطارا للتطورات التي يعرفها مجال وسائل الأداء الكتابية.

وفي الأخير، وفي إطار انفتاح أسواق الأداءات، رخص بنك المغرب لفاعلين دوليين جديدين بممارسة نشاط توجيه التراخيص ومعالجة التدفقات المتعلقة بمجال النقديات ومقاصتها.

2.5.2 المصلحة المركزية لعوارض الأداء المتعلقة بالشيكات

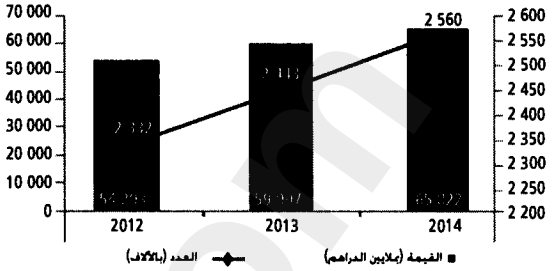
في نهاية دجنبر 2014، بلغ العدد التراكمي لعوارض الأداء التي لم تتم تسويتها بعد 554 559 2 عارض، بمبلغ جار ناهز 66 مليار درهم، مما يمثل ارتفاعا بنسبة 4,8% من حيث العدد و9,7% من حيث القيمة.

ويظهر توزيع هذا المبلغ الجاري حسب الفئات هيمنة الأشخاص الذاتيين، بحصة بلغت 81% مقابل 19% بالنسبة للأشخاص المعنويين.

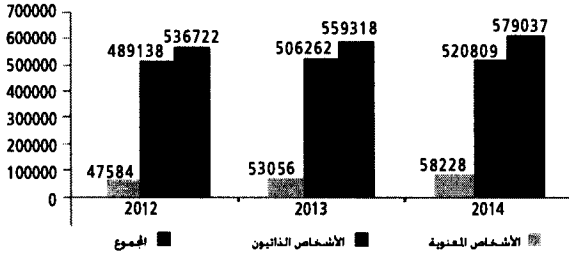
ومن جهة أخرى، انتقل عدد الأشخاص الممنوعين من إصدار الشيكات في نهاية سنة 2014 إلى 037 579، في ارتفاع بواقع 3,5%. ولا يزال الأشخاص الذاتيون يمثلون غالبية هذا العدد، بحصة بلغت89,9% .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 1.5.2 : التطور السنوي لعوارض الأداء التي لم تتم تسويتها (بالعدد والقيمة)



رسم بياني 2.5.2 : توزيع عدد الأشخاص الممنوعين من إصدار الشيك



وبرسم سنة 2014، تقلصت طلبات الحصول على معلومات الصادرة عن البنوك بنسبة 6% مقارنة بالسنة الماضية، حيث انتقلت من 998 289 4 إلى 584 030 4 طلب. وبلغ عدد الطلبات الصادرة عن عموم الجمهور 423 2 طلبا.

6.2 العملة الائتمانية

1.6.2 الأحداث الرئيسية

خلال سنة 2014، تميز النشاط الائتماني بوقوع ثلاثة أحداث بارزة في إطار المخطط الاستراتيجي 2013-2015. ويتعلق الأمر بما يلي:

- التوقيع على بروتكول اتفاق بين بنك المغرب والمجموعة الأمريكية كرين كارنسي "Crane Currency"، وهي أحد أهم الفاعلين في مجال الصناعة الائتمانية المتخصصة في صناعة الأوراق البنكية لفائدة السوق الدولية؛
- إنتاج 325 مليون ورقة بنكية لفائدة بلدان أجنبية؛
- وضع إطار مرجعي لسياسة مراقبة وتحسين جودة الأوراق البنكية المتداولة، تحت مسمى "سياسة الورقة البنكية النظيفة" "Clean Note Policy".

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إطار 1.6.2 : بروتوكول اتفاقية شراكة بين بنك المغرب وكرين كارنسي

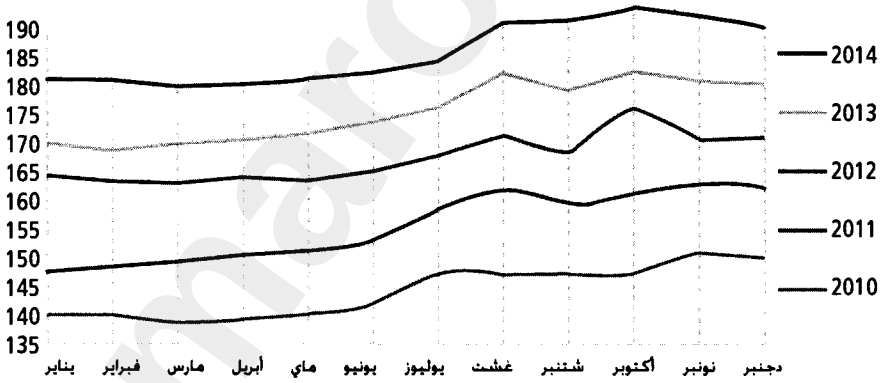
وقع بنك المغرب وكرين كارنسي في 12 نونبر 2014 على برونكول بشأن اتفاقية استراتيجية في مجال صناعة الأوراق البنكية لفائدة السوق الدولية.

وتهدف هذه الشراكة إلى دعم توسع الأنشطة الائتمانية للطرفين على الصعيد العالمي، من خلال الاعتماد بالأساس على خبرة دار السكة، التي تتوفر على أحدث المعدات التكنولوجية، وعلى السمعة الجيدة لكرين كارنسي، بصفتها مصنعا عالميا للمنتجات الائتمانية منذ أكثر من 200 سنة والتي تحظى بثقة أكثر من 50 بنكا مركزيا في تصميم وصناعة الأوراق البنكية.

2.6.2 التداول الائتماني

على الصعيد الوطني، بلغت القيمة المتوسطة للتداول الائتماني 186,4 مليار درهم، مرتفعة بنسبة 5,2% عن السنة الماضية. وبلغ حجم هذا التداول 191,7 مليار درهم مع نهاية 2014. وتصل حصة الأوراق البنكية إلى 99% من المبلغ الإجمالي للنقد المتداول. وارتفع متوسط عدد الأوراق البنكية المتداولة في سنة 2014 إلى 1,3 مليار ورقة، بزيادة قدرها 5% مقارنة مع 2013.

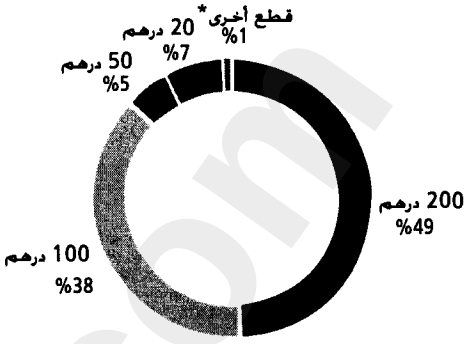
رسم بياني 1.6.2 : تطور التداول الائتماني بالقيمة (بملايير الدراهم)



أما بالنسبة لبنية الأوراق البنكية المتداولة، فقد ظلت فئة 200 درهم، التي تصل حصتها إلى 49%، في تمثيل الجزء الأكبر من حجم هذه الأوراق البنكية منذ 2010. وانخفضت بشكل طفيف حصة الأوراق من فئة 100 من 39% سنة 2013 إلى 38%. فيما استقرت حصة الأوراق البنكية من فئة 20 درهم و50 درهم على التوالي في 7% و5%. وتجدر الإشارة إلى أن الأوراق البنكية من السلسلة الجديدة، التي طرحت للتداول سنة 2013، شكلت أكثر من 16% من العدد الإجمالي للأوراق المتداولة، فيما بلغت حصة سلسلة 1987 ما يعادل 6%.

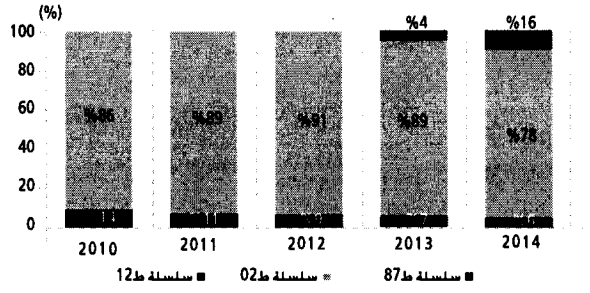
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 2.6.2 : بنية الأوراق البنكية المتداولة سنة 2014



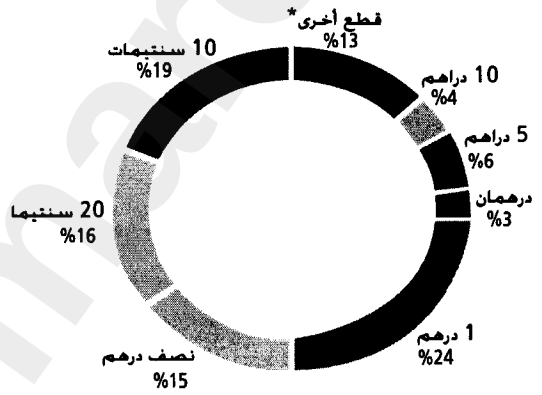
* أخرى: تضم فئات 10 درهم والأوراق البنكية التذكارية

رسم بياني 3.6.2 : تطور حصة الأوراق حسب السلسلة في التداول الأئتماني (2010-2014)



ومن ناحيتها، بلغت القيمة المتوسطة للقطع النقدية المتداولة 2,7 مليار درهم، أو ما يعادل 2,4 مليار وحدة. وتشكل فئات 1 درهم و10 سنتيم و20 سنتيم ونصف درهم مجتمعة 75% من عدد القطع النقدية المتداولة. وبنهاية 2014، بلغت قيمة القطع النقدية المتداولة 2,8 مليار بارتفاع بنسبة 4,7% مقارنة بالسنة الماضية.

رسم بياني 4.6.2 : بنية القطع النقدية المتداولة سنة 2014



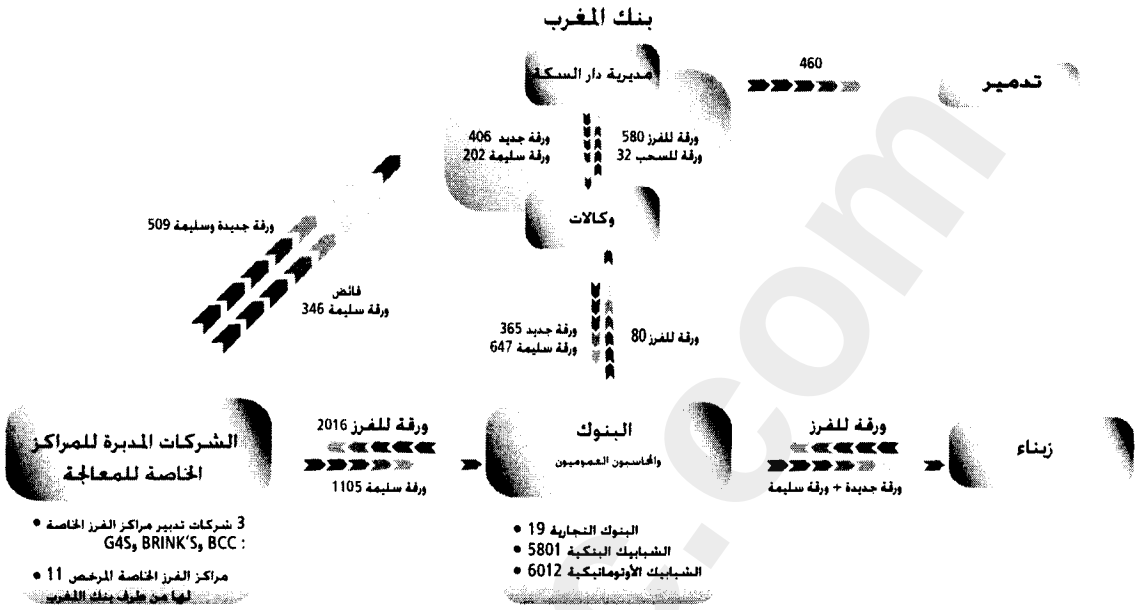
* أخرى: تضم فئات 1 سنتيم و5 سنتيمات والقطع النقدية التذكارية وتلك الواجب سحبها

3.6.2 تزويد الاقتصاد بالأوراق البنكية

يلخص المخطط أدناه التدفقات الرئيسية للأوراق البنكية التي قام بها مختلف الفاعلون الائتمانيون في سنة 2014:

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الدورة النقدية للأوراق البنكية المغربية بملايين الأوراق في سنة 2014



طرحت شبابيك بنك المغرب ما يعادل 48% من الطلب الإجمالي للاقتصاد على الأوراق البنكية البالغ 2,1 مليار ورقة مقابل 70% سنة 2010. وتتكون هذه الأوراق البنكية من 365 مليون ورقة جديدة، و311 مليون ورقة سليمة و336 مليون ورقة سليمة من بين تلك المودعة في وقت سابق لدى شبابيك البنك من طرف المراكز الخاصة لمعالجة العملة الائتمانية بصفتها فائضا غير مدور لدى البنوك.

جدول 1.6.2 : تطور بنية الطلب الإجمالي من الأوراق (2010-2014) بالملايين

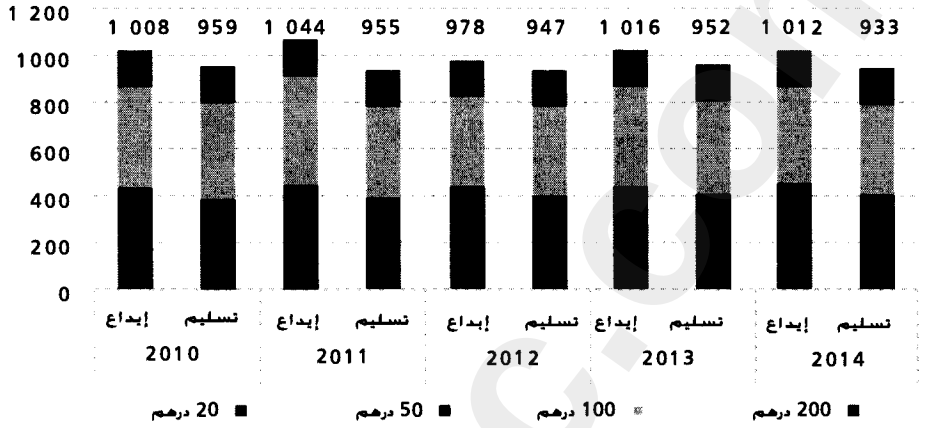
		2010	2011	2012	2013	2014
مساهمة مراكز الفرز الخاصة	ورقة سليمة تمت معالجتها مباشرة من لدن مراكز الفرز الخاصة	441	671	925	944	1 105
	ورقة سليمة تمت معالجتها بشكل غير مباشر من لدن مراكز الفرز الخاصة (شبابيك بنك المغرب)	77	186	336	335	336
مساهمة بنك المغرب	أوراق بنكية جديدة مسلمة من بنك المغرب	543	423	358	384	365
	أوراق سليمة منتجة ومسلمة من بنك المغرب	389	434	283	297	311
الطلب الإجمالي		1 450	1 714	1 902	1 960	2 117

أما ما تبقى من الطلب الإجمالي، 1,1 مليار درهم، فتمت تلبيته مباشرة من خلال مراكز الفرز الخاصة التي أسفرت عملياتها عن فائض من الأوراق السليمة بلغ حوالي 346 مليون ورقة تم إيداعها في شبابيك بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

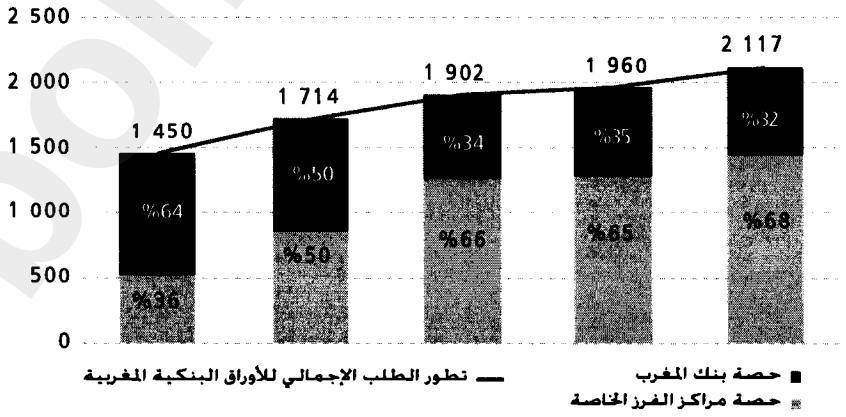
وفيما ارتفع الطلب الإجمالي على الأوراق البنكية بنسبة 46% ما بين 2010 و2014، حيث انتقل من 1,5 مليار إلى 2,1 مليار وحدة، ظلت الأوراق الصادرة عن شبابيك بنك المغرب مستقرة تقريبا من حيث عددها الإجمالي، وأيضا حسب كل فئة.

رسم بياني 5.6.2 : تطور سحوبات وإيداعات الأوراق البنكية بشبابيك بنك المغرب (بملايين الأوراق)



جاء حجم الأوراق البنكية المسحوبة من شبابيك بنك المغرب سنة 2014، والبالغ مليار وحدة، مطابقا لتوقعات البنك وظل يغلب عليه الطلب على الأوراق من فئة 200 درهم و100 درهم. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الأوراق البنكية الجديدة التي تم سحبها من شبابيك بنك المغرب تمثل 36% من مجموع هذه السحوبات. من ناحية أخرى، تمت تلبية الطلب الإجمالي على الأوراق البنكية من خلال 1,4 مليار ورقة صادرة عن مراكز الفرز الخاصة و676 مليون ورقة أنتجها بنك المغرب. وبذلك، تكون مساهمة مراكز الفرز الخاصة في تزويد الاقتصاد بالأوراق البنكية قد بلغت 68% في حين لم تتجاوز 36% في 2010.

رسم بياني 6.6.2 : الطلب الإجمالي على الأوراق البنكية (بالملايين) ونسب المساهمة



Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

من أجل المساهمة في تلبية الطلب الإجمالي على الأوراق البنكية والتوفر على مخزون تشغيلي كاف، قام بنك المغرب بإصدار 368 مليون ورقة بنكية مغربية وبمعالجة جودة 530 مليون ورقة تم سحبها من التداول، مما مكن من استرجاع 202 مليون ورقة بنكية سليمة. وبدورها، قامت مراكز الفرز الخاصة بمعالجة 2 مليار ورقة بنكية متداولة استخلصت منها 1,5 مليار ورقة سليمة. وقام بنك المغرب ومراكز الفرز الخاصة معا بمعالجة حوالي ضعفي حجم الأوراق المتداولة. وتم تدمير حوالي 460 مليون ورقة بنكية لا تراعي شروط التداول.

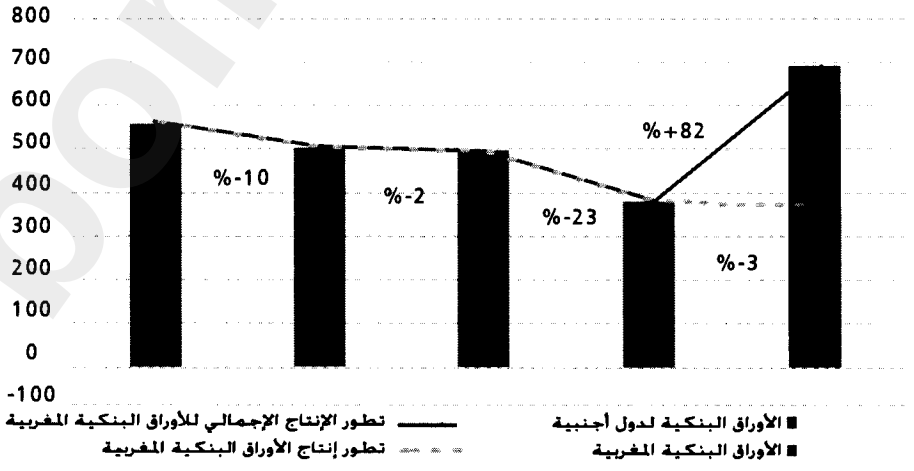
1.3.6.2 إنتاج الأوراق البنكية الجديدة

منذ 2010، وهي السنة التي بلغ فيها إنتاج الأوراق البنكية الجديدة مستوى قياسيا في 557 مليون ورقة، لوحظ تناقص في الكمية المنتجة من الأوراق البنكية المغربية بحوالي 8,5% ليصل في سنة 2014 إلى 368 مليون ورقة. وتم تسجيل أكبر انخفاض، بنسبة 23%، ما بين سنتي 2012 و2013 بمناسبة إنتاج السلسلة الجديدة من الأوراق البنكية. ويعزى هذا التراجع المتوسط المسجل منذ خمس سنوات بشكل أساسي إلى الأحجام الهامة من الأوراق البنكية السليمة التي وضعتها مراكز الفرز الخاصة مباشرة رهن إشارة البنوك والتي أدت بالتالي نسبيا إلى انخفاض الطلب على الأوراق البنكية لدى شبابيك بنك المغرب، أخذا بعين الاعتبار النمو القوي للطلب الإجمالي على الأوراق البنكية خلال تلك الفترة (46%).

من ناحية أخرى، وطبقا للأهداف الاستراتيجية للبنك، تم توظيف خطوط إنتاج الأوراق البنكية سنة 2014 على النحو الأمثل حيث تم علاوة على طبع 368 مليون ورقة بنكية مغربية، إنتاج 325 مليون ورقة بنكية لبلدان أجنبية.

وبالتالي، بلغ في سنة 2014 مجموع الأوراق البنكية التي طبعها بنك المغرب 693 مليون ورقة بنكية، مسجلا نموا بنسبة 82% مقارنة بإنتاج 379,9 مليون ورقة سنة 2013.

رسم بياني 7.6.2 : إنتاج الأوراق البنكية الجديدة بالملايين

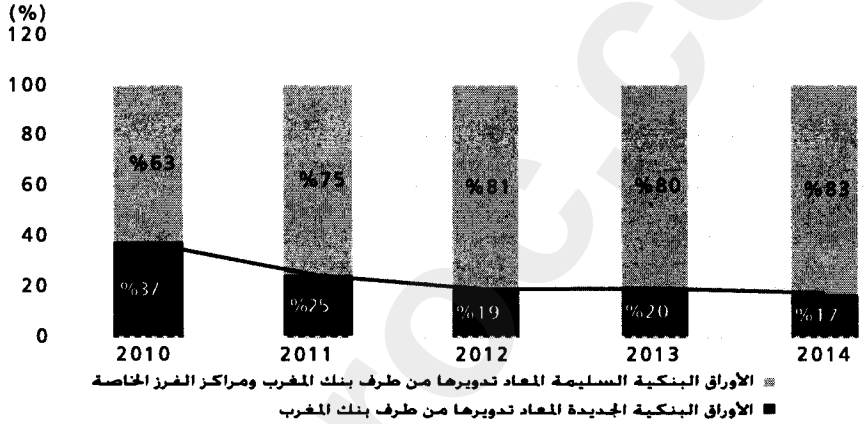


Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

2.3.6.2 جودة الأوراق البنكية المتداولة

إذا كانت حصة الأوراق البنكية الجديدة التي تم طرحها للتداول ضمن الحجم الإجمالي للأوراق البنكية المقدمة للاقتصاد قد سجلت انخفاضا هاما حيث انتقلت من 37% سنة 2010 إلى 17% سنة 2014، فقد حافظت الأوراق البنكية المتداولة على جودتها، وهو المعطى الملاحظ من خلال العديد من آليات المراقبة، لاسيما عند تقييم جودة الأوراق المعالجة من طرف بنك المغرب ومراكز الفرز الخاصة، وقياس مدة حياة الأوراق البنكية والتحاليل المنجزة في مختبر دار السكة.

رسم بياني 8.6.2 : تطور حصة الأوراق البنكية الجديدة التي طرحها بنك المغرب ضمن الطلب الإجمالي 2010-2014



يرجع الفضل في النتائج المرضية المحرزة إلى العمل الذي يقوم به بنك المغرب من خلال تعزيز مقاومة الأوراق البنكية لعوارض التداول عن طريق استخدام بعض التقنيات الجديدة، . من جهة، ووضع سياسية ملائمة للإشراف على معالجة وإعادة تدوير الأوراق البنكية من طرف الفاعلين الخواص في الصناعة الائتمانية، من جهة أخرى. وتهدف هذه السياسة التي تسمى «سياسة الورقة البنكية النظيفة» (Clean Note Policy) إلى التحكم في المخاطر والتكاليف المرتبطة بتدبير النقد المتداول.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إطار 2.6.2 : «سياسة الورقة البنكية النظيفة» لبنك المغرب

وضع بنك المغرب سياسة لمراقبة وتحسين جودة الأوراق البنكية المتداولة تسمى «سياسة الورقة البنكية النظيفة». وانسجاما مع أفضل المعايير الدولية، تهدف هذا السياسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ضمان تزويد أمثل للاقتصاد من الأوراق البنكية؛
- التحكم في المخاطر المتعلقة بالتداول والأمور اللوجستية الائتمانية؛
- التحكم في تكاليف الإنتاج والمعالجة والأمور اللوجستية الائتمانية.

وذلك من خلال اعتماد عدة إجراءات تتعلق بتدبير الأوراق البنكية، خاصة:

- إنتاج وسلامة الأوراق البنكية المغربية؛
- المعالجة النوعية وإعادة تدوير هذه الأوراق؛
- الأمور اللوجستية وتلك المتعلقة بنقل الأوراق البنكية المغربية؛
- تقنين القطاع الائتماني.

وحاليا، تخضع جودة كل ورقة بنكية مغربية متداولة للمراقبة مرتين سنويا على الأقل، فيما تقوم مراكز الفرز الخاصة بمعالجة جودة 79% من الحجم الإجمالي للأوراق البنكية المعالجة سنويا في المغرب.

وصاحب تفويض معالجة جودة الأوراق البنكية وإعادة تدويرها إلى القطاع الخاص تنفيذ عمليات مراقبة ميدانية وعلى المستندات لهذه المراكز والبنوك العاملة في القطاع المصرفي. وفي سنة 2014، نفذت شبكة البنك 164 مهمة مراقبة ميدانية للوكالات البنكية و58 مهمة مراقبة لمراكز الفرز الخاصة مقابل على التوالي 94 و53 مهمة في 2013.

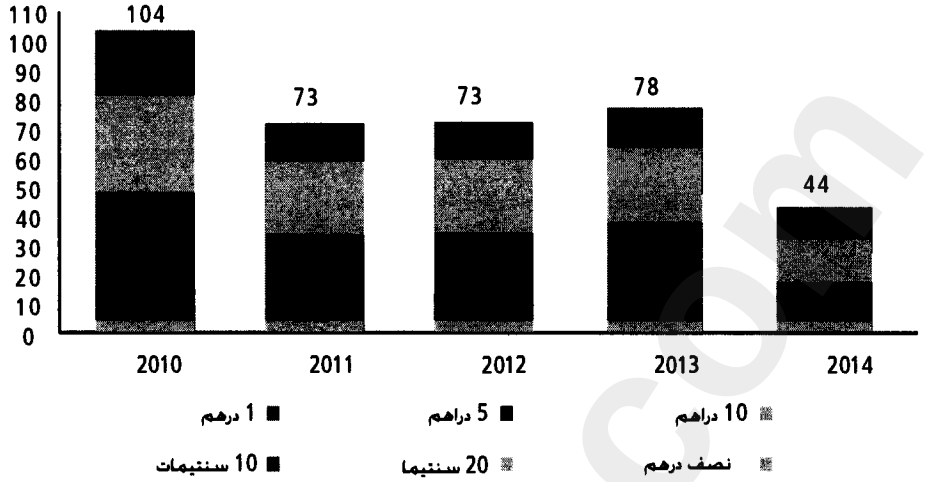
وركزت هذه المهام على التأكد من مطابقة العمليات المتعلقة بالعملة الائتمانية لأحكام بنك المغرب، لاسيما ما يتعلق بالتدابير التشغيلية وتلك الخاصة بالمراقبة الداخلية، والكشف عن صحة الأوراق البنكية المستلمة من الزبناء وإعادة تدوير الأوراق البنكية. وتمخض عن هذه المهام عمليات مواكبة هامة من أجل مواءمة إعادة تدوير العملة الائتمانية مع أفضل المعايير الدولية.

4.6.2 تزويد الاقتصاد بالقطع النقدية

بلغ إنتاج القطع النقدية 44 مليون وحدة سنة 2014 مقابل 104 مليون في 2010، منخفضا بنسبة 57% خلال السنوات الخمس الأخيرة. وعلى نفس المنوال، تراجعت السحوبات من القطع النقدية لدى شبابيك بنك المغرب بنسبة 22% مقارنة بسنة 2010، لتصل إلى 93 مليون قطعة. أما الإيداعات، فقد انخفضت بنسبة 58% منذ سنة 2012، حيث بلغت 19 مليون قطعة نقدية، بعد ارتفاعها بنسبة 36% ما بين 2010 و2012.

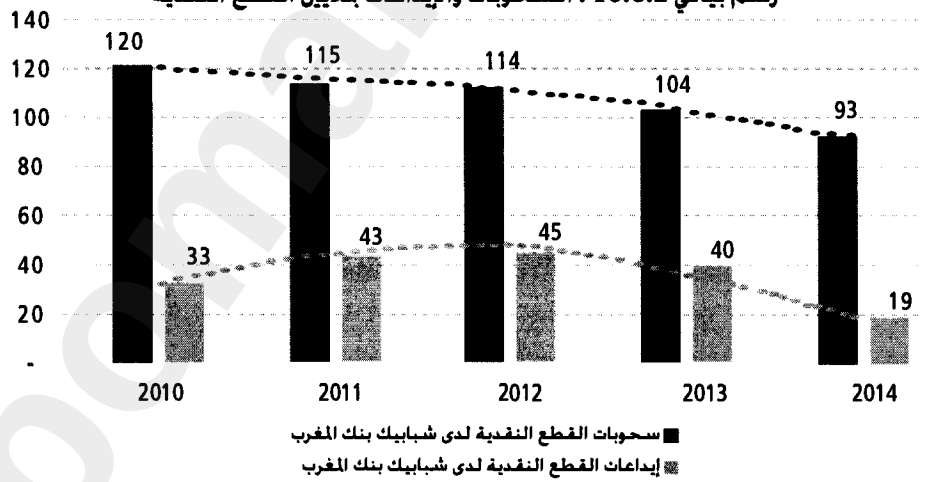
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 9.6.2 : إنتاج القطع النقدية بملايين الوحدات



ولم تسجل تغييرات خلال السنوات الخمس الأخيرة على البنيات حسب فئات القطع النقدية سواء بالنسبة للسحوبات أو الإيداعات بشبابيك بنك المغرب. فقد ظلت القطع النقدية من فئة 10 دراهم، و5 دراهم، ودرهمان، و1 درهم هي الغالبة في ما يتعلق بالإيداعات بحصة تصل إلى 93% من مجموع المبالغ المودعة. أما على صعيد السحوبات، فتمثل القطع النقدية من فئة 1 درهم ونصف درهم و20 سنتيم و10 سنتيمات ما يعادل 72% من مجموع القطع المستلمة من شبابيك بنك المغرب.

رسم بياني 10.6.2 : السحوبات والإيداعات بملايين القطع النقدية



5.6.2 مكافحة التزوير

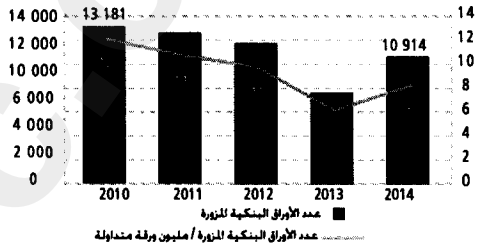
مكنت التدابير المتخذة من لدن بنك المغرب في إطار «سياسة الورقة البنكية النظيفة»، إلى جانب الجهود التي تبذلها الجهات الأمنية في محاربة التزوير، من إبقاء نسبة تزوير الأوراق البنكية المغربية في حدود 8 أوراق لكل مليون

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

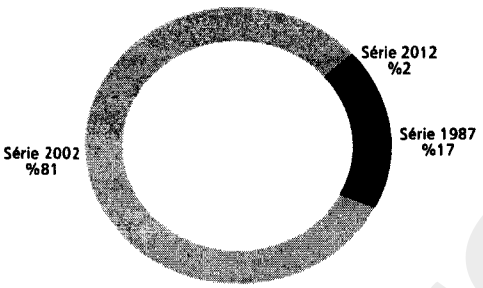
ورقة متداولة، وهو معدل أقل من عتبة الإنذار التي حددها بنك المغرب في 20 ورقة متداولة ومن النسب المسجلة على الصعيد الدولي. فعلى سبيل المثال، يناهز هذا المعدل 40 ورقة بنكية في كل مليون ورقة في كندا والبرازيل ومنطقة الأورو و140 ورقة بنكية في كل مليون ورقة في المملكة المتحدة.

وبرسم سنة 2014، تم إحصاء 10,914 ورقة مزورة، بقيمة تصل إلى 1.310,720 درهم، مقابل 680 7 ورقة سنة من قبل، أي بارتفاع من سنة لأخرى بنسبة 42% من حيث العدد و51,6% من حيث القيمة. وحسب الفئات، سجلت ورقة 200 درهم أعلى معدلات التزوير حيث ارتفعت ما بين سنة 2013 و2014 بنسبة 62%. وشكل تزوير الأوراق البنكية من سلسلة 2002 ما يعادل 81% من حالات التزييف التي تم رصدها.

رسم بياني 11.6.2 : تطور التزوير (2010-2014)



رسم بياني 12.6.2 : توزيع الأوراق البنكية المزورة حسب السلسلة (2014)



شكلت فئة 200 درهم لوحدها 44% من العدد الإجمالي للأوراق المزورة، تليها فئات 100 درهم، و50 درهم، و20 درهم، بنسب تصل على التوالي إلى 19%، و21% و16%.

ويعزى الارتفاع المشار إليه أعلاه سواء من حيث العدد أو القيمة بالأساس إلى حالات التزوير التي تم رصدها من لدن البنوك التجارية ومراكز الفرز الخاصة كنتيجة مباشرة لفعالية "سياسة الورقة البنكية النظيفة"، المتبعة من لدن بنك المغرب والتي تهدف إلى:

- ضمان التأكد من صحة الأوراق البنكية المتداولة، حيث أدت هذه العملية إلى ارتفاع عدد الأوراق البنكية المتداولة الخاضعة للمعالجة من حيث جودتها بنسبة 20% ما بين سنتي 2013 و2014.
- تقوية المراقبة الميدانية للوكالات البنكية والتأكد من كون المعدات التي تستعملها قادرة على التأكد من صحة الأوراق البنكية المغربية مع ضمان احترام واجب التأكد من الأوراق بمجرد استلامها من لدن الزبناء.
- تشجيع الانتشار الجغرافي لمراكز فرز خاصة جديدة من أجل تغطية مجموع التراب الوطني. وفي هذا الإطار تم إحداث مركزين جديدين في كل من وجدة والرباط سنة 2014.

من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن تزوير الأوراق البنكية المغربية يظل معتمدا على طرق تقليدية وعلى استخدام الطابعات وآلات النسخ بالألوان.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ومن أجل التحكم في مخاطر تزييف العملة، وجعل الأوراق البنكية أكثر مقاومة لعوارض التداول والتزوير، استفادت السلسلة الجديدة من الأوراق البنكية المغربية لسنة 2012، الصادرة في 2013، من أحدث الابتكارات التكنولوجية في هذا المجال سواء فيما يتعلق بالتصميم، واختيار المواد الأولية أو تطبيق عمليات طباعة جديدة.

إطار 3.6.2 : الجوائز الممنوحة للسلسلة الجديدة من الأوراق البنكية المغربية في 2014

تعزيزا لسلامة السلسلة الجديدة من الأوراق البنكية المغربية من مخاطر التزييف، أعطى بنك المغرب أهمية خاصة لاختيار المواد الأولية أو التكنولوجيات المستعملة في طباعة الأوراق البنكية. وزود هذه السلسلة بعناصر أمان من بين الأحدث ابتكارا، على سبيل المثال، تم استخدام شريط الأمان من نوع «RollingStar» في فئة 100 درهم الجديدة للمرة الأولى في ورقة بنكية. وقد مكنته خصائصه المقاومة للتزوير من الحصول على جائزة أفضل ابتكار: «Currency Awards» لسنة 2014، بدورها، توجت هذه الورقة البنكية في نفس السنة بلقب «الورقة البنكية للشهر» من طرف مجلة «Currency News ». وفيما يتعلق بشريط الأمان الخاص بالفئة الجديدة 200 درهم، فهو يماثل الشريط المستخدم في الورقة البنكية الأمريكية الجديدة من فئة 100 دولار.

جدول 2.6.2 : الأرقام الرئيسية الخاصة بالعملة الائتمانية سنة 2014

التغير / دجنبر 2013		
325 مليون ورقة بنكية منتجة لفائدة بلدان أجنبية	-	-
1,3 مليار ورقة بنكية متداولة (188,9 مليار درهم) بنهاية 2014	%+4,5	↗
2,5 مليار قطعة نقدية متداولة (2,8 مليار درهم) بنهاية 2014	%+3,5	↗
1,3 مليار ورقة بنكية متداولة (183,7 مليار) في المتوسط سنة 2014	%+5,0	↗
2,4 مليار قطعة نقدية متداولة (2,7 مليار درهم) في المتوسط سنة 2014	%+3,5	↗
1 مليار ورقة بنكية مسلمة في الشبابيك	%-0,4	→
933 مليون ورقة بنكية مسلمة في الشبابيك	%-2,0	↘
589 مليون ورقة بنكية يجب معالجتها مستلمة في الشبابيك	%-5,8	↘
93 مليون قطعة نقدية مستلمة إلى الشبابيك	%-10,0	↘
19 مليون قطعة نقدية مستلمة في الشبابيك	%-53,0	↘
368 مليون ورقة بنكية مغربية جديدة تم إنتاجها	%-3,0	↘
530 مليون ورقة بنكية معالجة	%-16,5	↘
202 مليون ورقة بنكية سليمة تم إنتاجها	%-11,4	↘
2 مليار ورقة تمت معالجتها من لدن مراكز الفرز الخاصة	%+12,0	↗
1,5 مليار ورقة بنكية جديدة أنتجتها مراكز الفرز الخاصة	%+13,0	↗
10,914 ورقة بنكية مزورة تم رصدها (1,3 مليون درهم، متوسط القيمة: 120 درهم)	%+42,0	↗

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

7.2 الموارد وبيئة العمل والإشعاع

1.7.2 أنظمة المعلومات

يمكن تلخيص الإنجازات الرئيسية للبنك في إطار أنظمة المعلومات فيما يلي:

1.1.7.2 اتفاقيات الخدمات

في إطار تحسين العلاقات مع الزبناء الداخليين، اعتمدت مديرية التنظيم وأنظمة المعلومات منذ سنة 2012 مبدأ الالتزام فيما يتعلق بمستويات الخدمات المقدمة. تبعا لذلك، تم التوقيع على العديد من العقود بناء على لائحة تصادق عليها سنويا لجنة الاستراتيجية المعلوماتية ومرتكزة على مجموعة من المعايير ذات الصلة بالخدمة المقدمة، لاسيما أهميتها، وتأثير عدم توفرها والتزامات البنك إزاء الشركاء الخارجيين من خلال هذا النشاط. وفي سنة 2014، تم التوقيع على ثمانية عقود خدمة جديدة ليصل بذلك عددها الإجمالي إلى 18.

2.1.7.2 مشاريع مهيكلة

تميزت سنة 2014 بإعطاء الانطلاقة أو الإنجاز الفعلي لعدد من المشاريع المهيكلة الرامية إلى تحديث وتطوير الإطار التشغيلي لممارسة أنشطة البنك. يتعلق الأمر بتطبيق حل معلوماتي لتدبير نشاط مراقبة وسائل الأداء يمكن من التوصل بتصريحات مؤسسات الائتمان ومراقبتها بشكل آلي، وضمان سلامة المعلومات المتبادلة مع هذه الأخيرة وكذا رفع تقارير بوتيرة دينامية. ومن بين المشاريع المهيكلة الأخرى، يمكن الإشارة إلى:

- تطبيق حل معلوماتي لشخصنة الشيكات البنكية؛
- وضع حل للمركزة والتحويل الآليين للتقارير الموجهة إلى مكتب الصرف والصادرة من مجموعة قواعد بيانات النظام المعلوماتي للبنك؛
- تطبيق حل للعرض الآلي يمكن من إثراء المنظومة التواصلية في الوقت الحقيقي بمعلومات حول مهام وقرارات البنك، يكون موجها لزبناء مقرات ووكالات البنك كما المستخدمين العاملين في شبكة البنك؛
- تطبيق برنامج يمكن من مركزة الحسابات البنكية لأجل وتحت الطلب والإشراف عليها، إلى جانب برنامج يمكن من مركزة التخلف عن الأداء فيما يتعلق بالكمبيالات المنمطة ووضع رهن إشارة مؤسسات الائتمان واجهات عرض للإطلاع على الكمبيالات المنمطة غير المسددة.
- وضع نظام لتدبير التقارير الاحترازية بازل 2- المقاربات المتقدمة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

3.1.7.2 نظام التدبير المندمج الجودة والسلامة والبيئة

في إطار عملية المصادقة على الجودة التي تجرى كل ثلاث سنوات، قام بنك المغرب بإنجاز الافتحاص الأول لنظام التدبير المندمج الجودة والسلامة والبيئة، وذلك من أجل التأكد من استمرار مطابقته للمتطلبات المعيارية وتقييم فعاليته في تحقيق أهداف سياسات وتوجهات نظام التدبير المندمج.

وتم افتحاص نظام التدبير المندمج الجودة والسلامة والبيئة من طرف هيئة للتصديق خلال الفترة من 1 إلى 5 دجنبر، وفقا للإطارات المرجعيةISO 9001 نسخة 2008 وOHSAS 18001 نسخة 2007 وISO 14001، نسخة 2004.

وبنهاية هذا الافتحاص، لم يتم رصد أية حالة عدم المطابقة أو إبداء أية ملاحظة جوهرية. بالمقابل، تم تسجيل العديد من نقاط القوة. من ناحية أخرى، أبانت مختلف مراحل الافتحاص عن صرامة وفعالية مقاربة نظام التدبير المندمج المعتمدة في مؤسستنا متمثلة في وضع أنشطة ملائمة، والالتزام بالتطوير المستمر وانخراط مجموع العاملين.

وقد توجت هذه الجهود بقرار الإبقاء على المصادقة على نظام التدبير المندمج الجودة والسلامة والبيئة وفقا للمعايير الثلاثة. ويعكس هذا النجاح الإرادة القوية لبنك المغرب في الانخراط في مسلسل للتطوير المستمر والتنمية المستدامة، مع الاستجابة إلى متطلبات وحاجيات شركائه، وضمان ظروف عمل سليمة وآمنة لمستخدميه إلى جانب الحد من تأثيرات أنشطته على البيئة.

4.1.7.2 تحديث منهجية قيادة المشاريع

أطلق البنك، في بداية السنة وبالتعاون مع مختلف الوحدات، ورشا حول مراجعة المنهجية الخاصة بتسيير مشاريع بنك المغرب والمسماة "منهاج".

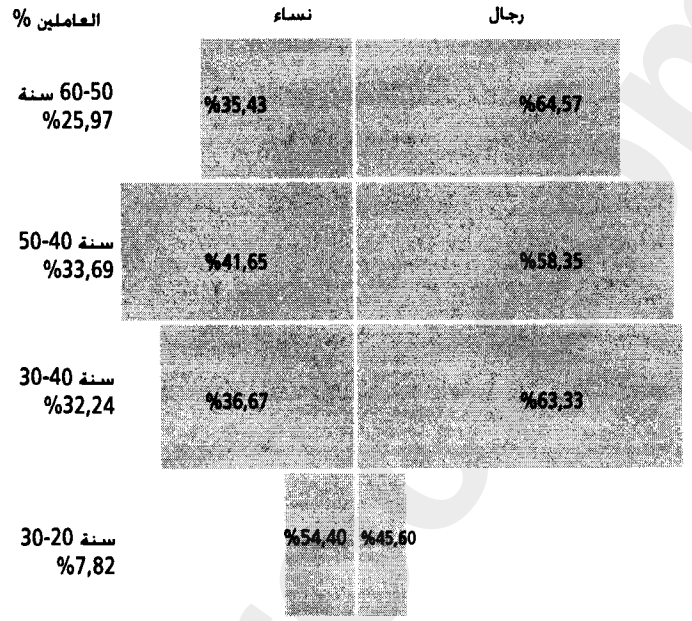
وتنخرط هذه العملية، التي بادر بها البنك بعد مرور أربع سنوات على اعتماد "منهاج"، في إطار دينامية التحسين المستمر، وتسعى إلى ملاءمة المنهجية مع مستوى النضج الحالي الذي وصل إليه تدبير المشاريع داخل البنك، وإلى التقيد بالهدف الاستراتيجي المتمثل في "تعزيز التسيير الأمثل للعمليات، وطرق تشغيل وتسيير المشاريع".

2.7.2 تدبير الموارد البشرية

يشكل الرأسمال البشري لبنك المغرب مكسبا هاما يمكنه من الاضطلاع بمهامه وتنفيذ مخططه الاستراتيجي. وترتكز سياسة تدبير الموارد البشرية على أربعة أسس رئيسية تتمثل في التطوير المهني للمستخدمين، وسياسة الأجور، وظروف العمل والخدمات الاجتماعية الممنوحة للمستخدمين.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبنهاية سنة 2014، بلغ عدد العاملين في البنك 2326 مستخدما. يعمل 60% منهم في المهن الأساسية و40% في مهن الدعم. ورغم انخفاضه بنسبة 2,6% مقارنة بسنة 2013، فقد ظل تطوره متماشيا مع الإجراءات التي اتخذها البنك من أجل تسيير أمثل لموارده البشرية والرفع من تخصصها.



وينخرط التكوين في أفق تطوير الكفاءات، تماشيا مع التوجهات الاستراتيجية للمؤسسة ومتطلبات المهن. هكذا، مكن مخطط التكوين لسنة 2014 من تغطية كافة عمليات البنك مع هيمنة المهن في حدود 54%. وبلغ عدد المشاركات في مختلف أنشطة التكوين هذه السنة أزيد من 2062 مشاركة، لتصل بذلك نسبة المستفيدين من مستخدمي البنك إلى 40%. كما تميزت هذه السنة بإدراج أشكال جديدة من التعلم من خلال إطلاق الأنشطة الأولى للتعلم عن بعد، وذلك بالتعاون على الخصوص مع معهد تنمية القدرات التابع لصندوق النقد الدولي.

وعمل البنك أيضا خلال سنة 2014 على تعزيز مكانته كمركز إقليمي للتكوين، وذلك من خلال تنظيم 5 ندوات دولية. فقد شكلت هذه التظاهرات الهامة تجسيدا فعليا للشراكات التي عقدها البنك في مجال التكوين مع مؤسسات دولية مرموقة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك المركزي الألماني والبنك المركزي الفرنسي. وتناولت هذه الندوات مواضيع مختلفة أطرها خبراء من هذه المؤسسات، نذكر منها السياسة النقدية واستهداف التضخم، ومكتب القروض، وتدبير السيولة والمحاسبة الخاصة بالبنك المركزي وتدبير الميزانية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ولمواجهة التطور السريع لمهن البنك وحاجة المؤسسة المتزايدة إلى الخبرة، ظل التوظيف الخارجي يتمحور حول تخصص الموارد واستقطاب كفاءات أكثر تخصصا. هكذا، همت 87% من التوظيفات الخارجية المنجزة في 2014 مسلك "اختصاصي". وحظي المستخدمون الجدد بعناية خاصة من خلال اعتماد مقاربة لإدماجهم تمكن من تحقيق تتبع أفضل واستيعاب جيد لثقافة البنك ومهنه.

وعلى صعيد آخر، تم تنفيذ حوالي مائة حركة انتقالية خلال سنة 2014، مكنت البنك من تغطية حاجياته من الكفاءات كما مكنت المستخدمين المعنيين من العمل داخل وحدات جديدة أو ممارسة مهن جديدة والاستجابة بذلك لرغبتهم في التطوير المهني.

وللحفاظ على دينامية تحسين الممارسات المديرية المنطلقة منذ 2013، واصل البنك جهوده المتعلقة بمواكبة المسؤولين. هكذا، تم تنظيم عدة أنشطة تحسيسية لفائدة كافة المسؤولين إضافة إلى تأطير 38 ورشا للتبادل استفاد منها أزيد من 200 مسؤول. كما تم إدراج دورة للتكوين المستمر في التدبير سنة 2014 مكنت المشاركين من التطرق لمواضيع خاصة بالمسؤولية لاسيما مسألة تعبئة الفرق وتطويرها.

ومن خلال مقاربة مهيكلة وتوافقية تهدف إلى تعزيز التعاون داخل الوحدات وفي ما بينها، حدد البنك لنفسه مجموعة من الأهداف تتمثل في التحسين المستمر للأداء الجماعي وتشجيع الانسجام بين الفرق. وبعد الانتهاء من مراحل التأطير والتشخيص وإعداد القاعدة المعيارية في 2014، تم تحديد خطة عمل تعتمد بالأساس على أنشطة تحسيسية، وأوراش للتبادل وكذا عمليات المواكبة "الفردية" مثل التنمية الذاتية وتطوير الفريق.

كما انكب البنك على التفكير في مسألة المناصفة بين النساء والرجال، بغية إرساء سياسة تحفظ المساواة بين الجنسين. وبالنظر إلى الرهانات الوطنية، واستنادا إلى الإطار القانوني الدولي والوطني وكذا إلى السياق الخاص بالبنك، مكنت الأشغال المنجزة حتى الآن، من صياغة التقرير الأول حول الوضعية المقارنة للرجل والمرأة في البنك.

وأخيرا، وبغية منح مستخدميها إطار عمل محفز يجمع بين الرفاهية والأداء الجيد، لم يتوانى البنك عن إغناء المزايا الاجتماعية التي يقدمها لمستخدميه في مجال الصحة، والاحتياط الاجتماعي، والترفيه، ودعم الميزانية العائلية.

3.7.2 المعلومات المالية ومراقبة التدبير

وعلى صعيد منظومة مراقبة التدبير، مكن نظام المعلومات الجديد الذي دخل حيز التنفيذ منذ 2013 من الاضطلاع بعمليات الميزانية ومن مواكبة تطور نظام المحاسبة التحليلية. وعلاوة على تقليص هذه الأداة لآجال إنتاج التكاليف، مكنت الوحدات من استغلال أفضل للنتائج التحليلية الموضوعة رهن إشارتها. كما كانت ذات فائدة في إعداد توقعات الميزانية. وبموازاة ذلك، تم تعزيز المرجعية الوثائقية لمراقبة التدبير من خلال صياغة دليل منهجي للمحاسبة التحليلية، تم نشره على نطاق واسع على مستوى البنك بواسطة بوابة البنك الإلكترونية الداخلية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفيما يخص الصناديق الاجتماعية للبنك، تميزت سنة 2014 بإنهاء الورش المتعلق بتحيين التدبير التقني والمالي لصندوق التعاضدية، وكذا تأسيس إطار ملائم للحكامة يتماشى مع أفضل الممارسات.

4.7.2 مناخ العمل

وفقا لتوجيهات المخطط الاستراتيجي، تم تركيز الجهود، خلال السنة المالية 2014، على تعزيز المشاريع المنطلقة سنة 2013 والمتعلقة بالتسيير الأمثل للموارد وملاءمتها مع الأولويات المحددة ومتطلبات الفعالية.

هكذا، وفي إطار مشروع إسناد الخدمات لمتعهدين خارجيين، تم تعميم الصيانة متعددة التقنيات الخاصة بالمباني والتنظيف لتشمل 39 موقع في 2014 بعد أن كانت تغطي 12 موقعا في 2013. وإضافة إلى تقليص آجال التدخل، مكن هذا التعميم من التحكم في نفقات صيانة المباني والمعدات القارة الأخرى. وبالمثل، أدى الإسناد شبه الكلي لخدمة النقل إلى متعهد خارجي إلى تحقيق أرباح هامة على مستوى الميزانية (في حدود 15% بالنسبة للسيارات الخفيفة و10% بالنسبة لنقل المستخدمين).

وفي ما يتصل بالحفاظ على تراث البنك وتثمينه، تم إعداد سياسة لتدبير الموروث العقاري وكذا ميثاق للنشاط العقاري يهدفان إلى تحقيق الفعالية في تدبير الفضاءات وملاءمة موروث البنك من أراضي وعقارات مع تطور حاجيات أنشطته.

أما بالنسبة لموروث البنك من الأرشيف التاريخي، فقد تمت معالجة موضوعين خلال سنة 2014. ويتعلق الأمر على الخصوص بالعمليات النقدية وعمليات الصرف والاتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية. وقد واكب هذا التثمين ضمان استدامة نظام تدبير الأرشيف من خلال ترسيخ طريقة التدبير الجديدة والشروع في العمل بها.

وعرفت سنة 2014 أيضا، في المجال العقاري، إطلاق الأشغال المتعلقة بمشروع تهيئة المبنى التاريخي للإدارة المركزية.

كما تم تنفيذ السياسة الطاقية على مستوى بعض المواقع، مما مكن من تقليص استهلاك الطاقة بنسبة 5% بمقر الإنتاج بدار السكة.

وشهدت الميادين المتعلقة بالسلامة والأمن داخل بنك المغرب أيضا عدة تطورات خلال سنة 2014، تشمل المحاور المرتبطة بالحكامة، وتحديث المنظومات التقنية الخاصة بالسلامة وتحسين سيرها والتأهيل المهني للموارد البشرية المكلفة بالسهر على السلامة.

وعلى المستوى التقني، تم إطلاق عدة طلبات عروض في 2014 تهم تحيين أنظمة السلامة مع مواصلة إسناد صيانة هذه الأنظمة لمتعهد خارجي. هكذا، تم الرفع من مستويات مراقبة وحماية مقرات البنك، داخليا، باعتماد عدة أنظمة جديدة للسلامة، وخارجيا، من خلال تعزيز حضور رجال الأمن المنتمين للإدارة العامة للأمن الوطني.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

5.7.2 المطابقة القانونية

1.5.7.2 المنظومة الداخلية لحماية المعطيات الشخصية

خلال سنة 2014، واصل البنك تهيئة ظروف تنفيذ عمليات معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، من خلال مخططات عمل تصحيحية و/أو وقائية.

ولتتويج الأشغال المنجزة لتحقيق المطابقة مع القانون المتعلق بحماية المعطيات الشخصية، وضع البنك سجلا مركزيا خاصا به يتضمن خريطة مفصلة لجميع العمليات المنجزة ويمكن من القيام بتحليل خاص بكل حالة على حدة على أساس التصنيف المحدد حسب درجة حساسية المعطيات.

وعلى صعيد القطاع البنكي، حافظت اللجنة المختلطة المكونة من ممثلي بنك المغرب، واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، والمجموعة المهنية لبنوك المغرب والجمعية المهنية لشركات التمويل، المكلفة بتنسيق أشغال تنفيذ القانون 08-09 في القطاع البنكي، على الوتيرة المطردة لجلسات عملها المخصصة لدعم مؤسسات الائتمان من أجل نشر مختلف مداولات اللجنة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية المتعلقة بالعمليات المسماة "المهن". ويتعلق الأمر بالعمليات التي تهم على الخصوص مسك حسابات الزبائن، وتدبير العمليات المتصلة بها، وتدبير القروض والضمانات وكذا تدبير الزبناء المؤقتين.

إطار 1.7.2: النسخة الثانية لمنتدى حماية المعطيات الشخصية في القطاع البنك

نظم بنك المغرب، بشراكة مع اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، يوم 23 دجنبر 2014 بالرباط، النسخة الثانية لمنتدى حماية المعطيات الشخصية في القطاع البنكي.

وتركزت أشغال هذا المنتدى على دراسة التقدم المحرز في تنفيذ القانون رقم 08-09 في القطاع البنكي المغربي، وتقييم مستوى نضج منظومة حماية المعطيات الشخصية ونظرة زبائن البنوك لهذه المنظومة وكذا التفاعلات بين هذه المنظومة ومتطلبات محاربة الجريمة المالية، لاسيما تلك العابرة للحدود.

وخلصت أشغال هذه الندوة إلى توصيات تتعلق على الخصوص بتوسيع المشاورات لتشمل جمعيات القروض الصغرى، وتكثيف الجهود من أجل إيجاد حلول للمشاكل العملية التي يواجهها القطاع، وضرورة احترام الالتزامات الدولية للمغرب.

2.5.7.2 مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

في إطار مطابقة المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع المعايير المراجعة لمجموعة العمل المالي الدولية، ووفقا لخطة العمل المتفق عليها مع وحدة معالجة المعلومات المالية، قدم بنك المغرب دعما تقنيا لأشغال

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

اللجنة التي تم تشكيلها على المستوى الوطني، من خلال إنجاز تشخيص مفصل للترسانة الوقائية في هذا المجال واقتراح حلول قانونية مناسبة.

ومن جهة أخرى، وبغية الحد من المخاطر المرتبطة باستعمال نظام المساهمة الإبرائية الذي طبقه المغرب سنة 2014 بغرض غسل الأموال، سهر بنك المغرب، بتشاور مع وحدة معالجة المعلومات المالية، على ضمان احترام جميع البنوك لالتزاماتهم المتعلقة باليقظة في إطار تنفيذ عمليات التصريح التي يقوم بها المستفيدون من هذا البرنامج في وكالاتهم[1].

وعلى صعيد آخر، ولتعزيز فهم جيد من طرف المقاولات والمهن غير المالية المعينة لالتزاماتها الخاصة باليقظة وبمخاطر غسل الأموال، نظم البنك، بتعاون مع وحدة معالجة المعلومات المالية، بتاريخ 18 دجنبر 2014 بالرباط، ورشة عمل لفائدة الخبراء المحاسبيين والمحاسبين المعتمدين، والوكلاء والمنعشين العقاريين، وتجار المعادن النفيسة ومؤسسات ألعاب الحظ.

وشكلت هذه التظاهرة فرصة لتوضيح :

- مختلف الكيفيات العملية لتطبيق القانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال والتعليمة العامة لوحدة معالجة المعلومات المالية التي تحدد القواعد التي تُطَبق على هذه الفئة من الأشخاص الخاضعين؛
- دور وحدة معالجة المعلومات المالية بصفتها سلطة للمراقبة والآفاق المستقبلية؛
- مخاطر غسل الأموال والأنواع الخاصة بأنشطة المقاولات والمهن غير المالية المعينة.

وفي ما يتعلق ببرنامج المساعدة التقنية المتفق عليه بين بلدنا وصندوق النقد الدولي لتقييم مطابقة منظومتنا القانونية والتنظيمية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع المعايير المراجعة التي وضعتها مجموعة العمل المالي الدولية، بلورت بعثة الصندوق توصيات للمغرب همت على الخصوص الشروع في عملية تحديد وتقييم المخاطر على المستوى الوطني وتنفيذها على صعيد السياسات والمراقبات التي سيتم إنجازها.

ورصدت هذه البعثة أيضا مكامن الخلل الرئيسية في منظومتنا الوطنية، لاسيما تلك المرتبطة بالتنفيذ الفعلي لقواعد اليقظة من طرف بعض مهن القانون.

6.7.2 التواصل

وعلى صعيد تعزيز منظومة المعلومات الموجهة لفئات مختلفة من الجمهور وتحسين فهم مهام البنك وقراراته، استخدم هذا الأخير خلال سنة 2014 عدة قنوات للتواصل لاسيما وسائل الإعلام، والتواصل المؤسسي والرقمي

1 عند مناقشة النظام الوطني للمساهمة الإبرائية خلال الاجتماع العام العشرون لمجموعة العمل المالي الدولية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المنعقد في نونبر 2014، خلصت هذه الهيئة إلى أن هذا البرنامج يتماشى مع المبادئ الأربعة لمجموعة العمل المالي الدولية في هذا المجال.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وكذا الأنشطة التي تركز على مستخدمي المؤسسة، وذلك بهدف إضفاء طابع الشفافية التامة على أنشطته وقراراته وتشجيع روح المشاركة.

1.6.7.2 تعزيز العلاقات مع الإعلام

من أجل تحقيق تبادل أمثل للمعلومات مع المؤسسات الإعلامية، قام بنك المغرب بتنويع وسائل تواصله مع الجمهور. هكذا، إلى جانب اللقاء الصحفي المخصص للسياسة النقدية الذي يعقده السيد الوالي مباشرة بعد الاجتماعات الفصلية لمجلس البنك، والذي أصبح يشكل منذ 2008 تقليدا راسخا وموعدا تنتظره وسائل الإعلام بترقب، تم تنظيم لقاءات ظرفية، سهرت على تأطيرها وحدات البنك، حول قضايا الساعة.

وبغية ضمان فهم أمثل لبلاغاته، نظم البنك، للمرة الأولى في 2014، لقاء مع الصحافة حول الجوانب التحليلية والتشغيلية للسياسة النقدية ومنهجية الاستقصاء الشهري للظرفية في القطاع الصناعي، وذلك لغرض تربوي بالأساس. وفي نفس الوقت، ولتوطيد علاقات القرب مع وسائل الإعلام، بادر البنك بإنجاز برنامج للتقييم والاستماع لاستقصاء رأي المؤسسات الإعلامية.

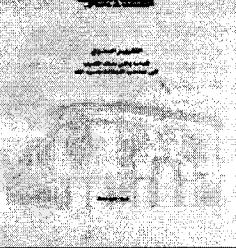
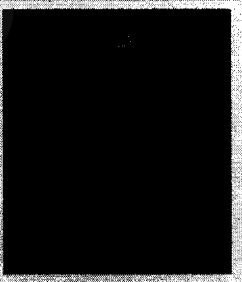
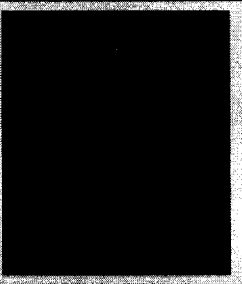
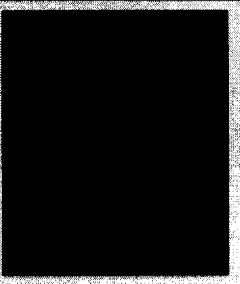
وبموازاة ذلك، عمل البنك على التواصل مع وسائل الإعلام بشأن تنظيمه لمجموعة من التظاهرات المؤسسية لاسيما النسخة الخامسة لاجتماع المجموعة الاستشارية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والحملة الجهوية التي قام بها لدى المقاولات في إطار تحسين الاستقصاء الذي ينجزه في القطاع الصناعي، والندوة حول المسؤولية الاجتماعية للمقاولات، واجتماع اللجنة العربية للإشراف البنكي والندوة حول حماية المعطيات الشخصية في القطاعين البنكي والمالي.

2.6.7.2 التواصل الخارجي

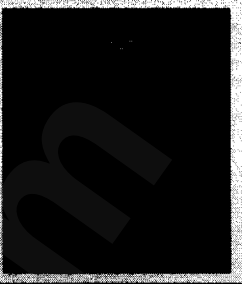
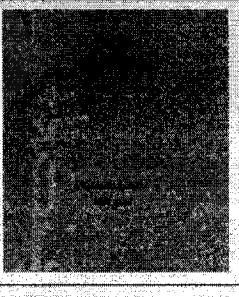
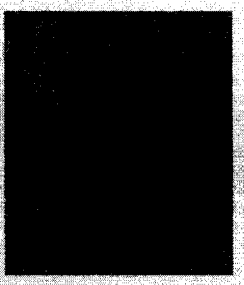
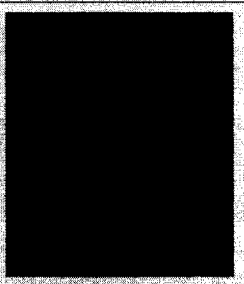
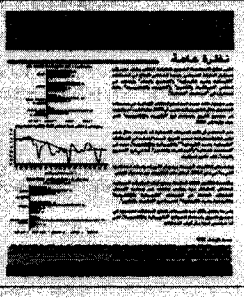
دائما في إطار رغبته في الانفتاح على جمهوره الخارجي، حظيت البوابة الإلكترونية للبنك بعناية خاصة. هكذا، ومن أجل الاستجابة بشكل أفضل لحاجيات المستعملين المستهدفين، تم إطلاق أشغال التعديل الشامل للبوابة بهدف تمكين المستعملين من بوابة سهلة الاستعمال وواضحة وذات تصميم عصري، تتيح التنقل داخلها بكل سلاسة مع سهولة الحصول على المعلومة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إطار 2.7.2: إصدارات البنك التي يمكن الاطلاع عليها في البوابة www.bkam.ma

	تقرير يقدم لجلالة الملك وتيرة الإصدار: سنوية يتضمن التقرير الذي يقدم لجلالة الملك، تحليلا للوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية على الصعيدين الدولي والوطني كما يعرض أنشطة بنك المغرب ويقدم تقاريره المالية المتعلقة بكل سنة مالية.
	التقرير حول مراقبة مؤسسات الائتمان وأنشطتها ونتائجها وتيرة الإصدار: سنوية يقدم هذا التقرير المحيط القانوني والتنظيمي وكذا أنشطة الإشراف البنكي والاستقرار المالي. كما يعرض بنية النظام البنكي ونشاطه ونتائجه وكذا تطور المخاطر البنكية.
	تقرير حول أنظمة ووسائل الأداء وتيرة الإصدار: سنوية يقدم هذا التقرير مختلف المقاربات الخاصة بمراقبة أنظمة الأداء بالمغرب وكذا تدابير سلامة وسائل الأداء.
	تقرير حول الاستقرار المالي وتيرة الإصدار: سنوية يعد بنك المغرب هذا التقرير بتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية ومجلس القيم المنقولة. ويعرض هذا التقرير ملخصا شاملا للتوجهات الاقتصادية والمالية ارتباطا بالاستقرار المالي. وصدرت النسخة الأولى لهذا التقرير سنة 2013.
	تقرير حول نشاط حماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي وتيرة الإصدار: سنوية يعرض هذا التقرير وضعية عمليات معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي التي اعتمدها البنك. ويقدم تصنيفا لعمليات المعالجة المذكورة حسب المخاطر بالنظر إلى الحياة الخاصة للأشخاص الذاتيين. ويستعرض التقرير أيضا التقدم المحرز في عملية مطابقة وسائل جمع ومعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

	**تقرير حول السياسة النقدية** **وتيرة الإصدار: فصلية** **يتم إعداد هذا التقرير الذي نشرت نسخته الثالثة والثلاثين في دجنبر 2014 والذي يصدر بثلاث لغات، بناء على جداول وتوقعات تنجز بمناسبة اجتماعات مجلس البنك. ويعرض الأساس الذي تنبني عليه القرارات في مجال السياسة النقدية.**
	**النشرة الفصلية** **تعالج هذه النشرة على الخصوص الإحصائيات الاقتصادية والنقدية والمالية.**
	**الإحصائيات النقدية** **وتيرة الإصدار: شهرية** **تقدم هذه الوثيقة أبرز المجمعات النقدية والائتمانية الشهرية والفصلية وكذا الوضعية النقدية. كما تعرض وضعية مؤسسات الإيداع تجاه القطاعات المؤسسية والوضعية التحليلية للشركات المالية الأخرى.**
	**المجلة الشهرية للظرفية الاقتصادية والنقدية والمالية** **تقدم هذه المجلة نظرة عامة حول تطور المحيط الدولي، والظرفية الوطنية. كما تعرض مختلف التطورات الاقتصادية والنقدية والمالية.**
	**نتائج استقصاء الظرفية في القطاع الصناعي** **الوتيرة: شهرية مع نسخة فصلية** **تعرض هذه الوثيقة نتائج استقصاء الرأي الذي ينجزه البنك شهريا لدى عينة تمثيلية تشمل 400 مقاولة تعمل في القطاع الصناعي على الصعيد الوطني.**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.



مؤشر أسعار الأصول العقارية
الوتيرة: فصلية مع ملحق سنوي في النسخة التي تصدر في الفصل الرابع

يمكن هذا الإصدار، الذي يعده البنك بالتشارك مع الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية، والمسح العقاري والخرائطية، من تتبع تطور أسعار المعاملات العقارية على المستوى الوطني وفي المدن الكبرى.

في الزمن الرقمي وانسجاما مع أهداف مخططه الاستراتيجي في هذا المجال، أولى البنك اهتمامه بتعزيز تواصله من خلال الانفتاح على شبكات التواصل الاجتماعي. وقد جاءت هذه الخطوة لاستكمال أشكال التواصل بواسطة القنوات التقليدية المستعملة لحد الآن. هكذا، قام البنك، بتاريخ 16 دجنبر 2014، بإنشاء حساب تويتر، من أجل الاستفادة من الفرص التي تتيحها شبكات التواصل الاجتماعي من حيث التفاعلية مع العموم وتحسين الولوج إلى المعلومة. وفي أقل من أسبوعين، وصل عدد المنخرطين إلى 500 منخرط من ضمنهم المؤسسات والهيئات الصحفية.

وفي نفس السياق، تم إنجاز مشروع العرض الدينامي داخل وكالات وفروع بنك المغرب، من أجل تشجيع تواصل القرب مع زبناء البنك.

3.6.7.2 تواصل موجه نحو مستخدمي البنك

ووعيا منه بأن التواصل الداخلي يساهم في تحقيق تواصل خارجي جيد، اعتمد البنك استراتيجية ملائمة في هذا المجال، من خلال مجموعة من الأدوات المتنوعة التي تخضع باستمرار للتحسين. هكذا، خلال سنة 2014، قامت مجلة "تواصل" التي تصدر مرتين في السنة والتي صدر عددها الأول في 2010، بتسليط الضوء، على الخصوص، على الرأسمال البشري للبنك وعلى النجاحات الجماعية التي حققها، مع مواكبة المشاريع الكبرى للمؤسسة.

علاوة على ذلك، يلتقي كافة مستخدمي البنك سنويا في يوم الأطر. فقد أصبح هذا الحدث منذ 2003 موعدا سنويا للمشاركة والتبادل بين أطر البنك، حيث يجتمع أزيد من 900 شخص بمركز التكوين التابع للبنك لمناقشة عدة مواضيع. وقد تم اختيار "وسائل الأداء: تطورات ورهانات" كموضوع لنسخة 2014 المنظمة في يناير 2015. كما تم إنجاز شريط مصور حول تطور وسائل الأداء عبر العالم خصيصا لهذه المناسبة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

7.7.2 متحف بنك المغرب

منذ إطلاق مشروع البرمجة الثقافية السنوية في 2011، تطورت مهمة متحف البنك التقليدية والمتمثلة في الحفاظ على الموروث الوطني والعمل على انتقاله من جيل لآخر لتصبح مهمة مواطنة. ومن أجل استقطاب جمهور كبير، لم يعد المتحف يكتفي بدوره كمكان لعرض المجموعات، بل أصبح مؤسسة ثقافية حية ونشيطة ذات برمجة غنية ومتنوعة تستهدف جميع فئات الجمهور. وتميز برنامج سنة 2014 بتنظيم حدثين هامين، يتمثل أولهما في الدورة المخصصة للفنان التشكيلي المغربي، الراحل محمد القاسمي، مع إصدار كتاب كتكريم لأعماله، والدورة الخاصة بالفن التشكيلي للمستشرقين في المغرب.

إضافة إلى ذلك، وخلال سنة 2014، توصل المتحف بطلبات للمشاركة في عدة تظاهرات بارزة شهدتها الساحة الثقافية الوطنية والدولية ونظمتها مؤسسات مرموقة مثل مؤسسة أونا، ومتحف محمد السادس الجديد، ومتحف اللوفر ومعهد العالم العربي.

وأخيرا، ذهب المتحف لأول مرة في 2014 للقاء جمهور جديد، بتنظيم معرض متنقل خارج الأسوار تحت عنوان "الجزء الثاني من حكم الملك الراحل محمد الخامس: 1939-1955" بعدة مدن مثل الناظور، وبني ملال أو لعيون، وذلك بشراكة مع وزارة الثقافة وفي إطار أنشطة جامعة مولاي علي الشريف بالريساني.

8.7.2 العلاقات الدولية

طيلة سنة 2014، استمر البنك في تعزيز انفتاحه وشفافيته من خلال تكثيف علاقات التعاون الدولي. وفي هذا الإطار، شارك البنك في عدة تظاهرات ولقاءات دولية، نذكر منها على الخصوص:

- اجتماعات الربيع والخريف للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التي نظمت على التوالي في أبريل وأكتوبر بواشنطن، وكذا الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛
- الاجتماع السنوي الواحد والعشرون لمحافظي البنوك المركزية للبلدان الناطقة باللغة الفرنسية، الذي نظمه البنك المركزي لدول غرب إفريقيا من 14 إلى 16 ماي بدكار، حول موضوع "استقرار سوق الديون السيادية، تمويل الاقتصاد والإدماج المالي: دور البنوك المركزية". خلال هذه التظاهرة، قدم بنك المغرب مداخلة حول استقرار سوق الديون السيادية والخروج من السياسات غير التقليدية بعد الأزمة؛
- المنتدى الأول "صندوق النقد الدولي -البنوك المركزية" الخاص بالأسواق الصاعدة، الذي تم تنظيمه بالتشارك مع البنك المركزي الفرنسي أيام 9 و10 شتنبر حول موضوع "نحو تضخم مستهدف وأنظمة نقدية انتقالية".

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وقدم بنك المغرب مداخلة تحمل عنوان "بيئة ملائمة: صياغة السياسات وفهم قنوات انتقال القرارات والإطار التنفيذي"؛

- الاجتماع الثامن والثلاثون لمحافظي البنوك المركزية والمؤسسات النقدية العربية، الذي نُظّم في 19 شتنبر بالجزائر العاصمة؛
- المؤتمر الدولي الذي نظمه المعهد الأوروبي للمتوسط حول موضوع "السياسات الماكرو اقتصادية والنقدية في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط" ببرشلونة في 21 أكتوبر، والذي قدمت خلاله مؤسستنا عرضا حول "الدور الحالي للبنوك المركزية "؛

وفي نفس الوقت، تم توطيد إطار التعاون ببنك المغرب بمناسبة اللقاءات التي نظمت على مستوى عالي. هكذا، قام السيد الوالي بزيارتي صداقة وعمل لكل من البنك المركزي لدول غرب إفريقيا والبنك المركزي القطري. وهمت الزيارة الأولى مجالات الإشراف البنكي، والاستقرار المالي وتمويل الاقتصاد بينما ركزت الزيارة الثانية على مواضيع مرتبطة بالشؤون القانونية، وأنظمة الأداء، والبنوك الإسلامية، ومكتب القروض، والموارد البشرية والشؤون الاجتماعية.

ومن جهة أخرى، تم تنظيم عدة زيارات دراسية داخل البنك لفائدة مسؤولين وأطر من البنك المركزي لدول غرب إفريقيا وبنك دول إفريقيا الوسطى، والمطبعة الوطنية للسودان، وكذا من البنوك المركزية لمجموعة من البلدان لاسيما الكونغو، وجمهورية غينيا، ونيجيريا، وموزنبيق، وبوروندي، وموريتانيا، وتونس، ومصر، والفيليبين. وهمت هذه الأنشطة على الخصوص الاستقرار المالي، والسياسة النقدية وسياسة الصرف، والإشراف البنكي، ومطبعة الأوراق البنكية، والإطار المحاسبي، والتخطيط الاستراتيجي، ومكتب القروض، والموارد البشرية وكذا متحف النقود.

وبموازاة ذلك، تم تنظيم زيارتين دراسيتين إلى البنك المركزي الفرنسي خصصتا على التوالي لنماذج التوقعات الماكرو اقتصادية وللتواصل المؤسسي - شبكات التواصل الاجتماعي، إضافة إلى زيارتين إلى البنك البرتغالي والبنك الوطني لبلجيكا في إطار تقاسم التجارب في مجال التأمينات والأرشيف. علاوة على ذلك، شارك عدة أطر من البنك في ندوة خصصت للخدمات المالية الإسلامية في إطار تطبيق مذكرة التفاهم الموقعة بين مؤسستنا والبنك المركزي القطري سنة 2011.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الجزء 3

التقرير المالي للبنك

الأرقام الواردة في هذا الجزء من التقرير مقربة لأقرب ألف درهم، وبالتالي، فإن المجاميع والمجاميع الفرعية قد لا تكون دائما مطابقة للأرقام المكونة لها.

3-1 نظرة موجزة عن الوضعية المالية في سنة 2014(*)

جدول 3-1-1 : أرقام رئيسية

بآلاف الدراهم	2014	2013	التغير %
مجموع الحصيلة	238 270 950	240 171 971	%-1
استخدام الأموال الذاتية	%60	%63	%-6
مجموع العائدات	3 989 547	4 803 899	%-17
مجموع التكاليف (بما في ذلك الضريبة على الشركات)	3 177 645	3 630 840	%-12
النتيجة الصافية	811 902	1 173 059	%-31
متوسط جاري تدخلات بنك المغرب	55 622 784	70 706 747	%-21
معامل الاستغلال	%55	%45	%23

أبرز أحداث السنة

- استمرار بنك المغرب في تطبيق سياسة نقدية تيسيرية سنة 2014:
  - تقليص نسبة الاحتياطي النقدي بواقع 200 نقطة أساس لتصل إلى 2% (قرار مجلس البنك في شهر مارس)؛
  - تخفيض سعر الفائدة الرئيسي من 3,00% إلى 2,75% (قرار مجلس البنك في شتنبر)؛
  - تخفيض سعر الفائدة الرئيسي للمرة الثانية بواقع 25 نقطة أساس ليصل إلى 2,50% (قرار مجلس البنك في دجنبر).
- تحسن شروط السيولة البنكية ارتباطا بتنامي الموجودات بالعملات الأجنبية وبانخفاض نسبة الاحتياطي النقدي، مما أدى إلى تقليص البنك لتدخلاته في السوق النقدية.
- تعزيز صافي احتياطات الصرف بنسبة 20% على أساس سنوي، ليصل إلى 181 مليار درهم، على إثر التدفقات الكبرى للعملات الأجنبية برسم هبات دول الخليج، والاقتراضات السندية الدولية (المكتب الشريف للفوسفاط والخزينة العامة)، وكذا تراجع العجز التجاري.
- تقليص البنك المركزي الأوروبي، خلال شهري يونيو وشتنبر، لسعر الفائدة الرئيسي من 0,25% إلى 0,05%، وتطبيق سعر إيداع سلبي (-0,20%).

3-1-1 الحصيلة

جدول 3-1-2 : الحصيلة حسب العمليات

بآلاف الدراهم	2014	2013	التغير %
منها			
التداول النقدي	191 457 660	182 079 842	%5
عمليات مع الخارج (منها)	-163 714 498	-134 126 868	%22
موجودات وتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية	177 271 038	152 884 659	%16
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	7 417 983	3 178 007	>%100
حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف	9 566 096	8 685 391	%10
عمليات مع الدولة (منها)	2 849 650	2 506 672	%14
الحساب الجاري للخزينة العامة	2 117 412	2 212 364	%-4
حساب صندوق الحسن الثاني	646 837	276 025	>%100
الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان	-32 479 412	-52 308 245	%-38
ديون على مؤسسات الائتمان المغربية	42 232 212	72 116 650	%-41
ودائع والتزامات تجاه البنوك المغربية	9 752 800	19 808 405	%-51

خصوم-أصول

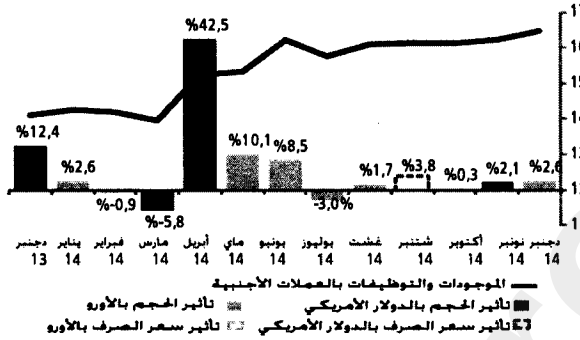
(*) تم التطرق بمزيد من التفصيل لتغير بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف على مستوى الإيضاحات المتعلقة بالقوائم التركيبية. وبغرض التحليل، تمت إعادة معالجة بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف، في هذا الجزء من التقرير المالي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مع متم السنة المالية 2014، بلغ **مجموع حصيلة** بنك المغرب **238 270 950 ألف درهم**، مسجلا تراجعا سنويا بحوالي 1%. ويأتي هذا التغير بالأساس على إثر التقلّص الواضح للتسبيقات الممنوحة للبنوك في إطار التقنين النقدي وتعزيز الموجودات بالعملات الأجنبية على مستوى الأصول. ومن جهة أخرى، يعزى هذا التغير، على مستوى الخصوم، إلى تدني الموجودات في الحسابات الجارية للبنوك المغربية وتنامي الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة.

وبلغ **حجم النقد المتداول**، الذي يعتبر المكوّن الرئيسي للخصوم (80%)، ما قدره **191 457 660 ألف درهم** في نهاية السنة، أي بارتفاع بنسبة 5%، قريبة من تلك المسجلة خلال السنتين الأخيرتين، مما يعكس ارتفاع الطلب على الأوراق البنكية.

رسم بياني 3-1-1: تطور الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية
بملايين الدراهم (بما فيها الأوراق البنكية الأجنبية)



وفي سنة 2014، واصلت **العمليات مع الخارج** نموها الذي بلغت نسبته 22% لتصل إلى **163 714 498 ألف درهم**، مدعومة بارتفاع الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية، أهمّ بند في هذا المجمّع. وقد تنامت هذه الأخيرة بواقع 16% موازاة مع تعزيز احتياطيات الصرف، بعد الانخفاضات المسجلة سنتي 2011 و2012، ونهاية هذا التوجه سنة 2013.

وتجدر الإشارة إلى أن صافي احتياطيات الصرف الدولية قد أنهى سنة 2014 بارتفاع قوي بلغت نسبته 20% ليصل إلى **181 مليار درهم**. وقد نجم هذا التغير بالأساس عن تقلص العجز التجاري بنسبة 6%، وعن الاقتراضات السندية الدولية للمكتب الشريف للفوسفاط (1,55 مليار دولار في شهر أبريل) والخزينة العامة (مليار أورو في يونيو)، وكذا عن تحصيل هبات مجلس التعاون الخليجي التي بلغ مجموعها 13,1 مليار درهم.

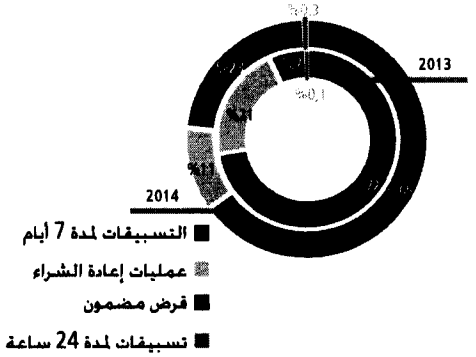
كما يُفَسَّر تزايد العمليات مع الخارج بتنامي موجودات البنك من حقوق السحب الخاصة، سنة 2014، إثر اقتناء **320 مليون** وحدة خلال الفصل الأول من هذه السنة، بغية استعادة وضعية محايدة تجاه صندوق النقد الدولي. إلى جانب ذلك، وعلى إثر ارتفاع سعر الدولار الذي انتقل، بين سنتي 2013 و2014، من 8,15 إلى 9,04 درهم، تنامت الموجودات والتوظيفات بالذهب، وهي مكوّن آخر لهذا المجمع، بنسبة 11% لتصل إلى **7 692 458 ألف درهم**، بعد تراجعها بنسبة 30% سنة 2013.

من جانب آخر، ارتفع رصيد **العمليات مع الدولة** إلى **2 849 650 ألف درهم**، متناميا بمقدار 342 978 ألف درهم (14+%) نتيجة بالأساس لارتفاع موجودات حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (370 811+ ألف درهم)

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبلغت الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان ما قدره 412 479 32 ألف درهم مقابل 245 308 52 ألف درهم سنة من قبل، متأثرة هذه السنة بتقلص عجز السيولة البنكية. وقد تحقق هذا التطور على الخصوص بفضل التدفقات المهمة للعملات (هبات وقروض) وتراجع المبلغ الأدنى المطلوب برسم الاحتياطي النقدي. وأمام هذا الوضع، قام البنك بتقليص المبالغ التي يضخها، لتصل، في نهاية هذه السنة،إلى 088 852 41 ألف درهم (42-%). كما تراجعت ودائع البنوك إلى 800 752 9 ألف درهم (51-%).

رسم بياني 3-1-2: بنية متوسط جاري القروض الممنوحة للبنوك



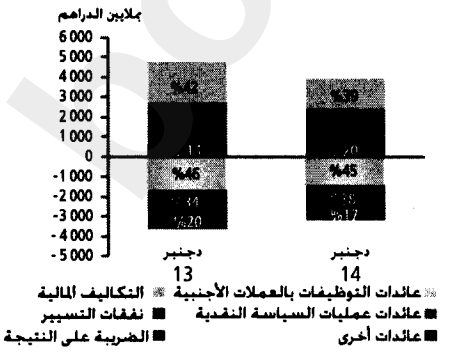
3-1-2 النتيجة

جدول 3-1-3 : النتيجة الصافية للسنة المالية

بآلاف الدراهم	2014	2013	التغير %
نتيجة عمليات تدبير احتياطيات الصرف	775 119	1 032 482	%-25
نتيجة عمليات السياسة النقدية	1 633 494	2 006 355	%-19
نتيجة العمليات الأخرى	558 311	457 194	%22
نتيجة الأنشطة	**2 966 925**	**3 496 031**	**%-15**
التكاليف العامة للاستغلال	-1 642 263	-1 569 079	%5
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**1 324 662**	**1 926 952**	**%-31**
نتيجة غير جارية	34 325	-19 062	>%100
ضريبة على النتيجة	-547 085	-734 831	%-26
نتيجة صافية	**811 902**	**1 173 059**	**%-31**

في نهاية سنة 2014، حقق البنك **نتيجة صافية** قدرها **811 902 ألف درهم**، بانخفاض بنسبة **31%** مقارنة بسنة 2013. ويعزى هذا التغير إلى تراجع نتيجة أنشطة البنك، خاصة منها المرتبطة بعمليات تدبير احتياطيات الصرف (25-%) وتطبيق السياسة النقدية (19-%). بالرغم من ذلك، تجدر الإشارة إلى أن حدة هذه التراجعات قد تدنّت جزئيا مع تحسن نتائج باقي عمليات البنك بنسبة 22%.

رسم بياني 3-1-3: بنية العائدات والتكاليف



Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

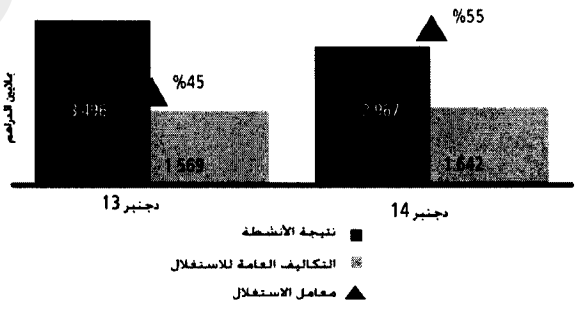
وفي سنة 2014، تأثرت **عمليات تدبير احتياطيات الصرف** بمستويات نسب الربحية، التي عرفت مستوى متدنيا، بل سلبيا في ما يتعلق بالتوظيفات بالأورو، والتي أفرزت نتيجة قدرها **119 775 ألف درهم**، متراجعة بواقع 363 257 ألف درهم مقارنة بسنة 2013، وذلك بالرغم من ارتفاع جاري التوظيفات بالعملات الأجنبية. وفي هذا السياق غير الملائم، أفرزت محفظة سندات الاقتراض فوائد قدرها 427 224 1 ألف درهم، متراجعة بواقع 994 344 ألف درهم (22-%) مقارنة بسنة 2013؛ ذلك أن السندات المستحقة التي تم اقتناءها في الماضي بنسب فائدة مرتفعة قد تمت إعادة استثمارها بنسب جد منخفضة.

ومنذ إلغاء الفائدة على الاحتياطي النقدي، في دجنبر 2013، أصبحت نتيجة **عمليات السياسة النقدية** لا تمثل سوى الفوائد المحصلة برسم تدخلات البنك في السوق النقدية. وأدى هذا الإلغاء إلى تراجع التكاليف المرتبطة بالاحتياطي النقدي بواقع 084 116 ألف درهم سنة 2014. وقد انخفضت هذه النتيجة بنسبة 19% لتصل إلى **494 633 1 ألف درهم**، إثر تراجع متوسط جاري السيولة التي تم ضخها، والتي تدنت، من سنة لأخرى، من 747 706 70 ألف درهم إلى 784 622 55 ألف درهم، بفعل تقلص عجز السيولة خلال سنة 2014. وبالتالي، فقد تراجعت الفوائد المحصلة من هذه العمليات بمقدار 945 488 ألف درهم (23-%) مقارنة بالسنة الماضية.

وعرفت نتيجة **باقي العمليات**، التي تشمل أساسا العمولات المحصلة برسم الخدمات المقدمة للزبائن ومبيعات دار السكة، ارتفاعا بنسبة 22% لتصل إلى **311 558 ألف درهم**. وبفضل الشراكة التي عقدها البنك سنة 2014 مع مجموعة Crane Currency في مجال صناعة الأوراق البنكية الموجهة للسوق الدولية، فقد تمكن من تحقيق ربح إضافي قدره 642 39 ألف درهم. من جهة أخرى، أفرزت عمليات الصرف عمولات بمقدار 501 418 ألف درهم، متنامية بنسبة 27% نتيجة بالأساس لحجم العمليات التي تم إنجازها سنة 2014.

أما **التكاليف العامة للاستغلال**، فقد سجلت نموا متحكما فيه بلغت نسبته 5% لتصل إلى **263 642 1 ألف درهم**، نتيجة بالأساس إلى ارتفاع المخصصات عن الاستخمادات بنسبة 8% ارتباطا بتحديث أنظمة المعلومات وآليات تصنيع العملة الائتمانية في البنك.

رسم بياني 3-1-4: معامل الاستغلال



Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

2-3 القوائم التركيبية

1-2-3 الحصيلة (الأصول)

جدول 3-2-1 : الأصول في 31 دجنبر 2014

بآلاف الدراهم	إيضاحات	2014	2013
موجودات وتوظيفات بالذهب	1	7 692 458	6 940 913
موجودات وتوظيفات بالعملات الأجنبية	2	169 578 580	145 943 746
موجودات وتوظيفات لدى البنوك الأجنبية		11 979 318	19 895 981
سندات خزينة أجنبية ومثيلاتها		153 507 463	122 550 633
موجودات أخرى بالعملات الأجنبية		4 091 798	3 497 131
موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية	3	8 821 380	4 510 071
اكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي		1 107 835	1 073 181
موجودات من حقوق السحب الخاصة		7 417 983	3 178 007
اكتتاب لدى صندوق النقد العربي		295 561	258 883
مساعدات مالية للدولة		-	-
تسبيقات تعاقدية		-	-
تسبيقات برسم تسهيلات الصندوق		-	-
مساعدات مالية أخرى		-	-
ديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية	4	42 232 212	72 116 650
قيم مستحفظة		-	14 004 034
تسبيقات للبنوك		41 852 088	58 001 937
ديون أخرى		380 124	110 679
سندات الخزينة - عمليات السوق المفتوحة		-	-
أصول أخرى	5	6 653 282	7 162 173
قيم ثابتة	6	3 293 037	3 498 419
مجموع الأصول		238 270 950	240 171 971

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

2-2-3 الحصيلة (الخصوم)

جدول 3-2-2 : الخصوم في 31 دجنبر 2014

بألاف الدراهم	إيضاحات	2014	2013
أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة	7	191 457 660	182 079 842
أوراق بنكية متداولة		188 703 752	179 436 597
قطع نقدية متداولة		2 753 909	2 643 245
التزامات بالذهب والعملات الأجنبية	8	5 260 598	7 335 333
التزامات بالذهب		-	-
التزامات بالعملات الأجنبية		5 260 598	7 335 333
التزامات بالدرهم القابل للتحويل	9	196 194	200 210
التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية		190 971	193 880
التزامات أخرى		5 222	6 330
ودائع والتزامات بالدرهم	10	16 947 983	26 978 301
الحساب الجاري للخزينة العامة		2 117 412	2 212 364
ودائع والتزامات بالدرهم تجاه البنوك المغربية		9 752 800	19 808 405
حسابات جارية		9 752 800	19 808 405
حسابات استرجاع السيولة		-	-
حسابات تسهيلات الودائع		-	-
ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية		2 461 356	2 285 290
حسابات أخرى		2 616 415	2 672 241
خصوم أخرى	11	10 707 436	9 824 254
مخصصات حقوق السحب الخاصة	3	7 355 033	7 046 927
رساميل ذاتية ومثيلاتها (منها)	12	5 534 143	5 534 045
رأس المال		500 000	500 000
احتياطيات		5 001 340	5 001 340
مرحل من جديد		24 164	21 105
نتيجة صافية للسنة المالية		811 902	1 173 059
مجموع الخصوم		238 270 950	240 171 971

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

3-2-3 خارج الحصيلة

جدول 3-2-3 : خارج الحصيلة في 31 دجنبر 2014

بآلاف الدراهم	إيضاحات	2014	2013
عمليات الصرف بالناجز			
العملات المتوقع تسليمها بالناجز		-	-
الدراهم المتوقع تحصيلها بالناجز		-	-
عمليات الصرف لأجل			
العملات المتوقع تحصيلها لأجل		-	-
العملات المتوقع تسليمها لأجل		-	-
عمليات الصرف - الودائع بالعملات الأجنبية	13	1 971 243	4 892 800
عمليات الصرف عمليات المفاضلة	13		
العملات الأجنبية المتوقع تحصيلها		307 325	823 807
العملات الأجنبية المتوقع تسليمها		306 441	821 123
تعديل العملات خارج الحصيلة		-	-
التزامات على المنتجات المالية المشتقة		-	-
التزامات على السندات	14		
سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة		22 546 127	69 064 400
سندات محصلة على التسبيقات المتوقع منحها		11 225 200	3 493 000
ضمانات أخرى محصلة على التسبيقات الممنوحة		19 541 768	6 920 000
تسبيقات من المتوقع منحها		23 002 063	-
سندات أجنبية متوقع تحصيلها		1 096 900	102 114
سندات أجنبية متوقع تسليمها		1 799 438	-
التزامات أخرى	15		
ضمانات محصلة على الصفقات		49 786	40 906
التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين		835 443	814 862
التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين		63 665	39 182
التزامات أخرى ممنوحة		1 000	1 000

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

4-2-3 حساب العائدات والتكاليف

جدول 3-2-4 : حساب العائدات والتكاليف في 31 دجنبر 2014

بآلاف الدراهم	إيضاحات	2014	2013
العائدات		3 989 547	4 803 899
فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية	16	1 266 372	1 594 441
فوائد محصلة على الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها	17	1 633 494	2 122 439
فوائد محصلة أخرى	18	8 439	8 247
عمولات محصلة	19	481 431	411 751
عائدات مالية أخرى	20	70 025	58 963
مبيعات السلع والخدمات المنتجة	21	200 264	168 366
عائدات مختلفة	22	40 422	42 084
عمليات سحوبات على الاستخمادات		-	-
مؤونات مسترجعة	23	232 348	389 405
عائدات غير جارية	24	56 752	8 202
التكاليف		3 177 645	3 630 840
فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية	25	7 380	4 479
فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم	26	170 102	276 111
عمولات ممنوحة	27	13 115	12 776
تكاليف مالية أخرى	28	475 480	739 548
تكاليف خاصة بالموظفين	29	720 808	708 634
شراء المواد والأدوات	30	187 389	235 337
تكاليف خارجية أخرى	31	301 768	284 869
مخصصات للاستخمادات والمؤونات	32	737 440	608 403
تكاليف غير جارية	33	17 077	25 852
ضريبة على النتيجة	34	547 085	734 831
نتيجة صافية		811 902	1 173 059

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

5-2-3 القواعد المحاسبية الرئيسية وطرق التقييم

1.5.2.3 الإطار القانوني

يتم إعداد القوائم التركيبية وتقديمها طبقا للمخطط المحاسبي لبنك المغرب الذي صادق عليه المجلس الوطني للمحاسبة في ماي 2007.

في ما يخص تقييم المخزون والأصول الثابتة المجسدة وغيرها، يطبق البنك الأحكام المحاسبية المنصوص عليها في المعيار المحاسبي العام بالنسبة لكل ما هو مشترك مع المقاولات، في حين يطبق تقييمات محددة بالنسبة لجميع العمليات الخاصة. وتضم القوائم التركيبية، كما هي واردة في المادة 55 من القانون رقم 03-76 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الحصيلة وخارج الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف وبيان المعلومات التكميلية.

2.5.2.3 طرق التقييم

عمليات الصرف

يقصد بعمليات الصرف عمليات بيع وشراء العملات بالناجز والأجل، سواء كانت للحساب الخاص لبنك المغرب أو في إطار الوساطة مع البنوك. وتُدرج هذه العمليات في الحسابات الموافقة في خارج الحصيلة عند تاريخ الالتزام، ثم تُسجل في حسابات الحصيلة بتاريخ احتساب القيمة أو تسليم السيولة.

الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

يتم تحويل الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية إلى الدرهم وفق أسعار الصرف المعمول بها عند اختتام السنة.

وتسجل الأرباح والخسائر المترتبة عن هذه العملية في حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف المدرجة في خصوم حصيلة البنك، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والمبرمة بتاريخ 29 دجنبر 2006 بين بنك المغرب والدولة. وتحدد هذه الاتفاقية الحد الأدنى لهذا الحساب في 2,5% من الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب، وهو المستوى الذي يجب أن يبقى عليه رصيد هذا الحساب. كما تضع آلية لوضع مخصصات أو للاقتطاع منه في حالة وجود نقص أو فائض عن الحد الأدنى المطلوب. ولا يترتب عن آلية إعادة التقييم هذه أي أثر ضريبي.

يتم تحويل العائدات والتكاليف بالعملات الأجنبية إلى الدرهم حسب سعر الصرف المطبق في تاريخ العملية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

السندات

تُصنف السندات التي يشتريها البنك في إطار تدبير احتياطيات الصرف، حسب الغرض من حيازتها، ضمن فئة محفظة المعاملات أو التوظيف أو الاستثمار.

محفظة المعاملات : تتكون من السندات المشتراة منذ البداية بغرض إعادة بيعها في أجل قصير لا يتجاوز ستة أشهر. ويتم تقييدها حسب سعر شرائها، مع احتساب المصاريف، وعند الاقتضاء، الفوائد المستحقة، غير المؤداة. وتدرج فوائض ونواقص القيمة الناتجة عن إعادة التقييم الشهري لهذه السندات حسب سعر السوق في حسابات النتائج الموافقة.

حتى متم سنة 2014، لا يملك بنك المغرب أي سند في محفظة معاملاته.

محفظة التوظيف : تتكون من السندات غير تلك المصنفة كسندات معاملات أو استثمارات. ويشتريها البنك بغرض الاحتفاظ بها لمدة تتجاوز ستة أشهر دون نية حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها. ويتم تقييدها في الحسابات وفق القواعد التالية:

- تسجل الإدراجات في المحفظة على مستوى الحصيلة حسب سعر الشراء، دون احتساب مصاريف الشراء، وعند الاقتضاء، دون احتساب الفوائد المستحقة.
- لا يتم استخماد الفوارق بين سعر شراء السندات وسعر تسديدها (تخفيض أو مكافأة) طيلة مدة حيازة هذه السندات.
- ينتج عن نواقص القيمة غير المحققة الناتجة عن الفارق بين القيمة المحاسبية لهذه السندات وقيمتها في السوق تكوينُ مؤونات لنقصان القيمة بشكل أسبوعي. بالمقابل، لا تُدرج في الحسابات فوائض القيمة غير المحققة.

ويجدر التذكير أنه بدءا من شهر أكتوبر 2008، أحدث البنك فئة فرعية لسندات التوظيف الخاصة به، وذلك قصد إدراج سندات التوظيف ذات الفوائد المحتسبة مسبقا. ويتم تقييد هذه السندات حسب سعر شرائها، مع احتساب الفوائد. ويتم توزيع الفوائد المحتسبة مسبقا طيلة مدة السندات وتقييدها في حسابات العائدات عند نهاية كل شهر.

محفظة الاستثمار : تضم السندات المشتراة بغرض حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها. ويتم تقييدها محاسبيا حسب القواعد التالية:

- يتم تقييدها حسب سعر شرائها، دون احتساب المصاريف وعند الاقتضاء، دون احتساب الفوائد المستحقة؛
- لا يتم تقييد فوائض القيمة المتعلقة بهذه السندات.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

- لا يتم تقييد نواقص القيمة إلا عندما يفترض البنك أن السند المتراجعة قيمته قد يتم إعادة بيعه خلال السنة المالية المقبلة وعند احتمال تخلف جهة الإصدار عن الأداء.
- يتم استخماد الفوارق بين سعر شراء السندات وقيمة تسديدها (تخفيض أو مكافأة) بشكل ثابت طيلة المدة المتبقية للسندات.

إلى حدود 31 دجنبر 2014، لم يتم تسجيل أي مؤونة في هذه المحفظة.

موجودات أخرى بالعملات

يتوفر البنك على محفظة سندات محررة بالدولار الأمريكي يتم تفويض تدبيرها للبنك الدولي في إطار عقود التوكيل.

وتُقيَّد هذه السندات حسب قيمتها السوقية. ففي البداية، يتم تقييدها حسب سعر الشراء، وتقيد فوائض ونواقص القيمة مع نهاية كل شهر في حسابات العائدات والتكاليف الموافقة، وذلك بناء على قيم بيع هذه السندات في نهاية الشهر بعد افتحاصها والتوصل بها قانونا من الوكلاء المفوضين بالتدبير.

الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة

تقيد الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة حسب كلفة شرائها. وتدرج في جانب الأصول بقيمة صافية مكونة من كلفة شرائها، ناقص الاستخمادات المتراكمة.

ويتم استخماد الأصول الثابتة، بما في ذلك النفقات الكمالية، بطريقة ثابتة حسب مدة استعمالها المحتملة مع تطبيق نسبة الاستخماد المعمول بها.

وتتمثل آجال الاستخماد المعتمدة، حسب طبيعة كل أصل ثابت، في ما يلي:

جدول 3-2-5 : آجال استخماد الأصول الثابتة

المباني	20 سنة
الاستصلاح والتهيئة والتجهيز	5 سنوات
معدات دار السكة	10 سنوات
معدات المكاتب والمعدات والبرامج المعلوماتية والعربات والمعدات الأخرى	5 سنوات
أثاث مكتبي	10سنوات

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الأصول الثابتة المالية

تقيد سندات المساهمة في المؤسسات المالية المغربية والأجنبية في جانب الأصول بقيمتها الصافية المكونة من كلفة الشراء ناقص المؤونات المكونة في تاريخ حصر الحسابات. أما المساهمات الأجنبية، فيتم تحويل قيمتها إلى الدرهم بالسعر التاريخي للعملة الأجنبية.

ويتم تقييم المؤونات عن نقصان قيمة هذه السندات غير المتداولة في البورصة مع نهاية السنة المالية وفق طريقة الأصول الصافية المحاسبية على أساس القوائم التركيبية الأخيرة المتاحة.

المخزونات

تتكون المخزونات مما يلي :

- المواد واللوازم القابلة للاستهلاك؛
- المواد الأولية الخاصة بصناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية (الأوراق والمداد والقوالب)؛
- المنتجات المصنعة والموجودة في طور التصنيع (الوثائق المؤمنة والعملات الأجنبية المعدة للتصدير)؛
- والقطع النقدية التذكارية.

وتُقيد المواد والأدوات القابلة للاستهلاك في الحصيلة بثمن الشراء، مع اقتطاع، عند الضرورة، المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها في تاريخ حصر الحسابات.

وتدرج المواد الأولية في الحصيلة حسب تكلفتها، التي تتكون من سعر الشراء مع إضافة المصاريف المرتبطة باستلام هذه المواد، وعند الضرورة، مع اقتطاع المؤونات المكونة برسم تدني قيمتها.

وتقيد المنتجات المصنعة والموجودة في طور التصنيع في الحصيلة بتكلفة إنتاجها، مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها، عند الاقتضاء.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

3.5.2.3 آلية تدبير المخاطر المالية

وصف المخاطر

تتجلى المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك في إطار تدبير احتياطيات الصرف في ما يلي:

- خطر الائتمان، ويقصد به:

– من جهة، خطر عدم الأداء (خطر الطرف المقابل)، ويقصد به خطر الخسارة الاقتصادية الناجمة عن عجز الطرف المقابل الوفاء بالتزاماته.

– ومن جهة أخرى، خطر تدني الجدارة الائتمانية، ويعني خطر تخفيض التصنيف من طرف إحدى وكالات التصنيف أو مجموعة منها.

- خطر السوق، ويقصد به خطر التعرض للخسارة نتيجة تطور غير ملائم لعوامل السوق. ويشمل هذا الخطر، من ضمن ما يشمله، المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الفائدة أو أسعار الصرف.

إطار الحكامة

ترتكز حكامة تدبير المخاطر التي يعتمدها البنك على مشاركته القوية في العملية، والتعريف الواضح للقواعد والمساطر، وكذا المراقبة المستمرة من طرف هيئات مستقلة بغية تتبع المخاطر والسهر على تطبيق هذه القواعد. وتتمحور آلية الحكامة حول ثلاث هيئات رئيسية:

- **اللجنة النقدية والمالية** : تتأكد من ملاءمة آلية تدبير المخاطر، تصادق على حدود المخاطر، وتتبع التطور الإجمالي للمحافظ من حيث كلفة المخاطر. كما تقوم اللجنة النقدية و المالية، بداية كل سنة، بإصدار التعليمات حول الاستثمار والتخصيص الاستراتيجي للأصول، قبل تقديمها لمجلس البنك.

- **لجنة المخاطر** : تسهر على احترام التعليمات الصادرة حول الاستثمار، كما تدرس، شهريا، مدى تطور المخاطر ومستوى الأداء، قبل تقديمها للجنة النقدية والمالية.

- **لجنة الافتحاص** : تتولى تقييم جودة آلية تدبير المخاطر ودراسة مدى انسجام الإطار الداخلي لتتبع المخاطر مع المساطر والتشريعات المعمول بها. إلى جانب ذلك، تعمل هذه اللجنة على دراسة إجمالي المخاطر التي يتعرض لها البنك.

ويتم إعداد دراسات وتقارير منتظمة لإبلاغ الأطراف المعنية بالمعطيات اللازمة لها من أجل اتخاذ القرار.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

تدبير المخاطر المالية

يسعى البنك، من خلال المبادئ والآليات والحدود التي يعتمدها، إلى ضمان التحكم، في أفضل الظروف، في النتائج السلبية المحتملة للمخاطر المالية التي تتعرض لها الموجودات الخارجية. لهذا الغرض، تتضمن الآلية المعتمدة مجموعة من العناصر الرئيسية بما فيها : تحديد المخاطر وتقييم الإقبال عليها، واتخاذ إجراءات للتخفيف من حدتها ثم مراقبتها وتدبيرها. كما تدرس بشكل دوري مدى ملاءمة الآلية بشكل عام.

وتخضع المخاطر المالية لتتبع وتدبير دقيق بغية التقيّد بالقواعد والقرارات التي اتخذها كل من اللجنة النقدية والمالية ومجلس البنك.

وتُنظم عملية تدبير هذه المخاطر بالارتكاز على مبدأ أساسي ألا وهو مبدأ استقلال الوحدة المكلفة بالأنشطة التشغيلية عن تلك التي تتولى مهمة المراقبة.

ويتم تدبير خطر الائتمان بناء على دراسات محددة، خاصة عبر تحليل معمق للمعطيات المالية، مما يؤدي إلى تحديد سقوف الائتمان العامة والأحادية، والتي تتم مراجعتها كل ستة أشهر. ويتم يوميا تتبع ومراقبة حالات التعرض للخطر من حيث المبلغ ونوع المعاملة. أما الإطار التشغيلي، فقد تم تعزيزه منذ سنة 2008، خاصة عن طريق اللجوء إلى مؤشر موجز لتتبع خطر الائتمان. ويمكّن المقياس المعتمد من ضمان تقييم أفضل لمدى التعرض لخطر الائتمان، سواء كان هذا التعرض إجماليا أو أحاديا.

ولتقييم مخاطر السوق، عمل البنك على اعتماد مجموعة من المؤشرات كتلك المتعلقة بمدة الاستحقاق الفعلية للمحافظ والحساسية إزاء التغيرات في أسعار الفائدة والقيمة عند الخطر (VAR) من أجل التقدير الكلي للمخاطرة الإجمالية.

أما خطر الصرف، فيتم تدبيره عن طريق نسخ سلة العملات بغية تحديد قيمة الدرهم، مع درجة انحراف قصوى.

وبصفة عامة، يبقى تعرض البنك لخطر السوق ضعيفا نتيجة للتغطية المنتظمة لوضعية الصرف ولضعف خطر سعر الفائدة إثر الحساسية الضعيفة لمحافظ التوظيف.

سنة 2014، وفي سياق يتسم بالمستوى المنخفض، بل السلبي، لأسعار الفائدة، تم تعزيز آلية تدبير المخاطر عن طريق إرساء إطار أكثر رسمية. في هذا الصدد، مكّن اعتماد مؤشرات جديدة لقياس المخاطر ومراجعة التقارير من ضمان تتبع أكثر فعالية لأنشطة التوظيف. موازاة مع ذلك، تم تكييف استراتيجية تدبير الاحتياطيات مع السهر على احترام توجهات مجلس البنك في مجال التوظيفات. وقد ارتكزت هذه الاستراتيجية، خلال سنة 2014، على تنويع الاستثمارات والحفاظ على أعلى مستوى من الجودة في الأصول المحوزة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

4.5.2.3 تعليقات حول بنود الحصيلة

إيضاح رقم 1 : الموجودات والتوظيفات من الذهب

تتكون الموجودات من الذهب من الموجودات المودعة في المغرب وفي الخارج. وقد بدأ تقييمها، منذ نهاية سنة 2006، وفق سعر السوق. وتدرج الأرباح والخسائر المرتبطة بهذه العملية في حساب تقييم احتياطيات الصرف. ويتجلى السبب الرئيسي لارتفاع مقابل قيمة هذه الموجودات والتوظيفات، والذي بلغ 11%، في ارتفاع قيمة الدولار الذي انتقل، من سنة لأخرى، من 8,15 درهم إلى 9,04 درهم.

جدول 3-2-6 : الموجودات والتوظيفات من الذهب

	2014	2013
ثمن أوقية ذهب بالدرهم[1]	10 844	9 793
الكمية بأوقية الذهب	709 368	708 767
القيمة السوقية [2]	7 692 458	6 940 913
مخزون الذهب (بالطن)	22	22

(1) سعر الذهب بالدولار الأمريكي/بالدرهم المغربي.

(2) بآلاف الدراهم.

إيضاح رقم 2 : الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية

يتضمن هذا البند المقابل بالدرهم للموجودات من العملات الأجنبية القابلة للتحويل. وتتم حيازة هذه الأخيرة على الخصوص في شكل ودائع تحت الطلب وودائع لأجل وسندات أجنبية.

جدول 3-2-7 : التوزيع حسب نوع التوظيفات

بآلاف الدراهم	2014	البنية		2013	البنية	
حسابات تحت الطلب	1 456 732	%1		4 477 290	%3	
حسابات لأجل	7 891 395	%5		13 296 467	%9	
سندات التوظيف [1]	117 587 160	%69	%90	96 119 659	%66	%84
سندات الاستثمار	35 920 303	%21		26 430 975	%18	
موجودات وتوظيفات أخرى [2]	6 722 989	% 4		5 619 355	%4	
المجموع	169 578 580	%100		145 943 746	%100	

(1) بما في ذلك مخصصات انخفاض قيمة السندات.

(2) تتضمن الفوائد المستحقة وتفويضات التدبير والأوراق البنكية الأجنبية.

مع نهاية سنة 2014، ارتفعت الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية بنسبة 16% لتصل إلى 169 578 580 ألف درهم، بالموازاة مع تعزيز الموجودات الخارجية. وتنامت حصتها في الحصيلة إلى 71% مقابل 61% السنة الماضية. ويتّسم هذا البند بهيمنة السندات التي ارتفعت حصتها، من سنة لأخرى، من 84% إلى 90%.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

خلال النصف الأول من سنة 2014، جاءت استراتيجية تدبير الموجودات بالعملات كاستمرارية للاستراتيجية المعتمدة سنة 2013، والتي تهدف إلى الحفاظ على جودة ائتمانية عالية للأصول وعلى مدة استحقاق قصيرة وكذا على تنوع التوظيفات.

خلال النصف الثاني من السنة، تم تكييف هذه الاستراتيجية لتلائم السياق الجديد الذي يتسم بالمستوى السلبي للعائد في منطقة الأورو وبتنامي احتياطيات الصرف. لهذا الغرض، تمت إعادة تخصيص التوظيفات في شريحة الاستثمار مع تمديد أجل استحقاقها (Duration).

جدول 3-2-8: التوزيع حسب الأجل المتبقي

	2014	2013*
أقل من أو يساوي سنة	%55	%72
أكثر من سنة	%45	%28
المجموع	%100	%100

* يتم حساب المؤشر بشكل أدق،كل خط على حدة عوض تجميعه حسب الدول.

إيضاح رقم 3 : موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية

سنة 2014، عرف هذا البند، الذي يتضمن الوضعيات لدى صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، نموا بحوالي الضعف (96+%) إذ بلغ 380 821 8 ألف درهم بفعل الارتفاع الملحوظ للموجودات من حقوق السحب الخاصة.

الوضعية لدى صندوق النقد الدولي

في الأصول

- **الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي :** يمثل الجزء (14,5%) الذي يتحمله بنك المغرب من حصة المغرب في رأسمال صندوق النقد الدولي. ويشمل :

جدول 3-2-9 : الوضعية لدى صندوق النقد الدولي

بالأف الدراهم	2014	2013	التغير %
الأصول			
الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	1 107 835	1 073 181	%3
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	7 417 983	3 178 007	>%100
المجموع	8 525 819	4 251 187	>%100
الخصوم			
مخصصات حقوق السحب الخاصة	7 355 033	7 046 927	%4
حسابات رقم 1 و2	184 833	188 909	%-2
المجموع	7 539 866	7 235 836	%4

– الجزء القابل للتصرف : 70,46 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (113 923 ألف درهم) كمساهمة لبنك المغرب بالعملة الأجنبية. ويُحتسب هذا المبلغ، الذي يمكن للمغرب استعماله عند الحاجة، ضمن احتياطيات الصرف لبنك المغرب.

– الشريحة المعباة : التي تبلغ 14,70 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (722 184 ألف درهم) وتمثل اكتتاب بنك المغرب بالعملة الوطنية المودع في «الحساب رقم 1» لصندوق النقد الدولي لدى مؤسستنا.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

• **الموجودات من حقوق السحب الخاصة :** تمثل مقابل قيمة موجودات بنك المغرب لدى صندوق النقد الدولي. وتسجل في الجانب المدين عمليات شراء حقوق السحب الخاصة من طرف البنك والفوائد الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي. أما في الجانب الدائن، فيتم تسجيل أداء العمولات على مخصصات حقوق السحب الخاصة الفصلية وتسديدات اقتراضات المغرب. في سنة 2014، قام البنك باقتناء 320 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بغية استعادة وضعية محايدة تجاه صندوق النقد الدولي. كما قام بأداء عمولة الالتزام المتعلقة بخط الوقاية والسيولة الممنوح من طرف صندوق النقد الدولي، والتي بلغت 400 058 7 وحدة من حقوق السحب الخاصة (أي ما يعادل 423 90 ألف درهم). بذلك انتقلت قيمة هذه الموجودات، بين سنتي 2013 و2014، من 007 178 3 ألف درهم إلى 983 417 7 ألف درهم.

ويوجد، على مستوى خصوم الحصيلة، بند مخصصات حقوق السحب الخاصة التي توافق قيمة هذه المخصصات الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي للمغرب بالدرهم بصفته دولة عضو. وفي سنة 2009، سُجل في الجانب الدائن لهذا الحساب مبلغ 5,7 مليار درهم، تمثل حصة المغرب من المخصصات العامة والخاصة (475,8 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة) الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي لفائدة الدول الأعضاء. ويدفع البنك لصندوق النقد الدولي عمولات فصلية على هذه المخصصات.

الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي

يمثل هذا الحساب الجزء الذي يتحمله البنك من الاكتتاب المدفوع في رأسمال صندوق النقد العربي.

وتصل مساهمة المغرب في هذه المؤسسة إلى 35,82 مليون دينار عربي، موزعة بين بنك المغرب والخزينة العامة على النحو التالي :

• 200 ألف دينار عربي محررة بالعملة الوطنية، ومودعة في حساب صندوق النقد العربي لدى بنك المغرب. ويبلغ الجزء الذي يتحمله البنك 150 ألف دينار عربي (648 5 ألف درهم)؛

• 16,18 مليون دينار عربي مكتتبة بالعملة الأجنبية، منها 7,52 مليون دينار عربي مدفوعة من طرف البنك (561 295 ألف درهم).

وتجدر الإشارة إلى أن بنك المغرب قد عمل، في شهر أبريل 2014، على أداء الشريحة الأولى (0,65 مليون دينار عربي) برسم مساهمته في زيادة رأسمال صندوق النقد العربي، والتي من المفترض أن يتم تحريرها من طرف الدول الأعضاء خلال فترة 2014-2018.

• 19,44 مليون دينار عربي، منها 9,11 مليون مكتتبة من طرف بنك المغرب برسم عمليات الزيادة في رأسمال صندوق النقد العربي عن طريق إدماج الاحتياطيات، والتي تمت في سنة 2005 (5,88 مليون دينار عربي) وفي سنة 2013 (3,23 مليون دينار عربي).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إيضاح رقم 4 : الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

يشمل هذا البند عمليات إعادة تمويل مؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية. وقد همّت هذه العمليات، في نهاية السنة، مبلغا إجماليا قدره 088 852 41 ألف درهم، أي بتراجع بنسبة 42% مقارنة بسنة 2013، وذلك بالنظر إلى سياق يتسم بتقلص عجز السيولة.

وقد تمت تغطية هذا العجز عن طريق:

- عمليات رئيسية من خلال التسبيقات لمدة 7 أيام بناء على طلبات العروض بسعر الفائدة الرئيسي، وتعدّ الأداة الرئيسية لتطبيق السياسة النقدية. ومع نهاية سنة 2014، بلغت هذه التسبيقات 088 002 23 ألف درهم مقابل 937 001 52 ألف درهم.

جدول 3-2-10: بنية الديون على مؤسسات الائتمان

بآلاف الدراهم	2014	2013	التغير %
عمليات إعادة الشراء	23 002 088	66 005 970	%-65
التسبيقات لمدة 7 أيام	23 002 088	52 001 937	%-56
التسبيقات لمدة 24 ساعة	-	-	-
عمليات إعادة الشراء	-	14 004 034	%-100
القروض المضمونة	18 850 000	6 000 000	>%100
المجموع	**41 852 088**	**72 005 970**	**%-42**

- عمليات طويلة الأجل تهدف إلى تغطية عجز الخزائن البنكية لمدة أطول من آجال استحقاق العمليات الرئيسية:

-عمليات إعادة الشراء، التي بلغت آخر عملية منها أجل استحقاقها في نونبر 2014.

- القروض المضمونة، التي ابتدأت في دجنبر 2012، والتي تدخل في إطار الإجراءات التي اتخذها البنك من أجل تحسين ولوج المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة للتمويل، عبر توسيع لائحة الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية لتشمل السندات الخاصة. ويتم حساب أسعار هذه القروض على أساس متوسط سعر الفائدة الرئيسي خلال الفترة قيد الدراسة. وعرفت المبالغ التي تم منحها في هذا الإطار تسارعا في نموها سنة 2014، بعد أن تم، في دجنبر 2013، إرساء النظام الجديد لدعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، والذي يمتد على فترة لا تقل عن سنتين، وذلك أمام استمرار الوضعية الصعبة ومواصلة تباطؤ الائتمان البنكي. في إطار هذه الآلية الجديدة، قام البنك، سنة 2014، بمنح أربع قروض مضمونة، بمبلغ إجمالي قدره 000 000 19 ألف درهم.

- التسهيلات الدائمة، تُمنح وفق سعر الفائدة الرئيسي زائد مئة نقطة أساس، والتي تسمح لمؤسسات الائتمان بالحصول على السيولة لمدة 24 ساعة.

وفي إطار التنظيم النقدي، يحق للبنك اللجوء إلى عمليات المبادلة، التي تُصنف ضمن العمليات الطويلة الأمد، والتدخل في السوق الثانوية لسندات الخزينة، وهي آلية تُصنف ضمن العمليات الهيكلية التي تهدف إلى تدبير حالات مستدامة من فائض السيولة أو عدم كفايتها. وخلال سنة 2014، لم يلجأ البنك إلى هاتين الآليتين.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إيضاح رقم 5 : أصول أخرى

يشمل بند الأصول الأخرى، من ضمن ما يشمله، حسابات التحصيل وحسابات التسوية التي تتكون على الخصوص من تكاليف موزعة على عدة سنوات وتكاليف محتسبة مسبقا وعائدات منتظرة وكذا كل المبالغ المدينة الموجودة قيد التسوية. وقد عرف هذا البند، من سنة لأخرى، تراجعا بنسبة 7%، من 173 162 7 ألف درهم إلى 282 653 6 ألف درهم.

إيضاح رقم 6 : الأصول الثابتة

جدول 3-2-11 : الأصول الثابتة

بآلاف الدراهم	2014	2013	التغير %
(منها)			
سندات المساهمة	73 016	73 200	%-0,3
أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة	6 063 447	5 904 986	%3
الأصول الثابتة الإجمالية	**6 794 271**	**6 629 420**	**%2**
الاستخمادات والمخصصات	3 501 234	3 131 000	%12
الأصول الثابتة الصافية	**3 293 037**	**3 498 419**	**%-6**

تراجع صافي الأصول الثابتة للبنك بنسبة 6% ليصل إلى 037 293 3 ألف درهم، ارتباطا على الخصوص بتدني صافي قيمة الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة. ويفسر هذا التطور أساسا بارتفاع القيمة المتراكمة للاستخمادات والمؤونات إثر تقييد مخصصات الاستخمادات لسنة 2014. وقد تنامت هذه الأخيرة سنة 2014 لتبلغ 766 369 ألف درهم مقابل 939 340 ألف درهم سنة من قبل، بارتفاع بنسبة 8% إثر الشروع في استخدام العديد من الأصول الثابتة للبنك.

سندات المساهمة

ظلت القيمة الإجمالية لسندات مساهمة بنك المغرب شبه مستقرة من سنة لأخرى، إذ بلغت 016 73 ألف درهم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 3-2-12 : سندات المساهمة

بآلاف الدراهم	2014	2013	التغير %
السندات المملوكة في المؤسسات المغربية (منها)	26 765	26 765	-
دار الضمان	1 265	1 265	-
الوديع المركزي (ماروك لير)	4 000	4 000	-
هيئة القطب المالي للدارالبيضاء	20 000	20 000	-
السندات المملوكة في المؤسسات المالية الأجنبية	46 252	46 436	%-0,4
يوباك كيراساو Ubac Curaçao	23 228	23 228	-
سويفت Swift	519	519	-
صندوق النقد العربي	5 648	5 833	%-3
برنامج تمويل التجارة العربية	16 856	16 856	-
إجمالي سندات المساهمة	73 016	73 200	%-0,3

أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة

جدول 3-2-13 : أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة

بآلاف الدراهم	المبلغ الإجمالي 2013	الزيادة	الانخفاض	المبلغ الإجمالي 2014
المباني	2 240 809	64 728	-	2 305 538
الأراضي	232 679	-	78	232 601
الاشغال والمباني طور الإنجاز	166 319	36 121	57 667	144 773
الاستصلاح والتهيئة والتجهيز	205 073	17 812	388	222 497
الأثاث، المعدات، العربات والتجهيزات ذات الطابع الاجتماعي	2 282 670	84 430	6 870	2 360 230
الأصول الثابتة غير المجسدة	537 078	109 883	94 982	551 979
أصول أخرى	240 359	5 866	395	245 829
المجموع	5 904 986	318 840	160 380	6 063 447

عند متم سنة 2014، بلغ إجمالي المبلغ الجاري لاستثمارات البنك من الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة 6 063 447 ألف درهم، متزايدا بما قدره 158 461 ألف درهم مقارنة مع المستوى المسجل سنة 2013. وتوزع هذه الزيادة بالأساس على النحو التالي :

- 35% للاستثمارات المرتبطة بمشاريع الاستغلال وغير الاستغلال، وتهم على الخصوص، بناء وكالة العيون وتوسيع قاعة الطباعة بدار السكة؛
- 18% للاستثمارات التي تدخل في إطار إنتاج الأوراق البنكية، والتي تضم أساسا ملحقات تجهيزات الخط الجديد لإنتاج الأوراق البنكية واقتناء آلة تقويم صفائح الطباعة البارزة؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

- 14% للاستثمارات المتكررة التي ترتبط بالأساس بإعادة بنية الشبكة الخاصة ببعض وكالات بنك المغرب، إلى جانب اقتناء آلات حساب ورصد الأوراق البنكية المزورة؛
- ونسبة 9% مخصصة أساسا لتعزيز أنظمة السلامة المعلوماتية.

إيضاح رقم 7 : أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة

يساوي مبلغ هذا البند الفارق بين الأوراق البنكية والقطع النقدية التي أصدرها البنك وتلك الموجودة في صناديق وكالاته.

وقد عرف هذا البند، سنة 2014، نموا سنويا بلغت نسبته 5% ليصل إلى 660 457 191 ألف درهم، ارتباطا بتزايد الطلب على الأوراق النقدية. وعلى أساس شهري، عرف التداول النقدي، في المجمل، تغيرات مطابقة لتوجهه الموسمي، كما سجل مستويات قياسية، خاصة خلال الفصل الثالث من سنة 2014، تزامنا مع العطلة الصيفية وشهر رمضان والأعياد الدينية.

إيضاح رقم 8 : الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

تتضمن هذه الالتزامات على الخصوص ودائع البنوك الأجنبية بالعملات. وقد بلغت 598 260 5 ألف درهم، متراجعة بما قدره 735 074 2 ألف درهم (28-%) ارتباطا بتراجع التزامات البنك بالعملات الأجنبية.

إيضاح رقم 9 : الالتزامات بالدرهم القابل للتحويل

يتضمن هذا البند التزامات البنك بالدرهم القابل للتحويل تجاه البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) وغير المقيمين.

جدول 3-2-14: التزامات بالدرهم القابل للتحويل

بالمليون الدرهم	2014	2013	التغير %
التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية	190 971	193 880	-2%
التزامات تجاه البنوك الأجنبية	5 242	4 961	6%
الحسابات العادية للمؤسسات المالية الدولية	185 730	188 919	-2%
التزامات أخرى	5 222	6 330	-17%
المجموع	196 194	200 210	-2%

يشكل "الحساب رقم 1" لصندوق النقد الدولي المكون الأساسي لهذا البند. وقد بلغت الموجودات في هذا الحساب وكذا في "الحساب رقم 2" لصندوق النقد الدولي، والتي يتم تعديلها سنويا لتأخذ في الاعتبار تطور الدرهم مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، 833 184 ألف درهم، سنة 2014.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إيضاح رقم 10 : الودائع والالتزامات بالدرهم

يتضمن هذا البند أساسا:

جدول 3-2-15: الودائع والالتزامات بالدرهم

بآلاف الدراهم	2014	2013	تغير %
الحساب الجاري للخزينة العامة	2 117 412	2 212 364	%-4
الحسابات الجارية للبنوك المغربية	9 752 800	19 808 405	%-51
عمليات سحب السيولة	-	-	-
تسهيلات الإيداع	-	-	-
ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية	2 461 356	2 285 290	%8
حسابات أخرى	2 616 415	2 672 241	%-2
المجموع	16 947 983	26 978 301	%-37

• الحساب الجاري للخزينة العمومية، والذي بلغت حصيلته 2 117 412 ألف درهم في نهاية سنة 2014. وتؤدى عنه نسب الفائدة حسب الشروط التالية، طبقا للاتفاقية الموقعة بين وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب بتاريخ 28 يوليوز 2009 :

– بالنسبة للشريحة التي تقل عن أو تعادل ملياري درهم، يؤدى عنها سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص خمسين نقطة أساس؛

–أما الشريحة التي تفوق ملياري درهم ولا تتعدى 3 ملايير درهم، فيطبق عليها سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص مائة نقطة أساس؛

–ولا يؤدى أي سعر فائدة عن الشريحة التي تتجاوز 3 ملايير درهم.

• الحسابات الجارية للبنوك المغربية المخصصة بشكل رئيسي للوفاء بالتزاماتها برسم الاحتياطي النقدي الذي يعادل حده الأدنى الإلزامي 2% من المستحقات ويجب التقيد به في المتوسط خلال فترة الملاحظة. وسجلت هذه الحسابات تراجعا بالنصف لتصل إلى 9 752 800 ألف درهم، إثر تقليص نسبة الاحتياطي النقدي بواقع 200 نقطة أساس في شهر مارس 2014. وفي 17 دجنبر 2013، تم التوقف عن أداء الفوائد عن هذا الاحتياطي بناء على قرار مجلس البنك.

ويفسّر تراجع الحسابات الجارية للبنوك المغربية، والذي بلغت نسبته 51%، بدرجة كبيرة تدني بند الودائع والالتزامات بالدرهم.

• ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية، بما فيها حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي تؤدى عنه نسبة فائدة تعادل تلك الخاصة بالتسبيقات لمدة 7 أيام، ناقص خمسين نقطة أساس؛

وفي سياق وفرة السيولة، قد يتضمن هذا البند أيضا :

• عمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام على شكل ودائع بدون ضمانات بناء على طلبات عروض بسعر فائدة رئيسي ناقص خمسين نقطة أساس.

• وتسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة التي تمكن البنوك، بمبادرة منها، من توظيف فائض الخزينة. ويؤدى عن هذه الودائع سعر الفائدة الرئيسي ناقص مائة نقطة أساس.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إيضاح رقم 11 : خصوم أخرى

من أبرز مكونات الخصوم الأخرى:

جدول 3-2-16: خصوم أخرى

بآلاف الدراهم	2014	2013	التغير %
عمليات أخرى على السندات	1 086	1 086	-
دائنون مختلفون	845 256	918 730	-8%
حسابات التسوية	202 326	158 240	28%
المستوجبات بعد التحصيل	7 157	22 992	-69%
مؤونات عن المخاطر والتكاليف	85 516	37 815	>100%
حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف	9 566 096	8 685 391	10%
المجموع	10 707 436	9 824 254	9%

- دائنون مختلفون. ويشمل هذا البند بالأساس الاقتطاعات برسم الضرائب والرسوم، والمبالغ الأخرى المستحقة للدولة والأغيار والمساهمات الموجودة قيد التسوية في الهيئات وصناديق الاحتياط الخاصة بالتغطية الاجتماعية. وقد سجل هذا البند الفرعي رصيدا قدره 256 845 ألف درهم مع متم سنة 2014، مقابل 730 918 ألف درهم سنة من قبل.
- حسابات التسوية، التي تتكون على الخصوص من العمليات التي تتم بين فروع البنك، والتكاليف المستحقة الدفع والعائدات المحتسبة مسبقا، وكذا كل المبالغ الدائنة الموجودة قيد التسوية.
- المستوجبات بعد التحصيل بما فيها الحسابات التي تشكل مقابلات القيم المسلمة للتحصيل.
- المؤونات عن المخاطر والتكاليف التي تمكن من تقييد وجود خسائر وتكاليف مرتبطة بعمليات تم الشروع فيها خلال السنة المالية والتي من المحتمل تحققها. في سنة 2014، بلغت هذه المؤونات 516 85 ألف درهم، إثر تخصيص 000 50 ألف درهم لتغطية التزامات الصناديق الاجتماعية.
- حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف، الذي تقيد فيه تغيرات مقابلات القيمة الناجمة عن تقييم الموجودات والالتزامات بالذهب وبالعملات الأجنبية، على أساس متوسط أسعار الصرف في نهاية السنة، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب، والمبرمة ما بين بنك المغرب والدولة.

تنصّ هذه الاتفاقية أنه في حالة عدم كفاية الرصيد الأدنى المطلوب، يتم تكوين احتياطي لخسائر الصرف يقتطع من الربح الصافي. ولا يمكن إدراج الرصيد الدائن لهذا الحساب ضمن عائدات السنة أو توزيعه أو تخصيصه لأي استعمال آخر. عرف حساب إعادة التقييم تزايدا بواقع 704 880 ألف درهم بين سنتي 2013 و2014، نتيجة ارتفاع سعر الدولار وتراجع سعر الأورو سنة 2014.

إيضاح رقم 12 : رساميل ذاتية ومثيلاتها

مع متم سنة 2014، بلغت الرساميل الذاتية ومثيلاتها 143 534 5 ألف درهم، مقابل 045 534 5 ألف درهم سنة 2013.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول -3 2-17: رساميل ذاتية

بآلاف الدراهم	2014	2013
الرأسمال	500 000	500 000
الاحتياطيات	5 001 340	5 001 340
الصندوق العام للاحتياطيات	500 000	500 000
صندوق الاحتياطيات الخاصة	4 501 340	4 501 340
رساميل ذاتية أخرى	8 639	11 600
مرحل من جديد	24 164	21 105
المجموع	**5 534 143**	**5 534 045**

5.5.2.3 إيضاحات حول البنود خارج الحصيلة

يمسك البنك في دفاتره محاسبة خاصة بالالتزامات خارج الحصيلة. تتضمن الالتزامات التي يمنحها البنك أو يتلقاها. وتكون حسابات خارج الحصيلة مدينة إذا ما نفذ الالتزام مع نهاية الأجل أو في حالة تحققه من خلال حركة مدينة في الحصيلة. وتكون دائنة في حالة العكس.

ويتضمن بيان التزامات خارج الحصيلة الالتزامات بالعملات الأجنبية والالتزامات الخاصة بالسندات والالتزامات الأخرى.

إيضاح رقم 13 : عمليات الصرف

جدول 3-2-18 : عمليات الصرف

بآلاف الدراهم	2014	2013
عمليات الصرف - الودائع بالعملات الأجنبية	1 971 243	4 892 800
عمليات الصرف - عمليات المفاضلة		
عملات أجنبية متوقع تحصيلها	307 325	823 807
عملات أجنبية متوقع تسليمها	306 441	821 123

إيضاح رقم 14 : التزامات على السندات

تقيد في هذا البند بالأساس السندات التي توصل بها بنك المغرب كضمانة عن مختلف التسبيقات الممنوحة للبنوك (سندات الدين الصادرة أو المضمونة من طرف الدولة. وسندات الدين القابلة للتداول. والديون الخاصة. إلخ).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 3-2-19 : التزامات على السندات

بألاف الدراهم	2014	2013
سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة	22 546 127	69 064 400
سندات محصلة على التسبيقات المتوقع منحها	11 225 200	3 493 000
ضمانات أخرى محصلة على التسبيقات الممنوحة	19 541 768	6 920 000
تسبيقات من المتوقع منحها	23 002 063	-
سندات أجنبية متوقع تحصيلها	1 096 900	102 114
سندات أجنبية متوقع تسليمها	1 799 438	-

إيضاح رقم 15 : التزامات أخرى

جدول 3-2-20 : التزامات أخرى

بألاف الدراهم	2014	2013
ضمانات محصلة على الصفقات	49 786	40 906
التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين	835 443	814 862
التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين	63 665	39 182
التزامات أخرى ممنوحة	1 000	1 000

6.5.2.3 إيضاحات حول بنود حساب العائدات والتكاليف

إيضاح رقم 16 : فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية

يرتبط هذا البند بشكل كبير بمستويات احتياطيات الصرف وأسعار الفائدة. ويشمل الفوائد التي تفرزها عمليات تدبير احتياطيات الصرف التي تهم بالخصوص:

- التوظيفات في سوق السندات من سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها (محافظ الاستثمار والتوظيف)؛
- التوظيفات في السوق النقدية الدولية (محفظة الخزينة)؛
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي ؛
- وقروض سندات الخزينة الأجنبية.

تراجعت الفوائد التي أفرزتها هذه العمليات بنسبة 21% مقارنة بسنة 2013 لتصل إلى 372 266 1 ألف درهم، بفعل الظروف غير الملائمة للسوق سنة 2014. هكذا، تقلصت مداخيل التوظيفات في السندات بما قدره 22% وبلغت 427 224 1 ألف درهم. ويشمل هذا الانخفاض:

- تراجع فوائد محفظة "الاستثمار" بنسبة 45% نتيجة تدني متوسط جاري مبلغها ولإعادة استثمار بأسعار فائدة جد منخفضة للسندات المستحقة التي كانت تمنح أسعار فائدة أكبر.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

• وتنامي الفوائد التي تفرزها محفظة "التوظيف" بنسبة 19%، ارتباطا بالأساس بارتفاع متوسط مبلغها الجاري.

ومن جهتها، ارتفعت الفوائد عن التوظيفات بالذهب والتوظيفات النقدية لتصل إلى 12 931 ألف درهم و16 138 ألف درهم على التوالي، وذلك إثر تعزيز عمليات إقراض الذهب بالنظر إلى جاذبية أسعار الفائدة على الودائع وإلى الارتفاع التدريجي لجاري مبلغ التوظيفات النقدية.

جدول 3-2-21 : الفوائد المحصلة عن التوظيفات بالذهب وبالعملات الأجنبية

بآلاف الدراهم	2014	2013	التغير %
الفوائد المحصلة			
التوظيفات بالذهب	12 931	2 478	>100%
سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها	1 224 427	1 569 421	-22%
موجودات وتوظيفات لدى البنوك الأجنبية	16 506(*)	11 896	39%
ديون على صندوق النقد الدولي	6 434	2 343	>100%
فوائد أخرى	6 074	8 304	-27%
المجموع	1 266 372	1 594 441	-21%

(*) يشمل الفوائد المؤداة عن التوظيفات النقدية بمبلغ قدره 16 138 ألف درهم، وذلك المحصلة برسم الحسابات الجارية لدى البنوك الأجنبية، بمبلغ 368 ألف درهم.

إيضاح رقم 17 : فوائد محصلة على الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

يتعلق الأمر بالفوائد المحصلة من طرف البنك على مختلف التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية (انظر الإيضاح رقم 4 من الحصيلة بالنسبة لشروط أداء الفوائد).

وقد تراجعت هذه الفوائد بنسبة 23% لتصل إلى 1 633 494 ألف درهم، ارتباطا بتدني حاجة البنوك إلى السيولة، مما أدى إلى تراجع حجم تدخلات البنك. وتجدر الإشارة إلى أن الانخفاض الإجمالي لسعر الفائدة الرئيسي، بواقع 50 نقطة أساس خلال الفصل الأخير من سنة 2014، لم يكن له تأثير قوي على هذه المداخيل في هذه السنة.

جدول 3-2-22: الفوائد المحصلة عن التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان

بآلاف الدراهم	2014	2013	تغير %
فوائد محصلة			
تسبيقات لمدة 7 أيام	1 066 828	1 534 728	%-30
عمليات إعادة الشراء	189 039	440 116	%-57
تسبيقات لمدة 24 ساعة	6 588	4 023	%64
قروض مضمونة	371 040	143 342	> % 100
فوائد أخرى	-	231	%-100
المجموع	1 633 494	2 122 439	%-23

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ولتنظيم السوق النقدية، تدخل البنك أساسا عن طريق التسبيقات لمدة 7 أيام، والتي تراجع متوسط جاري مبلغها، من سنة لأخرى، من591 157 51 ألف درهم إلى 079 266 36 ألف درهم، ليفرز بذلك فوائد قدرها 828 066 1 ألف درهم مقابل 728 534 1 ألف درهم سنة 2013. إلى جانب ذلك، قام البنك بمنح أربع قروض مضمونة في إطار برنامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت الفوائد المحصلة منها ما قدره 040 371 ألف درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا قويا مقارنة بسنة 2013. ولجأ البنك، بدرجة أقل، إلى عمليات إعادة الشراء، التي تراجعت فوائدها لتصل إلى 039 189 ألف رهم (57-%) نتيجة لعدم تجديد العمليات المستحقة.

إيضاح رقم 18 : فوائد محصلة أخرى

يضم هذا البند الفوائد المستحقة للبنك برسم القروض الممنوحة لمستخدمي البنك. وقد ظلت هذه الفوائد شبه مستقرة من سنة لأخرى إذ بلغت 439 8 ألف درهم.

إيضاح رقم 19 : عمولات محصلة

يقوم البنك باقتطاع عمولات عن العمليات البنكية التي ينجزها لفائدة زبنائه والمتمثلة على الخصوص في عمليات الصرف ومَرْكزة عمليات المزايدة على سندات الخزينة.

وبلغت هذه العمولات 431 481 ألف درهم، مرتفعة بنسبة 17% مقارنة بسنة 2013، ارتباطا بتنامي العمولات على عمليات الصرف (27+%). أما العمولات التي اقتطعها البنك برسم مَرْكزة عمليات المزايدة على سندات الخزينة، فقد تراجعت بنسبة 26% خلال هذه السنة نتيجة لضعف لجوء الخزينة إلى السوق الأولية لتمويل عجزها.

جدول 3-2-23 : العمولات المحصلة

بآلاف الدراهم	2014	2013	التغير %
عمولات عن عمليات الصرف	418 501	329 836	%27
تدبير سندات الخزينة	53 954	73 204	%-26
عمولات أخرى	8 975	8 711	%3
المجموع	**481 431**	**411 751**	**%17**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إيضاح رقم 20 : عائدات مالية أخرى

بلغت العائدات المالية الأخرى، والمكونة أساسا من الأرباح التي أفرزتها العمليات الخاصة بالعملات الأجنبية، ما قدره 025 70 ألف درهم مع متم سنة 2014، مرتفعة بنسبة 19%. نتيجة تنامي فوائض القيمة المحققة من تفويت سندات التوظيف الأجنبية (717 12+ ألف درهم) ومن تفويضات التدبير (146 9+ ألف درهم)، إلى جانب تراجع توزيع التخفيضات على السندات الأجنبية (019 6- ألف درهم).

جدول 3-2-24: عائدات مالية أخرى

بآلاف الدراهم	2014	2013	التغير %
فوائض القيمة عن تفويت سندات التوظيف	23 801	11 084	>%100
توزيع التخفيضات عن السندات الأجنبية	11 854	17 873	%-34
فوائض القيمة عن تفويضات التدبير	27 465	18 318	%50
عائدات أخرى	6 906	11 689	%-41
المجموع	**70 025**	**58 963**	**%19**

إيضاح رقم 21 : مبيعات السلع والخدمات المنتجة

يتضمن هذا البند عائدات بيع مختلف السلع التي أنتجها البنك والتي تهم بالخصوص الوثائق المؤمنة المصنوعة في دار السكة بما فيها جواز السفر البيومتري. ويتم تحديد أسعار بيع هذه السلع استنادا إلى معطيات النظام التحليلي للبنك. وتسجل في هذا البند كذلك، تغيرات مخزونات المنتجات المصنعة وتلك الموجودة في طور التصنيع والقطع النقدية التذكارية.

ويعكس تنامي هذا البند إلى 264 200 ألف درهم (19+%) بالخصوص مبيعات الأوراق البنكية الأجنبية التي تنتجها دار السكة، بمقدار 642 39 ألف درهم، في إطار الاتفاقية المبرمة مع شركة Crane Currency. من جهة أخرى، أفرزت مبيعات الوثائق المؤمنة ما قدره 258 141 ألف درهم، وهو مستوى قريب من المستوى المسجل سنة 2013. تشكل جوازات السفر البيومترية 90% منه. في حين أن مخزونات المنتجات المصنعة وتلك الموجودة في طور التصنيع قد ارتفعت على العموم بواقع 416 9 ألف درهم.

إيضاح رقم 22 : عائدات مختلفة

من أهم ما يتضمنه بند العائدات المختلفة استرجاعُ المصاريف المؤداة من طرف بنك المغرب ومساهمة البنوك في النظام المغربي للأداءات الإجمالية. وقد عرف هذا البند تراجعا طفيفا بنسبة 4% من 084 42 ألف درهم إلى 422 40 ألف درهم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إيضاح رقم 23 : مؤونات مسترجعة

همّت عمليات استرجاع المؤونات خلال 2014 بالخصوص تلك التي تم تكوينها برسم تدني قيمة سندات التوظيفات الأجنبية (انظر الجدول 3-2-30 في الإيضاح رقم 32 في حساب العائدات والتكاليف).

إيضاح رقم 24 : عائدات غير جارية

يتضمن هذا البند العائدات الاستثنائية غير المتكررة والتي تكتسي أهمية سواء كقيمة مطلقة أو كقيمة نسبية. مع نهاية سنة 2014، بلغ رصيد هذا البند 752 56 ألف درهم مقابل 202 8 ألف درهم سنة من قبل، مرتفعا بواقع 550 48 ألف درهم نتيجة بالأساس إلى التحصيل، بالعائدات غير الجارية، لرصيد أحد حسابات الخصوم بالعملات الأجنبية تم تقييده سنة 2014، بمبلغ 341 53 ألف درهم.

إيضاح رقم 25 : فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

مع متم سنة 2014، بلغت الفوائد الممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية 380 7 ألف درهم، تمثل 357 7 ألف درهم منها العمولات التي يدفعها البنك فعليا على مخصصات حقوق السحب الخاصة الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي للمغرب بصفته بلدا عضوا (انظر الإيضاح رقم 3 في الحصيلة).

إيضاح رقم 26 : فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم

يشمل هذا البند الفوائد الممنوحة من طرف البنك، خاصة على موجودات حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحساب الجاري للخزينة العامة (بالنسبة لشروط أداء الفوائد، انظر الإيضاح رقم 10 في الحصيلة). ويعزى تراجعه، الذي بلغت نسبته 38%، بشكل كبير، إلى التوقف عن أداء الفوائد عن الاحتياطي النقدي ابتداء من 19 دجنبر 2013. يمكن لهذا البند أن يتضمن أيضا، في حالة وفرة السيولة، الفوائدَ التي يمنحها البنك في إطار عمليات امتصاص السيولة، وتسهيلات الإيداع وعمليات مبادلة الدرهم بالعملات الأجنبية.

جدول 3-2-25: فوائد ممنوحة على الالتزامات بالدرهم

بآلاف الدراهم	2014	2013	التغير %
فوائد ممنوحة			
حسابات الاحتياطي النقدي	-	116 084	%-100
حسابات أخرى (منها)	145 607	138 747	%5
الحساب الجاري للخزينة العامة	67 119	62 390	%8
المجموع	170 102	276 111	%-38

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إيضاح رقم 27 : عمولات ممنوحة

تؤدى هذه العمولات مقابل الخدمات المالية المقدمة للبنك. وقد بلغت 115 13 ألف درهم. وتشمل تكاليف حفظ السندات الأجنبية (924 5 ألف درهم) وتفويضات التدبير (916 2 ألف درهم) وتكاليف حفظ السندات المغربية (006 4 ألف درهم).

إيضاح رقم 28 : تكاليف مالية أخرى

يغطي هذا البند الخسائر التي سُجلت على العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية. منها على الخصوص. نواقص القيمة عن تفويت سندات التوظيف. التي تدنت بنسبة 43% سنة 2014. نظرا لطبيعة السندات التي تكون المحفظة وللتوزيع الزمني لمكافآت سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها. والتي ظلت على نفس التوجه. أي 2-% (تم اقتناء السندات بأكثر من قيمتها الإسمية).

جدول 3-2-26: تكاليف مالية أخرى

بآلاف الدراهم	2014	2013	التغير %
نواقص القيمة الخاصة بتفويت سندات التوظيف	339 465	600 251	%-43
التوزيع الزمني للمكافآت على السندات الأجنبية	120 197	122 968	%-2
نواقص القيمة على تفويضات التدبير	11 145	9 824	%13
تكاليف أخرى	4 674	6 505	%-28
المجموع	475 480	739 548	%-36

إيضاح رقم 29 : تكاليف خاصة بالموظفين

يتضمن هذا البند أساسا أجور ورواتب مستخدمي البنك. والتعويضات والمكافآت المدفوعة لهم. وكذا مساهمات المُشَغِّل الأساسية والتكميلية في صندوق التقاعد الخاص بمستخدمي بنك المغرب والمساهمات في صندوق التعاضدية. إلى جانب مختلف أقساط التأمين. وفي نهاية سنة 2014. بلغ رصيد هذا البند ما قدره 808 720 ألف درهم. بزيادة متحكم فيها بواقع 2% مقارنة بسنة 2013.

جدول 3-2-27: تكاليف خاصة بالموظفين

بآلاف الدراهم	2014	2013	التغير %
رواتب المستخدمين والتحملات الاجتماعية	699 217	687 617	%2
تكاليف التكوين	6 934	5 297	%31
تحملات أخرى	14 657	15 720	%-7
المجموع	720 808	708 634	% 2

إيضاح رقم 30 : شراء المواد والأدوات

تستخدم المواد الأولية (الأوراق والمداد والقوالب النقدية والشرائح الإلكترونية والمعادن النفيسة) في صناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية. والوثائق المؤمنة. والقطع النقدية التذكارية. وتقيد في هذا البند أيضا تغيرات مخزون

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المواد الأولية واللوازم وكذا التخفيضات والتنزيلات والتعويضات الممنوحة للبنك من طرف مورديه على المشتريات التي يقوم بها.

ويعزى تراجع هذا البند بنسبة 20%، ليصل إلى 187 389 ألف درهم، إلى تقلص تكاليف شراء المواد والأدوات بمبلغ 15 847 ألف درهم، إلى جانب تزايد المخزونات التي بلغت قيمة تغيرها، مع متم 2014، إلى 56 161- ألف درهم، مقابل 24 082- ألف درهم سنة من قبل.

جدول 3-2-28 : مشتريات المواد والأدوات

بآلاف الدراهم	2014	2013	تغير %
مشتريات المواد الأولية	146 306	179 094	%-18
مشتريات المواد والأدوات القابلة للاستهلاك	22 397	31 993	%-30
مشتريات أخرى	18 685	24 249	%-23
المجموع	187 389	235 337	%-20

إيضاح رقم 31 : تكاليف خارجية أخرى

في هذا البند، يتم تسجيل مجموع المصاريف العامة والنفقات الجارية للبنك والتي تتعلق على الخصوص بصيانة العتاد المعلوماتي وصيانة العقارات وبالإيجار واستهلاك الماء والكهرباء، وكذا مختلف الضرائب والرسوم. وقد ارتفعت هذه التكاليف بنسبة 6% لتصل إلى 301 768 ألف درهم، بعد شبه استقرارها سنة 2013، خاصة بفعل ارتفاع تكاليف صيانة أنظمة المعلومات الناجمة عن الاستثمارات الاستراتيجية ومواصلة سياسة تفويض بعض أنشطة البنك لمتعهدين خارجيين.

إيضاح رقم 32 : مخصصات للاستخمادات والمؤونات

مخصصات للاستخمادات

جدول 3-2-29 : مخصصات للاستخمادات

بآلاف الدراهم	2014	2013
مخصصات عن استخمادات الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة	369 766	340 939
المباني (*)	116 859	118 297
الأثاث والمعدات	174 581	155 285
أصول ثابتة أخرى مجسدة	43	43
أصول ثابتة غير مجسدة	78 283	67 313
مخصصات عن استخمادات التكاليف الأخرى مرحلة على عدة سنوات محاسبية	5 905	5 462
مخصصات عن استخمادات السنوات السابقة	8 550	4 526
المجموع	384 220	350 926

(*) بما في ذلك أشغال الاستصلاح والتهيئة والتجهيز

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مخصصات للمؤونات

جدول 3-2-30 : المؤونات

بألاف الدراهم	المبلغ الفارق 2013/12/31	المخصصات	مبالغ المستعادة	تغيرات أخرى	المبلغ الفارق 2014/12/31
مؤونات عن نقصان القيمة					
سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها	276 240	284 566	216 364	-25	344 418
قيم ومخزونات مختلفة	4 121	6 509	4 121		6 509
سندات مساهمة مغربية	6 900		**900**		6 000
سندات مساهمة أجنبية					
مؤونات أخرى		**1 660**		**1 798**	**3 458**
مؤونات عن المخاطر والتحملات المسجلة ضمن الخصوم					
مؤونات عن المخاطر والتحملات	37 404	60 485	10 963	**-1 798**	85 128
مؤونات أخرى	411			-23	389
المجموع		**353 220**	**232 348**		

بالنسبة لشروط تشكيل واستعادة المؤونات، انظر جزء "طرق التقييم" والإيضاح رقم 11 للحصيلة.

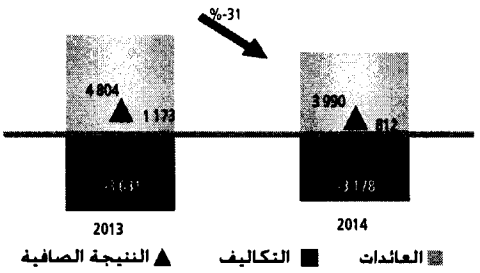
إيضاح رقم 33 : تكاليف غير جارية

تتضمن التكاليف غير الجارية بالأساس مبلغ المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة عن الأرباح، والتي يتم حسابها على أساس 2% من النتيجة الصافية للبنك (16 569 ألف درهم).

إيضاح رقم 34 : الضريبة على النتيجة

تم تحديد سعر الضريبة في 37% طبقا للمادة 19 من المدونة العامة للضرائب؛ وهو مستوى نسبة الضريبة القانونية المفروضة على مؤسسات الائتمان.

رسم بياني 3-2-1: تطور العائدات والتكاليف والنتيجة الصافية (بملايين الدراهم)



Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

3-3 التقرير العام لمراقب الحسابات

تعتبر هذه الترجمة ترجمة حرة للنص الأصلي بالفرنسية غرضها الإخبار فقط.

تقرير مراقب الحسابات

السنة المالية من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2014

طبقا للمهمة التي عهد بها إلينا مجلس البنك، أنجزنا تدقيقا للقوائم التركيبية المرفقة والمتعلقة ب"بنك المغرب"، والتي تتضمن الحصيلة، وحساب العائدات والتكاليف، وقائمة المعلومات التكميلية برسم السنة المالية المحصورة بتاريخ 31 دجنبر 2014. وتبرز هذه القوائم التركيبية مبلغا للرساميل الذاتية والرساميل المماثلة قدره 143 534 5 ألف درهم مغربي، وربحا صافيا قدره 902 811 ألف درهم مغربي.

مسؤولية الإدارة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وتقديم القوائم التركيبية تقديما صريحا موافقا للمرجعية المحاسبية المعمول بها في المغرب. وتتضمن هذه المسؤولية تهيئة و تتبع مراقبة داخلية تتعلق بإعداد وتقديم القوائم التركيبية بدون أي خلل ملموس، وكذا تحديد تقديرات محاسبية معقولة مع اعتبار الظرفية.

مسؤولية مدقق الحسابات

تكمن مسؤوليتنا في إبداء رأينا بشأن هذه القوائم التركيبية اعتمادا على تدقيقنا للحسابات. وقد أنجزنا تدقيق الحسابات وفق معايير المهنة المعمول بها في المغرب. إن هذه المعايير تستلزم من جانبنا احترام أخلاقيات المهنة، تخطيط تدقيق الحسابات وإنجازه بغية الحصول على ضمان معقول لغياب أي خلل ملموس في القوائم التركيبية.

إن تدقيق الحسابات يتطلب إعمال مساطير من أجل تجميع العناصر الإثباتية المتعلقة بالمبالغ والمعلومات الواردة في القوائم التركيبية. ويخضع اختيار المساطير المعتمدة إلى تقدير مدقق الحسابات علاوة على تقدير مخطر تسرب اختلالات ملموسة إلى القوائم التركيبية. عند تقدير هذا المخطر، يأخذ مدقق الحسابات

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بعين الاعتبار المراقبة الداخلية المعمول بها داخل الوحدة و المعنية بإعداد وتقديم القوائم التركيبية قصد تحديد مساطير التدقيق الملائمة للظرفية، وليس من أجل إبداء رأي بشأن فعالية المراقبة الداخلية. كما أن تدقيق الحسابات يتضمن تقييم الطابع الملائم للأساليب المحاسبية المعتمدة وكذا الطابع المعقول للتقديرات المحاسبية التي تقوم بها الإدارة، وكذا تقييم التقديم العام للقوائم التركيبية.

ونحن نعتقد بأن العناصر الإثباتية التي تم تجميعها كافية وتشكل أساسا لرأينا.

إبداء الرأي بشأن القوائم التركيبية

نقرأن القوائم التركيبية المذكورة في الفقرة الأولى هي قوائم منتظمة وصريحة تعطي صورة صادقة، من جميع الجوانب الملموسة، لنتيجة العمليات المنجزة برسم السنة المالية المنصرمة وكذا الوضعية المالية والذمة المالية ل"بنك المغرب" بتاريخ 31 دجنبر 2014 وفق المرجعية المحاسبية المعمول بها في المغرب.

ودون إعادة النظر في الرأي المعبر عنه أعلاه، نحيطكم علما بأنه تم تطبيق المبادئ المفصلة في القائمة " A1" من قائمة المعلومات التكميلية قصد تقييم الممتلكات والتعهدات من الذهب والعملات الأجنبية.

التحققات والمعلومات الخاصة

وقد تأكدنا من تطابق المعلومات الواردة في تقرير التدبير مع القوائم التركيبية للبنك.

24 مارس 2015

مراقب الحسابات

Deloitte Audit
288, Boulevard Zerktouni
CASABLANCA
Tél : 05 22 22 40 25/26/34/81
Fax : 05 22 22 40 78

Deloitte Audit

فوزي بريطل

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

4-3 مصادقة مجلس البنك

طبقا للمادة 55 من القانون رقم 03-76 المتعلق بالنظام الأساسي لبنك المغرب، يعرض الوالي القوائم التركيبية على المجلس من أجل المصادقة عليها.

وخلال اجتماعه في 24 مارس 2015، وبعد اطلاعه على رأي مراقب الحسابات حول دقة القوائم التركيبية ومطابقتها للمعلومات الواردة في تقرير تسيير البنك، صادق مجلس البنك على القوائم التركيبية وعلى توزيع النتيجة الصافية لسنة 2014.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الملحقات الإحصائية

جدول م 1 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

(المبالغ بملايير الدراهم)

	2012	2013	*2014	التغيير % 2013/2012	التغيير % 2014/2013
الاقتصاد العالمي					
النمو الاقتصادي (بالنسبة المئوية)					
العالم	3,4	3,4	3,4	-	-
منطقة الأورو	0,8-	0,5-	0,9	-	-
الولايات المتحدة الأمريكية	2,3	2,2	2,4	-	-
بريطانيا	0,7	1,7	2,6	-	-
البرازيل	1,8	2,7	0,1	-	-
الصين	7,8	7,8	7,4	-	-
التضخم (بالنسبة المئوية)					
العالم	4,2	3,9	3,5	-	-
منطقة الأورو	2,5	1,3	0,4	-	-
الولايات المتحدة الأمريكية	2,1	1,5	1,6	-	-
بريطانيا	2,8	2,6	1,5	-	-
البرازيل	5,4	6,2	6,3	-	-
الصين	2,6	2,6	2,0	-	-
البطالة (بالنسبة المئوية)					
منطقة الأورو	11,3	12,0	11,6	-	-
الولايات المتحدة الأمريكية	8,1	7,4	6,2	-	-
بريطانيا	8,0	7,6	6,2	-	-
البرازيل	5,5	5,4	4,8	-	-
الصين	4,1	4,1	4,1	-	-
الاقتصاد الوطني					
الحسابات الوطنية					
القيمة المضافة الفلاحية بالأسعار الثابتة	91,1	115,1	110,3	26,3	4,1-
الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية	847,9	901,4	924,8	6,3	2,6
القيمة المضافة الفلاحية	97,6	113,1	99,1	15,9	12,4-
القيمة المضافة غير الفلاحية	684,2	708,7	731,6	3,6	3,2
الدخل الوطني الإجمالي المتاح\الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)	105,8	106,7	106,5	0,9	0,2-
نفقات الاستهلاك النهائي للأسر\الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)	59,9	59,4	59,8	0,8-	0,5
التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت	276,4	273,4	272,1	1,1-	0,5-
الادخار الوطني الإجمالي\الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)	25,5	27,0	26,4	6,0	2,5-
نسبة الاستثمار (التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت\ الناتج الداخلي الإجمالي) (بالنسبة المئوية)	32,6	30,3	29,4	7,0-	3,0-
نسبة الادخار إلى العائد الوطني الإجمالي (بالنسبة المئوية)	24,1	25,3	24,7	5,0	2,3-

(*) أرقام مؤقتة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 1 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية (تابع)

(المبالغ بملايير الدراهم)

	2012	2013	*2014	التغيير % 2013/2012	التغيير % 2014/2013
الاقتصاد الوطني					
معدل البطالة (%)	**9,0**	**9,2**	**9,9**	**0,2**	**0,7**
الأسعار					
مؤشر أسعارالاستهلاك	110,8	112,9	113,4	1,9	0,4
مؤشر المواد الغذائية	118,5	121,3	120,0	2,4	1,1-
مؤشر التضخم الأساسي	109,8	111,4	112,7	1,5	1,2
الحسابات الخارجية					
الصادرات الإجمالية (فوب)	184,9	185,4	200,0	0,3	7,9
الواردات الإجمالية (كاف)	386,9	383,7	386,2	0,8-	0,6
الميزان التجاري\الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)	23,8-	22,0-	20,1-	-	-
مداخيل الأسفار\الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)	6,8	6,4	6,4	-	-
التحويلات الجارية \الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)	6,6	6,4	6,5	-	-
رصيد الحساب الجاري\الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)	9,5-	7,9-	5,6-	-	-
رصيد حساب الرأسمال\الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)	9,3	7,5	5,0		
المالية العمومية [1]					
رصيد الميزانية\الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)	7,2-	5,1-	4,9-	-	-
المبلغ الجاري للدين الداخلي للخزينة\الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)	44,4	47,9	47,9	-	-
المبلغ الجاري للدين الخارجي العام\الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)	25,1	26,0	30,0	-	-
النقد والظروف النقدية					
المجمع م1	612,2	628,9	660,6	2,7	5,0
الكتلة النقدية م3	992,2	1.023,2	1.086,2	3,1	6,2
الاحتياطيات الدولية الصافية	144,7	150,3	180,8	3,8	20,3
أسعار الفائدة المدينة [2]	6,30	6,23	6,00	-	-
أسعار الفائدة على الودائع [2]	3,70	3,79	3,79	-	-
سعر الفائدة الرئيسي [2]	3,00	3,00	2,92	-	-
أسعار الفائدة بين البنوك [2]	3,19	3,06	2,95	-	-

(1) بدون احتساب موارد الخوصصة.
(2) المعدل المتوسط المرجح
(*) أرقام مؤقتة.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 1.2 تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي من حيث الحجم (الأساس 2007)

(الأسعار المتسلسلة) (التغيرات بالنسبة المئوية)

	2010	2011	2012	2013	*2014
الناتج الداخلي الإجمالي	**3,8**	**5,2**	**3,0**	**4,7**	**2,4**
القطاع الأولي					
الفلاحة	2,3	5,7	9,1-	17,9	2,5-
الصيد البحري	15,9-	24,8	9,7	26,8	3,9-
القطاع الثانوي					
الصناعات الاستخراجية	42,1	5,0	2,1-	1,5-	4,2
الصناعات التحويلية	8,4	6,8	1,8	0,6-	1,0
الماء و الكهرباء	18,2	8,3	6,7-	14,5	4,5
البناء والأشغال العمومية	2,4	4,9	2,2	1,6	1,4
القطاع الثالثي (1)					
التجارة	3,3-	7,4	4,1	1,1-	0,9
الفنادق و المطاعم	7,7	1,1-	2,6	4,7	2,4
المواصلات	4,9	7,0	2,4	1,2	5,6
البريد و الاتصالات	5,2	9,5	29,5	2,9	6,3
خدمات مالية وتأمينات	13,0	8,6	4,2	0,2	1,4
خدمات لفائدة الشركات	1,7	5,6	4,5	1,6	1,8
تربية، صحة وخدمات اجتماعية	4,4	1,6	7,1	5,0	1,3
الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي	0,8	9,9	5,1	3,7	2,5
القيمة المضافة بسعر الأساس	**4,7**	**6,3**	**2,7**	**3,9**	**1,4**

(1) باعتبار الخدمات غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.
(*) أرقام مؤقتة.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 2.2 الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي

(بالأسعار الجارية) (بملايين الدراهم)

	2010	2011	2012	2013	*2014
الناتج الداخلي الإجمالي	**784.624**	**820.077**	**847.881**	**901.366**	**924.769**
القطاع الأولي	**101.558**	**107.594**	**104.540**	**121.206**	**107.605**
الفلاحة	96.374	100.251	97.582	113.128	99.121
الصيد البحري	5.184	7.343	6.958	8.078	8.484
القطاع الثانوي	**201.314**	**218.240**	**223.903**	**235.854**	**243.627**
الصناعات الاستخراجية	22.632	31.650	33.420	29.983	22.904
الصناعات التحويلية	122.330	127.057	129.146	139.982	151.149
الماء و الكهرباء	14.931	13.930	12.657	15.359	17.003
البناء والأشغال العمومية	41.421	45.603	48.680	50.530	52.571
القطاع الثالثي (1)	**400.440**	**429.475**	**453.370**	**464.796**	**479.502**
التجارة	66.055	72.022	77.133	76.807	77.718
الفنادق و المطاعم	17.268	17.438	18.326	19.729	21.042
المواصلات	28.053	27.901	29.453	30.689	33.717
البريد و الاتصالات	27.853	28.109	26.373	23.055	22.509
خدمات مالية وتأمينات	39.222	41.088	43.420	42.989	43.748
خدمات لفائدة الشركات	82.383	88.100	92.820	95.468	97.965
تربية، صحة وخدمات اجتماعية	64.627	68.797	74.345	79.318	81.173
الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي	63.731	74.383	79.431	84.200	88.525
خدمات أخرى غير مالية	11.248	11.637	12.069	12.541	13.105
القيمة المضافة بسعر الأساس	**703.312**	**755.309**	**781.813**	**821.856**	**830.734**

(1) باعتبار الخدمات غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.
(*) أرقام مؤقتة.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 3.2 حساب السلع والخدمات

(بالأسعار الجارية) (بملايين الدراهم)

	2010	2011	2012	2013	*2014	التغير % 2013/2012	التغير % 2014/2013
الموارد	**1.122.127**	**1.219.674**	**1.273.478**	**1.325.571**	**1.355.905**	**4,1**	**2,3**
الناتج الداخلي الإجمالي	784.624	820.077	847.881	901.366	924.769	6,3	2,6
واردات السلع والخدمات	337.503	399.597	425.597	424.205	431.136	0,3-	1,6
الاستعمالات	**1.122.127**	**1.219.674**	**1.273.478**	**1.325.571**	**1.355.905**	4,1	2,3
نفقات الاستهلاك النهائي للأسر	457.983	484.614	508.124	535.861	552.595	5,5	3,1
نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية	140.823	153.360	168.190	178.309	183.853	6,0	3,1
الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الربحية	3.057	3.734	4.083	4.242	4.923	3,9	16,1
التكوين الإجمالي لرأسمال الثابت	240.536	258.285	276.390	273.392	272.094	1,1-	0,5-
التغير في المخزونات	26.820	35.114	20.530	39.449	25.585	92,2	35,1-
صادرات السلع والخدمات	252.908	284.567	296.161	294.318	316.855	0,6-	7,7

(*) أرقام مؤقتة.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 4.2 الدخل الوطني الإجمالي المتاح وتخصيصه

(بالأسعار الجارية) (بملايين الدراهم)

	2010	2011	2012	2013	*2014	التغير % 2013/2012	التغير % 2014/2013
الناتج الداخلي الإجمالي	784.624	820.077	847.881	901.366	924769	6,3	2,6
الدخل و التحويلات الخارجية الصافية	10.808-	13.833-	17.119-	12.243-	20.892-	28,5-	70,6
الدخل الوطني الإجمالي	773.816	806.244	830.762	889.123	903.877	7,0	1,7
التحويلات الجارية المتأتية من الخارج	61.081	64.260	65.907	72.948	81.297	10,7	11,4
الدخل الوطني الإجمالي المتاح	834.897	870.504	896.669	962.071	985.174	7,3	2,4
نفقات الاستهلاك النهائي	601.863	641.708	680.397	718.412	741.371	5,6	3,2
الأسر	457.983	484.614	508.124	535.861	552.595	5,5	3,1
الإدارات العمومية	140 823	153.360	168 190	178.309	183.853	6,0	3,1
المؤسسات غير الربحية	3.057	3.734	4.083	4.242	4.923	3,9	16,1
التوفير الوطني الإجمالي	233.034	228.796	216.272	243.659	243.803	12,7	0,1

(*) أرقام مؤقتة.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 5.2 الاستثمار و التوفير

(بالأسعار الجارية) (بملايين الدراهم)

	2010	2011	2012	2013	*2014	التغير % 2013/2012	التغير % 2014/2013
الموارد	**233.033**	**228.794**	**216.273**	**243.658**	**243.822**	**12,7**	**0,1**
التوفير الوطني الإجمالي	233.034	228.796	216.272	243.659	243.803	12,7	0,1
تحويلات صافية بالرساميل المتلقاة	1-	2-	1	1-	19	200,0-	2000,0-
الاستعمالات	**233.033**	**228.794**	**216.273**	**243.658**	**243.822**	**12,7**	**0,1**
التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت	240.536	258.285	276.390	273.392	272.094	1,1-	0,5-
التغير في المخزونات	26.820	35.114	20.530	39.449	25.585	92,2	35,1-
قدرة\حاجيات التمويل	34.323-	64.605-	80.647-	69.183-	53.857-	14,2-	22,2-

(*) أرقام مؤقتة.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 6.2 الفلاحة

(المساحة بالألف هكتار / الإنتاج بالألف قنطار)

	الموسم الفلاحي 2012 - 2013			الموسم الفلاحي 2013 - 2014		
	المساحة	الإنتاج	المردود	المساحة	الإنتاج	المردود
الحبوب الرئيسية	**5.171**	**96,6**	**18,7**	**4.571**	**67,5**	**14,8**
القمح الطري	2.259	50,4	22,3	2.081	37,1	17,8
القمح الصلب	945	19,0	20,1	905	14,1	15,6
الشعير	1.967	27,2	13,8	1.585	16,4	10,3
القطاني	**400**	**2,9**	**7,3**	غير متوفر	**3,2**	غير متوفر
زراعات الخضر	**229**	**79,5**	**315,1**	غير متوفر	**77,6**	غير متوفر

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 7.2 الصيد البحري

(بآلاف الأطنان)

	*2013	**2014
الصيد الساحلي	**1.181,7**	**1.287,2**
استهلاك المنتجات الطرية	**391,0**	**325,1**
التحويل	**772,0**	**954,4**
المصبرات	152,7	206,0
دقيق وزيت السمك	181,3	341,8
التجميد	438,0	406,6

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : وزارة الفلاحة والصيد البحري.

جدول م 8.2 إنتاج الطاقة

(بملايين كيلواط الساعة)

	2011	2012	*2013	**2014	التغير % 2014/2013
الإنتاج المحلي الصافي (1)	**24.145**	**26.214**	**26.485**	**27.363**	**3,3**
الطاقة الحرارية	21.316	23.812	22.483	23.988	6,7
الطاقة المائية	2.139	1.816	2.990	2.033	32,0-
الطاقة الريحية	692	728	1.215	1.768	45,5
الواردات	**4.607**	**4.841**	**5.400**	**6.010**	**11,3**

(1) يتم حساب الفارق بين الإنتاج المحلي الصافي ومجموع الإنتاج حسب المصدر عن طريق مقاصة مساهمة الأطراف الوطنية الأخرى من جهة، والطاقة الكهربائية التي تستعملها محطات تحويل الطاقة عن طريق الضخ وملحقات محطات الضخ التابعة لشبكات توزيع الطاقة ذات الجهد العالي والجهد العالي جدا، من جهة أخرى.
(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

جدول م 9.2 تكرير النفط

(بآلاف الأطنان)

	2011	2012	*2013	**2014	التغير % 2014/2013
الإنتاج	6,4	6,9	6,6	6,1	6,8-
الغازوال	2,4	2,5	2,2	2,3	1,6
الفيول	2,4	2,1	2,0	1,4	28,0-
المبيعات المحلية	6,3	6,1	5,4	5,3	2,6-

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 10.2 مؤشرات الإنتاج الصناعي

(الأساس 100: 2010)

	2012	2013	2014	التغير % 2013/2012	التغير % 2014/2013
الصناعات الغذائية					
منتجات الصناعات الغذائية	105,2	106,8	111,8	1,5	4,7
صناعات التبغ	106,2	109,2	110,4	2,8	1,1
صناعات النسيج والجلد					
صناعات النسيج	95,1	93,9	96,7	1,3-	3,0
الملابس والفرو	105,5	101,3	102,9	4,0-	1,6
الجلد ومعدات الأسفار والأحذية	90,6	92,0	94,5	1,5	2,7
صناعات كيماوية وشبه كيماوية					
نجارة الخشب وصناعة مواد من الخشب	88,9	86,9	87,5	2,3-	0,7
صناعة الورق والورق المقوى	101,5	97,4	95,8	4,0-	1,7-
نشر، طباعة أواستنساخ	107,3	108,5	113,7	1,2	4,7
تكويك، تكرير البترول وصناعات نووية	116,3	108,9	101,5	6,4-	6,8-
مواد كيماوية	103,6	107,1	108,1	3,5	0,9
مواد من المطاط والبلاستيك	110,5	111,2	109,7	0,6	1,3-
مواد معدنية غير فلزية أخرى	101,3	99,2	96,6	2,2-	2,5-
صناعات ميكانيكية ومعدنية					
المواد المعدنية	106,2	104,6	102,9	1,5-	1,6-
تحويل المواد المعدنية	103,9	110,4	110,6	6,3	0,1
الآلات و التجهيزات	99,5	95,9	97,8	3,6-	2,0
منتجات صناعة السيارات	100,2	108,4	103,9	8,2	4,2-
معدات نقل أخرى	113,9	118,4	123,5	3,9	4,3
الأثاث وصناعات مختلفة	98,5	93,8	96,9	4,7-	3,3
صناعات كهربائية وإلكترونية					
الآلات و الأجهزة الكهربائية	102,7	91,8	94,6	10,6-	3,1
تجهيزات الراديو، التلفزة والاتصال	98,9	112,4	118,6	13,6	5,5
أجهزة الطب، الدقة، النظر وصناعة الساعات	140,8	163,7	171,4	16,3	4,7
مجموع الصناعات	**104,5**	**104,8**	**105,7**	**0,2**	**0,9**

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 11.2 السياحة

	2012	2013	2014*	التغير % 2014/2013
مجموع السياح الوافدين	**9.375.156**	**10.046.264**	**10.282.944**	**2,4**
السياح الأجانب	**5.011.729**	**5.323.333**	**5.437.453**	**2,1**
دول الاتحاد الأوروبي	**3.855.875**	**3994.226**	**4.115.396**	**3,0**
فرنسا	1.769.710	1.782.056	1.798.190	0,9
إسبانيا	730.882	682.834	683.761	0,1
ألمانيا	199.349	237.852	255.124	7,3
المملكة المتحدة	357.347	403.325	476.550	18,2
إيطاليا	196.186	234.912	254.209	8,2
دول أخرى غير الاتحاد الأوروبي	**250.455**	**313.234**	**324.605**	**3,6**
أمريكا	**257.908**	**294.618**	**303.550**	**3,0**
الولايات المتحدة	140.045	160.033	167.267	4,5
كندا	69.206	70.923	73.251	3,3
البرازيل	15.142	25.639	22.157	13,6-
الشرق الأوسط[1]	**152.987**	**164.534**	**177.233**	**7,7**
المغرب العربي	**219.280**	**270.227**	**213.675**	**20,9-**
دول إفريقية أخرى	**142.953**	**144.540**	**157.289**	**8,8**
آسيا	**100.411**	**108.311**	**111.479**	**2,9**
بلدان أخرى	**31.860**	**33.643**	**34.226**	**1,7**
المغاربة المقيمون بالخارج	**4.363.427**	**4.722.931**	**4.845.491**	**2,6**

(1) بما فيها مصر.

المصدر : وزارة السياحة.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 1.3 مؤشرات الشغل والبطالة

(السكان بالآلاف والمعدلات بالنسب المئوية)

	الوسط الحضري			الوسط القروي			المستوى الوطني		
	2013	2014	تغير مطلق 2014-2013	2013	2014	تغير مطلق 2014-2013	2013	2014	تغير مطلق 2014-2013
مجموع السكان	**19.996**	**20.432**	**437**	**13.417**	**13.416**	**1-**	**33.430**	**33.848**	**418**
السكان البالغون 15 سنة فما فوق	**14.672**	**14.968**	**296**	**9.558**	**9.633**	**75**	**24.230**	**24.601**	**371**
السكان النشيطون البالغون 15 سنة فما فوق	**6.218**	**6.307**	**89**	**5.488**	**5.506**	**18**	**11.706**	**11.813**	**107**
السكان النشيطون المشتغلون	5.347	5.373	26	5.278	5.273	5-	10.625	10.646	21
السكان النشيطون العاطلون	871	934	63	210	233	23	1.081	1.167	86
معدل النشاط [1]	**42,4**	**42,1**	**0,3-**	**57,4**	**57,2**	**0,2-**	**48,3**	**48**	**0,3-**
معدل البطالة	**14,0**	**14,8**	**0,8**	**3,8**	**4,2**	**0,4**	**9,2**	**9,9**	**0,7**
حسب الجنس									
ذكور	12,3	12,8	0,5	4,9	5,4	0,5	9,1	9,7	0,6
إناث	20,4	21,9	1,5	1,6	1,8	0,2	9,6	10,4	0,8
حسب فئات السن									
15 إلى 24 سنة	36,0	38,1	2,1	8,4	8,9	0,5	19,3	20,1	0,8
25 إلى 34 سنة	19,8	20,9	1,1	4,2	4,5	0,3	13,2	13,9	0,7
35 إلى 44 سنة	7,9	8,4	0,5	2,3	2,7	0,4	5,6	6,1	0,5
45 سنة فما فوق	3,5	4,4	0,9	1,1	1,5	0,4	2,3	3	0,7
حسب المستوى التعليمي									
غير الحاصلين على شهادة	8,1	8,1	0,0	2,4	2,7	0,3	4,5	4,7	0,2
الحاصلون على شهادة	18,2	19,5	1,3	9,8	10	0,2	16,3	17,2	0,9

(1) نسبة السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق على السكان البالغين 15سنة فما فوق.

(2) تحتسب تغيرات المعدلات بالنسب المئوية.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 2.3 تطور التشغيل حسب فروع النشاط الاقتصادي [1]

(بالآلاف)

	السنوات		التغيرات	
	2013	2014	مطلق	بالنسبة المئوية
المجموع	**10.625,0**	**10.646,0**	**21**	**0,2**
الفلاحة، الغابة والصيد البحري	4.177,4	4.193,4	16	0,4
الصناعات (بما فيها الصناعة التقليدية)	1.213,2	1.176,2	37-	3,0-
البناء والأشغال العمومية	988,2	988,2	0	0,0
الخدمات	4.230,8	4.272,8	42	1,0
نشاطات غير محددة بوضوح	15,4	15,4	0	0,0

(1) يهم تشغيل الأشخاص، البالغين 15 سنة فما فوق.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 1.4 التضخم

(الأساس 100: 2006)

السنوات	التضخم	المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	المشروبات الكحولية التبغ والمخدرات	الملبس والأحذية	السكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع أخرى	الأثاث والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة العادية للمساكن	الصحة	النقل	المواصلات	التجهيز الثقافي	التعليم	المطاعم والفنادق	سلع وخدمات متفرقة
2010	0,9	1,2	0,1	0,5	0,5	0,8	0,9	0,0	1,1 -	0,7 -	4,1	2,4	1,7
2011	0,9	1,4	0,0	1,6	0,5	0,8	0,3	0,1 -	5,4 -	0,7 -	4,1	1,7	2,1
2012	1,3	2,4	0,2	2,1	0,5	0,1	0,7	3,2	19,6 -	0,5	3,8	2,0	1,4
2013	1,9	2,2	5,4	1,6	1,1	0,2	0,9	3,2	9,2 -	0,4	5,5	3,2	1,3
2014	0,4	1,2 -	1,7	2,1	2,5	0,8	0,2 -	2,6	4,6 -	0,9 -	3,4	2,5	1,2
2014 يناير	0,5	0,6 -	7,2	2,3	1,3	0,4	1,1	1,3	9,2 -	0,5 -	3,5	3,3	1,7
فبراير	0,4	1,1 -	7,2	2,6	1,3	0,6	1,1	2,5	9,0 -	1,0 -	3,5	3,3	1,6
مارس	0,4	0,9 -	0,7	2,5	1,1	0,8	1,0	2,5	9,0 -	1,0 -	3,5	3,7	1,1
أبريل	0,4	0,9 -	0,8	2,5	1,0	0,8	1,4	3,3	9,0 -	1,0 -	3,5	2,6	1,0
ماي	0,3 -	2,3 -	0,8	2,3	1,0	0,8	1,3	3,0	9,0 -	0,9 -	3,5	2,3	1,2
يونيو	0,1 -	1,7 -	0,8	2,3	0,9	1,0	1,5 -	3,4	9,0 -	0,9 -	3,5	2,3	1,3
يوليوز	0,4	1,6 -	0,8	2,5	0,9	0,9	1,1 -	4,2	2,1	1,0 -	3,5	2,3	1,3
غشت	0,0	3,2 -	0,7	2,1	4,0	0,9	1,1 -	3,5	0,0	1,0 -	3,5	2,1	1,1
شتنبر	0,1	2,4 -	0,7	1,8	4,6	0,8	1,1 -	2,1	0,0	1,1 -	3,4	2,3	1,1
أكتوبر	0,6	1,3 -	0,6	1,7	4,5	0,8	1,2 -	2,4	0,0	1,0 -	3,3	1,9	1,1
نونبر	1,2	0,1	0,6	1,3	4,4	0,9	1,1 -	2,5	0,0	1,1 -	3,2	1,9	1,0
دجنبر	1,6	1,6	0,7	1,3	4,5	0,6	1,2 -	0,3	0,0	0,4 -	3,2	1,7	0,4

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 2.4 التضخم الأساسي

(الأساس 100: 2006)

السنوات	التضخم الأساسي	المواد الغذائية المستثناة من التضخم الأساسي	الألبسة والأحذية	السكن، الماء، الغاز ومصاريف أخرى	الأثاث والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الجارية للمساكن	الصحة[1]	النقل[1]	التواصل	الترفيه والثقافة	التعليم	الخدمات والمعاملات المختلفة
2010	0,4	0,6-	0,5	0,8	0,8	0,0	0,3	1,1-	0,7-	4,1	2,4	1,7
2011	1,8	3,3	1,6	1,0	0,8	0,3	0,3-	5,4-	0,7-	4,1	1,7	2,1
2012	0,8	2,2	2,1	1,0	0,1	2,0	0,9	19,6-	0,5	3,8	2,0	1,4
2013	1,5	1,6	1,6	2,2	0,2	0,9	1,2	9,2-	0,4	5,5	3,2	1,3
2014	1,2	1,0	2,1	1,7	0,8	2,6	0,9	4,6-	0,9-	3,4	2,5	1,2
2014 يناير	1,3	1,1	2,3	2,5	0,4	2,5	1,0	9,2-	0,5-	3,5	3,3	1,7
فبراير	1,3	1,1	2,6	2,5	0,6	3,1	1,0	9,0-	1,0-	3,5	3,3	1,6
مارس	1,1	1,0	2,5	2,1	0,8	3,5	0,7	9,0-	1,0-	3,5	3,7	1,1
أبريل	1,1	0,9	2,5	1,8	0,8	3,4	1,3	9,0-	1,0-	3,5	2,6	1,0
ماي	1,1	1,1	2,3	1,7	0,8	3,2	0,9	9,0-	0,9-	3,5	2,3	1,2
يونيو	1,1	1,0	2,3	1,7	1,0	3,2	1,2	9,0-	0,9-	3,5	2,3	1,3
يوليوز	1,4	1,2	2,5	1,7	0,9	2,6	1,2	2,1	1,0-	3,5	2,3	1,3
غشت	1,0	0,3	2,1	1,5	0,9	2,6	0,9	0,0	1,0-	3,5	2,1	1,1
شتنبر	0,9	0,4	1,8	1,3	0,8	1,7	0,9	0,0	1,1-	3,4	2,3	1,1
أكتوبر	0,8	0,4	1,7	1,1	0,8	1,9	0,8	0,0	1,0-	3,3	1,9	1,1
نونبر	1,3	1,8	1,3	1,0	0,9	1,7	0,8	0,0	1,1-	3,2	1,9	1,0
دجنبر	1,3	1,7	1,3	1,3	0,6	1,6	0,5	0,0	0,4-	3,2	1,7	0,4

(1) دون احتساب المواد والخدمات المقننة.

المصدر : محسوب على أساس معطيات المندوبية السامية للتخطيط

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 3.4 مؤشر أسعار الاستيراد (على أساس سنوي)

السنوات	المؤشر العام	المؤشر الفلاحي[1]	المؤشر الصناعي[2]	مؤشر المنتوجات نصف المصنعة[3]
2010	27,1-	28,2-	45,0-	30,2-
2011	8,6	11,7	28,2	9,3
2012	20,1	34,5	14,9	17,6
2013	8,0	1,3	13,1	10,1
2014	10,3	9,1-	49,6	17,7
2014 يناير	15,9	7,6	54,5	22,5
فبراير	20,2	10,5	70,8	26,4
مارس	19,9	8,9	77,1	25,7
أبريل	14,4	1,2	64,2	19,3
ماي	12,4	4,0-	60,6	17,0
يونيو	10,0	5,1-	53,6	14,3
يوليوز	12,8	10,7-	61,0	21,4
غشت	10,8	15,6-	54,0	22,5
شتنبر	4,3	22,8-	34,4	15,1
أكتوبر	0,5	24,9-	23,4	9,8
نونبر	1,3	26,7-	29,1	10,3
دجنبر	2,5	24,0-	31,2	9,7

(1) باستثناء المواد المركبة والكبريت الخام
(2) باستثناء القمح والسكر
(3) باستثناء الكبريت الخام
المصدر : محسوب على أساس معطيات مكتب الصرف.

جدول م 4.4 تغيرات مؤشر أسعار السلع التجارية وغير التجارية (على أساس سنوي)

السنوات	أسعار السلع التجارية	أسعار السلع غير التجارية
2010	0,8 -	1,7
2011	2,5	1,0
2012	2,0	0,5 -
2013	1,2	1,7
2014	1,4	0,9
2014 يناير	1,4	1,0
فبراير	1,5	1,0
مارس	1,4	0,7
أبريل	1,5	0,6
ماي	1,3	0,7
يونيو	1,3	0,7
يوليوز	1,4	1,6
غشت	0,8	1,0
شتنبر	0,9	1,1
أكتوبر	1,0	0,8
نونبر	1,8	0,9
دجنبر	1,7	0,8

المصدر : محسوب على أساس معطيات المندوبية السامية للتخطيط.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 5.4 مؤشرات أسعار الإنتاج الصناعي

(الأساس 100: 2010)

	المتوسط السنوي 2013	2014				المتوسط السنوي 2014	التغير %	
		الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع		2013/2012	2014/2013
صناعة النسيج	102,6	103,3	103,6	103,0	102,4	103,1	0,3-	0,5
صناعة الأثاث	102,3	103,2	103,8	103,8	103,8	103,7	0,6	1,4
صناعات تحويلية أخرى	113,5	107,4	107,6	107,7	107,7	107,6	2,9-	5,2-
صناعات وسائل النقل الأخرى	100,6	100,5	100,4	100,4	100,4	100,4	0,0	0,2-
صناعة السيارات	98,9	98,6	98,4	98,6	98,9	98,6	0,3-	0,3-
صناعة الآلات وتجهيزات غير مصنفة في موضع آخر	101,7	102,9	103,0	103,0	103,0	103,0	0,8	1,3
صنع الأجهزة الكهربائية	107,6	105,7	105,3	104,3	104,8	105,0	1,6-	2,4-
نجارة الخشب وصنع منتجات من الخشب والفلين عدا الأثاث وصناعة منتجات من القصب والحلفاء	111,3	112,9	114,1	114,5	115,0	114,1	0,8	2,5
صنع تجهيزات معلوماتية ومنتجات الكترونية وبصرية	99,9	100,0	101,1	101,1	101,1	100,8	0,1-	0,9
صنع منتجات معدنية باستثناء الآلات والمعدات	103,3	102,4	102,3	101,5	101,8	102,0	1,4	1,3-
التعدين	105,9	105,7	105,7	105,5	105,9	105,7	1,2-	0,2-
صنع منتجات أخرى غير معدنية	105,7	106,7	106,8	107,8	108,0	107,3	4,0	1,5
صناعة كيماوية	126,4	121,6	110,9	105,6	108,2	111,6	9,5-	11,7-
صناعة صيدلانية	100,0	99,7	99,1	97,6	97,2	98,4	1,2-	1,6-
تكويك وتكرير البترول	132,7	127,6	125,6	127,0	107,9	122,0	7,8-	8,1-
صناعة الملابس	102,1	101,5	102,5	103,7	105,1	103,2	0,7	1,1
الطباعة ونسخ التسجيلات	103,2	103,5	103,5	103,5	103,5	103,5	0,6	0,3
صنع الورق والورق المقوى	99,6	100,6	100,6	100,6	100,6	100,6	1,8	1,0
صنع منتجات من المطاط والبلاستيك	106,3	105,9	108,5	109,7	111,2	108,8	0,1	2,4
صناعة الجلد والأحذية باستثناء الملابس الجلدية	107,0	107,9	108,0	108,0	108,0	108,0	5,2	0,9
الصناعات الغذائية	109,4	108,0	108,3	109,0	109,3	108,6	1,5	0,7-
صنع منتجات التبغ	106,4	108,6	108,6	108,6	108,6	108,6	6,4	2,1
صناعة المشروبات	115,3	116,1	116,7	116,6	116,6	116,5	1,5	1,0
المقياس العام	**111,7**	**110,2**	**108,7**	**108,4**	**106,8**	**108,5**	**1,8-**	**2,9-**

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات

(الوزن بآلاف الأطنان؛ القيمة بملايين الدراهم)

	2013*		2014**		التغير				الحصة بـ% 2014	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن		القيمة		الوزن	القيمة
					%	مطلق	%	مطلق		
مجموع الواردات	**42.948**	**383.720**	**48.801**	**386.118**	**13,6**	**5.853**	**0,6**	**2.399**	**100**	**100**
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**7.821**	**35.887**	**10.922**	**41.747**	**39,6**	**3.100**	**16,3**	**5.859**	**22,4**	**10,8**
القمح	2.728	8.221	5.161	12.696	89,2	2.433	54,4	4.474	34,9	22,9
كسب ومخلفات أخرى للصناعات الغذائية	1.445	4.745	1.582	4.654	9,5	137	1,9-	92-	18,5	13,2
الذرة	1.765	4.071	2.094	4.247	18,6	329	4,3	176	22,6	11,3
السكر	923	3.713	772	2.882	16,4-	151-	22,4-	831-	11,8	10,3
الشاي	57	1.596	59	1.591	2,7	2	0,3-	5-	0,7	4,4
مواد غذائية أخرى	903	13.541	1.253	15.677	38,8	351	15,8	2.136	11,5	37,7
الطاقة وزيوت التشحيم	**19.948**	**102.266**	**21.129**	**92.564**	**5,9**	**1.181**	**9,5-**	**9.701-**	**43,3**	**24,0**
زيت النفط الخام	5.739	36.459	4.835	28.101	15,7-	904-	22,9-	8.357-	28,8	35,7
الغازوال وزيت الوقود	4.914	35.630	4.538	31.531	7,6-	376-	11,5-	4.099-	24,6	34,8
غاز البترول ومحروقات أخرى	3.175	19.125	3.327	19.215	4,8	152	0,5	89	15,9	18,7
الفحم وفحم الكوك ووقود صلبة مماثلة	5.716	4.757	7.938	6.179	38,9	2.222	29,9	1.422	28,7	4,7
الطاقة الكهربائية	0	2.917	0	3.156	-	0	8,2	239	0,0	2,9
المواد الطاقية الأخرى	404	3.378	490	4.383	21,2	86	29,8	1.005	2,0	3,3
المواد الخام من أصل نباتي وحيواني	**1.552**	**11.259**	**1.760**	**11.845**	**13,4**	**208**	**5,2**	**586**	**3,6**	**3,1**
زيت الصوجا الخام أو مكررة	371	3.191	437	3.281	17,9	66	2,8	90	23,9	28,3
الخشب الخام	711	2.752	722	2.886	1,6	11	4,9	134	45,8	24,4
الحبوب والفواكه الزيتية	2	712	2	689	14,1	0	3,2-	23-	0,1	6,3
المنتجات الفرعية الحيوانية غير الصالحة للأكل	13	679	13	577	2,9-	0	15,0-	102-	0,9	6,0
القطن	35	609	37	622	3,9	1	2,3	14	2,3	5,4
مواد أخرى من أصل نباتي وحيواني	420	3.316	549	3.789	31,0	130	14,3	473	27,0	29,5
المواد الخام من أصل معدني	**4.324**	**6.588**	**5.175**	**8.188**	**19,7**	**852**	**24,3**	**1.600**	**10,6**	**2,1**
الكبريت الخام غير مكرر	3.600	4.152	4.377	5.685	21,6	777	36,9	1.533	83,3	63,0
خردلة ونفايات وبقايا النحاس والصلب والحديد والفولاذ ومعادن أخرى	352	1.191	421	1.351	19,6	69	13,4	160	8,1	18,1
خيوط النسيج	40	672	35	586	12,3-	5-	12,8-	86-	0,9	10,2
الرمل والكوارتز والكاولين وأنواع أخرى من الطين	166	164	155	161	6,7-	11-	1,9-	3-	3,8	2,5
المطاط الصناعي	4	101	4	89	0,8	0	-12,7	13-	0,1	1,5
مواد أخرى ذات أصل معدني	162	307	183	316	13,1	21	2,9	9	3,7	4,7

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات (تابع)

(الوزن بآلاف الأطنان؛ القيمة بملايين الدراهم)

	*2013		**2014		التغير				فنية بـ% 2014	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن		القيمة		الوزن	القيمة
					مطلق	%	مطلق	%		
أنصاف المنتوجات	**7.434**	**80.584**	**7.913**	**81.677**	**479**	**6,4**	**1.092**	**1,4**	**16,2**	**21,2**
المواد البلاستيكية	665	11.309	679	11.605	14	2,1	296	2,6	8,9	14,0
المواد الكيماوية	1.162	7.964	1.576	8.123	414	35,6	160	2,0	15,6	9,9
الورق والورق المقوى	463	4.808	499	5.074	35	7,7	266	5,5	6,2	6,0
أسلاك وقضبان وقطع مجنبة من الحديد أو الفولاذ غير السبيكة	671	4.514	677	4.389	6	0,9	125-	2,8-	9,0	5,6
منتوجات نصف مصنعة من الحديد أو الفولاذ غير السبيكة	770	3.580	581	2.665	189-	24,5-	915-	25,6-	10,4	4,4
أسلاك وقضبان وقطع مجنبة من النحاس	50	3.342	57	3.443	6	12,6	102	3,0	0,7	4,1
الأمونياك	647	3.011	808	2.985	160	24,8	26-	0,9-	8,7	3,7
الصفائح الحديدية أو الفولاذية غير السبيكة	327	2.680	304	2.798	23-	7,1-	117	4,4	4,4	3,3
المركبات الإلكترونية	1	2.624	1	2.270	0	30,4	354-	13,5-	0,0	3,3
توابع الأنابيب والبنايات المعدنية	94	2.653	97	2.212	3	2,7	441-	16,6-	1,3	3,3
الأسمدة الطبيعية والكيماوية	660	2.415	635	2.270	25-	3,7-	145-	6,0	8,9	3,0
مواد أخرى	1.923	31.686	2.000	33.843	77	4,0	2.157	6,8	25,9	39,3
مواد التجهيز الفلاحي	**39**	**2.216**	**37**	**2.050**	**2-**	**4,2-**	**166-**	**7,5-**	**0,1**	**0,5**
أدوات الحرث والجرارات الآلية	21	1.294	18	1.140	3-	14,6-	154-	11,9-	55,0	58,4
الآلات والأدوات الفلاحية	18	915	19	898	1	8,2	17-	1,9-	44,9	41,3
منتجات مصنعة أخرى للتجهيز الفلاحي	0	7	0	12	0	179,6	5	70,9	0,1	0,3
مواد التجهيز الصناعي	**825**	**79.834**	**768**	**77.033**	**57-**	**6,9-**	**2.801-**	**3,5-**	**1,6**	**20,0**
سيارات صناعية	92	7.927	83	6.889	9-	9,7-	1.038-	13,1-	11,2	9,9
آلات وأجهزة مختلفة	66	6.651	60	5.634	5-	8,3-	1.016-	15,3-	8,0	8,3
آلات لقطع التيار الكهربائي	24	6.192	27	7.415	4	14,9	1.223	19,7	2,9	7,8
أسلاك وحبال كهربائية	31	5.178	39	6.251	8	25,2	1.073	20,7	3,8	6,5
مولدات ومحركات كهربائية	52	4.898	47	4.089	5-	10,5-	809-	16,5-	6,3	6,1
قطع الغيار الخاصة بالعربات الصناعية	88	4.529	80	4.395	8-	9,1-	134-	3,0-	10,6	5,7

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات (تابع)

(الوزن بآلاف الأطنان؛ القيمة بملايين الدراهم)

	2013*		2014**		التغيير				الحصة بـ% 2014	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن		القيمة		الوزن	القيمة
					مطلق	%	مطلق	%		
آلات أوتوماتيكية لمعالجة المعلومات، وأجزاؤها	9	3.341	8	3.592	1-	11,2-	251	7,5	1,0	4,2
مضخات وضواغط	20	2.527	21	2.322	1	4,3	205-	8,1-	2,4	3,2
أغطية إطارات العجلات	48	2.470	50	2.476	2	3,7	6	0,2	5,8	3,1
آلات الفرز أوالسحق أوالطحن أوالتجميع	36	2.244	18	986	18-	50,4-	1.257-	56,0-	4,3	2,8
أجزاء الطائرات وعربات أخرى جوية أوفضائية	2	2.422	2	2.452	0	15,7-	30	1,2	0,3	3,0
منتجات مصنعة أخرى للتجهيز الصناعي	358	31.455	334	30.531	23-	6,6-	924-	2,9-	43,4	39,4
منتجات سلع استهلاكية	**1.006**	**65.059**	**1.097**	**70.755**	**91**	**9,0**	**5.696**	**8,8**	**2,2**	**18,3**
السيارات السياحية	77	9.255	83	10.033	6	8,3	778	8,4	7,6	14,2
قطع الغيار للسيارات السياحية	79	5.134	61	3.757	18-	22,9-	1.376-	26,8-	7,9	7,9
الأدوية	7	5.055	8	5.189	0	5,3	134	2,7	0,7	7,8
أنسجة وخيوط مصنوعة من الألياف الاصطناعية	40	5.087	46	5.991	7	17,1	905	17,8	3,9	7,8
منسوجات الملابس الداخلية	41	3.514	48	3.878	7	18,5	364	10,4	4,0	5,4
منتجات أخرى من مواد بلاستيكية	77	3.533	87	4.089	10	12,7	556	15,7	7,7	5,4
الأثواب من القطن والألياف	24	2.647	24	2.718	1	2,4	71	2,7	2,4	4,1
أجهزة الاستقبال للمواصلات اللاسلكية	15	2.421	15	2.829	0	0,7-	408	16,9	1,5	3,7
كراسي وأثاث وأفرشة ومنتجات للإضاءة (الاستهلاك)	85	2.543	84	2.654	1-	1,2-	112	4,4	8,5	3,9
منتجات مصنعة أخرى للتجهيز للاستهلاك	562	25.872	640	29.616	79	14,0	3.744	14,5	55,8	39,8
الذهب الصناعي	**0**	**27**	**0**	**260**	**0**	**-**	**233**	**863,0**	**0,0**	**0,1**

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 2.5 الصادرات حسب أبرز المنتجات

(الوزن بآلاف الأطنان؛ القيمة بملايين الدراهم)

	2013*		2014**		التغير				البنية بـ % 2014	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن		القيمة		الوزن	القيمة
					مطلق	%	مطلق	%		
مجموع الصادرات	**24.626**	**185.387**	**25.693**	**200.013**	**1.067**	**4,3**	**14.626**	**7,9**	**100,0**	**100,0**
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**2.521**	**33.649**	**2.622**	**35.458**	**101**	**4,0**	**1.809**	**5,4**	**10,2**	**17,7**
تحضيرو تصبير الأسماك	148	5.894	163	6.137	15	9,9	242	4,1	5,9	17,5
الرخويات والقشريات و المحارات	125	6.011	101	6.193	25-	19,6-	182	3,0	5,0	17,9
الطماطم الطرية	461	3.611	473	3.891	12	2,5	280	7,7	18,3	10,7
الحوامض	523	3.235	516	3.141	7-	1,3-	94-	2,9-	20,7	9,6
مصبرات الخضر والفواكه	353	2.946	355	2.943	2	0,7	2-	0,1-	14,0	8,8
مواد غذائية أخرى	911	11.952	1.014	13.153	103	11,4	1201	10,0	36,1	35,5
الطاقة وزيوت التشحيم	**1.240**	**9.144**	**908**	**6.389**	**332-**	**26,8-**	**2.755-**	**30,1-**	**3,5**	**3,2**
زيوت النفط وزيوت التشحيم	876	6.709	602	4.991	274-	31,3-	1.718-	25,6-	70,6	73,4
الغازوال وزيت الوقود	301	2.121	217	1.041	84-	27,9-	1.080-	50,9-	24,3	23,2
البارافين ومنتجات أخرى مشتقة من البترول	62	292	87	332	25	40,5	40	13,8	5,0	3,2
بنزين النفط	2	19	3	25	1	48,2	6	31,7	0,2	0,2
مواد طاقية أخرى	0	3	0	0	0	90,7-	3-	97,3-	0,0	0,0
المواد الخام من أصل حيواني و نباتي	**174**	**2.819**	**207**	**3.484**	**33**	**19,2**	**665**	**23,6**	**0,8**	**1,7**
نباتات وأجزاء النباتات	43	593	39	636	4-	9,2-	44	7,4	24,7	21,0
شحوم وزيوت السمك	17	299	40	652	23	131,5	353	118,3	9,9	10,6
زيت الزيتون الخامة أو المكررة	13	263	22	419	9	71,9	156	59,2	7,3	9,3
الأغرة	1	240	1	216	0	13,3-	24-	10,1-	0,6	8,5
المنتجات الفرعية الحيوانية غير القابلة للأكل	16	233	15	282	1-	4,2-	49	21,1	9,3	8,3
زيوت نباتية أخرى خامة أو مكررة	2	203	1	221	1-	47,7-	18	8,7	1,3	7,2
مواد أخرى من أصل حيواني و نباتي	82	989	89	1.058	7	9,1	69	7,0	46,9	35,1
المواد الخام من أصل معدني	**11.449**	**14.932**	**11.636**	**14.032**	**187**	**1,6**	**900-**	**6,0-**	**45,3**	**7,0**
الفوسفاط	8.608	9.097	8.738	8.203	130	1,5	894-	9,8-	75,2	60,9
خردلة النفايات وبقايا مشتقة النحاس والصلب والحديد ومعادن أخرى	144	2.150	129	1.928	15-	10,4-	222-	10,3-	1,3	14,4
كبريت الباريوم	929	860	1.170	1.151	241	25,9	291	33,8	8,1	5,8
النحاس	70	700	86	830	16	23,1	130	18,5	0,6	4,7
الرصاص	46	642	48	562	2	3,4	80-	12,5-	0,4	4,3
مواد أخرى من أصل معدني	1.652	1.482	1.465	1.358	187-	11,3-	124-	8,3-	14,4	9,9

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 2.5 الصادرات حسب أبرز المنتجات (تابع)

(الوزن بآلاف الأطنان؛ القيمة بملايين الدراهم)

	2013*		2014**		التغير				البنية بـ% 2014	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن		القيمة		الوزن	القيمة
					مطلق	%	مطلق	%		
أنصاف المنتوجات	**8.645**	**45.183**	**9.614**	**48.468**	**969**	**11,2**	**3284**	**7,3**	**37**	**24,2**
مشتقات الفوسفاط	6.471	28.234	6.895	30.075	425	6,6	1840	6,5	74,9	62,5
المركبات الإلكترونية	2	4.133	2	4.197	0	4,8	65	1,6	0,0	9,1
مخلفات البترول والمواد المرتبطة بها	542	4.056	505	3.574	-37	-6,9	-482	-11,9	6,3	9,0
الفضة الخامة ومواد نصف مصنعة من الفضة	0	1.228	0	.952	0	-5,4	-276	-22,4	0,0	2,7
منتجات مسطحة من حديد أو صلب،وغير سبيكة	119	885	55	455	-64	-53,6	-430	-48,5	1,4	2,0
أنصاف منتوجات أخرى	1.511	6.648	2.156	9.214	645	42,7	2.566	38,6	17,5	14,7
مواد التجهيز الفلاحي	**1**	**66**	**1**	**60**	**0**	**1,8**	**-6**	**-8,9**	**0,0**	**0,0**
مواد مصنعة أخرى للتجهيز الفلاحي	0	13	0	10	0	22,5	-3	-23,0	20,6	19,0
أدوات وآلات فلاحية	0	6	0	2	0	-1,8	-4	-62,3	59,0	8,6
أدوات الحرث والجرارات الآلية	0	48	0	48	0	-8,7	1	1,2	20,4	72,4
مواد التجهيز الصناعي	**201**	**31.455**	**208**	**33.485**	**7**	**3,7**	**2.030**	**6,5**	**0,8**	**16,7**
أسلاك وحبال كهربائية	104	17.121	120	18.549	16	14,9	1.427	8,3	52,0	54,4
أجهزة قطع أو ربط الذارات الكهربائية	11	3.348	12	4.980	1	8,8	1.632	48,8	5,4	10,6
أجزاء الطائرات وعربات أخرى جوية أو فضائية	1	2.958	1	3.128	0	3,8	171	5,8	0,6	9,4
عربات صناعية	38	3.288	22	1.690	-15	-40,6	-1.598	-48,6	18,8	10,5
محركات نفاثة ومحركات مروحية وأجزائها	0	17	**0**	**30**	0	34,2	13	77,4	0,0	0,1
مواد مصنعة أخرى للتجهيز الصناعي	47	4.723	53	5.108	6	13,1	385	8,2	23,3	15,0
سلع استهلاكية	**395**	**47.614**	**497**	**57.805**	**102**	**25,8**	**10.191**	**21,4**	**1,9**	**28,9**
الملابس الجاهزة	57	19.045	59	20.152	2	3,6	1.108	5,8	14,4	40,0
سيارات سياحية	129	9.650	205	17.844	76	58,9	8.194	84,9	32,7	20,3
الملابس الداخلية	44	7.270	46	7.350	2	5,2	80	1,1	11,0	15,3
الأحذية	12	2.157	11	2.157	0	-2,6	1	0,0	3,0	4,5
أغطية ومفروشات ومواد نسيجية أخرى مصنعة	9	1.616	9	2.027	0	1,9	411	25,5	2,2	3,4
مواد مصنعة أخرى موجهة للاستهلاك	145	7.876	167	8.274	22	14,9	398	5,1	36,7	16,5
الذهب الصناعي	**0**	**525**	**0**	**832**	**0**	**-**	**307**	**58,5**	**0,0**	**0,4**

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 3.5 التوزيع الجغرافي للمبادلات

(بملايين الدراهم)

	الواردات بأسعار التكلفة والتأمين والشحن		صادرات بعد احتساب التكلفة والتأمين والشحن		الأرصدة	
	2013*	2014**	2013*	2014**	2013*	2014**
مجموع المبادلات	**383.720**	**386.118**	**185.387**	**200.013**	**198.333-**	**186.105-**
أوروبا	**229.766**	**236.778**	**122.567**	**135.183**	**107.199-**	**101.594-**
الاتحاد الأوروبي	**190.596**	**195.755**	**112.538**	**126.428**	**78.058-**	**69.327-**
فرنسا	51.638	51.673	35.106	43.945	16.532-	7.728-
إسبانيا	49.452	51.309	39.855	41.093	9.598-	10.215-
ألمانيا	20.478	19.293	7.031	8.588	13.447-	10.704-
إيطاليا	18.283	20.057	5.089	5.663	13.194-	14.394-
بريطانيا	7.195	6.980	5.089	5.873	2.106-	1.108-
هولندا	6.019	7.843	5.570	5.561	379-	534-
الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا واللوكسمبورغ	6.992	8.373	4.798	3.719	3.074-	2.180-
دول أوروبية أخرى	**39.170**	**41.023**	**10.030**	**8.756**	**29.140-**	**32.267-**
روسيا	16.033	16.336	2.248	1.736	13.784-	14.600-
تركيا	11.676	14.094	3.559	4.589	6.846-	8.162-
آسيا	**84.919**	**81.827**	**22.057**	**23.394**	**62.862-**	**58.432-**
دول الشرق الأوسط	**44.032**	**39.019**	**4.082**	**4.422**	**39.950-**	**34.598-**
العربية السعودية	23.522	20.899	603	921	23.595-	22.860-
دول أسيوية أخرى	**40.887**	**42.807**	**17.974**	**18.973**	**22.912-**	**23.835-**
الصين	26.486	29.500	2.873	2.274	23.614-	27.226-
العراق	11.428	7.205	103	83	9.977-	11.309-
اليابان	2.720	2.896	2.321	1.830	399-	1.066-
الهند	5.299	4.254	6.443	7.274	1.145	3.019
أمريكا	**45.873**	**44.326**	**20.310**	**19.619**	**25.563-**	**24.707-**
الولايات المتحدة الأمريكية	28.643	26.920	7.202	7.192	21.441-	19.728-
كندا	3.551	2.901	1.776	1.770	1.775-	1.131-
البرازيل	6.773	4.599	10.561	9.164	3.788	4.565
دول أخرى	6.905	9.906	771	1.493	6.135-	8.413-
إفريقيا	**19.794**	**20.266**	**16.360**	**17.289**	**3.434-**	**2.977-**
دول اتحاد المغرب العربي	**12.808**	**13.083**	**4.426**	**4.531**	**8.382-**	**8.553-**
الجزائر	10.799	11.161	1.776	1.770	9.023-	9.391-
تونس	1.867	1.730	730	885	1.137-	845-
ليبيا	130	185	733	306	603	120
موريطانيا	12	7	1.186	1.570	1.174	1.562
دول أخرى	**6.986**	**7.182**	**11.934**	**12.758**	**4.948**	**5.576**
أوقيانوسيا ومناطق أخرى	**3.369**	**2.923**	**4.093**	**4.528**	**725**	**1.605**

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 4.5 ميزان الأداءات

(بملايين الدراهم)

	2014		
	المداخيل	النفقات	الرصيد
حساب المعاملات الجارية	**391.911,9**	**444.134,1**	**52.222,2-**
السلع والخدمات	**300.652,8**	**413.260,0**	**112.607,2-**
السلع	**167.128,7**	**339.248,4**	**172.119,7-**
البضائع العامة	166.861,0	339.005,7	172.144,7-
صافي صادرات التجارة	118,7	-	118,7
الذهب غير النقدي	149,0	242,7	93,7-
الخدمات	**133.524,1**	**74.011,6**	**59.512,5**
خدمات تصنيع مدخلات مادية في حوزة الأغيار	11.984,0	51,0	11.933,0
خدمات الصيانة والإصلاح (غير مدرجة في بنود أخرى)	1.652,2	932,0	720,2
النقل	26.099,0	30.724,3	4.625,3-
النقل البحري	7.284,8	21.280,0	13.995,2-
النقل الجوي	14.018,4	6.900,7	7.117,7
نقل آخر	4.741,5	2.438,1	2.303,4
خدمات البريد والإرساليات	54,3	105,5	51,2-
الأسفار	**59.306,6**	**12.017,6**	**47.289,0**
أسفار مهنية	2.668,8	1.129,9	1.538,9
أسفار شخصية	56.637,8	10.887,7	45.750,1
بنايات	4.558,3	4.790,7	232,4-
خدمات التأمين والتقاعد	974,3	450,6	523,7
خدمات مالية	722,1	1.228,4	506,3-
تكاليف استعمال الملكية الفكرية (غير مدرجة في بنود أخرى)	13,7	980,5	966,8-
خدمات الاتصال والمعلوميات والمعلومات	13.390,3	1.752,9	11.637,4
خدمات أخرى للمقاولات	10.422,6	12.682,5	2.259,9-
خدمات شخصية وثقافية وترفيهية	969,0	210,9	758,1
سلع وخدمات للإدارات العمومية (غير مدرجة في بنود أخرى)	3.432,0	8.190,2	4.758,2-
مدخول أولي	**4.864,5**	**26.022,5**	**21.158,0-**
مداخيل الاستثمارات	3.991,5	25.904,3	21.912,8-
استثمارات مباشرة	2.379,0	17.327,0	14.948,0-
استثمارات المحفظة	10,9	2.389,9	2.379,0-
استثمارات أخرى	273,5	6.187,4	5.913,9-
الأصول الاحتياطية	1.328,1	-	1.328,1
مداخيل أولية أخرى	873,0	118,2	754,8
مداخيل ثانوية	**86.394,6**	**4 851,6**	**81.543,0**
عمومية	12.677,2	777,3	11.899,9
خاصة	73.717,4	4 074,3	69.643,1
حساب الرأسمال	**15,7**	**-**	**15,7**
القدرة على لخنم لحنما لحاجة إلى لختم لحالتمويل			**52.206,5-**

المصدر : مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 4.5 ميزان الأداءات

(بملايين الدراهم)

	2014		
	صافي مقتنيات الأصول	صافي زيادة الالتزامات	الرصيد
الحساب المالي			
الاستثمارات المباشرة	**3.729,7**	**30.114,0**	**26.384,3-**
أسهم وحصص صناديق التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	3.345,6	26.566,1	23.220,5-
أدوات الدين	384,1	3.547,9	3.163,8-
استثمارات المحفظة	**579,4-**	**25.936,2**	**26.515,6-**
مشتقات مالية	**2.069,1-**	**1.910,2-**	**158,9-**
استثمارات أخرى	**4.516,9**	**24.796,0**	**20.279,1-**
مساهمات أخرى	169,8	-	169,8
العملة الائتمانية والودائع	2.280,8-	1.654,6-	626,2-
السلفات	-	12.455,3	12.455,3-
القروض التجارية والتسبيقات	6.627,9	13.995,3	7.367,4-
الأصول الاحتياطية	**26.691,7**	**-**	**26.691,7**
مجموع تغيرات الأصول ناقص الالتزامات	**32.289,8**	**78.936,0**	**46.646,2-**
القدرة على الخلق الصافي لتمويل الحاجة إلى التمويل			**46.646,2-**
صافي مجموع حالات الخطأ والسهو			5.560,3

المصدر : مكتب الصرف.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 5.5 وضع الاستثمار الدولي الإجمالي

(بملايين الدراهم)

	2013			2014*		
	الأصول	الخصوم	الرصيد	الأصول	الخصوم	الرصيد
الاستثمارات المباشرة	**20.653,0**	**422.331,2**	**401.678,2-**	**37.924,9**	**467.171,3**	**429.246,4-**
سندات المساهمة وحصص صناديق التوظيف الجماعي	17.707,6	397.178,3	379.470,7-	34.467,8	438.470,5	404.002,7-
المستثمرون المباشرون في مقاولات الاستثمار المباشر	17.707,6	397.178,3	379.470,7-	34.467,8	438.470,5	404.002,7-
أدوات الدين	2.945,4	25.152,9	22.207,5-	3.457,1	28.700,8	25.243,7-
ديون المستثمر المباشر على مؤسسات الاستثمار المباشر	2.945,4	25.152,9	22.207,5-	3.457,1	28.700,8	25.243,7-
استثمارات المحفظة	**6.191,2**	**63.315,0**	**57.123,8-**	**10.354,2**	**96.739,6**	**86.385,4-**
سندات المساهمة وحصص صناديق التوظيف الجماعي	6.106,7	27.528,8	21.422,1-	10.260,4	28.786,9	18.526,5-
مؤسسات الإيداع غير البنك المركزي	1.056,6	15.044,4	13.987,8-	1.049,1	10.893,4	9.844,3-
قطاعات أخرى	5.050,1	12.484,4	7.434,3-	9.211,3	17.893,5	8.682,2-
شركات مالية أخرى	2.690,5	1.141,6	1.548,9+	2.516,4	1.657,5	858,9+
شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر	2.359,6	11.342,8	8.983,2-	6.694,9	16.236,0	9.541,1-
سندات الدين	84,5	35.786,2	35.701,7-	93,8	67.952,7	67.858,9-
مؤسسات الإيداع غير البنك المركزي	84,5	2.445,2	2.360,7-	93,8	2.712,7	2.618,9-
الإدارات العمومية	0,0	33.341,0	33.341,0-	0,0	47.510,0	47.510,0-
قطاعات أخرى	0,0	0,0	0,0	0,0	17.730,0	17.730,0-
شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر	0,0	0,0	0,0	0,0	17.730,0	17.730,0-
مشتقات مالية لتغطية الاحتياطيات لخيارات الأسهم المنوحة للموظفين	**26,0**	**469,6**	**443,6-**	**885,1**	**1.214,2**	**329,1-**
استثمارات أخرى	**36.946,9**	**310.015,6**	**273.068,7-**	**47.563,3**	**335.246,0**	**287.682,7-**
سندات مساهمة أخرى	777,8	0,0	777,8+	988,1	0,0	988,1+
العملة الائتمانية والودائع	20.789,4	49.423,5	28.634,1-	24.229,8	47.597,7	23.367,9-
البنك المركزي	0,0	6.707,0	6.707,0-	0,0	3.792,0	3.792,0-
مؤسسات الإيداع غير البنك المركزي	19.188,0	42.716,5	23.528,5-	23.260,0	43.805,7	20.545,7-
قطاعات أخرى	1.601,4	0,0	1.601,4+	969,8	0,0	969,8+
شركات مالية أخرى	4,9	0,0	4,9+	5,0	0,0	5,0+
شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر	1.596,5	0,0	1.596,5+	964,8	0,0	964,8+
سلفات	284,0	215.215,0	214.931,0-	269,0	228.224,1	227.955,1-
مؤسسات الإيداع غير البنك المركزي	284,0	1.963,5	1.679,5-	269,0	4.818,4	4.549,4-
الإدارات العمومية	0,0	96.837,0	96.837,0-	0,0	93.869,0	93.869,0-
قطاعات أخرى	0,0	116.414,5	116.414,5-	0,0	129.536,7	129.536,7-
شركات مالية أخرى	0,0	486,6	486,6-	0,0	723,5	723,5-
شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر	0,0	115.927,9	115.927,9-	0,0	128.813,2	128.813,2-
قروض تجارية وتسبيقات	15.095,7	38.330,1	23.234,4-	22.076,4	52.069,2	29.992,8-
قطاعات أخرى	15.095,7	38.330,1	23.234,4-	22.076,4	52.069,2	29.992,8-
شركات مالية أخرى	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر	15.095,7	38.330,1	23.234,4-	22.076,4	52.069,2	29.992,8-
حقوق السحب الخاصة (المخصصات)		7.047,0	7.047,0-	0,0	7.355,0	7.355,0-
الأصول الاحتياطية	**156.944,0**	**0,0**	**156.944,0+**	**184.517,0**	**0,0**	**184.517,0+**
الذهب النقدي	6.941,0		6.941,0+	7.692,0		7.692,0+
حقوق السحب الخاصة	3.080,0		3.080,0+	7.316,0		7.316,0+
شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	884,0		884,0+	923,0		923,0+
أصول احتياطية أخرى	146.039,0		146.039,0+	168.586,0		168.586,0+
مجموع الأصول ناقص الخصوم	**220.761,1**	**796.131,4**	**575.370,3-**	**281.244,5**	**900.371,1**	**619.126,6-**

(*) أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 1.6 وضعية موارد وتحملات الخزينة

(بملايين الدراهم)

	قانون المالية 2013*		قانون المالية 2014**		تقدم نسبة الإنجاز
	الإنجاز	نسبة تنفيذ قانون المالية	الإنجاز	نسبة تنفيذ قانون المالية	
الموارد العادية	**228.777**	**98**	**236.076**	**102**	**3,2**
الموارد الجبائية	**196.765**	**97**	**199.948**	**98**	**1,6**
الضرائب المباشرة	77.390	100	77.600	101	0,3
الرسوم الجمركية	7.681	84	7.738	100	0,7
الضرائب غير المباشرة	98.135	95	98.843	94	0,7
رسوم التسجيل والتنبر	13.559	98	15.767	108	16,3
الموارد غيرالجبائية	**28.916**	**104**	**33.142**	**135**	**14,6**
الاحتكارات	13.323	106	9.766	90	26,7-
مداخيل أخرى	15.593	102	23.375	171	49,9
موارد بعض الحسابات الخصوصية	**3.096**	**97**	**2.986**	**100**	**3,6-**
التحملات	**280.475**	**99**	**285.442**	**101**	**1,8**
النفقات العادية	**232.280**	**99**	**232.934**	**97**	**0,3**
التسيير	145.600	98	153.004	98	5,1
نفقات الموظفين	99.044	101	101.645	98	2,6
خدمات وسلع أخرى	46.556	93	51.359	97	10,3
فوائد الدين	22.502	100	24.784	104	10,1
الداخلي	18.620	99	21.055	102	13,1
الخارجي	3.882	107	3.729	111	4,0-
دعم الاسعار	41.600	104	32.648	93	21,5-
التحويلات للجماعات الترابية	22.578	94	22.498	92	0,4-
الرصيد العادي	**3.503-**		**3.142**		
نفقات الاستثمار	**48.195**	**102**	**52.509**	**120**	**9,0**
رصيد الحسابات الخصوصية	**6.009**	**150**	**4.500**	**88**	
رصيد الميزانية	**45.689-**		**44.867-**		
تغير متأخرات الأداء	**6.350-**		**3.891-**		
الحاجة أو الفائض إلى التمويل	**52.039-**		**48.757-**		
التمويل الصافي	**52.039**		**48.757**		
التمويل الخارجي	**15.009**		**9.064**		
الاقتراضات الخارجية	23.015		17.457		
الاستخمادات	8.006-		8.393-		
التمويل الداخلي	**37.030**		**37.647**		
الخوصصة	**0**		**2.046**		

(1) بدون احتساب موارد الخوصصة.

(2) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسدد للجماعات الترابية.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 2.6 بيان تطور الموارد العادية للخزينة

(بملايين الدراهم)

	بتاريخ دجنبر 2013*	بتاريخ دجنبر 2014**	التغير%
الموارد الجبائية	**196.765**	**199.948**	**1,6**
الضرائب المباشرة	**77.390**	**77.600**	**0,3**
الضريبة على الشركات	40.417	41.260	2,1
الضريبة على الدخل	34.081	34.325	0,7
ضرائب مباشرة أخرى	2892	2015	30,3-
الرسوم الجمركية	**7.681**	**7.738**	**0,7**
الضرائب غير المباشرة	**98.135**	**98.843**	**0,7**
الضريبة على القيمة المضافة	75.260	74.994	0,4-
على المعاملات الداخلية	28.921	28.566	1,2-
عند الاستيراد	46.338	46.428	0,2
الرسوم الداخلية على الاستهلاك	22.875	23.849	4,3
منتوجات الطاقة	13.323	13.918	4,5
التبغ	8.007	8.478	5,9
رسوم أخرى	1.545	1.453	6,0-
التسجيل والتنبر	**13.559**	**15.767**	**16,3**
الموارد غير الجبائية	**28.916**	**33.142**	**14,6**
الاحتكارات	13.323	9.766	26,7-
موارد أخرى	15.593	23.375	49,9
موارد بعض الحسابات الخصوصية	**3.096**	**2.986**	**3,6-**
مجموع الموارد العادية (1)	**228.777**	**236.076**	**3,2**

(1) بدون احتساب موارد الخوصصة.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 3.6 تقديرات الميزانية العمومية

(بملايين الدراهم)

	قانون المالية 2012	قانون المالية 2013	قانون المالية 2014
الموارد العادية (1)	**209.972**	**234.554**	**232.231**
الموارد الجبائية	**193.611**	**203.486**	**204.686**
الضرائب المباشرة	73.414	77.546	77.167
الرسوم الجمركية	9.913	9.099	7.721
الضرائب غير المباشرة (2)	98.534	103.004	105.142
رسوم التسجيل والتنبر	11.750	13.837	14.655
الموارد غيرالجبائية	**16.361**	**27.868**	**24.545**
الاحتكارات والاستغلالات	11.380	12.563	10.841
مداخيل أخرى	4.981	15.305	13.704
موارد بعض الحسابات الخصوصية	**3.200**	**3.200**	**3.000**
التحملات	**262.986**	**282.198**	**283.891**
النفقات العادية	**216.994**	**234.726**	**240.150**
التسيير	141.315	148.262	156.703
نفقات الموظفين	93.508	98.000	103.700
فوائد الدين العمومي	20.244	22.392	23.935
الداخلي	17.356	18.772	20.587
الخارجي	2.888	3.620	3.347
دعم الأسعار	32.525	40.000	35.000
التحويلات للجماعات الترابية	22.910	24.072	24.512
الرصيد العادي	**3.822-**	**173-**	**7.919-**
نفقات الاستثمار	**45.992**	**47.471**	**43.741**
رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة	3.000	4.000	5.100
رصيد الميزانية	**46.814-**	**43.644-**	**46.561-**
تغير متأخرات الأداء	**17.000-**	**10.000**	**7.984-**
الحاجيات التمويلية	**63.814-**	**33.644-**	**54.545-**
التمويل الصافي	**63.814**	**33.644**	**54.545**
التمويل الخارجي	**13.348**	**23.584**	**21.794**
الاقتراضات الخارجية	21.200	28.092	26.112
الاستخمادات	7.852-	4.508-	4.318-
التمويل الداخلي	**47.266**	**10.060**	**32.751**
الخوصصة	**3.200**	**0**	**0**

(1) بدون احتساب موارد الخوصصة.

(2) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسدد للجماعات الترابية.

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 1.7 سعر الصرف التحويلي لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب بالدرهم

البيان		2013		2014											
		المتوسط السنوي	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المتوسط السنوي
1 أورو	شراء	11,158	11,186	11,173	11,180	11,204	11,202	11,190	11,170	11,166	11,130	11,061	11,029	10,995	10,969	11,156
	بيع		11,253	11,240	11,247	11,271	11,270	11,257	11,237	11,233	11,197	11,127	11,095	11,061	11,035	
1 دولار الولايات المتحدة الأمريكية	شراء	8,3895	8,1634	8,2079	8,1838	8,1023	8,1085	8,1509	8,2173	8,2338	8,3553	8,5918	8,7002	8,8171	8,9047	8,4063
	بيع		8,2125	8,2572	8,2330	8,1510	8,1572	8,2001	8,2667	8,2833	8,4055	8,6435	8,7525	8,8700	8,9582	
سعر الصرف الفعلي الحقيقي(*)		86,744	87,058			87,362			85,832			86,146			87,269	86,652
سعر الصرف الفعلي الإسمي(*)		100,82	101,55			102,14			101,58			101,33			101,79	101,71

(*) معطيات فصلية

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 2.7 تطور نشاط سوق الصرف

(بملايين الدراهم)

	المتوسط السنوي 2013	2014												المتوسط السنوي 2014
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	
عمليات الصرف بالناجز														
شراء/بيع العملات مقابل العملات مع مراسليها بالخارج	77.200,0	43.070,8	41.899,0	46.002,6	34.223,3	41.541,8	39.052,3	33.481,2	34.921,3	38.308,6	43.098,0	30.390,5	34.636,4	38.385,5
شراء/بيع العملات مقابل الدرهم بين البنوك	9.587,4	10.338,2	9.355,2	8.695,9	10.564,8	9.814,1	8.463,6	7.619,1	7.048,8	11.306,0	21.044,0	12.880,9	14.831,3	10.996,8
توظيفات العملات بالخارج	4.839,3	5.971,1	5.680,8	5.766,3	7.201,4	6.262,2	7.342,9	6.234,4	7.264,6	7.531,2	7.625,7	9.061,1	7.648,0	6.965,8
بيع بنك المغرب للعملات لفائدة البنوك	2.693,0	2.454,4	0,0	564,1	1,5	168,7	2.124,4	6.218,0	951,9	1.441,0	554,7	552,6	827,2	1.321,5
عمليات الصرف الآجلة														
شراء العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الواردات)	7.038,0	7.307,9	6.558,8	6.890,7	6.087,2	5.383,5	6.382,5	4.343,8	4.043,9	6.069,1	4.447,4	4.799,3	6.636,2	5.745,9
بيع العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الصادرات)	2.718,9	2.176,7	1.429,9	3.895,9	2.848,4	3.460,4	2.599,5	1.892,9	1.795,5	3.206,7	3.397,6	2.429,1	3.077,1	2.684,1

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 3.7 تطور السيولة البنكية

(بملايين الدراهم)

	دجنبر 2013 التقديرات	التغير الشهري 2014 (1)											
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الأوراق والقطع النقدية	2.078-	110-	1.745-	285-	883	887	1.374	2.494	5.595	872-	3.677	3.022-	1.044-
الوضعية الصافية للخزينة(2)	555-	482-	196	1.005-	198-	1.163	254-	627	19	23-	936	1.006-	494
الموجودات الصافية من احتياطيات الصرف لدى بنك المغرب	1.941	3.936	360-	191	2.341	10.383	9.439	2.072	1.582-	2.183	171-	1.246	3.336
عناصر أخرى	151	693	1.294-	796-	3.521-	2.472	1-	213-	398-	218	791	254	46
الوضعية البنيوية لسيولة البنوك(3)	3.615	4.257	288	1.325-	2.261-	13.131	7.811	8-	7.556-	3.250	2.122-	3.516	4.921
الاحتياطي النقدي	102-	190	93	3.619-	3.781-	868-	46	145	183	35	94-	37-	26
الفائض أوالحاجة إلى السيولة	3.718	4.067	195	2.294	1.520	13.999	7.765	153-	7.740-	3.215	2.028-	3.554	4.895
تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية	**4.850-**	**2.352-**	**850**	**2.500-**	**4.188-**	**12.513-**	**8.500-**	**303**	**7.038**	**2.040-**	**1.600**	**3.100-**	**3.400-**
تسهيلات بمبادرة من بنك المغرب	4.850-	2.352-	850	2.500-	5.213-	11.488-	8.500-	150-	7.250	1.800-	1.600	3.100-	3.750-
تسبيقات لمدة ٧ أيام على طلبات العروض	4.850-	752-	1.250	2.500-	7.500-	10.650-	6.100-	2.250-	7.150	600	2.400-	2.600-	2.250-
تسهيلات بمبادرة من البنوك	0	0	0	0	1.025	1.025-	0	453	213-	240-	0	0	350

(1) تحتسب على أساس متوسط المبالغ الجارية عند نهاية الأسبوع.

(2) تحتسب الوضعية الصافية للخزينة من خلال الفارق بين مجموع التسبيقات لفائدة الخزينة وأذينات الخزينة وعمليات السوق المفتوحة التي يحوزها بنك المغرب من جهة، ومجموع حسابات الخزينة و صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة أخرى. وهي تتأثر أساسا بالتغيرات المسجلة على مستوى حساب كل من الخزينة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصاديةوالاجتماعية.

(3) تعكس الوضعية البنيوية لسيولة البنوك التأثير الصافي للعوامل المستقلة على خزائن البنوك. وتحسب كما يلي : الوضعية البنيوية لسيولة البنوك = الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب + الوضعية الصافية للخزينة + عناصر أخرى – النقد المتداول.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 4.7 سعر الفائدة في السوق النقدية في 2014

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية المتوسط الشهري)

	معدل تدخلات بنك المغرب				سعر الفائدة في السوق ما بين البنوك	
	تسهيلات أخذ الوديعة 7 أيام (طلبات العروض)	تسهيلات بنكية للسيولة	تسهيلات أخذ الوديعة 24 ساعة	تسهيلات الإيداع	المتوسط الشهري	نهاية الشهر
يناير	3,00	2,50	4,00	2,00	3,04	3,09
فبراير	3,00	2,50	4,00	2,00	3,07	3,09
مارس	3,00	2,50	4,00	2,00	3,04	3,02
أبريل	3,00	2,50	4,00	2,00	3,05	3,05
ماي	3,00	2,50	4,00	2,00	3,02	3,00
يونيو	3,00	2,50	4,00	2,00	3,00	3,00
يوليوز	3,00	2,50	4,00	2,00	3,02	3,05
غشت	3,00	2,50	4,00	2,00	3,01	3,01
شتنبر	2,94	2,44	3,94	1,94	2,95	2,76
أكتوبر	2,75	2,25	3,75	1,75	2,76	2,77
نونبر	2,75	2,25	3,75	1,75	2,75	2,76
دجنبر	2,63	2,13	3,63	1,63	2,64	2,51

جدول م 5.7 أسعار الفائدة المطبقة على الودائع

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

	2013		2014	
	يناير - يونيو	يوليوز - دجنبر	يناير - يونيو	يوليوز - دجنبر
ودائع لدى البنوك				
حسابات على الدفاتر [1]	3,28	3,74	3,62	3,01
حسابات أخرى	معدل حر	معدل حر	معدل حر	معدل حر
الحسابات على دفاتر صندوق التوفير الوطني [2]	2,30	2,00	2,53	2,53

(1) ابتداء من يناير 2005، أصبح معدل فائدة الودائع في الحسابات على الدفاتر لدى البنوك يساوي المعدل المتوسط المرجح لأذينات الخزينة لمدة 52 أسبوع، المصدرة بالمزايدة خلال الستة أشهر الفارطة، يسقط منها 50 نقطة أساسية.

(2) ابتداء من يوليوز 2006، أصبح معدل فائدة الودائع في الحسابات على دفاترصندوق التوفير الوطني يساوي المعدل المتوسط لأذينات الخزينة لمدة 5 سنوات، المصدرة بالمزايدة خلال الستة أشهر الفارطة، يسقط منها 200 نقطة أساسية بدل 250 مسبقا.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 6.7 سعر الفائدة المدينة في 2014

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية المتوسط الشهري)

	لأجل 6 أشهر	لأجل 12 شهرا	لأجل 6 و 12 شهرا
يناير	3,58	4,00	3,83
فبراير	3,45	3,78	3,64
مارس	3,51	3,80	3,67
أبريل	3,48	3,83	3,69
ماي	3,79	4,02	3,90
يونيو	3,78	3,89	3,83
يوليوز	3,74	3,86	3,80
غشت	3,74	3,84	3,81
شتنبر	3,58	3,88	3,78
أكتوبر	3,50	3,82	3,70
نونبر	3,92	3,94	3,93
دجنبر	3,71	4,05	3,92

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 7.7 السعر المتوسط المرجح لأذينات الخزينة بالمزايدة

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية المعدل الشهري)

	آجال								
	13 أسبوعا	26 أسبوعا	52 أسبوعا	سنتان	5 سنوات	10 سنوات	15 سنة	20 سنة	30 سنة
2013 يناير	3,90	4,06	4,14	4,57	4,75	-	5,38	-	-
فبراير	3,93	4,09	-	4,53	-	-	-	-	-
مارس	3,95	4,07	4,25	4,61	4,75	-	5,66	-	-
أبريل	3,96	4,10	4,23	4,65	-	-	-	-	-
ماي	3,97	4,13	4,25	4,72	-	-	-	-	-
يونيو	3,90	4,10	4,21	4,66	-	-	5,69	-	-
يوليوز	-	3,89	4,11	4,59	-	-	5,66	-	-
غشت	-	3,81	4,10	4,60	4,90	5,35	5,70	-	-
شتنبر	3,50	3,76	4,11	4,64	4,96	5,48	5,76	-	-
أكتوبر	3,48	3,75	4,14	4,72	5,05	-	5,77	-	-
نونبر	-	-	-	4,70	5,07	5,55	5,84	-	-
دجنبر	-	3,73	4,11	4,66	5,13	5,65	5,95	-	-
2014 يناير	3,35	3,55	3,79	4,26	4,93	5,64	5,94	-	-
فبراير	3,30	3,45	3,67	4,07	4,58	5,43	5,93	-	-
مارس	3,25	3,34	3,44	3,77	4,36	5,21	5,75	5,96	-
أبريل	3,10	3,20	3,27	3,47	4,04	-	5,36	-	-
ماي	3,08	3,15	3,29	3,23	3,87	4,54	4,93	5,72	-
يونيو	3,06	3,09	3,20	-	3,82	4,39	-	5,60	-
يوليوز	3,03	-	3,14	-	3,82	-	-	-	-
غشت	3,03	-	-	-	3,80	-	-	5,57	-
شتنبر	2,85	-	3,14	-	3,79	-	-	5,56	-
أكتوبر	2,79	2,85	2,93	3,14	3,50	-	4,49	-	5,69
نونبر	2,75	2,78	2,83	2,99	3,26	3,86	4,22	4,60	-
دجنبر	2,50	2,75	2,74	2,93	3,23	3,64	4,20	-	-

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 8.7 معدلات إصدار سندات الدين القابلة للتداول

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

	2013	2014
شهادات الإيداع		
أقل من 32 يوم	4,10 إلى 4,25	3,60 إلى 4,05
من 32 إلى 92 يوم	3,50 إلى 4,40	2,95 إلى 3,75
من 93 إلى 182 يوم	3,70 إلى 4,65	2,95 إلى 4,10
من 183 إلى 365 يوم	4,00 إلى 4,90	3,10 إلى 4,70
من 366 يوم إلىسنتين	4,25 إلى 5,22	3,00 إلى 4,50
من أزيد من سنتين إلى 3 سنوات	4,43 إلى 5,65	3,54 إلى 4,28
من أزيد من 3 إلى 5 سنوات	4,80 إلى 5,87	3,70 إلى 5,53
من أزيد من 5 إلى 10 سنوات	-	-
سندات شركات التمويل		
من أكثر من سنتين إلى 3 سنوات	-	3,53 إلى 4,16
من أكثر من 3 إلى 5 سنوات	-	3,68 إلى 4,90
من أكثر من 5 إلى 10 سنوات	-	-
أوراق الخزينة		
أقل من 32 يوم	3,88 إلى 6,50	3,10 إلى 6,50
من 32 إلى 92 يوم	3,95 إلى 6,50	3,65 إلى 6,50
من 93 إلى 182 يوم	4,70 إلى 5,45	3,40 إلى 6,50
من 183 إلى 365 يوم	4,50 إلى 5,77	3,99 إلى 5,95
من 366 يوم إلىسنتين	-	3,10
من أكثر من سنتين إلى 3 سنوات	-	-
من أكثر من 3 إلى 5 سنوات	-	-
من أكثر من 5 إلى 10 سنوات	-	-

(-) بدون إصدار.

جدول م 9.7 معدلات الفائدة[1] المطبقة على السندات الصادرة في سوق سندات الاقتراض

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

	2013	2014
أقل من 3 سنوات	5,8	5,87
5 سنوات	5,60 - 5,01	6,00 - 4,00
7 سنوات	-	5,40 - 4,16
8 سنوات	-	5,55 - 4,76
10 سنوات	6,18 - 4,75	5,64 - 3,55
15 سنة	6,35 - 6,20	6,17 - 4,32
20 سنة	6,5	6,58 - 6,45
25 سنة	-	-

(1) أدنى وأقصى معدل.
(-) بدون إصدار.
المصدر : ماروك لير.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 10.7 أسعار الفائدة المدينة

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

الفترة / السعر	مارس 13	يونيو 13	شتنبر 13	دجنبر 13	مارس 14	يونيو 14	شتنبر 14	دجنبر 14
المعدل العام	**6,01**	**6,09**	**6,30**	**6,52**	**5,96**	**5,98**	**6,03**	**6,03**
حسب الغرض الاقتصادي								
تسهيلات الخزينة	5,87	6,02	6,28	6,62	5,87	5,96	5,97	6,08
قروض التجهيز	6,10	5,99	6,12	5,49	6,08	5,44	6,01	5,42
قروض العقار	6,27	6,15	6,04	6,03	6,01	5,94	5,94	6,05
قروض الاستهلاك	7,39	7,42	7,37	7,34	7,41	7,35	7,37	7,17
حسب الوحدات								
الشركات	8,31	7,23	7,40	8,88	8,47	7,80	8,21	8,36
الخواص	6,38	6,41	6,39	6,38	6,37	6,31	6,34	6,20
المقاولون الأفراد	5,92	6,04	6,27	6,51	5,89	5,91	5,97	5,98

جدول م 11.7 المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان [1]

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

الفترة / السعر	أبريل 2011 - مارس 2012	أبريل 2012 - مارس 2013	أبريل 2013 - مارس 2014	أبريل 2014 - مارس 2015
المعدل الأقصى للفوائد الاتفاقية	14,26	14,14	14,30	14,39

(1) تحتسب النسبة القصوى لأسعار الفائدة التعاقدية للفترة الممتدة من أكتوبر 2006 إلى مارس 2007، على أساس أسعار الفائدة المطبقة على القروض الاستهلاكية في 2005، زائد 200 نقطة أساس. وابتداء من سنة 2007، تتم مراجعتها سنويا في فاتح أبريل من كل سنة، اعتبارا للتغير المسجل خلال السنة السابقة لأسعار الفائدة على الودائع لمدة 6 أشهر وسنة واحدة.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 1.8 المؤشرات الرئيسية النقدية

(بملايير الدراهم)

	2013	2014												على أساس سنوي (%)		
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	2012	2013	2014
المجمع م 1	628,9	618,4	619,2	624,2	631,9	626,0	637,8	641,9	642,0	649,7	649,5	646,4	660,6	4,3	2,7	5,0
المجمع م 2	749,3	740,1	741,8	747,7	756,0	750,4	762,7	768,1	768,8	776,8	778,4	775,8	790,6	4,9	3,6	5,5
المجمع م 3	**1.022,8**	**994,4**	**997,9**	**1.001,8**	**1.011,4**	**1.025,8**	**1.041,8**	**1.047,5**	**1.052,2**	**1.058,9**	**1.056,7**	**1.057,9**	**1.086,2**	**4,5**	**3,1**	**6,2**
مجمعات التوظيفات السائلة	**408,1**	**382,8**	**407,6**	**420,8**	**426,2**	**438,9**	**435,7**	**437,6**	**438,6**	**443,2**	**457,8**	**467,6**	**479,4**	**6,9**	**7,2**	**17,5**
التداول الائتماني	171,4	171,2	170,3	170,5	171,0	172,4	173,5	178,9	179,3	182,0	180,2	179,5	179,4	3,4	4,7	4,7
الودائع البنكية ذات الطابع النقدي لخيملة																
الودائع تحت الطلب لدى البنوك	416,6	403,5	404,7	410,7	403,4	408,1	419,9	418,2	417,2	418,3	415,2	416,6	435,0	4,2	4,0	4,4
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	152,7	142,9	141,9	138,4	139,3	154,0	153,5	152,3	152,0	151,8	151,2	156,5	159,3	0,9-	4,2	4,4
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	61,3	54,2	56,2	57,5	55,6	60,0	60,9	60,4	65,1	59,1	57,0	55,9	61,5	0,4-	4,2	0,4
الاحتياطيات الدولية الصافية	**150,3**	**150,6**	**151,3**	**150,2**	**163,1**	**164,2**	**177,8**	**172,0**	**175,6**	**176,4**	**176,0**	**177,5**	**180,8**	**16,7-**	**3,8**	**20,3**
الديون الصافية على الإدارة المركزية	**149,3**	**149,4**	**146,6**	**148,1**	**151,7**	**147,9**	**138,6**	**127,8**	**138,3**	**134,1**	**139,2**	**143,8**	**143,4**	**22,8**	**19,0**	**3,9-**
ديون على الاقتصاد	**858,5**	**829,4**	**833,6**	**846,6**	**843,1**	**854,1**	**875,7**	**871,9**	**866,7**	**875,6**	**877,5**	**873,4**	**890,2**	**5,1**	**3,4**	**3,7**
ديون مؤسسات الإيداع الأخرى	**756,6**	**731,6**	**733,9**	**746,2**	**741,1**	**746,4**	**762,1**	**762,7**	**757,1**	**764,6**	**765,4**	**762,3**	**775,7**	**4,8**	**3,8**	**2,5**
قروض بنكية	**747,0**	**724,0**	**724,2**	**736,7**	**735,7**	**736,9**	**755,2**	**753,1**	**746,8**	**757,2**	**755,9**	**753,2**	**763,4**	**4,6**	**3,9**	**2,2**
حسب الغرض الاقتصادي																
قروض العقار	230,5	230,7	231,5	232,2	232,0	233,0	234,8	233,7	234,3	235,4	235,7	236,5	236,8	6,1	4,8	2,7
تسهيلات الخزينة(٢)	175,3	167,1	169,0	171,8	173,1	172,4	187,5	185,7	181,4	184,0	179,7	174,9	180,7	7,8	5,6-	3,1
قروض التجهيز	139,4	137,6	137,4	136,3	138,9	140,1	140,7	140,7	139,8	139,9	145,2	145,4	144,5	2,0-	1,5	3,7
قروض للاستهلاك	40,4	40,0	40,1	40,2	40,5	40,8	39,9	43,5	43,6	43,9	44,0	44,1	44,1	9,8	1,9	9,2
ديون مختلفة على الزبناء	117,7	103,9	101,9	109,9	104,4	103,3	104,1	99,4	97,2	102,0	99,8	100,2	104,8	2,3	16,2	11,0-
ديون معلقة الأداء	43,7	44,7	44,4	46,3	46,8	47,3	48,2	50,1	50,5	52,1	51,5	52,1	52,5	8,7	23,8	20,2
حسب القطاع الاقتصادي																
مؤسسات مالية أخرى	104,9	92,6	90,2	97,0	91,6	90,0	92,3	86,6	84,0	89,6	88,7	88,5	94,2	3,2-	19,3	10,2-
قطاع عمومي (٣)	44,3	41,8	41,0	41,4	44,0	44,5	45,2	42,5	44,4	45,9	45,8	46,6	48,4	24,4	7,6	9,2
قطاع خاص	597,8	589,6	593,0	598,3	600,1	602,4	617,8	624,0	618,4	621,7	621,4	618,1	620,8	4,7	1,3	3,8

(1) مجموع الودائع المفتوحة من طرف حائزي النقود لدى النظام البنكي باستثناء الودائع المقننة وودائع الضمان.
(2) بما فيها الحسابات المدينة.
(3) باستثناء الإدارة المركزية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 2.8 المجمعات النقدية

(بملايير الدراهم)

	2013	2014												على أساس سنوي (%)		
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	2012	2013	2014
التداول الائتماني (1)	**171,4**	**171,2**	**170,3**	**170,5**	**171,0**	**172,4**	**173,5**	**178,9**	**179,3**	**182,0**	**180,2**	**179,5**	**179,4**	**3,4**	**4,7**	**4,7**
الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة	182,1	180,7	179,8	179,9	180,9	181,8	184,0	190,6	190,9	192,7	192,0	189,8	191,5	3,8	5,6	5,2
الموجودات لدى البنوك	10,7	9,5	9,4	9,4	9,9	9,4	10,5	11,7	11,5	10,8	11,8	10,3	12,0	11,1	20,9	12,6
النقود الكتابية	**457,6**	**447,2**	**448,9**	**453,7**	**460,9**	**453,6**	**464,3**	**463,0**	**462,6**	**467,7**	**469,3**	**466,9**	**481,2**	**4,7**	**2,0**	**5,2**
الودائع تحت الطلب لدى بنك المغرب	1,8	2,6	2,9	3,3	16,0	3,7	3,7	3,5	3,4	2,9	3,1	2,6	1,8	17,7-	3,9-	0,9-
الودائع تحت الطلب لدى البنوك	416,6	403,5	404,7	410,7	403,4	408,1	419,9	418,2	417,2	418,3	415,2	416,6	435,0	4,2	4,0	4,4
الودائع تحت الطلب لدى الخزينة	39,2	41,2	41,2	39,7	41,5	41,8	40,6	41,3	42,0	46,4	51,0	47,7	44,4	10,2	14,9-	13,2
المجمع م 1	**628,9**	**618,4**	**619,2**	**624,2**	**631,9**	**626,0**	**637,8**	**641,9**	**642,0**	**649,7**	**649,5**	**646,4**	**660,6**	**4,3**	**2,7**	**5,0**
التوظيفات تحت الطلب	120,3	121,7	122,6	123,5	124,1	124,4	124,9	126,2	126,8	127,2	128,9	129,3	130,0	8,2	8,1	8,1
الحسابات على الدفاتر لدى البنوك	120,3	121,7	122,6	123,5	124,1	124,4	124,9	126,2	126,8	127,2	128,9	129,3	130,0	8,2	8,1	8,1
المجمع م 2	**749,3**	**740,1**	**741,8**	**747,7**	**756,0**	**750,4**	**762,7**	**768,1**	**768,8**	**776,8**	**778,4**	**775,8**	**790,6**	**4,9**	**3,6**	**5,5**
أصول نقدية أخرى	273,6	254,3	256,1	254,2	255,4	275,4	279,2	279,4	283,4	282,1	278,3	282,1	295,6	3,5	1,8	8,1
حسابات لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	152,7	142,9	141,9	138,4	139,3	154,0	153,5	152,3	152,0	151,8	151,2	156,5	159,3	0,9-	4,2	4,4
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	61,3	54,2	56,2	57,5	55,6	60,0	60,9	60,4	65,1	59,1	57,0	55,9	61,5	0,4-	4,2	0,4
ودائع بالعملات الأجنبية (2)	23,1	21,7	22,7	24,7	26,3	26,9	28,3	29,4	28,5	27,4	30,6	29,4	35,0	17,1	8,7-	51,5
اتفاقات إعادة الشراء	2,4	3,0	4,2	2,1	4,9	3,2	6,8	5,2	5,7	6,1	4,2	3,9	4,8	9,5-	38,8-	104,5
شهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية أو تساوي سنتين	29,3	27,7	27,1	27,3	24,7	26,6	25,0	25,2	24,1	27,4	26,0	27,4	23,2	28,5	1,2-	20,8-
ودائع لأجل لدى الخزينة	3,5	3,3	3,2	3,3	3,7	3,8	3,9	5,3	5,8	5,8	3,4	3,5	5,5	-	20,5	58,8
ودائع أخرى (3)	1,4	1,4	0,8	0,8	1,0	0,8	0,8	1,5	2,1	4,5	5,9	5,7	6,3	289,5	16,8-	352,2
المجمع م 3	**1.022,8**	**994,4**	**997,9**	**1.001,8**	**1.011,4**	**1.025,8**	**1.041,8**	**1.047,5**	**1.052,2**	**1.058,9**	**1.056,7**	**1.057,9**	**1.086,2**	**4,5**	**3,1**	**6,2**

(1) التداول الإئتماني = الأوراق والقطع النقدية المتداولة -الموجودات لدى البنوك.
(2) ودائع تحت الطلب ولأجل لدى البنوك.
(3) اقتراضات البنوك لدى المؤسسات المالية الأخرى.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 3.8 مجمعات التوظيفات السائلة

(بملايير الدراهم)

	2013	2014												على أساس سنوي (%)		
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	2012	2013	2014
مجمع التوظيفات السائلة 1	**271,5**	**249,7**	**267,9**	**275,7**	**275,1**	**284,4**	**280,3**	**278,6**	**273,9**	**280,4**	**288,0**	**293,6**	**305,0**	**11,1**	**11,1**	**12,3**
أذينات الخزينة القابلة للتداول	**266,7**	**244,9**	**263,3**	**271,5**	**271,1**	**279,3**	**274,8**	**272,1**	**267,5**	**273,0**	**280,5**	**285,8**	**296,1**	**10,1**	**13,0**	**11,0**
مؤسسات مالية أخرى	264,0	244,0	261,7	269,8	269,9	278,2	273,6	271,3	266,9	272,1	279,4	283,9	295,2	9,8	12,4	11,8
مؤسسات غير مالية	2,7	0,9	1,6	1,7	1,2	1,1	1,2	0,9	0,6	1,0	1,1	1,9	0,9	161,2	124,9-	67,4-
سندات شركات التمويل	**2,4**	**2,3**	**2,0**	**1,4**	**1,1**	**2,3**	**2,7**	**3,1**	**2,6**	**3,5**	**3,9**	**4,2**	**5,2**	**67,1**	**58,7-**	**111,5**
مؤسسات مالية أخرى	2,4	2,3	2,0	1,4	1,1	2,3	2,7	3,1	2,6	3,5	3,9	4,2	5,2	67,1	58,7-	111,5
أوراق الخزينة	**1,7**	**1,8**	**1,9**	**2,1**	**2,2**	**1,9**	**2,1**	**2,7**	**3,0**	**3,1**	**2,8**	**2,7**	**2,8**	**0,4**	**20,6**	**66,8**
مؤسسات مالية أخرى	1,6	1,8	1,8	2,1	2,1	1,9	2,1	2,7	3,0	3,1	2,7	2,7	2,6	0,3-	17,5	65,3
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية	**0,7**	**0,8**	**0,7**	**0,7**	**0,8**	**0,8**	**0,7**	**0,7**	**0,7**	**0,7**	**0,7**	**0,9**	**1,0**	**72,6**	**23,6-**	**28,7**
مؤسسات مالية أخرى	0,2	0,2	0,2	0,2	0,3	0,3	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,3	0,3	55,4	54,4-	7,1
مؤسسات غير مالية	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,3	0,4	31,1	32,9	94,8
أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	200,3	3,3	5,6-
مجمع التوظيفات السائلة 2	**110,1**	**107,5**	**113,4**	**118,5**	**123,9**	**126,2**	**127,4**	**130,5**	**135,1**	**132,9**	**138,8**	**143,1**	**144,5**	**3,3**	**0,1**	**31,2**
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض	**110,1**	**107,5**	**113,4**	**118,5**	**123,9**	**126,2**	**127,4**	**130,5**	**135,1**	**132,9**	**138,8**	**143,1**	**144,5**	**3,3**	**0,1**	**31,2**
مؤسسات مالية أخرى	76,2	74,4	78,3	81,8	86,2	87,1	87,9	90,1	93,2	90,7	94,7	97,4	103,8	6,4	2,6-	36,2
مؤسسات غير مالية	20,0	19,6	20,7	21,6	22,5	23,0	23,2	23,8	24,6	24,4	25,5	26,3	24,8	12,1-	6,4	23,9
أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	13,9	13,6	14,4	15,1	15,2	16,1	16,2	16,6	17,2	17,8	18,6	19,3	15,9	12,1	7,5	14,6
مجمع التوظيفات السائلة 3	**26,5**	**25,7**	**26,2**	**26,6**	**27,3**	**28,4**	**28,0**	**28,4**	**29,6**	**29,9**	**31,0**	**30,9**	**30,0**	**11,4-**	**0,9**	**13,1**
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم والأسهم وسندات الاقتراض معا	**26,5**	**25,7**	**26,2**	**26,6**	**27,3**	**28,4**	**28,0**	**28,4**	**29,6**	**29,9**	**31,0**	**30,9**	**30,0**	**11,4-**	**0,9**	**13,1**
مؤسسات مالية أخرى	22,6	21,9	22,4	22,7	23,2	24,2	23,8	24,2	25,2	25,5	26,4	26,4	23,5	9,2-	1,1-	4,2
مؤسسات غير مالية	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,8	0,9	33,0-	9,5-	50,6
أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	3,3	3,2	3,2	3,3	3,4	3,5	3,5	3,5	3,7	3,7	3,8	3,8	5,5	21,6-	21,1	67,7
مجمع التوظيفات السائلة	**408,1**	**382,8**	**407,6**	**420,8**	**426,2**	**438,9**	**435,7**	**437,6**	**438,6**	**443,2**	**457,8**	**467,6**	**479,4**	**6,9**	**7,2**	**17,5**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 4.8 مقابلات المجمع م3

(بملايير الدراهم)

	2013	2014												على أساس سنوي (%)		
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	2012	2013	2014
ديون للاقتصاد	**858,5**	**829,4**	**833,6**	**846,6**	**843,1**	**854,1**	**875,7**	**871,9**	**866,7**	**875,6**	**877,5**	**873,4**	**890,2**	**5,1**	**3,4**	**3,7**
بنك المغرب	0,9	0,9	0,9	1,0	0,9	0,8	0,9	0,8	0,8	0,9	1,0	1,0	0,8	23,4-	10,6	9,8-
مؤسسات الإيداع الأخرى	857,6	828,5	832,7	845,6	842,2	853,3	874,8	871,0	865,8	874,8	876,5	872,4	889,4	5,1	3,4	3,7
الديون الصافية على الإدارة المركزية	**149,3**	**149,4**	**146,6**	**148,1**	**151,7**	**147,9**	**138,6**	**127,8**	**138,3**	**134,1**	**139,2**	**143,8**	**143,4**	**22,8**	**19,0**	**3,9-**
الديون الصافية المستحقة لبنك المغرب	0,8	0,6-	1,4-	6,2-	1,4-	1,2-	1,3-	0,7-	1,0-	0,8-	1,1-	0,3-	0,4-	79,4-	76,8	151,8-
الديون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى	148,5	150,1	148,0	154,3	153,1	149,1	140,0	128,6	139,3	134,8	140,3	144,0	143,8	25,0	18,8	3,1-
الاحتياطيات الدولية الصافية	**150,3**	**150,6**	**151,3**	**150,2**	**163,1**	**164,2**	**177,8**	**172,0**	**175,6**	**176,4**	**176,0**	**177,5**	**180,8**	**16,7-**	**3,8**	**20,3**
موارد ذات طابع غير نقدي	**157,5**	**159,2**	**158,2**	**157,0**	**156,7**	**157,7**	**158,0**	**155,2**	**156,9**	**159,5**	**164,7**	**163,7**	**165,5**	**7,0**	**2,0**	**5,1**
رأسمال واحتياطيات	120,8	121,9	121,2	120,9	119,5	119,5	119,0	118,8	119,9	121,5	124,8	122,8	124,0	9,8	5,6	2,7
بنك المغرب	16,3	16,8	16,5	15,3	15,5	15,5	16,0	16,1	16,3	16,3	16,3	16,4	15,9	4,5	11,7-	2,3-
مؤسسات الإيداع الأخرى	104,5	105,2	104,8	105,6	104,0	104,0	102,9	102,7	103,6	105,3	108,5	106,4	108,1	10,9	8,9	3,5
التزامات غير نقدية لمؤسسات الإيداع	36,7	37,2	37,0	36,1	37,3	38,2	39,0	36,4	37,0	38,0	39,9	40,8	41,4	0,4-	8,2-	12,9
الودائع المستثناة من المجمع م 3	7,1	7,3	7,7	8,2	8,6	8,6	8,6	6,9	7,0	6,2	7,6	7,9	7,6	8,1	5,1-	7,0
اقتراضات	8,3	8,3	7,3	7,2	7,4	7,3	7,1	7,4	7,1	7,3	7,6	7,4	9,3	2,0	7,1	11,8
سندات عدا الأسهم المستثناة من المجمع م 3	21,0	21,4	21,6	20,4	21,0	22,1	23,0	21,9	22,7	24,2	24,5	25,2	24,3	3,5-	14,1-	15,5
موارد أخرى	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	6,0	6,2-	7,6
مقابلات أخرى للمجمع م3	**22,3**	**24,1**	**24,5**	**13,8**	**10,2**	**17,2**	**7,7**	**31,0**	**28,5**	**32,3**	**28,7**	**26,9**	**37,2**	**67,1**	**52,0-**	**67,0**
مقابلات الودائع لدى الخزينة	42,6	44,5	44,4	42,9	45,2	45,6	44,5	46,6	47,8	52,2	54,4	51,2	49,8	8,4	12,8-	16,9
بنود صافية أخرى [1]	12,0-	11,6-	8,4-	13,4-	15,2-	12,9-	16,1-	3,2-	9,2-	10,2-	16,2-	15,0-	5,6-	115,6-	743,2-	53,2-
الديون الصافية لمؤسسات الإيداع الأخرى على غير المقيمين	1,5-	1,9-	4,7-	8,9-	13,1-	8,7-	13,8-	5,5-	3,2-	2,7-	2,4-	2,3-	0,1	56,1	157,4-	104,1-
مخصصات من حقوق السحب الخاصة والالتزامات أخرى	7,1	7,2	7,1	7,1	7,1	7,2	7,2	7,2	7,2	7,3	7,4	7,3	7,4	1,5-	3,4-	4,4
أصول خارجية أخرى لبنك المغرب[2]	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	7,7-	0,6-	11,9
مجموع المقابلات [3]	**1.022,8**	**994,4**	**997,9**	**1.001,8**	**1.011,4**	**1.025,8**	**1.041,8**	**1.047,5**	**1.052,2**	**1.058,9**	**1.056,7**	**1.057,9**	**1.086,2**	**4,5**	**3,1**	**6,2**

(1) تتكون من تعديلات التجميع والميزان الصافي للعناصر المختلفة

(2) موجودات والتزامات خارجية لبنك المغرب مستثناة من الاحتياطيات الدولية الصافية

(3) موجودات المقابلات = صافي الاحتياطيات الدولية + الديون الصافية على الإدارة المركزية + الديون على الاقتصاد – الموارد غير النقدية+ مقابلات أخرى للمجمع م3

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 5.8 الاحتياطيات الدولية الصافية

(بملايير الدراهم)

	2013	2014												على أساس سنوي (%)		
	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	2012	2013	2014
الاحتياطيات الدولية الصافية [1]	150,3	150,6	151,3	150,2	163,1	164,2	177,8	172,0	175,6	176,4	176,0	177,5	180,8	16,7-	3,8	20,3
الاحتياطيات الرسمية الدولية [2]	156,9	159,0	161,2	160,1	173,0	173,9	183,1	178,4	181,8	182,0	181,5	182,9	184,5	16,5-	6,1	17,6
الذهب النقدي	6,9	7,3	7,7	7,4	7,4	7,3	7,6	7,7	7,7	7,5	7,3	7,4	7,7	3,9	30,2-	10,8
العملات الأجنبية	2,1	2,2	2,3	5,1	2,4	2,6	2,6	4,3	10,5	10,2	8,2	5,7	3,7	18,1	16,2-	75,7
الودائع والسندات المدرجة في الاحتياطيات الدولية [3]	143,9	145,5	144,7	139,6	155,2	155,9	164,8	158,3	155,5	156,1	157,8	161,7	164,9	17,8-	10,0	14,5
الوضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	1,6-	3,2-	4,4
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	3,1	3,1	5,6	7,1	7,1	7,2	7,2	7,2	7,3	7,3	7,3	7,2	7,3	30,6-	16,0-	137,5
التزامات أجنبية قصيرة الأجل بالعملات الأجنبية	6,7	8,5	9,8	9,9	9,9	9,7	5,3	6,4	6,2	5,6	5,5	5,5	3,7	1,9-	112,3	44,5-
أصول أجنبية أخرى	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	7,7-	0,6-	11,9
التزامات أجنبية أخرى	7,1	7,2	7,1	7,1	7,1	7,2	7,2	7,2	7,2	7,3	7,4	7,3	7,4	1,5-	3,4-	4,4
مخصصات من حقوق السحب الخاصة	7,0	7,1	7,1	7,1	7,1	7,1	7,1	7,2	7,2	7,3	7,3	7,3	7,4	1,6-	3,2-	4,4
الديون الصافية لمؤسسات الإيداع الأخرى على غير المقيمين	1,5-	1,9-	4,7-	8,9-	13,1-	8,7-	13,8-	5,5-	3,2-	2,7-	2,4-	2,3-	0,1	56,1	157,4-	104,1-
ديون على غير المقيمين	28,0	24,9	24,3	24,3	23,2	25,8	24,8	30,8	29,1	28,0	28,9	29,1	31,3	7,3	0,1-	11,6
موجودات بالعملة الأجنبية	0,7	0,4	0,4	0,5	0,6	0,5	0,8	1,8	1,2	1,0	0,9	0,5	0,6	74,6	11,0	14,4-
ودائع	9,1	6,8	8,3	7,4	4,6	6,9	5,5	9,3	8,3	7,6	8,3	7,7	9,4	41,2	5,2-	3,5
قروض	4,0	3,4	1,2	1,9	3,4	3,7	4,0	4,9	4,8	4,6	5,0	6,1	6,0	48,7-	43,7	48,8
سندات ما عدا الأسهم	0,5	0,5	0,5	0,5	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,3	3,4-	80,7-	38,8-
أسهم وسندات مساهمة أخرى	13,6	13,8	13,9	13,9	14,0	14,2	14,0	14,3	14,3	14,3	14,3	14,3	14,9	16,6	9,3	9,5
ديون أخرى	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	59,7-	5,3-	14,3-
التزامات إزاء غير المقيمين	29,6	26,8	29,0	33,2	36,3	34,5	38,6	36,4	32,3	30,7	31,4	31,4	31,2	3,9	16,5	5,6
ودائع	23,5	20,7	23,0	27,2	30,3	28,4	32,6	30,3	26,1	24,5	25,2	25,3	23,4	5,3-	9,6	0,4-
قروض [4]	1,4	1,3	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	3,7	6,6-	1,7	160,4
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	0,9	0,8	0,8	0,9	0,8	0,9	0,9	0,9	1,0	0,9	0,9	0,8	0,2	334,8	21,2-	78,0-
التزامات أخرى	3,8	4,0	3,8	3,8	3,8	3,7	3,8	3,8	3,8	3,9	3,9	3,9	3,9	2460,1	165,5	4,1

(1) موجودات الاحتياطيات الرسمية ناقص التزامات بنك المغرب القصيرة الأمد تجاه غير المقيمين

(2) الموجودات الخارجية المتاحة فورا لبنك المغرب وتحت مراقبته الفعلية

(3) ابتداء من شهر ماي 2012، قام البنك بتوظيفات لدى البنوك المقيمة بالعملة الأجنبية، وتم استثناء مبلغ هذه التوظيفات من الاحتياطيات الرسمية

(4) الاقتراضات المالية والديون الثانوية

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 6.8 الديون الصافية على الإدارة المركزية

(بملايير الدراهم)

	2013	2014												جاري السداسي الثاني/السداسي الثاني (%)		
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	2012	2013	2014
الديون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع على الإدارة المركزية	149,3	149,4	146,6	148,1	151,7	147,9	138,6	127,8	138,3	134,1	139,2	143,8	143,4	22,8	19,0	3,9-
الديون الصافية المستحقة لبنك المغرب	0,8	0,6-	1,4-	6,2-	1,4-	1,2-	1,3-	0,7-	1,0-	0,8-	1,1-	0,3-	0,4-	79,4-	76,8	151,8-
ديون	5,4	5,4	4,6	4,2	4,2	4,2	4,4	4,4	4,4	4,6	4,6	4,6	4,2	12,0-	9,9	21,8-
قروض	4,4	4,4	4,4	4,0	4,0	4,0	4,0	4,0	4,0	4,0	4,0	4,0	4,0	10,1-	9,5-	9,7-
غيرها [1]	1,0	1,0	0,2	0,2	0,2	0,2	0,4	0,4	0,4	0,6	0,6	0,6	0,2	90,6-	-	77,3-
التزامات	4,6	6,0	6,0	10,4	5,6	5,4	5,7	5,1	5,4	5,3	5,7	4,8	4,6	32,4	3,1	1,1
حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	0,3	0,9	1,1	1,8	1,4	1,0	0,8	0,5	0,6	0,2	0,4	2,1	0,6	9,2	56,6-	134,3
الحساب الجاري للخزينة العمومية	2,2	2,6	2,4	6,5	2,1	2,4	3,0	2,5	2,6	3,0	3,2	0,8	2,1	45,0	22,9-	4,3-
الديون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى	148,5	150,1	148,0	154,3	153,1	149,1	140,0	128,6	139,3	134,8	140,3	144,0	143,8	25,0	18,8	3,1-
ديون	164,1	165,8	165,3	166,5	169,7	166,1	165,8	163,8	162,0	158,5	154,8	156,2	156,9	22,8	19,9	4,4-
قروض	25,4	25,3	25,3	25,4	25,7	25,3	24,9	24,7	24,7	23,5	23,3	23,1	22,4	10,8	2,1	11,8-
سندات الخزينة	133,6	136,0	137,0	137,4	140,5	137,0	136,4	134,4	132,6	129,3	125,9	128,5	127,9	24,8	25,7	4,3-
البنوك	115,7	121,8	124,9	126,4	130,8	126,9	125,4	123,1	116,8	117,8	116,1	118,0	115,5	24,0	22,9	0,2-
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	17,8	14,3	12,1	11,1	9,7	10,2	10,9	11,4	15,8	11,5	9,9	10,5	12,3	31,6	47,9	30,8-
ديون أخرى	5,2	4,5	3,0	3,7	3,6	3,7	4,5	4,7	4,7	5,7	5,6	4,6	6,6	46,0	10,9-	28,0
التزامات [2]	15,6	15,8	17,3	12,2	16,6	16,9	25,8	35,2	22,7	23,6	14,6	12,2	13,1	3,0	30,9	16,4-
مقابلات الودائع لدى الخزينة	42,6	44,5	44,4	42,9	45,2	45,6	44,5	46,6	47,8	52,2	54,4	51,2	49,8	8,4	12,8-	16,9

(1) مبالغ مستحقة للدولة، لا سيما برسم الدفعة الخاصة بالضريبة على النتائج والضريبة على القيمة المضافة القابلة للاسترداد.

(2) مكونة أساسا من الأموال المستحقة للدولة، وكذا من الصناديق الخصوصية للضمان التي تهدف إلى ضمان القروض الموزعة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 7.8 ديون على الاقتصاد

(بملايير الدراهم)

	2013	2014													على أساس سنوي (%)		
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	2012	2013	2014
ديون على الاقتصاد	**858,5**	**829,4**	**833,6**	**846,6**	**843,1**	**854,1**	**875,7**	**871,9**	**866,7**	**875,6**	**877,5**	**873,4**	**890,2**	**5,1**	**3,4**	**3,7**
ديون مستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى	**857,6**	**828,5**	**832,7**	**845,6**	**842,2**	**853,3**	**874,8**	**871,0**	**865,8**	**874,8**	**876,5**	**872,4**	**889,4**	**5,1**	**3,4**	**3,7**
قروض مؤسسات الإيداع الأخرى	**756,6**	**731,6**	**733,9**	**746,2**	**741,1**	**746,4**	**762,1**	**762,7**	**757,1**	**764,6**	**765,4**	**762,3**	**775,7**	**4,8**	**3,8**	**2,5**
قروض بنكية	**747,0**	**724,0**	**724,2**	**736,7**	**735,7**	**736,9**	**755,2**	**753,1**	**746,8**	**757,2**	**755,9**	**753,2**	**763,4**	**4,6**	**3,9**	**2,2**
حسب الغرض الاقتصادي																
تسهيلات الخزينة [1]	175,3	167,1	169,0	171,8	173,1	172,4	187,5	185,7	181,4	184,0	179,7	174,9	180,7	7,8	5,6-	3,1
قروض التجهيز	139,4	137,6	137,4	136,3	138,9	140,1	140,7	140,7	139,8	139,9	145,2	145,4	144,5	2,0-	1,5	3,7
قروض العقار	**230,5**	**230,7**	**231,5**	**232,2**	**232,0**	**233,0**	**234,8**	**233,7**	**234,3**	**235,4**	**235,7**	**236,5**	**236,8**	**6,1**	**4,8**	**2,7**
قروض السكن	160,1	160,6	162,1	163,3	163,1	164,1	165,1	165,6	166,2	167,2	168,2	169,3	170,1	9,8	6,3	6,2
قروض مقدمة للمنعشين العقاريين	68,6	67,6	66,9	66,5	66,5	66,8	66,8	65,0	64,1	64,5	64,3	63,8	64,7	0,3-	0,6	5,6-
قروض الاستهلاك	**40,4**	**40,0**	**40,1**	**40,2**	**40,5**	**40,8**	**39,9**	**43,5**	**43,6**	**43,9**	**44,0**	**44,1**	**44,1**	**9,8**	**1,9**	**9,2**
ديون مختلفة على الزبناء	**117,7**	**103,9**	**101,9**	**109,9**	**104,4**	**103,3**	**104,1**	**99,4**	**97,2**	**102,0**	**99,8**	**100,2**	**104,8**	**2,3**	**16,2**	**11,0-**
ديون معلقة الأداء	**43,7**	**44,7**	**44,4**	**46,3**	**46,8**	**47,3**	**48,2**	**50,1**	**50,5**	**52,1**	**51,5**	**52,1**	**52,5**	**8,7**	**23,8**	**20,2**
حسب القطاع الاقتصادي																
شركات مالية أخرى	104,9	92,6	90,2	97,0	91,6	90,0	92,3	86,6	84,0	89,6	88,7	88,5	94,2	3,2-	19,3	10,2-
القطاع العام	**44,3**	**41,8**	**41,0**	**41,4**	**44,0**	**44,5**	**45,2**	**42,5**	**44,4**	**45,9**	**45,8**	**46,6**	**48,4**	**24,4**	**7,6**	**9,2**
إدارات محلية	12,3	12,4	12,4	12,3	12,0	12,4	12,3	12,4	12,4	12,5	12,7	12,9	13,3	10,8	6,4	7,7
شركات غير مالية عمومية	32,0	29,4	28,7	29,1	32,0	32,2	32,9	30,1	31,9	33,5	33,1	33,7	35,1	30,7	8,1	9,8
القطاع الخاص	**597,8**	**589,6**	**593,0**	**598,3**	**600,1**	**602,4**	**617,8**	**624,0**	**618,4**	**621,7**	**621,4**	**618,1**	**620,8**	**4,7**	**1,3**	**3,8**
شركات غير مالية خصوصية	334,1	329,3	330,3	333,7	334,7	335,9	348,9	351,0	345,1	347,5	347,3	342,6	344,6	3,6	3,5-	3,1
قطاعات مقيمة أخرى	263,7	260,3	262,6	264,6	265,4	266,5	268,9	273,0	273,3	274,2	274,1	275,5	276,2	6,4	8,1	4,7
سندات	**78,5**	**74,9**	**77,1**	**77,0**	**79,2**	**84,6**	**89,6**	**85,2**	**86,2**	**86,6**	**88,0**	**86,9**	**88,9**	**1,1**	**0,1-**	**13,2**
سندات باستثناء الأسهم	21,1	21,7	22,2	22,0	22,5	21,1	20,2	19,9	21,1	20,7	20,7	20,3	20,6	27,0	5,1-	2,3-
البنوك	10,3	11,0	11,1	10,8	10,6	10,1	9,1	9,4	9,1	9,1	9,6	9,2	9,3	97,4	6,2-	9,5-
مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	10,8	10,7	11,1	11,2	11,9	11,0	11,2	10,5	12,0	11,6	11,1	11,1	11,3	5,7-	4,1-	4,5
أسهم وسندات مساهمة أخرى	57,4	55,0	55,0	55,0	56,7	63,5	69,3	65,3	65,1	65,9	67,3	66,6	68,3	6,5-	2,0	19,0
البنوك	57,2	53,0	54,8	54,8	56,5	63,3	69,3	65,3	64,8	65,7	67,0	66,4	68,0	5,0-	1,8	18,9
غيرها [2]	**22,5**	**22,1**	**21,7**	**22,5**	**21,9**	**22,2**	**23,2**	**23,1**	**22,6**	**23,5**	**23,1**	**23,2**	**24,8**	**38,5**	**3,9**	**10,4**
ديون مستحقة لبنك المغرب	**0,9**	**0,9**	**0,9**	**1,0**	**0,9**	**0,8**	**0,9**	**0,8**	**0,8**	**0,9**	**1,0**	**1,0**	**0,8**	**23,4-**	**10,6**	**9,8-**
قروض	0,7	0,7	0,6	0,6	0,6	0,6	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	12,4-	2,0	1,4

(1) بما فيها الحسابات المدينة.

(2) تتكون أساسا من مقابل الودائع لدى البريد بنك.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 8.8 التصنيف المتقاطع للقروض البنكية حسب الغرض الاقتصادي والقطاع المؤسساتي [1]

(بملايير الدراهم)

	2013	2014												على أساس سنوي (%)		
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	2012	2013	2014
القرض البنكي	**747,0**	**724,0**	**724,2**	**736,7**	**735,7**	**736,9**	**755,2**	**753,1**	**746,8**	**757,2**	**755,9**	**753,2**	**763,4**	**4,6**	**3,9**	**2,2**
الحسابات المدينة وتسهيلات الخزينة	**175,3**	**167,1**	**169,0**	**171,8**	**173,1**	**172,4**	**187,5**	**185,7**	**181,4**	**184,0**	**179,7**	**174,9**	**180,7**	**7,8**	**5,6-**	**3,1**
شركات مالية أخرى	3,9	3,7	3,4	3,6	3,5	3,0	5,2	4,1	3,3	4,0	4,2	2,7	3,1	23,0-	122,7	22,5-
شركات غير مالية أخرى	7,8	7,0	6,2	6,6	5,9	5,8	6,5	5,1	6,0	7,0	5,6	5,9	7,6	35,3	4,3	3,6-
شركات غير مالية خاصة	142,6	137,6	140,8	142,6	144,6	144,6	156,3	157,3	153,3	154,0	151,3	147,5	150,5	7,5	10,7-	5,5
الأسر	20,6	18,5	18,3	18,8	18,9	18,7	19,3	18,9	18,6	18,6	18,3	18,5	19,3	6,8	26,9	6,4-
القروض للتجهيز	**139,4**	**137,6**	**137,4**	**136,3**	**138,9**	**140,1**	**140,7**	**140,7**	**139,8**	**139,9**	**145,2**	**145,4**	**144,5**	**2,0-**	**1,5**	**3,7**
الإدارات المحلية	12,3	12,4	12,4	12,3	12,0	12,4	12,3	12,4	12,4	12,5	12,7	12,9	13,3	10,8	6,4	7,7
شركات مالية عمومية	18,8	18,6	19,0	17,8	21,5	21,9	23,6	22,1	23,1	23,7	25,2	25,5	25,6	29,4	1,8	36,4
شركات غير مالية خاصة	95,6	95,1	94,3	94,2	93,1	93,7	91,9	93,4	91,1	90,5	94,3	93,9	92,8	7,4-	0,9-	2,9-
القروض للعقار [2]	**230,5**	**230,7**	**231,5**	**232,2**	**232,0**	**233,0**	**234,8**	**233,7**	**234,3**	**235,4**	**235,7**	**236,5**	**236,8**	**6,1**	**4,8**	**2,7**
شركات غير مالية خاصة	63,8	63,2	62,2	63,2	62,9	63,0	64,0	63,5	64,1	64,7	64,2	64,0	64,0	7,3	7,4	0,3
الأسر	166,7	167,5	169,3	168,9	169,0	170,0	170,6	170,2	170,2	170,6	171,4	172,5	172,8	5,7	3,7	3,7
القروض للسكن	142,9	143,3	144,7	145,7	145,4	146,2	147,1	147,4	147,9	148,6	149,4	150,6	151,5	7,0	5,1	6,0
القروض الممنوحة للمنعشين العقاريين	23,0	22,8	22,7	22,3	22,8	22,9	22,6	22,0	21,4	21,1	21,1	21,0	20,4	0,9-	3,2-	11,2-
القروض للاستهلاك	**40,4**	**40,0**	**40,1**	**40,2**	**40,5**	**40,8**	**39,9**	**43,5**	**43,6**	**43,9**	**44,0**	**44,1**	**44,1**	**9,8**	**1,9**	**9,2**
ديون مختلفة على الزبناء	**117,7**	**103,9**	**101,9**	**109,9**	**104,4**	**103,3**	**104,1**	**99,4**	**97,2**	**102,0**	**99,8**	**100,2**	**104,8**	**2,3**	**16,2**	**11,0-**
شركات مالية أخرى	100,5	88,3	86,4	93,0	87,6	86,5	86,5	81,9	80,1	84,9	83,9	85,2	90,5	2,5-	17,2	9,9-
شركات مالية عمومية	5,5	4,0	3,6	4,8	4,5	4,4	2,5	2,9	2,9	2,9	2,5	2,5	2,1	25,4	38,3	61,4-
شركات غير مالية خاصة	8,0	8,0	8,2	8,6	8,7	8,6	10,2	9,5	9,1	9,3	8,6	7,7	7,4	24,4	15,5-	7,6-
ديون معلقة الأداء	**43,7**	**44,7**	**44,4**	**46,3**	**46,8**	**47,3**	**48,2**	**50,1**	**50,5**	**52,1**	**51,5**	**52,1**	**52,5**	**8,7**	**23,8**	**20,2**
شركات مالية أخرى	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	28,6-	18,4	41,5
شركات غير مالية أخرى	23,4	24,9	24,3	24,4	24,8	25,4	25,8	26,7	27,0	28,3	28,3	28,9	29,3	14,5	14,8	25,1
الأسر	19,8	19,4	19,7	21,4	21,4	21,3	21,6	22,7	22,8	23,1	22,6	22,6	22,5	3,4	36,4	13,6

(1) قد تلاحظ بعض الفوارق بين مجموع بعض أصناف القروض وتوزيعها حسب القطاعات المؤسساتية. وتعود هذه الفوارق إلى غياب معلومات مفصلة كفاية حول القروض الممنوحة من طرف البنوك لفائدة الشركات غير المالية العمومية والهيآت التابعة للإدارة المركزية.

(2) ابتداء من 2007، عرف نمو قروض الإنعاش العقاري زيادة في حدته، نتيجة، جزئيا، لعمليات إعادة التصنيف التي قامت بها البنوك بطلب من بنك المغرب بغية إدراج التسهيلات الممنوحة للمنعشين العقاريين ضمن القروض للانعاش بعد أن كانت مدرجة ضمن تسهيلات الخزينة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 9.8 وضعية الشركات المالية الأخرى تجاه الإدارة المركزية

(بملايير الدراهم)

	2011	2012			2013						2014				على أساس سنوي (%)		
	دجنبر	يونيو	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	2012	2013	2014
ديون الشركات المالية الأخرى على الإدارة المركزية	**106,3**	**112,5**	**119,9**	**120,5**	**128,3**	**123,7**	**135,7**	**151,1**	**152,4**	**150,5**	**162,9**	**12,8**	**13,1**	**20,1**
السندات الصادرة عن الإدارة المركزية والتي في حوزة الشركات المالية الأخرى	**101,4**	**108,7**	**115,4**	**115,8**	**123,8**	**119,4**	**130,8**	**146,9**	**148,4**	**145,8**	**158,0**	**13,8**	**13,4**	**20,8**
صندوق الإيداع والتدبير	25,4	25,6	26,9	28,3	28,5	28,6	30,9	31,6	30,5	29,7	29,6	5,9	14,8	4,1-
مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية	65,1	72,2	76,5	75,2	81,8	77,2	83,4	98,5	101,2	99,0	111,0	17,6	9,0	33,1
مؤسسات التوظيف الجماعي السندية	62,9	69,2	72,9	70,9	77,0	72,6	78,9	94,0	95,9	93,6	105,6	15,9	8,2	33,8
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي الأسهم وسندات الاقتراض	1,9	2,2	2,2	2,5	2,5	2,8	3,1	3,1	4,1	4,0	4,2	14,8	43,3	34,1
ديون أخرى لخيملح	**5,0**	**3,8**	**4,6**	**4,7**	**4,5**	**4,4**	**4,9**	**4,2**	**4,0**	**4,7**	**5,0**	**7,6-**	**7,3**	**1,2**
التزامات الشركات المالية الأخرى على الإدارة المركزية لخيملح	**7,3**	**7,1**	**7,4**	**6,8**	**7,2**	**6,7**	**8,4**	**6,7**	**7,8**	**7,0**	**7,5**	**1,3**	**12,8**	**10,4-**
ودائع لدى صندوق الإيداع والتدبير	2,1	2,7	2,3	2,3	2,9	2,5	3,0	2,5	3,2	2,6	2,5	7,2	32,7	15,5-

(1) مبالغ مستحقة على الدولة برسم التسبيقات على الحساب للضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة القابلين للاسترجاع.
(2) مبالغ مستحقة على الدولة، وكذا على صندوق التضامن للتأمينات

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 10.8 وضعية الشركات المالية الأخرى تجاه الأسر

(بملايير الدراهم)

	2011	2012			2013				2014				على أساس سنوي (%)		
	دجنبر	يونيو	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	2012	2013	2014
ديون الشركات المالية الأخرى على الأسر	**54,8**	**57,1**	**56,9**	**56,7**	**58,0**	**57,4**	**57,9**	**58,4**	**59,6**	**55,7**	**55,8**	**3,9**	**1,6**	**3,6-**
الديون الممنوحة من طرف شركات التمويل	**46,7**	**48,5**	**48,6**	**48,1**	**48,8**	**48,3**	**48,8**	**48,7**	**49,5**	**45,6**	**45,7**	**4,2**	**0,4**	**6,4-**
القروض للاستهلاك	32,2	32,1	30,6	30,7	30,9	30,8	30,8	30,4	30,7	26,9	26,6	5,0-	0,5	13,7-
القروض الإيجارية	6,1	7,6	9,5	9,3	9,5	9,4	9,6	9,4	9,9	9,9	10,1	55,2	1,1	5,5
الديون الممنوحة من طرف جمعيات القروض الصغرى	**4,6**	**4,6**	**4,6**	**4,7**	**4,9**	**5,0**	**4,9**	**5,3**	**5,3**	**5,5**	**5,5**	**0,6**	**6,0**	**11,1**
القروض الموجهة للقروض الصغرى	4,0	4,0	4,0	4,0	4,2	4,3	4,4	4,4	4,7	4,8	4,9	0,8	9,3	12,5
القروض للسكن	0,4	0,4	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	23,5-	7,1-	7,7
التزامات الشركات المالية الأخرى على الأسر	**123,9**	**129,6**	**132,4**	**136,1**	**138,7**	**139,4**	**142,1**	**145,5**	**149,3**	**160,8**	**162,9**	**6,9**	**7,3**	**14,7**
احتياطيات تقنية للتأمينات	**96,2**	**100,2**	**101,0**	**103,0**	**105,0**	**105,4**	**105,8**	**108,0**	**110,2**	**114,6**	**114,6**	**5,0**	**4,7**	**8,3**
تأمينات الحياة	49,2	50,7	52,3	52,9	53,6	54,2	54,8	55,8	56,7	59,0	59,0	6,3	4,9	7,6
عمليات التأمين غير تأمين الحياة	47,0	49,5	48,8	50,1	51,4	51,2	50,9	52,3	53,6	55,6	55,6	3,8	4,5	9,1
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية	**15,0**	**15,5**	**15,9**	**15,1**	**15,8**	**15,8**	**17,4**	**18,6**	**20,0**	**21,8**	**21,6**	**5,5**	**9,7**	**24,2**
مؤسسات التوظيف الجماعي السندية	11,5	12,1	12,9	12,2	12,8	12,8	13,9	15,1	16,2	17,8	15,9	12,1	7,5	14,6
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم	2,3	1,9	1,9	1,8	1,9	1,8	2,4	2,4	2,4	2,6	3,5	19,6-	28,1	45,1
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وسندات الاقتراض	1,1	1,3	0,8	0,8	0,8	0,9	0,9	0,9	1,1	1,1	2,0	25,6-	5,4	128,9
مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية	0,1	0,1	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	200,3	3,3	5,6-
التزامات أخرى	**12,6**	**14,0**	**15,6**	**18,0**	**17,9**	**18,2**	**18,9**	**18,9**	**19,1**	**24,4**	**26,7**	**23,0**	**21,2**	**41,7**
ودائع الضمان لدى شركات التمويل	2,2	3,3	4,5	4,5	4,5	4,5	4,6	4,6	4,8	5,0	5,3	100,1	3,2	15,8
الودائع المقننة لدى صندوق الإيداع والتدبير[1]	8,7	8,9	9,6	11,7	11,6	11,7	12,5	12,3	12,4	17,3	19,5	10,7	29,9	56,1

(1) تتكون بالخصوص من أموال الغير المودعة من طرف الموثقين والمحامين وكذا الودائع برسم الأمانات

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 11.8 وضعية الشركات المالية الأخرى تجاه الشركات غير المالية

(بملايير الدراهم)

	2012	2013					2014						التغير السنوي (%)		
	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	2012	2013	2014
ديون الشركات المالية الأخرى على الشركات غير المالية الخاصة	**132,6**	**132,2**	**132,8**	**128,6**	**134,7**	**133,8**	**136,3**	**135,1**	**1,7**	**3,0-**	**5,1**
القروض	**65,1**	**65,1**	**66,2**	**64,7**	**65,6**	**67,8**	**66,5**	**67,9**	**2,7**	**1,2**	**3,1**
شركات التمويل	**48,2**	**48,2**	**47,8**	**46,6**	**49,4**	**49,0**	**49,5**	**50,5**	**7,3**	**0,3**	**4,3**
قروض تحصيل الديون	4,8	5,1	4,4	4,0	5,8	5,5	6,3	6,0	70,8	3,6-	30,5
القروض الإيجارية	40,4	39,9	40,0	39,3	39,9	39,6	39,2	40,7	2,0	0,4	0,3
البنوك الحرة	**13,6**	**13,6**	**14,9**	**14,2**	**12,4**	**14,3**	**12,2**	**12,4**	**11,6-**	**2,4-**	**6,5-**
تسهيلات الخزينة	7,9	7,8	9,3	8,6	7,7	10,0	7,9	8,7	34,7-	3,3	6,8
قروض التجهيز	4,5	4,4	4,2	3,9	4,2	3,8	3,9	3,4	108,5	11,8-	14,5-
صندوق الإيداع والتدبير	**3,2**	**3,3**	**3,6**	**3,8**	**3,8**	**4,5**	**4,8**	**5,0**	**6,0**	**30,0**	**20,0**
تسهيلات الخزينة	2,2	2,3	2,5	2,6	2,2	2,3	2,4	2,6	3,9-	21,4	3,5-
قروض التجهيز	1,0	1,0	1,0	1,2	1,5	2,2	2,4	2,4	36,4	49,4	62,1
السندات التي في حوزة الشركات المالية الأخرى	**64,4**	**63,6**	**62,8**	**64,4**	**59,2**	**61,7**	**65,7**	**63,1**	**0,7**	**8,1-**	**6,5**
السندات باستثناء الأسهم	**24,3**	**24,4**	**24,3**	**24,6**	**22,8**	**22,1**	**23,4**	**22,4**	**16,6**	**6,2-**	**1,9-**
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية	13,8	13,4	13,0	13,0	13,7	13,3	14,2	13,1	21,3	0,4-	4,6-
مؤسسات التوظيف الجماعي السندية	12,7	12,3	11,9	12,1	12,9	12,2	13,1	11,9	26,6	2,0	7,9-
مقاولات التأمين وإعادة التأمين	8,6	9,1	9,6	9,8	7,2	7,3	7,6	7,6	10,2	16,3-	6,2
صندوق الإيداع والتدبير	1,7	1,7	1,7	1,7	1,8	1,5	1,6	1,6	12,4	0,8	7,3-
الأسهم	**40,2**	**39,2**	**38,5**	**39,8**	**36,5**	**39,6**	**42,3**	**40,8**	**7,0-**	**9,2-**	**11,8**
مقاولات التأمين وإعادة التأمين	23,2	23,3	23,4	23,6	20,0	20,7	21,3	21,3	3,5	14,0-	6,8
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية	11,9	9,9	9,1	9,3	10,5	11,6	12,6	12,4	26,0-	11,7-	17,7
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم	9,2	8,3	7,7	7,6	8,7	9,4	10,3	10,1	18,7-	5,5-	16,3
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وسندات الاقتراض	1,5	1,2	0,9	1,2	1,4	1,6	1,7	1,7	32,6-	11,8-	28,9
صندوق الإيداع والتدبير	4,2	4,9	4,8	5,1	5,7	6,0	6,4	6,4	3,1	36,7	11,7
ديون أخرى	**3,1**	**3,5**	**3,9**	**3,7**	**3,5**	**3,9**	**4,1**	**4,1**	**3,0**	**13,0**	**17,8**
حسابات تسوية مقاولات التأمين(1)	3,1	3,5	3,9	3,7	3,5	3,9	4,1	4,1	3,0	13,0	17,8
ديون الشركات المالية الأخرى على الشركات غير المالية العمومية	**12,5**	**12,9**	**13,2**	**12,5**	**14,4**	**16,0**	**16,6**	**16,6**	**13,7-**	**14,8**	**15,4**
السندات باستثناء الأسهم	**11,3**	**11,7**	**11,9**	**11,7**	**13,6**	**14,7**	**16,0**	**15,7**	**15,1-**	**20,4**	**15,5**
مؤسسات التوظيف الجماعي السندية غير النقدية	7,7	7,9	7,8	7,4	7,8	8,9	10,1	9,7	26,1-	1,6	23,5
مؤسسات التوظيف الجماعي السندية	6,9	7,2	7,1	6,7	7,2	8,3	9,4	9,1	28,7-	4,3	25,4
مقاولات التأمين وإعادة التأمين	2,9	3,1	3,2	3,3	4,8	4,8	4,9	5,1	7,5	62,8	6,1
التزامات الشركات المالية الأخرى على الشركات غير المالية الخاصة	**26,3**	**29,5**	**29,7**	**27,6**	**29,7**	**32,9**	**32,6**	**35,0**	**7,7-**	**5,0**	**26,8**
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية	**19,7**	**22,2**	**22,9**	**23,0**	**20,9**	**22,4**	**25,3**	**26,2**	**12,8-**	**6,1**	**25,5**
مؤسسات التوظيف الجماعي السندية	18,8	21,3	22,0	22,1	20,0	21,6	24,4	24,8	12,1-	6,4	23,9
مؤسسات التوظيف الجماعي في الإسهم	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,5	44,4-	9,4-	26,6
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وسندات الاقتراض	0,3	0,3	0,2	0,3	0,3	0,3	0,3	0,5	7,5-	9,6-	82,9
مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية	0,2	0,3	0,3	0,2	0,2	0,2	0,2	0,4	31,1	32,9	94,8
احتياطيات تقنية للتأمينات	**2,9**	**3,0**	**3,1**	**3,1**	**3,1**	**3,2**	**3,3**	**3,3**	**3,6**	**4,5**	**8,7**
الودائع	**3,7**	**4,3**	**3,6**	**3,6**	**3,6**	**4,1**	**3,9**	**5,4**	**18,8**	**0,2-**	**49,3**
حسابات تحصيل الديون لدى شركات التمويل	0,9	1,0	1,1	0,7	0,9	1,5	1,1	1,2	15,1-	6,0-	38,1
ودائع ضمان شركات التمويل	0,3	0,1	0,1	0,2	0,4	0,3	0,3	0,4	78,3	24,6	11,3-
الودائع بالعملة لدى البنوك الحرة	1,5	2,4	1,2	1,5	1,8	1,8	1,9	3,1	49,0	15,4	74,6
التزامات الشركات المالية الأخرى نحو الشركات غير المالية العمومية	**3,4**	**3,5**	**3,6**	**3,6**	**3,6**	**3,7**	**3,9**	**3,9**	**0,3**	**6,0**	**7,7**
احتياطيات تقنية للتأمينات	2,9	3,0	3,1	3,1	3,1	3,2	3,3	3,3	3,6	4,5	8,7

(1) مكونة أساسا من الأقساط الواجب تحصيلها أو غير المؤداة أو المشكوك في تحصيلها والتواصيل المرجعة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 12.8 حساب الذمة المالية للشركات المالية الأخرى

(بملايير الدراهم)

	2012	2013			2014			على أساس سنوي (%)		
	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	2012	2013	2014
شركات التمويل												
الأصول	**105,7**	**104,4**	**105,5**	**103,2**	**105,3**	**106,0**	**106,3**	**105,8**	**106,8**	**7,3**	**0,4-**	**1,5**
الديون على مؤسسات الإيداع	2,2	1,9	2,0	1,1	1,8	1,8	1,7	1,4	1,3	119,1	19,3-	24,4-
القروض	97,5	97,0	97,3	95,7	97,6	98,6	98,8	97,9	99,3	5,7	0,0	1,8
السندات	0,8	0,6	1,0	1,4	0,7	0,6	0,7	1,2	0,8	93,8	4,5-	3,8
الديون على غير المقيمين	0,2	0,1	0,1	0,1	0,2	0,2	0,2	0,1	0,1	7,2	28,8	29,5-
الأصول المستعقرة	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	5,2	1,8-	1,4-
أصول أخرى	3,6	3,3	3,6	3,5	3,6	3,5	3,5	3,8	3,8	11,0	0,2	7,2
الخصوم	**105,7**	**104,4**	**105,5**	**103,2**	**105,3**	**106,0**	**106,3**	**105,8**	**106,8**	**7,3**	**0,4-**	**1,5**
اقتراضات لدى مؤسسات الإيداع	52,3	49,9	53,0	50,9	56,9	56,6	55,9	53,3	53,9	0,0	8,8	5,3-
الودائع	6,5	6,5	7,0	6,7	6,5	6,9	7,2	7,0	7,5	54,7	1,0-	16,4
سندات باستثناء الأصول	22,9	21,8	20,9	19,1	17,5	16,2	15,7	15,6	16,8	24,3	23,8-	4,1-
التزامات تجاه الإدارة المركزية (1)	1,7	1,7	1,8	2,1	1,9	2,0	1,9	1,9	2,0	11,1	13,9	4,1
التزامات تجاه غير المقيمين	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,2	0,2	0,4	0,3	14,2-	44,8-	390,3
أصول وسندات غير مساهمة أخرى	10,1	10,5	10,1	10,4	10,7	11,0	10,5	10,8	11,0	2,7	6,0	2,8
خصوم أخرى	12,0	13,9	12,6	13,9	11,7	13,1	15,0	16,8	15,2	0,0	2,4-	30,3
جمعيات القروض الصغرى												
الأصول	**5,6**	**5,7**	**5,9**	**6,0**	**5,9**	**6,2**	**6,3**	**6,5**	**6,7**	**7,2-**	**5,3**	**12,3**
العملة والودائع	0,6	0,5	0,7	0,7	0,7	0,6	0,6	0,6	0,8	50,5-	17,8	28,0
القروض	4,6	4,7	4,9	5,0	4,9	5,3	5,3	5,5	5,5	0,6	6,0	11,1
الأصول الثابتة	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	31,9	39,4	6,1-
أصول أخرى	0,3	0,4	0,1	0,1	0,1	0,1	0,2	0,2	0,1	28,8	51,8-	8,4
الخصوم	**5,6**	**5,7**	**5,9**	**6,0**	**5,9**	**6,2**	**6,3**	**6,5**	**6,7**	**7,2-**	**5,3**	**12,3**
اقتراضات لدى غير المقيمين	0,5	0,6	0,4	0,4	0,5	0,5	0,4	0,5	0,7	13,6-	6,4-	63,4
اقتراضات لدى المقيمين	2,9	2,8	3,0	3,0	2,9	2,9	3,0	3,1	3,1	24,3-	1,4	5,2
أسهم وسندات مساهمة أخرى	1,7	1,7	1,8	1,9	1,9	2,0	2,0	2,1	2,1	36,3	14,8	8,6
خصوم أخرى	0,6	0,6	0,7	0,7	0,7	1,0	0,8	0,8	0,8	23,6	6,7	18,9
البنوك الحرة												
الأصول	**35,4**	**32,7**	**35,8**	**36,0**	**38,0**	**39,4**	**43,7**	**39,1**	**41,4**	**3,2-**	**7,2**	**9,1**
الديون على غير المقيمين	4,7	5,7	4,6	4,4	7,2	6,7	7,0	7,3	9,1	29,1-	53,7	27,6
الديون على مؤسسات الإيداع	16,0	12,2	13,8	15,4	15,0	16,1	18,4	16,1	16,6	17,1	6,6-	10,6
القروض	13,6	13,6	15,5	14,5	14,3	13,2	14,8	13,1	13,4	11,6-	4,9	6,5-
السندات	0,9	1,0	1,7	1,6	1,3	3,2	3,4	2,4	2,0	41,8	53,4	53,1
أصول أخرى	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,1	0,3	0,3	22,3-	5,0-	59,8
الخصوم	**35,4**	**32,7**	**35,8**	**36,0**	**38,0**	**39,4**	**43,7**	**39,1**	**41,4**	**3,2-**	**7,2**	**9,1**
التزامات تجاه غير المقيمين	16,8	14,1	17,5	18,3	18,1	18,5	20,6	18,8	19,5	9,5-	7,7	7,5
التزامات تجاه مؤسسات الإيداع	15,4	14,7	15,9	14,5	17,0	17,1	18,0	17,2	17,4	4,5-	10,4	2,5
ودائع المقيمين بالعملة	1,6	2,4	1,2	1,5	1,8	1,8	3,2	1,9	3,2	49,1	15,3	76,7
أسهم وسندات مساهمة أخرى	0,7	0,7	0,6	0,7	0,7	0,8	0,8	0,8	0,9	18,8	8,6	29,8
خصوم أخرى	1,0	0,8	0,5	1,0	0,4	1,2	1,1	0,3	0,4	256,0	64,0-	26,3

(1) مكونة من المبالغ الواجب دفعها للدولة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 13.8 تطور السوق ما بين البنوك

(بملايين الدراهم)

	2013	2014												المتوسط
	المتوسط	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	
متوسط المبلغ الجاري	6.408	5.152	4.844	5.730	2.929	4.618	4.749	6.260	7.538	10.151	11.126	10.728	10.299	7.010
متوسط الحجم المتبادل	2.688	1.944	2.400	2.570	2.078	2.363	2.745	3.459	3.744	4.802	4.640	5.247	5.590	3.465

جدول م 14.8 الاكتتابات في أذينات الخزينة بالمزايدة

(بملايين الدراهم)

آجال الاستحقاق	مجموع 2013	2014												المجموع
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	
مجموع الاكتتابات	**175.165,8**	**9.017,9**	**16.114,8**	**24.521,6**	**6.300,0**	**6.778,4**	**6.614,2**	**2.060,0**	**4.342,4**	**9.919,4**	**4.000,0**	**10.000,0**	**10.500,0**	**110.168,7**
مجموع الأمد القصير	**83.851,1**	**650,0**	**900,0**	**1.050,0**	**900,0**	**900,0**	**450,0**	**900,0**	**200,0**	**1.550,0**	**1.350,0**	**2.650,0**	**2.500,0**	**14.000,0**
35 يوما	4.958,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
13 أسبوعا	18.494,0	100,0	100,0	100,0	150,0	300,0	100,0	200,0	200,0	100,0	100,0	100,0	250,0	1.800,0
26 أسبوعا	35.528,5	100,0	100,0	100,0	550,0	300,0	100,0	0,0	0,0	0,0	200,0	500,0	1.000,0	2.950,0
52 أسبوعا	24.870,6	450,0	700,0	850,0	200,0	300,0	250,0	700,0	0,0	1.450,0	1.050,0	2.050,0	1.250,0	9.250,0
مجموع الأمد المتوسط	**66.652,7**	**6.527,9**	**6.600,0**	**2.482,3**	**4.450,0**	**1.100,0**	**200,0**	**1.160,0**	**100,0**	**1.384,0**	**1.300,0**	**3.850,0**	**6.900,0**	**36.054,2**
سنتان	50.404,2	1.350,0	2.600,0	1.450,0	400,0	500,0	0,0	0,0	0,0	0,0	500,0	3.310,0	4.900,0	15.010,0
5 سنوات	16.248,5	5.177,9	4.000,0	1.032,3	4.050,0	600,0	200,0	1.160,0	100,0	1.384,0	800,0	540,0	2.000,0	21.044,2
مجموع الأمد الطويل	**24.662,0**	**1.840,0**	**8.614,8**	**20.989,3**	**950,0**	**4.778,4**	**5.964,2**	**0,0**	**4.042,4**	**6.985,4**	**1.350,0**	**3.500,0**	**1.100,0**	**60.114,5**
10 سنوات	14.137,0	1.000,0	3.459,8	8.300,3	0,0	551,2	1.000,0	0,0	0,0	0,0	0,0	2.100,0	500,0	16.911,3
15 سنة	10.525,0	840,0	5.155,0	8.923,7	950,0	1.800,0	0,0	0,0	0,0	0,0	850,0	500,0	600,0	19.618,7
20 سنة	0,0	0,0	0,0	3.765,3	0,0	2.427,2	4.964,2	0,0	4.042,4	6.985,4	0,0	900,0	0,0	23.084,5
30 سنة	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	500,0	0,0	0,0	500,0

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 1.9 المبلغ الجاري لأذينات الخزينة بالمزايدة

(بملايين الدراهم)

آجال الاستحقاق	2013						2014					
	البنوك	صندوق الإيداع والتدبير (1)	شركات التأمين و مؤسسات الاحتياط	مؤسسات التوظيف الجماعي	مكتتبون آخرون	المجموع	البنوك	صندوق الإيداع والتدبير (1)	شركات التأمين و مؤسسات الاحتياط	مؤسسات التوظيف الجماعي	مكتتبون آخرون	المجموع
مجموع المبلغ الجاري	**124.700**	**27.587**	**84.264**	**105.232**	**71.188**	**412.971**	**97.433**	**29.158**	**124.527**	**116.215**	**58.724**	**426.057**
الأمد القصير	**18.133**	**166**	**2.025**	**8.613**	**4.917**	**33.854**	**7.555**	**0**	**2.046**	**4.862**	**408**	**14.871**
45 يوما	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
13 أسبوعا	0	0	0	60	0	60	6	0	82	358	4	450
26 أسبوعا	4.312	0	1.293	2.972	326	8.903	899	0	403	344	54	1.700
52 أسبوعا	13.821	166	733	5.581	4.592	24.891	6.650	0	1.561	4.160	350	12.721
الأمد المتوسط	**68.780**	**1.584**	**36.169**	**40.810**	**30.207**	**177.550**	**55.657**	**1.773**	**35.543**	**51.417**	**20.624**	**165.013**
سنتان	38.934	312	9.871	20.538	13.567	83.222	33.140	592	11.474	16.632	7.953	69.791
5 سنوات	29.847	1.272	26.298	20.272	16.639	94.328	22.517	1.181	24.069	34.784	12.671	95.222
الأمد الطويل	**37.787**	**25.838**	**46.070**	**55.809**	**36.064**	**201.567**	**34.221**	**27.385**	**86.938**	**59.937**	**37.692**	**246.173**
10 سنوات	13.311	5.647	16.455	31.520	23.759	90.692	12.619	4.931	29.216	28.616	21.040	96.422
15 سنة	16.667	18.821	23.817	18.442	8.894	86.640	13.439	21.085	35.559	22.314	9.534	101.931
20 سنة	6.618	1.330	5.721	4.583	3.209	21.461	7.003	1.330	20.752	8.563	6.898	44.545
30 سنة	1.191	40	78	1.265	202	2.775	1.161	40	1.411	443	220	3.275

(1) باستثناء المبلغ الجاري لأذينات الخزينة بحوزة مؤسسات الاحتياط الاجتماعي التي يديرها صندوق الإيداع والتدبير.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 2.9 سندات الدين القابلة للتداول

(حسب فئات المكتتبين الأوائل)

(بملايين الدراهم)

فئة السندات	2013					2014				
	مؤسسات الاحتياط وصندوق الإيداع والتدبير	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط الأخرى	مؤسسات التوظيف الجماعي	مكتتبون آخرون	المجموع	مؤسسات الاحتياط وصندوق الإيداع والتدبير	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط الأخرى	مؤسسات التوظيف الجماعي	مكتتبون آخرون	المجموع
المبلغ الجاري	**15.073**	**5.413**	**48.238**	**6.440**	**75.164**	**14.080**	**2.786**	**51.194**	**5.351**	**73.410**
شهادات الإيداع	9.465	4.828	37.895	6.386	58.574	9.763	1.973	38.117	5.236	55.088
سندات شركات التمويل	4.810	417	7.941	-	13.168	3.584	712	9.190	-	13.486
أوراق الخزينة	798	168	2.402	54	3.422	734	100	3.888	115	4.836
الإصدارات	**8.796**	**11.860**	**36.001**	**3.935**	**60.592**	**11.781**	**738**	**48.835**	**4.968**	**66.322**
شهادات الإيداع	6.755	11.475	28.742	3.881	50.853	9.005	170	33.470	4 853	47.498
سندات شركات التمويل	-	20	20	-	40	1.172	448	5.882	-	7.502
أوراق الخزينة	2.041	365	7.239	54	9.700	1.604	120	9.484	115	11.322

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 3.9 سوق سندات الاقتراض

(بملايين الدراهم)

	سنة 2013	2014				سنة 2014
		فصل 1	فصل 2	فصل 3	فصل 4	
المبلغ الجاري	**91.091**	**87.464**	**87.567**	**91.047**	**95.762**	**95.762**
القطاع العمومي	29.428	30.343	30.104	30.854	32.744	32.744
القطاع الخاص	61.662	57.121	57.464	60.193	63.018	63.018
الشركات المالية	26.074	24.452	24.441	25.399	28.799	28.799
الشركات غير المالية	65.017	63.011	63.127	65.649	66.964	66.964
الإصدارات	**4.500**	**4.072**	**600**	**6.637**	**5.375**	**16.684**
القطاع العمومي	1.200	1.200	0	1.500	2.000	4.700
القطاع الخاص	3.300	2.872	600	5.137	3.375	11.984
الشركات المالية	2.250	60	200	1.000	3.400	4.660
الشركات غير المالية	2.250	4.012	400	5.637	1.975	12.024

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 4.9 مؤشرات البورصة [1]

التاريخ	مبلغ المبادلات (مليون الدراهم)	الرسملة (مليار الدراهم)	مؤشر «MASI»	مؤشر «MADEX»
2003 دجنبر	11.388,8	115.507	3.943,51	3.174,56
2004 دجنبر	30.004,4	206.517	4.521,98	3.522,38
2005 دجنبر	48.041,3	252.326	5.539,13	4.358,87
2006 دجنبر	36.528,1	417.092	9.479,61	7.743,81
2007 دجنبر	137.479,4	586.328	12.694,97	10.464,34
2008 دجنبر	59.360,1	531.750	10.984,29	9.061,02
2009 دجنبر	36.791,2	508.893	10.443,81	8.464,47
2010 دجنبر	29.615,7	579.020	12.655,20	10.335,25
2011 دجنبر	18.885,8	516.222	11.027,65	9.011,57
2012 دجنبر	16.213,8	445.268	9.359,19	7.614,04
2013 يناير	3.151,9	429.387	8.996,43	7.329,32
فبراير	9.117,1	426.378	8.932,82	7.273,49
مارس	2.612,0	431.644	9.040,96	7.364,14
أبريل	5.174,3	438.988	9.145,51	7.450,16
ماي	2.902,4	429.591	8.906,65	7.236,57
يونيو	7.663,5	425.075	8.792,15	7.139,93
يوليوز	1.887,0	414.426	8.577,59	6.963,68
غشت	1.158,9	406.803	8.413,72	6.831,20
شتنبر	1.663,6	419.727	8.673,49	7.046,32
أكتوبر	2.788,3	450.576	9.385,49	7.646,72
نونبر	5.744,3	446.288	9.262,49	7.541,46
دجنبر	18.278,6	451.113	9.114,14	7.418,05
2014 يناير	3.168,4	450.964	9.121,28	7.413,90
فبراير	2.312,8	467.145	9.442,36	7.686,07
مارس	2.906,7	469.184	9.519,21	7.758,36
أبريل	5.244,7	468.033	9.471,64	7.736,46
ماي	2.844,0	469.350	9.494,79	7.750,76
يونيو	3.082,2	456.461	9.226,63	7.511,99
يوليوز	2.667,7	459.827	9.331,09	7.624,15
غشت	3.538,5	469.544	9.544,69	7.802,72
شتنبر	2.340,8	497.008	10.080,80	8.253,63
أكتوبر	2.726,6	510.073	10.352,05	8.485,24
نونبر	5.549,3	493.898	9.975,71	8.158,63
دجنبر	13.429,6	484.448	9.620,11	7.842,76

(1) ابتداء من 3 يناير 2011، ومن أجل التقيد بالمعايير الدولية، قامت بورصة الدارالبيضاء بإدخال تغيير على مستوى نشر أحجام المعاملات ويتم نشر هذه الأخيرة على أساس الشراء فقط عوض الشراء والبيع.

المصدر : بورصة القيم بالدارالبيضاء.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 5.9 مؤشر أسعار الأصول العقارية

	مؤشر أسعار الأصول العقارية			حجم الصفقات		
	2013	2014	التغير بالنسبة المئوية 2014/2013	2013	2014	التغير بالنسبة المئوية 2014/2013
المجموع	**113,4**	**112,5**	**0,8-**	**100.869**	**112.906**	**11,9**
عقارات سكنية	**111,5**	**110,9**	**0,6-**	**72.809**	**83.597**	**14,8**
شقق	106,6	106,1	0,5-	65.543	76.654	17,0
منازل	133,7	132,5	0,9-	5.527	4.990	9,7-
فيلات	130,8	128,6	1,7-	1.739	1.953	12,3
أراضي حضرية	**119,3**	**117,6**	**1,4-**	**20.702**	**20.933**	**1,1**
عقارات تجاري	**117,4**	**120,4**	**2,5**	**7.358**	**8.376**	**13,8**
مكاتب	110,8	113,9	2,8	940,0	1.087	15,6
محلات تجارية	118,7	121,8	2,6	6.418	7.289	13,6

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.